بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD
60
60 years together 60 عاماً معاً

الاحتفال بمرور

1963

2023

عاماً

التقرير السنوي ٢٠٢٣

ستون عاماً على التأسيس

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)
شارع بني ياس، ص.ب ٧٧٧، ديرة، دبي
الإمارات العربية المتحدة

www.emiratesnbd.com

بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD
60 years together 60 عاماً معاً

التقرير السنوي ٢٠٢٣



صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي



سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم
ولي عهد دبي



سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
في دولة الإمارات العربية المتحدة

نبني مستقبل التمويل منذ عام ١٩٦٣

يسجل بنك الإمارات دبي الوطني إنجازاً مهماً هذا العام مع احتفال المجموعة بالذكرى الستين لتأسيسها، وهو إنجاز يمثل ثمرة لرحلة طويلة قطعها بنك الإمارات دبي الوطني وحقق خلالها تقدماً كبيراً، حيث تحول من بنك محلي في دولة الإمارات إلى مجموعة مصرفية عالمية ذات إرث ثري وإنجازات متميزة في جميع قطاعات عملها.

وقد أثبت بنك الإمارات دبي الوطني قوة رؤيته وعلامته التجارية وريادته الإقليمية في تقديم الخدمات المصرفية العالمية المبتكرة. واليوم، يحتل بنك الإمارات دبي الوطني موقعاً متقدماً في صدارة قطاع الخدمات المالية في المنطقة.

يغطي هذا التقرير المتكامل مراجعتنا الاستراتيجية والتشغيلية، وملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتقرير حوكمة الشركة، وتقرير الرقابة الشرعية، وتقرير مجلس الإدارة، والبيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

ويمثل هذا التقرير ثمرة المراقبة والتقييم الصارمين لأنشطتنا على مستوى جميع العمليات ووحدات الأعمال وجهود الاستدامة.

الهدف

خلق فرص للازدهار

الرؤية

أن نكون البنك الأكثر ابتكاراً لمتعاملينا وكافة أفراد المجتمع

القيم

- التعاون
- الدافع
- الملكية
- الريادة

المحتويات

٢ كلمة رئيس مجلس الإدارة
٤ كلمة نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
٦ كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة
٨ ستون عاماً على تأسيس بنك الإمارات دبي الوطني

١٤ التقرير الاستراتيجي
١٦ لمحة سريعة
١٨ نموذج الأعمال
٢٠ استراتيجيتنا
٢٤ لمحة عن السوق
٢٦ كلمة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة
٣٠ مراجعة الأداء
٤٢ إدارة المخاطر
٤٨ تكنولوجيا المعلومات في المجموعة وتنفيذ
٥١ إدارة الامتثال للمجموعة
٥٢ الفعاليات
٥٦ الجوائز
٥٦ فروع بنك الإمارات دبي الوطني ومكاتبه وشركاته التابعة

٦٢ ملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
٦٤ كلمة رئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة وكبير مسؤولي الاستدامة
٦٦ نهجنا في تحليل الأهمية النسبية وأصحاب المصلحة
٦٧ الإنجازات الرئيسية في مجال الاستدامة في عام ٢٠٢٣
٦٨ مجالات التركيز

٧٢ تقرير حوكمة الشركات
٧٤ لمحة سريعة عن الحوكمة
٧٦ كلمة رئيس مجلس الإدارة
٧٨ أهم إنجازات حوكمة الشركات في عام ٢٠٢٣
٨٠ نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
٨٤ نبذة عن أعضاء فريق الإدارة العليا
٩٠ نموذج حوكمة الشركات للمجموعة
٩٢ تكوين مجلس الإدارة
٩٤ قيادة مجلس الإدارة
٩٦ برامج التوعية المستمرة وتخطيط التعاقب الوظيفي والتقييم
٩٨ إدارة تعارض المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة
١٠٠ العضوية في مجالس إدارات بشركات متعددة
١٠١ ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم والأوراق المالية
١٠٢ إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
١٠٣ مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١٠٤ تقارير لجان مجلس الإدارة
١١٥ تعويضات فريق الإدارة العليا
١١٦ لجان الإدارة
١١٧ اجتماع الجمعية العمومية
١١٨ مدقق الحسابات الخارجي
١١٩ الخدمات المصرفية الإسلامية
١٢١ إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية
١٢٢ المخالفات وأسبابها وسبل تجنبها
١٢٢ بيان التبرعات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة
١٢٣ التوطين
١٢٤ علاقات المستثمرين وأداء الشركة
١٢٦ التعاريف

١٢٨ تقرير مجلس الإدارة والتقرير السنوي للرقابة الشرعية

١٣٦ البيانات المالية
١٣٨ تقرير مدقق الحسابات المستقل
١٤٤ بيان المركز المالي الموحد للمجموعة
١٤٥ بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة
١٤٦ بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة
١٤٧ بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة
١٤٨ إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة
١٤٩ إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة









رواد الخدمات المصرفية المتميزة في المنطقة

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لتأسيس بنك الإمارات دبي الوطني وكلنا فخر بالإنجازات التي تحققت. من خلال تحويل كافة التحديات هذا العام وفي العقود الماضية إلى فرص للنمو، يواصل بنك الإمارات دبي الوطني مسيرته كدعامة مالية أساسية وشريك موثوق ومنارة للابتكار في إمارة دبي ودولة الإمارات والعالم.



> سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني تحقيق هدفه في خلق فرص للازدهار لجميع أصحاب المصلحة من خلال تنفيذ استراتيجيته بشكل فعال.»

إن تحول بنك الإمارات دبي الوطني من بنك محلي طموح إلى مؤسسة مالية عالمية مرموقة هو انعكاس لنهضة دبي وثمرة لسعيه المستمر للريادة في القطاع المصرفي لدولة الإمارات. في عام ٢٠٢٣، أرسى البنك معايير مالية جديدة، مؤكداً على مكانته الفريدة في السوق وسمعته كشريك موثوق ومفضل لعملائه الذين يشكلون محور نجاحه المستدام.

بنك الإمارات دبي الوطني هو أكبر بنك في دبي وأحد أكبر البنوك وأكثرها ربحية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يقارب عدد فروعه ٩٠ فرع. يعمل بها أكثر من ٣٠ ألف موظف من أكثر من ٩٠ جنسية ويقدم خدماته إلى ٩ ملايين عميل نشط في ١٣ دولة. في عام ٢٠٢٣، واصل البنك مسيرة إنجازاته من خلال تحقيق مستويات قياسية من الدخل والأرباح، والريادة في استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الاستدامة، وزيادة التنويع، مما يؤكد التزامه تجاه مساهميه.

تعمل المجموعة وفقاً لتوجهات وأهداف متجذرة في تاريخها الممتد لستة عقود. وهي تتميز بقيادة حكيمة وفلسفة تقوم على النزاهة والشفافية والتفاني لتحقيق النجاح لدولة الإمارات. من خلال تنفيذ استراتيجيتنا بشكل فعال، سنستمر في تحقيق هدفنا بخلق فرص للازدهار لجميع أصحاب المصلحة.

تمثل التزامات المجموعة في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات أولويات أساسية على الدوام، حيث يتولى مجلس الإدارة الإشراف عليها ومراقبة المعايير الدولية الحديثة لضمان توافق استراتيجية المجموعة معها. وتعمل المجموعة حالياً على تحديث إطارها الخاص بحوكمة الشركات لضمان توافقه مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية وترسيخ ثقافة المساءلة على مستوى المجموعة وتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الاستراتيجية والبيئية والاجتماعية المحتملة.

لقد كان بنك الإمارات دبي الوطني نموذجاً يحتذى في تعزيز الممارسات المستدامة في عملياته والمجتمعات التي يقدم لها خدماته. وخير مثال على ذلك دوره كشريك مصرفي رئيسي في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28). علاوة على ذلك، أطلقت المجموعة هذا العام منصة لتداول أرصدة الكربون، مما يجعلها أول بنك في دولة الإمارات يتيح لعملائه من الشركات إدارة انبعاثاتهم الكربونية بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الحياد المناخي. كما كان البنك رائداً في حلول التمويل الأخضر المبتكرة لدعم العملاء في جميع أنحاء الدولة وحول العالم.

هذا التقدم المتميز على كافة الجبهات هو ثمرة لتضافر جهود القوى العاملة في المجموعة بكاملها وتركيزها وتفانيها طوال العام، حيث تواصل المواهب المتميزة في بنك الإمارات دبي الوطني، من فريق الإدارة وخدمة العملاء إلى الخبراء الفنيين وموظفي التسويق، الارتقاء بمستوى الخدمات. ونحن فخورون بريادتنا على صعيد المساواة بين الجنسين، حيث تمثل النساء حالياً ٤٠% من مجموع موظفي المجموعة. كما أننا أول بنك في الدولة يلتزم بهدف المناصب القيادية التي تشغلها المرأة، حيث نستهدف أن تشغل المرأة ٢٥% من مناصب الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٢٧.

تظل أولويتنا الرئيسية كمؤسسة ضمان التوافق مع رؤية دولة الإمارات وتحقيق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة. كما نلتزم بشكل تام برعاية المواهب الإماراتية على كافة المستويات، وتقديم تجربة مصرفية بمواصفات عالمية لعملائنا، وتعزيز تقدم الدولة على المستوى المحلي والساحة الدولية. في السنوات المقبلة، ستواصل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني تقديم خدماتها المتميزة تماماً كما فعلت خلال السنوات الستين الماضية، بتفانٍ كبير في خدمة قيادتنا، بإيمان راسخ بأهدافنا، بثقة كاملة في عملنا.

في الختام، أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم أبوظبي - حفظه الله، وسيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله، على قيادتهما الرشيدة ورؤيتهما الطموحة التي لا تعرف حدوداً. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى مجلس إدارة المجموعة وفريق القيادة العليا وجميع موظفي المجموعة على إخلاصهم وتفانيهم ومساهمتهم الفاعلة في نجاح بنك الإمارات دبي الوطني هذا العام، وعلى مدار السنوات القادمة.

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة

عام حافل بالنجاح والنمو الاستراتيجي والابتكار

تزامناً مع احتفالنا بالذكرى السنوية الستين لتأسيس بنك الإمارات دبي الوطني، عزز البنك مكانته كواحد من المؤسسات المصرفية الأكثر تميزاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. في عام حافل بالنجاح والنمو الاستراتيجي والابتكار، بدأنا حقبة جديدة من الخدمات المصرفية المتميزة لعملائنا، واستقبلنا جيلاً جديداً من العملاء الذين سيستفيدون من أفضل ما يقدمه بنك الإمارات دبي الوطني.

بفضل دعم القيادة الحكيمة لدولة الإمارات خلال عام تميز بمعدلات نمو عالية والتنويع الاقتصادي في الدولة، حقق بنك الإمارات دبي الوطني مرة أخرى أداءً متميزاً في عام ٢٠٢٣. فقد أسهم النمو الكبير في القروض، وقاعدة التمويل المستقرة والمنخفضة التكلفة، وارتفاع عدد المعاملات، والمبالغ المستردة الكبيرة، في تجاوز حدود أهدافنا الطموحة.

بالتوازي مع نمو الدخل بنسبة ٣٢% بفضل العدد القياسي للمعاملات، زادت أرباحنا بنسبة ٦٥% لتصل إلى ٢١,٥ مليار درهم، وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق. ويعزى ذلك إلى زيادة عدد الحسابات الجارية وحسابات التوفير، وارتفاع هوامش الربح، ونمو الدخل غير الممول، وانخفاض تكلفة المخاطر على المبالغ المُستردة الكبيرة. علاوة على ذلك، سجلت الودائع لدى بنك الإمارات دبي الوطني نمواً قوياً قدره ٨٢ مليار درهم.

حققت الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات أداءً استثنائياً، مسجلة أعلى إيرادات وأقوى نمو في القروض على الإطلاق، حيث ارتفع الإقراض بنسبة ١٨% ليصل حجم محفظة القروض إلى ١١٤ مليار درهم، ونمت الودائع لتصل إلى ٢٩٣ مليار درهم في مقابل ٢٥٨ مليار درهم في عام ٢٠٢٢.

مع استمرار عودة الثقة في المشاريع الخاصة إلى المنطقة، زاد دعمنا الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل العمود الفقري لاقتصاد دولة الإمارات بشكل كبير في عام ٢٠٢٣.

علاوة على ذلك، كان لحصة البنك التي تصل إلى ثلث سوق بطاقات الائتمان في الدولة دور مهم في النتائج التي تحققت عام ٢٠٢٣، حيث ارتفع الإنفاق على البطاقات بنسبة ٢٥% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

كما حققت الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات في البنك نتائج متميزة، حيث زادت الأرباح بنسبة ٩٠% نتيجة النمو الكبير في الإيرادات بسبب زيادة الإقراض والبيع المتبادل وعمليات التحصيل الكبيرة.

وأبرم بنك الإمارات دبي الوطني صفقات مؤسسية كبيرة، من أبرزها برنامج تمويل سلسلة التوريد المرتبط بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالتعاون مع شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، وتسهيلات ائتمانية هجينة بقيمة ١٠ مليارات درهم وتسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة ١٣ مليار درهم لكبرى الشركات المتعددة الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، أطلقنا بنجاح خدمات «بنك الإمارات دبي الوطني باي» التي نسعى من خلالها إلى استقطاب التجار.

حققت وحدة الأسواق العالمية والخزينة دخلاً قدره ٣,٧ مليار درهم في عام ٢٠٢٣، بزيادة نسبتها ٩١%، وذلك بفضل الميزانية العمومية القوية والزيادة الكبيرة في دخل الاستثمارات في السجل المصرفي. وسجلت معاملات صرف العملات الأجنبية نمواً بنسبة ٧٠%. كما سجلت الوحدة إنجازاً كبيراً تمثل في إصدار وحدة التمويل في المجموعة سندات خضراء بقيمة ٢,٨ مليار درهم، وهو أكبر إصدار سندات خضراء من بنك إقليمي. كما أصدرت الوحدة أول سندات عامة مقومة بالدرهم منذ أن حددت وزارة المالية أسعار الفائدة على السندات بالعملة المحلية دعماً لهذه المبادرة المهمة.

وأسهم دينيزبنك، وهو بنك مملوك بالكامل لبنك الإمارات دبي الوطني، بشكل كبير في تعزيز حضورنا الجغرافي وحقق أرباحاً كبيرة بلغت ١,٦ مليار درهم نتيجة لارتفاع الدخل والمبالغ المستردة الكبيرة.

حققت جميع وحدات الأعمال زيادة كبيرة في الدخل في عام ٢٠٢٣، مما أدى إلى نتائج متميزة للمجموعة. وبما أننا بنك المستقبل، فقد واصلنا الاستثمار وبناء القدرات بهدف تمهيد الطريق للنمو وتنويع مصادر الإيرادات في المستقبل عبر زيادة كبيرة في الاستثمار في المنتجات الرائدة والموارد البشرية المتخصصة والتكنولوجيا المبتكرة.

يجمع تطبيق ENBD X للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك بين المزايا الحديثة والأمان الشديد وأحدث الاتجاهات لدى المستخدمين، مما يجعله تطبيق الخدمات المصرفية الأول في المنطقة.

لعبت الخدمات المصرفية عبر المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب تقدم الذكاء الاصطناعي، دوراً مهماً في أعمالنا خلال عام ٢٠٢٣. وساهمت في تطوير المنتجات والخدمات الرقمية الأكثر نجاحاً في القطاع المصرفي في الدولة حتى الآن. علاوة على ذلك، تسمح البنية الممتازة لتكنولوجيا المعلومات في البنك بدمج المنتجات والخدمات الجديدة بفعالية وكفاءة لتحسين تجربة العملاء وتعزيز راحتهم.

حصدت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني جائزة «الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية في الشرق الأوسط» من «ذا بانكر» تقديراً لتركيزها المتزايد على التكنولوجيا. كما حصدت جائزة «أفضل حلول رقمية للعملاء من بنك خاص في الشرق الأوسط والإمارات العربية المتحدة» من جوائز جلوبال فاينانس لأفضل البنوك الخاصة في العالم.



> أظهرنا مرونة عالية كبيرة
> في أوقات التحديات العالمية
> وبراعة في استغلال الفرص.»

في عام ٢٠٢٣، عزز بنك الإمارات دبي الوطني مكانته كأكبر بنك في دبي وأحد البنوك الأكثر ربحية في المنطقة. كما واصلنا مسيرة الريادة في قطاعنا وتحقيق إنجازات جديدة تُضاف إلى تاريخنا الذي يمتد إلى ٦٠ عاماً. وأظهرنا صلابة كبيرة في وجه التحديات العالمية وبراعة متميزة في استغلال الفرص الواعدة. كما نجحنا في توقع اتجاهات السوق المتغيرة وحافظنا على تصميمنا على الاستثمار في الجيل القادم من الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الخاصة لتعزيز تلك الميزة.

في الختام، أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى رئيس مجلس إدارتنا، سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، ومجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا وموظفي بنك الإمارات دبي الوطني على مساهماتهم القيّمة في نجاحنا. كما أشكر عملاءنا ومساهمينا على دعمهم وثقتهم المستمرين. ونتطلع لمكافأتهم على هذه الثقة عبر المزيد من التقدم وتحقيق قيمة مضافة في السنوات القادمة.

هشام عبدالله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

كلمة الرئيس التنفيذي للمجموعة

عام استثنائي وأرباح قياسية



حقق بنك الإمارات دبي الوطني مجدداً إنجازات كبرى عديدة في عام آخر حافل بالنجاح، مما أتاح للمجموعة تحقيق أعلى معدلات أرباح في تاريخها. لقد رسخنا مكانتنا كمجموعة مصرفية رائدة في دولة الإمارات، فيما يعزز توسعنا في المملكة العربية السعودية حضورنا ومكانتنا في المنطقة وخارجها.

تتمثل أولوياتنا الرئيسية في تعزيز الميزانية العمومية والتنويع الاستراتيجي والتميز في خدمة العملاء والابتكار التكنولوجي الذي سيمكننا من الحفاظ على مكانتنا الرائدة.

لقد تجاوزت كل وحدة أعمال جميع التوقعات، حيث حققت الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات أعلى إيرادات لها على الإطلاق، مسجلة ١٦,٢ مليار درهم، لتسهم بذلك في تحقيق نمو كبير في الميزانية العمومية. من جهتها عززت الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات شراكتها الاستراتيجية مع الجهات الحكومية والشركات الكبرى من خلال تطوير منصات الخدمات الرقمية. وحققت الأسواق العالمية والخزينة أداءً متميزاً ساهم في تعزيز الميزانية العمومية وتحقيق إيرادات بلغت ٣,٧ مليار درهم.

وحقق الدخل غير الممول من دينيزينك التابع لبنك الإمارات دبي الوطني، وهو خامس أكبر بنك في تركيا، بإجمالي ٦٥٩ فرعاً و١٥٩ ألف موظف، نتائج ممتازة بفضل النمو الكبير في الإقراض.

قمنا بتقديم العديد من حلول التمويل المبتكرة للعملاء، وعززنا مكانتنا كشركة رائدة في توفير فرص التمويل المستدام للعملاء.

كان استثمارنا المتسارع في تقديم الخدمات المصرفية عبر القنوات الرقمية والأجهزة المحمولة عاملاً رئيسياً في الإنجازات التي حققناها في عام ٢٠٢٣، فيما نطلق جيلاً جديداً من المنتجات والخدمات المصرفية عبر وحدات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد وإدارة الثروات.

انطلاقاً من هذه الأهداف، استحوذت المجموعة على حصة استراتيجية في «كومغو»، وهي منصة بلوك تشين عالمية لتمويل تجارة السلع يقع مقرها في جنيف، لدعم طموحاتنا الرقمية وخبرتنا الإقليمية من خلال المرونة والابتكار اللذين تتمتع بهما هذه الشركة الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية.

علاوة على ذلك، وفيما نتطلع إلى بناء الجيل القادم من الكفاءات في مجال التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات، أطلق بنك الإمارات دبي الوطني برنامج «حاضنة المواهب الرقمية الوطنية»، في سياق شراكة استراتيجية مع مركز دبي المالي العالمي بهدف تحفيز الأفكار التي تساعد على بناء رأس المال الاستثماري وتعزيز نمو التكنولوجيا المالية في الدولة.

كما أطلقنا خيارات جديدة لتقديم الخدمات المصرفية للأفراد أسهمت في توسيع نطاق المنتجات والخدمات، بالتزامن مع ضمان وصول العملاء إليها بشكل آمن وفقاً لأفضل المعايير العالمية. في هذا المجال، توفر لوحة التحكم الشاملة في تطبيق ENBD X للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك للعميل إمكانية رؤية جميع المنتجات في محفظته المالية وتقدم له أكثر من ١٥٠ خدمة، من بينها تحديث بيانات بطاقة الهوية الإماراتية وجواز السفر، وفتح وديعة ثابتة، والحصول على شهادات رصيد وخطابات مرجعية مصرفية، وتقديم طلب للحصول على قرض. كما يضم التطبيق منصة إدارة الثروات التابعة للبنك والتي تتيح للعملاء تداول أسهم ١١ ألف شركة عالمية.

بالتزامن مع نمو الاقتصاد الإماراتي ونجاح الدولة في جذب أصحاب الثروات الكبيرة من جميع أنحاء العالم، يقدم بنك الإمارات دبي الوطني خدماته بكفاءة لجميع قطاعات إدارة الثروات.

لقد كان تقدمنا الاستراتيجي وأداؤنا في عام ٢٠٢٣ من أفضل إنجازاتنا على الإطلاق. وسوف يواصل البنك تلبية احتياجات العملاء، وتعزيز قدرتنا على الابتكار بما يضمن لنا الريادة في قطاع التمويل في المنطقة، كما أن مجموعة المنتجات التي تقدمها لعملائنا، بالإضافة إلى التوجه الاستراتيجي طويل الأمد للمجموعة، سيضمنان بقاءنا في الصدارة في مجال الخدمات المصرفية للشركات والأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات.

في الختام، أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيس مجلس إدارتنا، سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب هشام عبدالله القاسم، ومجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا، وجميع موظفينا المتميزين في بنك الإمارات دبي الوطني لمساهماتهم القيّمة في نجاحنا خلال عام آخر حافل بالإنجازات. ونتطلع إلى عام ٢٠٢٤ وكلنا ثقة وتفاؤل بأن بنك الإمارات دبي الوطني سيحافظ على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي داخل الدولة وخارجها.

شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة

> «تقدمنا الاستراتيجي وأداؤنا في عام ٢٠٢٣ هو من أفضل إنجازاتنا على الإطلاق.»

يعمل بنك الإمارات دبي الوطني على بناء «بنك المستقبل» من خلال التميز في أعماله الأساسية وتحقيق تطلعاته المستقبلية. وهو يملك قاعدة تمويل مستقرة ومنخفضة التكلفة وعلامة تجارية متميزة ومعروفة ومنصة رقمية رائدة في السوق، وهذا كله أسهم في تحقيق أرباح كبيرة ونمو في توزيعات الأرباح. كما أن استثمار البنك في التكنولوجيا والتوسع الإقليمي، المدعوم بقوى عاملة مرنة وديناميكية، يؤدي إلى إحداث تحول في البنك يتيح له استغلال فرص النمو في المستقبل وتحقيق قيمة مستدامة لمساهمينا وجميع أصحاب المصلحة.

مؤسسة مالية رائدة في الأسواق الناشئة

- بنك رائد في دولة الإمارات العربية المتحدة وأحد البنوك الأجنبية الرائدة في المملكة العربية السعودية، والبلدان يتميزان بزخم نمو قوي حالياً وإمكانات عالية للمستقبل
- حضور قوي في الأسواق الناشئة الأخرى التي تتميز بفرص نمو كبيرة مثل مصر وتركيا والهند

قاعدة قوية من المساهمين السياديين

- ٤١٪ من أسهم البنك مملوكة لحكومة دبي

حضور قوي في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الإسلامية والاستثمارية في دولة الإمارات

- حصة سوقية تبلغ ثلث الإنفاق عبر بطاقات الائتمان
- منصة رقمية متكاملة لإدارة الثروات تقدم حلولاً متكاملة للعملاء
- صفقات كبرى لصالح شركات كبرى متعددة الجنسيات
- بنك استثماري رائد على المستوى الإقليمي في مجال الطروحات العامة الأولية وحلول الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- تحسين السجل الائتماني من خلال نسب تغطية مرتفعة

ريادة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية

- تطبيق مصرفي رقمي رائد على مستوى المنطقة
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات سحابية بنسبة ١٠٠٪
- تنفيذ ٩٨٪ من المعاملات بشكل مؤتمت، مما يسهم في خفض التكلفة
- الاستثمار في التكنولوجيا المالية والتكنولوجيا الجديدة ذات الأهمية الاستراتيجية

بنك إقليمي رائد له حضور دولي يتوسع باستمرار

- ٩٠٠ فرع تقريباً في ١٣ دولة
- أكثر من ٩ ملايين عميل نشط
- توسيع الشبكة الإقليمية يجذب عملاء جدد للبنك ويعزز النمو
- وضع جيد يسمح للبنك بجذب تدفقات التجارة والعملاء في جميع البلدان التي يعمل فيها
- مصادر إيرادات ومحفظة أصول متنوعة

التزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه عملائنا ومجتمعاتنا وموظفينا

- التزامات بيئية واجتماعية طموحة
- دعم التحول لدى العملاء من خلال حلول مبتكرة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- تطوير مهارات الموظفين وبناء قوة عاملة ديناميكية وذات أداء عالٍ لدعم طموحاتنا الاستراتيجية

ربحية قائمة على قاعدة تمويل مستقرة ومنخفضة التكلفة وميزانية عمومية قوية

- قاعدة تمويل مستقرة ومتنوعة ومنخفضة التكلفة من خلال الحسابات الجارية وحسابات التوفير
- رأس مال قوي، حيث تتجاوز نسب رأس المال والسيولة وجودة الائتمان المتطلبات التنظيمية



رسم معالم المستقبل:

ملتزمون بتعزيز مسيرتنا ودعم موظفينا

على مدار ستة عقود، ظل بنك الإمارات دبي الوطني في صدارة المؤسسات التي تعمل على تنمية الكفاءات وتعزيز التنوع، حتى وصل عدد موظفيه اليوم إلى أكثر من ٣٠ ألف موظف من أكثر من ٩٠ جنسية. وقد عكس البنك روح التعددية الثقافية في دولة الإمارات في كافة مراحل مسيرته من بنك محلي صغير إلى بنك عالمي رائد.

هذا التنوع يمثل قوة دافعة لنهجنا في الابتكار ويساعدنا بشكل كبير على فهم وتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من العملاء في ١٣ دولة. أحد العوامل الأساسية وراء نجاحنا هو التزامنا الثابت بالتوطين، والذي يتجلى في شغل المواطنين الإماراتيين نسبة ٧٠% من مناصب الإدارة العليا.

وقد ساهمت برامج تنمية المهارات الاستراتيجية والتطوير الشامل التي نفذها البنك في دعم القطاع المالي في دولة الإمارات، كما عملت على بناء قوى عاملة تعكس روح الدولة ورؤيتها الشاملة.

علاوة على ذلك، تحتل المجموعة موقع الصدارة في القطاع المالي من حيث الالتزام بتمكين المرأة، حيث تمثل المرأة نسبة ٤٠% من القوى العاملة، وهي نسبة تتجاوز المعايير العالمية كما تؤكد أن البنك يعمل بشكل فعال على توفير بيئة تساعد المرأة على تحقيق النجاح.

> يمثل التنوع قوة دافعة لنهجنا في الابتكار ويساعدنا بشكل كبير على فهم وتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من العملاء.»

آفاق رقمية رائدة

تحولنا التكنولوجي



»على مدار العقود الستة الماضية، أحدثت المجموعة تحولاً حاسماً في القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا من خلال نهجها الرقمي.«

في عصر تتنامى فيه أهمية الابتكار الرقمي، يفخر بنك الإمارات دبي الوطني بحمل راية التقدم في هذا المجال. على مدار العقود الستة الماضية، أحدثت المجموعة ثورة في القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا من خلال نهجها الرقمي، حيث بلغت نسبة المعاملات التي تُنفذ حالياً خارج الفروع التقليدية ٩٧%، مما يؤكد على نجاحنا في التحول إلى المنصات الرقمية.

يمثل هذا التحول نقلة نوعية في التواصل مع العملاء وضمان راحتهم وتخصيص الخدمات والمنتجات بشكل لم يكن من الممكن تصوره سابقاً. ولا يقتصر التزام المجموعة بالتقدم التكنولوجي على البقاء في الصدارة فحسب، بل يتضمن أيضاً الشمولية والمسؤولية البيئية، مما يضمن أن كل ابتكار يعود بالنفع على عملاء البنك البالغ عددهم ٩ ملايين عميل نشط ويدعم البيئة الرقمية المتطورة في دبي ودولة الإمارات للأجيال القادمة.

خدمات مصرفية لغد أفضل:

مسيرتنا المستدامة

مسيرة بنك الإمارات دبي الوطني على مدار ٦٠ عاماً ليست قصة نجاح مالي فحسب، بل نموذج يحتذى لممارسات الأعمال المستدامة والمسؤولة التي تترك أثراً عميقاً في المجتمعات. لقد أظهر البنك حرصاً على تحقيق التنمية المستدامة من خلال التزاماته ومبادراته المتوافقة مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئ الاستثمار المسؤول.

يتجلى التزامنا بالاستدامة في العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فالبنك لاعب رئيسي في اقتصاد دولة الإمارات وله دور فعال في دعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدولة. كما أن دوره في دعم الاقتصاد يتجاوز الخدمات المصرفية ليشمل المساهمة في توفير فرص العمل، ومساعدة الشركات المحلية على النمو، والمشاركة الفاعلة في القطاعات الرئيسية في الدولة.

احتفالنا بمرور ٦٠ عاماً على تأسيس بنك الإمارات دبي الوطني يتزامن مع عام الاستدامة في دولة الإمارات واستضافتها لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28)، وهو احتفال بإرث التحول، حيث كان لالتزامنا بالممارسات المستدامة أثر إيجابي في تعزيز جودة الحياة وسبل العيش لملايين الناس في جميع أنحاء دولة الإمارات وخارجها.



> بنك الإمارات دبي الوطني لاعب رئيسي في اقتصاد دولة الإمارات وله دور فعال في دعم النمو الاقتصادي والتنمية في الدولة.»

التقرير الاستراتيجي

لمحة سريعة

تحول المجموعة من خلال الرقمنة

يُعد بنك الإمارات دبي الوطني بنكاً رائداً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية وأكبر بنك داعم لأسلوب الحياة الرقمي في المنطقة. وهو أكبر مؤسسة مالية في دبي وواحد من أكبر المؤسسات المالية وأكثر البنوك ربحية في دول مجلس التعاون الخليجي.

تقدم مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني خدماتها للعملاء (من الأفراد والشركات والمؤسسات والحكومات) وتساعدهم على تحقيق أهدافهم المالية عبر مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تشمل الأعمال المصرفية للأفراد، والأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الأصول، والأسواق العالمية والخزينة، والوساطة. يقدم بنك الإمارات دبي الوطني منتجات إسلامية من خلال الإمارات الإسلامي، وهو شركة تابعة مملوكة له بالكامل ولديها حضور في جميع أنحاء دولة الإمارات من خلال ٤٠ فرعاً.

أصبح دينيزبنك، وهو شركة تابعة مملوكة للمجموعة بنسبة ٩٩.٨%، واحداً من أبرز الأسماء في القطاع المصرفي في تركيا، حيث يبلغ عدد فروعه ٦٥٩ فرعاً.

تمارس المجموعة عملياتها في دولة الإمارات ومصر والهند وتركيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا والبحرين وروسيا، بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا.

فرعاً
٨٥٦

شركة تابعة
١٧

مكتبان تمثيليان
٢

الجوائز والتقدير

يرجى مراجعة الصفحة ٥٦ للاطلاع على قائمة بجميع الجوائز

الحضور الدولي لبنك الإمارات دبي الوطني



بنك الإمارات دبي الوطني
١. الإمارات العربية المتحدة (١٠٩)
٢. مصر (٦٨)
٣. المملكة العربية السعودية (١٥)
٤. الهند (٣)
٥. لندن (١)
٦. سنغافورة (١)

دينيزبنك
٧. تركيا (٦٤٣)
٨. النمسا (١١)
٩. ألمانيا (٣)
١٠. موسكو (١)
١١. البحرين (١)

مكاتب تمثيلية لبنك الإمارات دبي الوطني
١٢. جاكارتا
١٣. بكين

قطاعات الأعمال

المنتجات والخدمات

الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات

نطور الخدمات المصرفية بشكل ملموس من خلال الدقة والابتكار والتركيز على نمو أعمال عملائنا في القطاعين العام والخاص والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية.

- الإقراض والتمويل
- الخدمات المصرفية الاستثمارية
- الأسواق العالمية والخزينة
- خدمات المعاملات المصرفية
- المدفوعات والخدمات المصرفية الرقمية
- الخدمات المصرفية الإسلامية
- الوساطة الإقراض بالهامش

الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

ندعم رحلتك المالية: تجربة مصرفية شخصية متميزة وإدارة ثروات مخصصة للأفراد وأصحاب الثروات والشركات.

- الحسابات الجارية وحسابات التوفير
- الودائع الثابتة
- البطاقات
- القروض والسلف
- صرف العملات الأجنبية
- إدارة الثروات والتأمين
- التمويل التجاري
- الخدمات المصرفية الإسلامية

الأسواق العالمية والخزينة

تقدم الأسواق العالمية والخزينة لمجموعة واسعة من العملاء معلومات واضحة عن السوق وخدمات تنفيذ الأوامر والمنتجات المهيكلة وحلول تمويل على مستوى الائتمان والأسعار ومنتجات صرف العملات الأجنبية.

- صرف العملات الأجنبية
- أسعار الفائدة
- السلع
- التمويل/الاستثمار
- الدخل الثابت والائتمان
- المنتجات الإسلامية
- المنتجات المهيكلة

دينيزبنك

يوفر دينيزبنك مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المالية لمجموعة واسعة من العملاء من الشركات والأفراد، وبشكل مع شركاته التابعة متجراً شاملاً للمنتجات والخدمات المالية.

- الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات (بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاع الزراعة) الأعمال المصرفية للأفراد (بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية الرقمية)
  - القروض، بطاقات الائتمان، حسابات التوفير، حسابات الودائع، منتجات مخصصة للأعمال الزراعية والشركات الصغيرة والمتوسطة، المدفوعات، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت
- الخزينة، الاستثمار، إدارة الأصول، التأجير، بيع الديون، التأمين
  - صرف العملات الأجنبية والسلع، التداول، المنتجات الاستثمارية الأخرى، التأجير التشغيلي والمالي، بيع الديون، منتجات التأمين المصرفي

نموذج الأعمال

من نحن

الهيكل التنظيمي

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)

- دينيزبنك
- الإمارات الإسلامي
- بنك الإمارات دبي الوطني مصر
- فروع وشركات تابعة أخرى

كيف نصنع القيمة

رأس المال

الأموال التي تم الحصول عليها من المساهمين والأرباح المحتجزة.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني: معدلات جيدة لرأس المال تتجاوز بكثير المتطلبات التنظيمية.

نسبة الشق الأول من أسهم رأس المال العادية في عام ٢٠٢٣ مقابل ١٥,٤% في عام ٢٠٢٢ ١٤,٩%

١٤,٩%

الدين

التمويل المستلم من المُقرضين والودائع من العملاء.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني: نسب سيولة جيدة، أعلى من المتطلبات التنظيمية

صافي هامش الفائدة في عام ٢٠٢٣، مقابل ٦,٨% في عام ٢٠٢٢

٤,٩%

إدارة المخاطر

تحديد وتقييم وبناء قاعدة أصول قوية، بالتزامن مع تطبيق ممارسات فعالة في إدارة المخاطر.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني: مجموعة متكاملة من المنتجات لتلبية احتياجات العملاء.

إجمالي الأصول في عام ٢٠٢٣، مقابل ٧٤٢ مليار درهم في عام ٢٠٢٢

٨٦٣ مليار درهم

العائد على حقوق المساهمين

مقياس لربحيتنا كنسبة إلى حقوق المساهمين

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني: واحدة من أعلى نسب العائد في السوق.

العائد على حقوق المساهمين في عام ٢٠٢٣، مقابل ١٤,٧% في عام ٢٠٢٢

٢١,٢%

الأرباح

الأرباح بعد حساب جميع النفقات، بما في ذلك المخصصات.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني: زيادة مستمرة في الأرباح مع إدارة التكاليف والمخاطر.

صافي الأرباح في عام ٢٠٢٣، مقابل ١٣,٠ مليار درهم في عام ٢٠٢٢

٢١,٥ مليار درهم

الدخل

الإيرادات المحققة من دخل الفائدة والدخل من المصادر الأخرى، بما في ذلك دخل الرسوم.

ما يميز بنك الإمارات دبي الوطني: ميزانية عمومية قوية ومنتجات وخدمات متميزة لتحقيق دخل مستدام.

إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٢٣، مقابل ٣٢,٥ مليار درهم في عام ٢٠٢٢

٤٣,٠ مليار درهم

القيمة المضافة المحققة لأصحاب المصلحة في عام ٢٠٢٣

العملاء

تمثل تجربة العملاء محور استراتيجيتنا، وهي تقوم على مبدأين رئيسيين هما التركيز على العملاء والتميز في تقديم الخدمات.

إجمالي العملاء النشطين

أكثر من ٩ ملايين

المستثمرون

نسعى جاهدين لتحقيق عوائد مرتفعة وبناء الثروة لمستثمرينا على المدى الطويل.

توزيعات الأرباح المعلن عنها

١٢٠ فلس للسهم

الموظفون

نعمل على بناء قوى عاملة تتسم بالتنوع والشمول والمشاركة والفعالية

الموردون والشركاء

نحرص على اختيار الموردين وإبرام الشراكات معهم بشكل منصف وعادل.

الحكومة

نعمل بتوافق تام مع رؤية الحكومة وأهدافها الاستراتيجية لتحقيق أثر اجتماعي واقتصادي طويل الأمد.

المجتمع

نعمل في إطار شراكات هادفة مع المؤسسات المجتمعية لتمكين المجتمعات المحلية.

استراتيجيتنا

بفضل زخم النمو القوي والأداء المالي القياسي في عام ٢٠٢٣، تجد مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني نفسها في موقع جيد يتيح لها الاستفادة من فرص واعدة على مستوى شبكتنا من أجل زيادة حصتنا في السوق. وتسعى المجموعة باستمرار لتوفير تجربة ممتازة للعملاء، وحمل شعلة الريادة في الخدمات الرقمية المبتكرة، وضمان الامتثال لكافة المعايير التنظيمية، وتحقيق قيمة عالية ومستدامة للمساهمين.

الأهداف الاستراتيجية

عام ٢٠٢٤، يتطلع بنك الإمارات دبي الوطني بتفاؤل إلى مواصلة تحقيق نمو وأداء قوي عبر التشديد على الركائز الأساسية التالية:

- تقديم تجربة متميزة للعملاء
- دفع عجلة نمو الأعمال الأساسية
- التركيز على الإمكانيات المستقبلية
- تحفيز التنوّع الدولي
- إنشاء بنية تحتية رائدة في السوق
- تطوير مؤسسة ديناميكية

تقديم تجربة متميزة للعملاء

تماشياً مع رؤيتنا بأن نكون المصرف الأكثر ابتكاراً لمتعاملينا وكافة أفراد المجتمع، واصلت المجموعة التركيز على تطوير وإطلاق خدمات مبتكرة. ومع إطلاق تطبيق ENBD X للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، تم التركيز على تقديم تجربة أسرع وأكثر سلاسة بلمسة زر واحدة من خلال أتمتة خدماتنا ومنتجاتنا، مما جعل هذا التطبيق يتقدم سريعاً ليحتل المركز الأول بين التطبيقات المالية في المنطقة، حيث تجاوز عدد مستخدميه مليون مستخدم. كما أطلقت المجموعة تطبيق بنك الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية، وهو تطبيق جديد تماماً للهاتف المتحرك مزود بواجهة وتجربة مستخدم محسنة وميزة المصادقة عبر المعايير البيومترية، مما يعزز الاستفادة من مزايا الشبكة بفضل الرقمنة. كما أطلق الإمارات الإسلامي تطبيقاً محدثاً للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك تحت اسم EI وانتقل إليه ٢٢٠ ألف عميل. ضمن جهودنا لتعزيز نقاط الاتصال مع العملاء، أطلقنا الخدمات المصرفية عبر تطبيق «واتساب»، حيث تضاعف عدد مستخدميها منذ إطلاقها. ومع إطلاق الخدمات المصرفية الفورية، أصبح بإمكان عملائنا من الشركات طلب وتتبع والحصول على مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية ببضع نقرات فقط، حيث يتم تنفيذها بشكل فوري من خلال العمليات المؤتمتة.

وتشمل مجالات التركيز الأخرى في عام ٢٠٢٤ مواصلة تحسين مستوى خدمة العملاء من خلال تعزيز التجارب عبر القنوات المتعددة، واستخدام أفضل أنظمة إدارة علاقات العملاء، والاستفادة من قدرات التحليلات المتقدمة لتخصيص التفاعلات مع العملاء بشكل فوري. كذلك تشمل الخطة الاستراتيجية لبنك الإمارات دبي الوطني توفير بنية تحتية قوية لأعمال الائتمان من أجل تسريع الخدمات والريادة في تجربة العملاء، إلى جانب تبسيط العمليات عبر الحلول التكنولوجية لخدمة العملاء. ونخطط لإطلاق تطبيق محدث جديد للهاتف المتحرك لقنوات الخدمات المصرفية للشركات، ومواصلة تعزيز قدرات تداول الأسهم عبر زيادة خدمات التداول بالهامش، وتوسيع نطاق تطبيقنا الرائد للهاتف المتحرك ليشمل العملاء من المؤسسات، وسيكون له دور محوري في توفير تجربة عملاء متميزة.

دفع عجلة نمو الأعمال الأساسية

بفضل استمرار التركيز على الأعمال الأساسية، حافظ بنك الإمارات دبي الوطني على مكانته كواحد من رواد الخدمات المصرفية للأفراد في السوق الإماراتية وسجل أداءً قياسياً. وتهدف رؤيتنا للخدمات المصرفية للأعمال إلى تحقيق أهداف تتمثل في تنمية الأصول، وزيادة انتشار التجارة، وتعزيز الريادة في خدمات صرف العملات الأجنبية. سنعمل في عام ٢٠٢٤ على الاستفادة من قاعدة ودائع العملاء القوية مع تعزيز عمليات منح القروض لعملاء الخدمات المصرفية للأعمال. ويتضمن نهجنا استخدام التكنولوجيا الحديثة في إجراء التقييمات الائتمانية واتخاذ القرارات بشكل سريع، بالتزامن مع تدريب الموظفين لتقديم حلول قروض مخصصة. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز كفاءة خدمات القروض وزيادة التركيز على العملاء.

تماشياً مع جوانب التركيز الاستراتيجي في عام ٢٠٢٣، حققت المجموعة نمواً كبيراً في أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير في جميع فئات عملائها بفضل خدماتها المتميزة في إدارة النقد لقطاع العقارات مما جعلنا البنك الرائد لحسابات الضمان العقاري في دبي. من خلال التركيز على عملائنا والتواصل معهم بشكل فعال، تمكنا من رفع معدل نمو معاملات صرف العملات الأجنبية وزيادة صافي دخلنا من الرسوم عبر البيع المتبادل. في إطار دعمنا للمجتمع المحلي، كنا أول بنك في الدولة يصدر صكوكاً مقومة بالدرهم، مما يؤكد التزام المجموعة بتعزيز الثقة في سوق السندات المقومة بالعملة المحلية. وكما حدث في عام ٢٠٢٣، سنواصل إعادة تنظيم قطاعات الأعمال لتعزيز فعالية إدارة العملاء. ويمثل تعزيز كفاءة إدارة المخاطر أولوية رئيسية أخرى من أجل أعمالنا الأساسية.

التركيز على الإمكانيات المستقبلية

تمثل إدارة الثروات أولوية استراتيجية أساسية نظراً لما تتمتع به من إمكانيات نمو قوية. وقد أجرينا تغييرات كبيرة في قسم إدارة الثروات، بما في ذلك تغييرات في الموظفين، وإعادة تنظيم مهام القسم، وتوسيع نطاق منتجات إدارة الثروات، مع التركيز على إدارة المحافظ الاستثمارية، والمنتجات المهيكلة، وغيرها من الأدوات المالية المبتكرة. أطلقنا في أوائل عام ٢٠٢٣ حلنا الرقمي لإدارة الثروات، حيث يمكن للعملاء فتح حسابات الاستثمار بسهولة وبدء التداول بأسهم الشركات العالمية والإماراتية من خلال تطبيق ENBD X الذي يلبي كافة الاحتياجات المصرفية. سنركز في عام ٢٠٢٤ على إضافة منتجات وخدمات جديدة إلى منصتنا بحيث توفر حلولاً شاملة لجميع الاحتياجات الاستثمارية لعملائنا، إلى جانب تحسين المنصة الرقمية، تهدف هذه الجهود إلى ترسيخ مكانتنا الريادية في إدارة الثروات. وتماشياً مع استراتيجيتنا في طرح منتجات ومنصات من الجيل الجديد، أطلقنا عدداً كبيراً من المنتجات والمنصات الجديدة، ووفرنا لعملائنا إمكانية التداول الجزئي لقائمة مختارة من السندات والصكوك، مما يسمح لهم الآن بتقديم أوامر بحد أدنى قدره ٥٠٠٠ دولار أمريكي.

علاوة على ذلك، نطمح إلى زيادة حصتنا السوقية في أبوظبي من خلال توسيع مجموعة منتجاتنا وتحسينها، والتميز في خدمة العملاء، وتوسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع النقدي. ونعمل على تصميم منتجاتنا المالية بما يتناسب مع الاحتياجات الفريدة لسوق أبوظبي، مع تقديم حلول مصرفية مبتكرة، والحرص على أن يسهم كل تفاعل مع العملاء في تحقيق قيمة مضافة وتعزيز العلاقات.

استراتيجيتنا تتمة

تحفيز التنوّع الدولي

يمثل النمو والتنويع على المستوى الدولي أحد الركائز الأساسية لاستراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني حيث يهدف للاستفادة من الفرص الرئيسية عبر شبكته الفريدة ، حيث تمنحنا شبكتنا العالمية في الأسواق الاستراتيجية الرئيسية ميزة فريدة للاستفادة من الممرات المهمة للتجارة والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. ويتعكس ذلك في تسجيل المحفظة الدولية نمواً سنوياً قوياً في مؤشرات الأداء الرئيسية وأدائها الجيد في أسواقنا الدولية الرئيسية في تركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والمملكة المتحدة وسنغافورة والهند.

حقق بنك الإمارات دبي الوطني في المملكة العربية السعودية تقدماً كبيراً في جهوده للتوسع في المملكة، حيث تم افتتاح سبعة فروع جديدة في جدة والرياض والدمام والأحساء والقصيم ليصل عدد فروعه إلى ١٥ فرعاً. ونحن الآن في موقع مثالي للمشاركة في مسار النمو الذي يُتوقع أن يشهده السوق. وفي مصر، حققنا نمواً كبيراً في الإيرادات مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق على الرغم من الانخفاض الحاد في قيمة العملة، وما زلنا نعمل على توسيع حضورنا في السوق المحلي.

سيبقى تنويع تدفقات الأعمال وزيادة الفرص على مستوى الشبكة، بما في ذلك دينيزبنك، في صدارة الأولويات في المستقبل. وسترکز المجموعة في عام ٢٠٢٤ على زيادة حصتها السوقية في قطاعات الخدمات المصرفية للشركات والأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في الأسواق الرئيسية، بما في ذلك توسيع انتشار فروعنا في المملكة العربية السعودية، وتعزيز منتجاتنا مع التركيز على القنوات والمنصات الرقمية في مصر والمملكة العربية السعودية، ومواصلة تطوير المجالات التنافسية في المملكة المتحدة وسنغافورة والهند. وسيكون الحفاظ على زخم الأعمال القوي وإدارة المخاطر أمراً حيوياً لمواجهة التحديات الاقتصادية الناشئة. كما ستواصل المجموعة تقييم سبل النمو الجديدة عن طريق تقييم الأسواق المختارة والأهداف المحتملة للنمو العضوي وغير العضوي.

بناء بنية تحتية رائدة في السوق

سعينا في عام ٢٠٢٣ إلى تعزيز البنية التحتية لقنواتنا الرقمية وضمان استقرارها، مع زيادة اعتماد التكنولوجيا الحديثة بشكل كبير. وشكّل تحديث قنواتنا الرقمية ومنصاتنا الأساسية وبنيتنا التحتية ركيزة للتقدم الذي حققناه هذا العام. وأدى ذلك دوراً محورياً في تمكين الأتمتة المتقدمة وإعادة تصميم العمليات والاستغناء عن المعاملات الورقية في مسيرة العملاء مع البنك. من خلال الاستفادة من بنيتنا التحتية التكنولوجية الحديثة، أطلقنا بنجاح مجموعة متنوعة من المنتجات الجديدة وعززنا منتجاتنا الحالية. كان لتركيزنا على الخدمات الفورية والقدرات الرقمية دور أساسي في تحسين تجربة عملائنا. في مسيرتنا نحو زيادة اعتماد البنية التحتية السحابية، نقوم ببناء مركز بيانات جديد في دولة الإمارات، ونفذنا بنجاح عملية نقل منصاتنا الأساسية إلى السحابة العامة للعمليات في المملكة العربية السعودية. ويمثل ذلك توسعاً رئيسياً لبنيتنا التحتية التكنولوجية العالمية وسيسمح لنا بتقديم خدماتنا ومنتجاتنا على نطاق واسع مع ضمان قدرتنا على التكيف السريع مع احتياجات العملاء وظروف السوق المتغيرة.

أسهم سوق بنك الإمارات دبي الوطني لواجهة برمجة التطبيقات في نمو محفظتنا من الخدمات المصرفية عبر واجهة برمجة التطبيقات بشكل مستمر حتى وصل عدد واجهات برمجة التطبيقات التي تم تطويرها إلى ٥١ وعدد العملاء المسجلين إلى ٥٠ عميلاً. كما نفذنا أول معاملة تداول عبر واجهة برمجة التطبيقات في المنطقة، مما يؤكد على تركيز المجموعة على تطوير منتجات مبتكرة تحقق قيمة مضافة لعملائنا.

مع دخولنا عام ٢٠٢٤، نخطط لمواصلة الاستفادة من التقدم التكنولوجي، وتعزيز قدراتنا في مجال الذكاء الاصطناعي، وبناء شراكات للحلول المبتكرة، والاستثمار في تحسين تجربة العملاء والتميز التشغيلي. ونتطلع إلى زيادة تركيزنا على تعزيز مرونة وموثوقية وأمن بنيتنا التحتية التكنولوجية.

سننتقل بشكل كامل إلى مركز بياناتنا الجديد في دولة الإمارات، وسنقوم بتحديث منصاتنا الرئيسية ومواصلة الاستفادة من السحابة العامة وتعزيز وضعنا الأمني والاستثمار في تطوير نموذجنا التشغيلي المرن.

نهدف لبناء منتجات فعالة ورائدة لاستقطاب التجار وتطوير حلول دفع شاملة ومتكاملة لعملائنا من الشركات. وتمثل هذه الجهود جزءاً من استراتيجيتنا الشاملة الهادفة لأن نصبح بنك المستقبل الأكثر موثوقية ومرونة مع الجاهزية لتلبية الطلبات المتطورة لعملائنا وأصحاب المصلحة وحماية مصالحهم.

تطوير قدراتنا كمؤسسة رائدة

على المستوى المؤسسي، يسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى تعزيز فعالية الأداء لتسريع وتيرة النمو لنصبح حقاً «بنك المستقبل». وهو ملتزم ببناء مؤسسة ذات قدرات عالية وإيجاد ثقافة تسهم في بناء «مكان عمل المستقبل».

كانت أكبر الإنجازات الاستراتيجية للمجموعة في عام ٢٠٢٣ إطلاق ثلاث مبادرات للموظفين تم الإعلان عنها بشكل كامل تحت مظلة «مستقبل العمل». في المبادرة الأولى، تم وضع إطار عمل جديد ومبتكر للهيكل الوظيفي، مما أدى لزيادة المرونة في التقدم الوظيفي والمكافآت، مع تحديث شامل للمسميات الوظيفية. وكانت مبادرة مستقبل العمل الثانية تعزيز التنقل الوظيفي، حيث وفرنا المزيد من الفرص للموظفين للنظر في مسارات وظيفية جديدة ومتنوعة في بنك الإمارات دبي الوطني وشركاته التابعة، وذلك لضمان قدرة بنك الإمارات دبي الوطني وقوانا العاملة على بناء المهارات المستقبلية والمرونة المهنية اللازمة للنجاح في مستقبل الأعمال المصرفية. أما المبادرة الثالثة فكانت إطلاق منصتنا الرقمية الجديدة لمكان العمل HR Connect، التي تشمل تطبيقاً للهاتف المتحرك لرفع مستوى تجربة الموظفين الرقمية، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز المجالات الرئيسية التي تركز على الموظفين، مثل التوظيف والأداء وإدارة المواهب.

ظل التوطين ضرورة استراتيجية في عام ٢٠٢٣، حيث نفذنا استراتيجية متعددة الجوانب شملت توظيف مواطني دولة الإمارات في مناصب عليا، والتخطيط للتعاقب الوظيفي، وإتاحة مزايا وفرص للتطوير المهني السريع، وتوفير برامج الرعاية الجامعية للإماراتيين، ورعاية المواهب الجديدة من خلال برنامجي «رواد» و«بداية» للخريجين. كما أدى التعاون المكثف مع الجامعات الرائدة في دولة الإمارات وبرامج التدريب الموجهة إلى ضمان التحاق مجموعة قوية وموهوبة من الإماراتيين ببنك الإمارات دبي الوطني في عام ٢٠٢٣.

واصلنا أيضاً تعزيز جهودنا في مجال التنوع والشمول، حيث وقعنا على تعهد تسريع التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات لتعزيز التزامنا بالمساواة بين الجنسين. علاوة على ذلك، أطلقنا برنامجنا الجديد للعودة للعمل، والذي يوفر مساراً داعماً لعودة الموظفات اللواتي يتمتعن بخبرة مهنية إلى العمل بدوام كامل. ومن بين الجهود الداخلية الأخرى، أكد تنفيذ برنامج التوعية بالتحيز اللاواعي على مستوى المجموعة التزامنا بتعزيز بيئة شاملة.

في مجال التعلم والتطوير، واصلنا جهودنا المكثفة لتطوير المهارات وتعليم مهارات جديدة، لا سيما من خلال «كلية علوم البيانات» الشاملة والبرامج التخصصية، مثل برنامج «قادة» لتوفير مسارات وظيفية جديدة لشبكتنا من مديري الفروع. كما قمنا بتعزيز علاقاتنا مع المؤسسات المرموقة، مثل جامعة أكسفورد ومعهد إنسياد، لتوفير فرص ومؤهلات تعليمية لا تضاهى لأفضل موظفينا.

> تمنحنا شبكتنا العالمية في الأسواق الاستراتيجية الرئيسية ميزة فريدة للاستفادة من الممرات المهمة للتجارة والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.»

> يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني ببناء مؤسسة ذات قدرات عالية وإيجاد ثقافة تسهم في بناء «مكان عمل المستقبل.»

لمحة عن السوق

أظهر اقتصاد دولة الإمارات وقطاعها المصرفي قوة ومرونة في عام ٢٠٢٣، وحققا نمواً عالياً على الرغم من التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم.



تباطؤ اقتصادي عالمي وارتفاع مستمر في معدلات التضخم

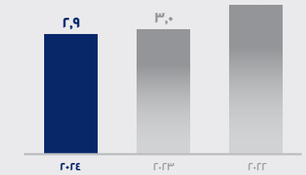
تباطأ النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٣ نتيجة لتأثير معدلات التضخم المرتفعة والسياسات النقدية الصارمة على النشاط الاقتصادي. وكانت الاقتصادات المتقدمة هي الأكثر تأثراً بهذا التباطؤ، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي صمدت بشكل ملحوظ في وجه أسعار الفائدة التي واصلت ارتفاعها بشكل كبير.

كان أداء الأسواق الناشئة جيداً نسبياً من حيث النمو، لكن قدرتها على تحمل الديون أصبحت موضع قلق متزايد لأن ارتفاع أسعار الفائدة وقوة الدولار الأمريكي يجعل من الصعب على البلدان التي تعاني من ديون عالية الوفاء بالتزاماتها بالسداد.

تباطأت وتيرة التضخم في عام ٢٠٢٣، ويعزى ذلك إلى حد كبير لانخفاض أسعار الطاقة والغذاء، إلى جانب السياسات النقدية الصارمة التي بدأت تؤثر على الطلب. ومن المرجح أن تكون أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية الكبرى قد بلغت ذروتها. ولكن مع بقاء معدلات التضخم أعلى من المستوى المستهدف في معظم الاقتصادات المتقدمة، لا يجاري صناع السياسات توقعات السوق بحدوث خفض لأسعار الفائدة بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٢٤.

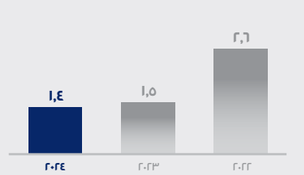
الاقتصاد العالمي

نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)



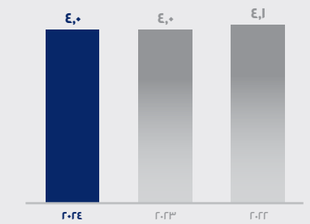
الاقتصادات المتقدمة

نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)



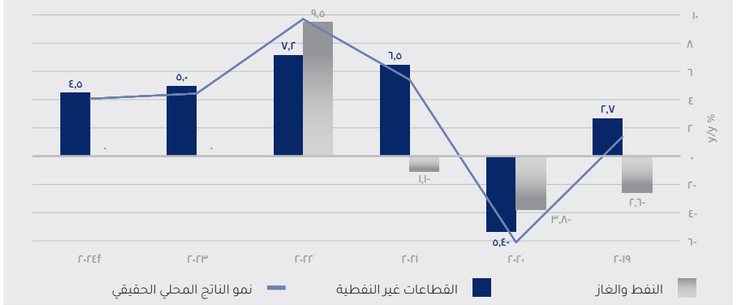
اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية

نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أكتوبر ٢٠٢٣

الإمارات العربية المتحدة: القطاعات غير النفطية تقود النمو في عام ٢٠٢٣



المصدر: هافر أناليتكس، أبحاث بنك الإمارات دبي الوطني

نمو قوي وتنويع مستمر في الاقتصاد الإماراتي

تتقدم دولة الإمارات بثبات نحو تحقيق نمو قوي، حيث من المتوقع أن تسجل القطاعات غير النفطية نمواً بنسبة ٥% في عام ٢٠٢٣. وقد صمد الطلب بشكل جيد على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الاقتصاد عالمياً. وتشير أعداد الطلبة المسجلين في المدارس ومشتركي الهاتف المتحرك إلى تنامي عدد السكان في دولة الإمارات هذا العام، وقد يكون ذلك قد ساهم جزئياً في نمو الطلب الإجمالي، بالتزامن مع زيادة الإنفاق الحكومي.

كان السفر والسياحة من المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في دولة الإمارات بشكل عام، وفي دبي تحديداً، خلال عام ٢٠٢٣. وحتى مع تراجع أحجام تجارة البضائع العالمية، استمر السفر الدولي في الانتعاش بعد الجائحة، ونتج عن ذلك ارتفاع في أعداد المسافرين عبر مطارات دبي وتسجيل نمو في قطاعي تجارة التجزئة والضيافة.

من المتوقع أن يؤثر خفض الإنتاج الذي اعتمدته أوبك بلس على إنتاج النفط الخام وعلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات خلال عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، يقدّر بنك الإمارات دبي الوطني نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ بـ ٣,٦%.

تباطأ التضخم في عام ٢٠٢٣ نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة وتباطؤ تضخم الخدمات. إلا أن النمو السكاني أسهم في رفع تكلفة السكن والسلع المُعمّرة. ويتوقع بنك الإمارات دبي الوطني أن يبلغ متوسط التضخم في دولة الإمارات ٣,٥% في عام ٢٠٢٣.

ما زالت هناك شكوك كبيرة تحيط بالمشهد الاقتصادي لعام ٢٠٢٤، حيث يتفاوت النمو بين بلدان العالم وتتكاثر المخاطر الجيوسياسية. ومع ذلك، فإن المركز المالي القوي لدولة الإمارات العربية المتحدة وتقدمها في تنفيذ إصلاحات هيكلية سيستمر في دعم الاستثمار والنمو في عام ٢٠٢٤ والأعوام التي تليه.

حقق بنك الإمارات دبي الوطني نتائج متميزة في عام ٢٠٢٣، مسجلاً أرقاماً قياسية على كافة المستويات، حيث تجاوز دخله وأرباحه جميع الأرقام السابقة. بفضل الازدهار المستمر لاقتصاد دبي وما نجم عن ذلك من زيادة معدلات الثقة في الإنفاق، زاد حجم الودائع والقروض لدى المجموعة، مما يؤكد على ريادتها في السوق.

تقديم نتائج متميزة

بلغ إجمالي الدخل ٤٣ مليار درهم والدخل غير الممول ١٢,٩ مليار درهم، ليحقق بنك الإمارات دبي الوطني صافي أرباح بقيمة ٢١,٥ مليار درهم، وهو أعلى مستوى في تاريخه الممتد لستة عقود، بزيادة بنسبة ٦٥% عن عام ٢٠٢٢.

ارتفعت الودائع بمقدار ٨٢ مليار درهم، أي بزيادة نسبتها ٦%، بما في ذلك ٢٦ مليار درهم في أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير، علاوة على نمو القروض بنسبة ٥% بفضل الزخم القوي في الإقراض للأفراد وإبرام وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات صفقات كبيرة على مستوى المنطقة.

واصلت المجموعة مسار النمو الاستثنائي في ميزانيتها العمومية التي تجاوزت ٨٥٠ مليار درهم للمرة الأولى في تاريخها. ولا يزال التحسن في نسب رأس المال والسيولة وجودة الائتمان والأرباح العالية يشكل أساس قوتها. وبلغ إجمالي أصول المجموعة بحلول نهاية العام ٨٦٣ مليار درهم، بزيادة ١٦% مقارنة بعام ٢٠٢٢، وانخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى ٤,٦%، مما يؤكد جودة الائتمان المتميزة في المجموعة. علاوة على ذلك، بلغت نسبة تغطية السيولة ٢١٠%، بزيادة نسبتها ٢٧%، مما يؤكد قدرتنا العالية على الوفاء بجميع الالتزامات القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

في نهاية العام، بلغت نسبة الشق الأول من أسهم رأس المال العادية ١٤,٩%، وهي نسبة أعلى بكثير من وفقاً لاتفاقيات بازل. كما كانت نسب رأس المال أعلى بكثير من الحد الأدنى الذي وضعه المصرف المركزي الإماراتي، وهي ١١%، ١٢,٥%، ١٤,٥%.

بيان الدخل

(مليار درهم)	٢٠٢٣	٢٠٢٢	نسبة التغيير
صافي الدخل من الفوائد	٣٠,١	٢٣,٢	٣٠%
الدخل غير الممول	١٢,٩	٩,٣	٣٩%
إجمالي الدخل	**٤٣,٠**	**٣٢,٥**	**٣٢%**
المصاريف التشغيلية	(١١,٧)	(٩,٣)	٢٦%
الربح التشغيلي قبل انخفاض القيمة	**٣١,٣**	**٢٣,٣**	**٣٥%**
مخصصات انخفاض القيمة	(٣,٤)	(٥,٢)	(٣٣)%
الأرباح قبل الضريبة وغيرها	**٢٧,٩**	**١٨,١**	**٥٤%**
التصحيح بسبب معدل التضخم المرتفع	(٤,٢)	(٣,١)	٣٧%
الضرائب	(٢,١)	(٢,٠)	٩%
الأرباح	**٢١,٥**	**١٣,٠**	**٦٥%**

ملاحظة: قد تظهر اختلافات بسبب التقريب في كامل المستند

يعكس ارتفاع صافي هوامش الفائدة لدى بنك الإمارات دبي الوطني تحسن مزيج القروض والودائع، على الرغم من حدوث بعض الانكماش المتوقع من خلال دينيزبنك نتيجة لتأثير اللوائح التنظيمية وزيادة أسعار الفائدة. ولكن ارتفاع هوامش بنك الإمارات دبي الوطني عوّض جزئياً عن ذلك.

وفيما يتعلق بدخلنا غير الممول، حقق بنك الإمارات دبي الوطني ودينيزبنك زيادة بنسبة ٣٩% بفضل أعمال بطاقات الائتمان للأفراد على المستويين المحلي والدولي، والإيرادات العالية للخدمات المصرفية الاستثمارية، وزيادة التمويل التجاري. وبلغ الدخل الإجمالي للمجموعة من الرسوم والعمولات ٩ مليارات درهم، في مقابل ٧ مليارات درهم في عام ٢٠٢٢.

وارتفع الدخل التشغيلي من المصادر الأخرى بنسبة ٤٧% بفضل النمو في حجم تحويلات العملات الأجنبية للأفراد، وارتفاع عدد معاملات التحوط للشركات، وزيادة معاملات صرف العملات الأجنبية عبر دينيزبنك نتيجة لانخفاض تكاليف تمويل المقايضة في تركيا. ووفرت العقارات والأوراق المالية الاستثمارية دخلاً إضافياً قيمته ١,٦ مليار درهم.

الزيادة الكبيرة في القروض على مستوى العديد من منتجاتنا وخدماتنا أسهمت بشكل أساسي في تحقيقنا نتائج غير مسبوقة في عام ٢٠٢٣، حيث ارتفع إجمالي القروض بنسبة ٢٥%، بينما بلغت نسبة الزيادة



«بعدما شهدنا عاماً حافلاً بنجاحات متميزة، نتطلع لأن يكون ذلك منطلقاً نحو إنجازات أكبر.»

باتريك ساليفان
المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة

في الإقراض للأفراد ١٨%. ونمت قروض الشركات بنسبة ١٩% نتيجة للمشاريع الجديدة وتوسيع الأعمال والتصنيع والتجارة والنقل والاتصالات في كامل المنطقة.

وأثبتت ودائعنا مجدداً أنها أحد نقاط القوة الرئيسية للبنك في عام ٢٠٢٣، حيث زادت بمقدار ٨٢ مليار درهم، بما في ذلك زيادة كبيرة في أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير بلغت ٢٦ مليار درهم، أي ما يعادل ٦٠% من إجمالي الودائع لدى المجموعة.

توزيع إجمالي القروض حسب القطاعات (نسبة مئوية)

الأفراد	٢٧%
الجهات السيادية	١٧%
المؤسسات المالية وشركات الإدارة	١٣%
النقل والخدمات	١٢%
العقارات	٩%
التجارة	٧%
التصنيع	٦%
الإنشاءات والفنادق	٤%
قطاعات أخرى	٣%
الزراعة	١%

توزيع صافي القروض حسب المناطق الجغرافية (نسبة مئوية)

الإمارات العربية المتحدة	٧٥%
دول أخرى	٢١%
دول مجلس التعاون الخليجي	٤%

حققت وحدات أعمالنا أداءً عالياً ونتائج متميزة في كافة جوانب أعمالها في عام ٢٠٢٣. فقد واصلت الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات أداءها المتميز مسجلة أعلى إيرادات لها على الإطلاق، وأكبر صفقة استحواذ في تاريخها، ونمواً كبيراً في الميزانية العمومية. وارتفع دخلها بنسبة ٣١% ليصل إلى ١٦,٢ مليار درهم، مما أدى إلى ارتفاع أرباحها بنسبة ٧% لتصل إلى ٨,٠ مليار درهم.

وحققت الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات أرباحاً بقيمة ٧,١ مليار درهم بالمقارنة مع ٣,٨ مليار درهم في عام ٢٠٢٢، بزيادة نسبتها ٩٠%. وتجاوز أداء الأسواق العالمية والخزينة كل التوقعات، حيث بلغت أرباحها ٣,٤ مليار درهم، بما في ذلك إصدار سندات خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وهو أكبر إصدار سندات خضراء لبنك إقليمي على الإطلاق.

تطبق المجموعة استراتيجية للرقابة على التكاليف تضبط بقوة توسعها الجغرافي ونموها المالي في المستقبل. في عام ٢٠٢٣، بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل في المجموعة ٢٧,٢%، مما يعني أننا نحقق بشكل مريح معايير التوسع وزيادة الاستثمار بدعم من دخلنا المرتفع.

فيما نستعرض عام ٢٠٢٣، نشعر بفخر كبير بجميع ما حققه بنك الإمارات دبي الوطني ونتطلع إلى المستقبل بطموح أكبر. فقد تبنت جميع الإدارات والأقسام رؤية مشتركة لتحقيق النجاح، وبذل جميع موظفينا كل ما لديهم من جهد وخبرة لتحقيق كل هدف من أهدافنا. والنتائج القياسية التي حققناها هي انعكاس حقيقي لإيماننا بالمجموعة وعلامتها التجارية.

ستبقى استراتيجياتنا الرئيسية الهادفة إلى التوسع وتبني التكنولوجيا المبتكرة وضمان استدامة الأعمال والبيئة في صدارة أولوياتنا في السنوات القادمة. ونتطلع إلى ما ستجلبه من تحديات ونجاحات.

في الختام، أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى رئيس مجلس إدارتنا، سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، ومجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا وموظفي بنك الإمارات دبي الوطني على الجهود الحثيثة التي بذلوها. كما أشكر عملاءنا على ثقتهم وولائهم. وبعدما شهدنا عاماً حافلاً بنجاحات متميزة، نتطلع لأن يكون ذلك منطلقاً نحو إنجازات أكبر.

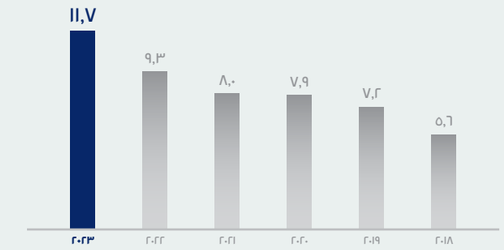
أبرز نتائج الأداء

الإيرادات والتكاليف

الإيرادات (مليار درهم)

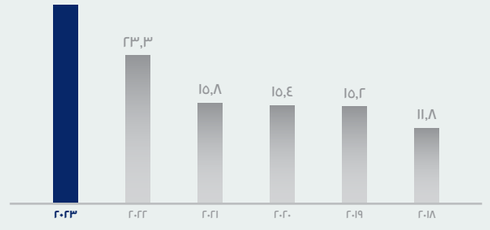


التكاليف (مليار درهم)

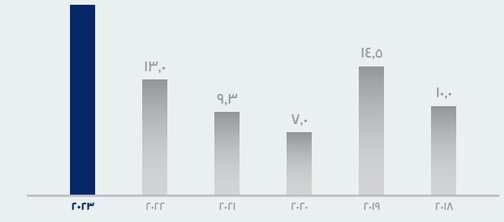


الأرباح

الأرباح التشغيلية قبل المخصصات (مليار درهم)

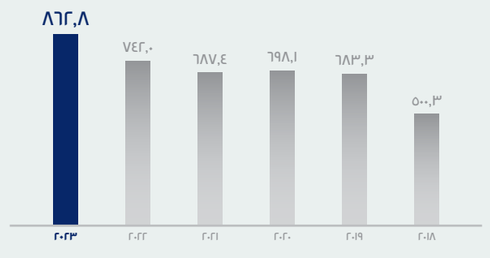


صافي الأرباح (مليار درهم)

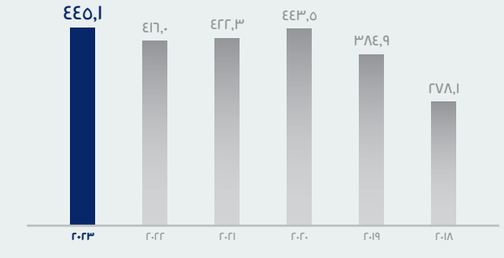


الأصول والتمويل

الأصول (مليار درهم)

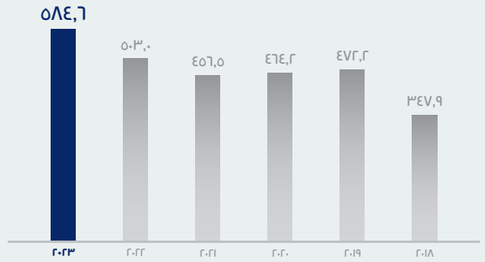


صافي ذمم التمويل (مليار درهم)

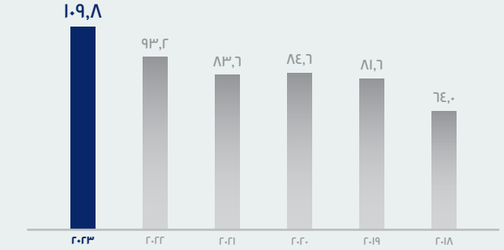


حسابات العملاء وحقوق الملكية

حسابات العملاء (مليار درهم)

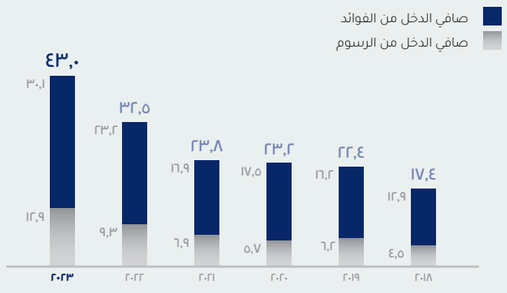


حقوق الملكية (مليار درهم)



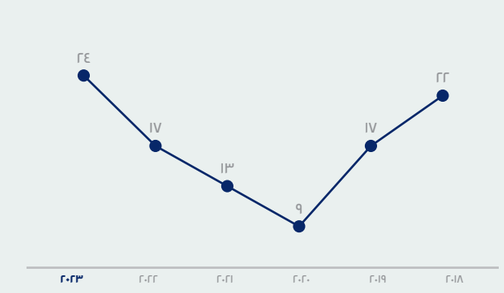
مصادر الدخل التشغيلي

(مليار درهم)



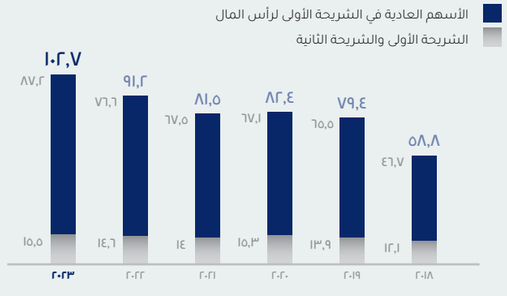
العائد على حقوق الملكية الملموسة

%

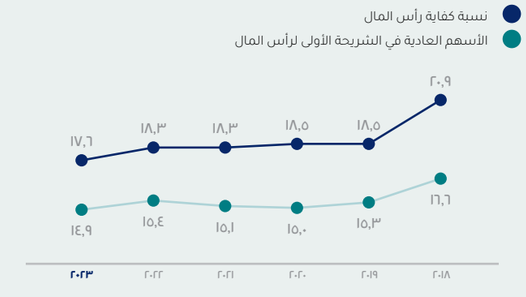


رأس المال

(مليار درهم)



%



مراجعة الأداء

الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات

كان عام ٢٠٢٣ متميزاً لوحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات حيث سجلت خلاله إجمالي دخل قياسي قدره ٧,٧ مليار درهم وصافي أرباح قدره ٧,١ مليار درهم، لتعزز بذلك ريادتها في السوق على مستوى الإقراض والودائع. بفضل قدرتها على فهم ظروف السوق وتوقعها والاستجابة لها، إلى جانب الاستثمار الرقمي وابتكار المنتجات، توفرت لدى كل وحدة أعمال تابعة لها الأدوات اللازمة لزيادة مواردها وإيراداتها.



أحمد القاسم
رئيس الأعمال المصرفية للهيئات والمؤسسات للمجموعة

الدخل (درهم)

٧,٧ مليار
(+٢٤٪ نمو سنوي)

صافي الأرباح (درهم)

٧,١ مليار
(+٩٪ نمو سنوي)

قروض العملاء (درهم)

٣٠٦ مليار
(+٥٪ نمو سنوي)

ودائع العملاء (درهم)

٢١٦ مليار
(+٢٢٪ نمو سنوي)

أدت وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات دوراً فعالاً خلال العام في تنمية محفظة الإقراض بشكل كبير لتسهيل متطلبات التمويل للمؤسسات ذات الصلة بالحكومة ومؤسسات القطاع الخاص مما ساعد على التعويض عن الدفعات الرئيسية من الجهات السيادية، ويعكس ذلك بيئة النمو الاقتصادي القوي.

نجحت وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات في زيادة أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير في جميع فئات عملائها نتيجة لخدمات إدارة النقد التي تقدمها للقطاع العقاري، مما جعل بنك الإمارات دبي الوطني في صدارة بنوك الضمان العقاري في دبي. وسجلت الوحدة أيضاً زيادة كبيرة في دخل الرسوم تعزى بشكل رئيسي إلى زيادة البيع المتبادل على مستوى جميع المنتجات ووضع استراتيجية مخصصة لتقديم حلول مبتكرة تركز على العملاء.

في عام ٢٠٢٣، وبالتزامن مع استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28)، واصلت وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات خدمة عملائها بوصفها شريكاً انتقالياً موثوقاً في رحلة الاستدامة.

دعمت الوحدة حلول التمويل المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك أول صفقة تمويل تجاري مرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في دولة الإمارات وفرص التداول بأرصدة الكربون. بالإضافة إلى ذلك، قام فريق الخدمات المصرفية الاستثمارية بترتيب إصدارات سندات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (بشكليها التقليدي والإسلامي) وإغلاق صفقات متعددة، بما في ذلك إصدار أول سندات للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعملاء استراتيجيين.

على صعيد التكنولوجيا والابتكار، واصلت وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات احتلال موقع الصدارة في تقديم الحلول الرقمية، حيث قامت بتسريع التحول الرقمي لتعزيز تجربة العملاء فضلاً عن تقديم منتجات متخصصة وتعزيز الكفاءة في قطاعات وأسواق إقليمية متعددة.

الخدمات المصرفية للشركات

واصلت الخدمات المصرفية للشركات زخم نموها بفضل زيادة الإقراض وارتفاع دخل الرسوم من منتجات الخدمات المصرفية الاستثمارية ومنتجات الأسواق العالمية والخزينة. وحققت العمليات الدولية أيضاً نتائج قوية في عام ٢٠٢٣ نتيجة للتركيز الاستراتيجي على توجيه التدفقات التجارية والاستثمارية بين ممرات الشبكة ودولة الإمارات.

المؤسسات المالية

وشهد العام أداء قوياً أيضاً بالنسبة لفريق المؤسسات المالية في وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات بفضل نمو الإقراض والتمويل التجاري والودائع. وهذا يدعم التوسع الدولي للمجموعة.

وأتاحت العلاقات المتينة للمؤسسات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهات السيادية، بالإضافة إلى شراكاتها العالمية، فرصاً جديدة في الأسواق المحلية والدولية لتقديم مجموعة واسعة من حلول الإقراض عبر الخدمات المصرفية للأعمال والأسواق العالمية والإقراض والخدمات المصرفية الاستثمارية.

الخدمات المصرفية الاستثمارية وخدمات الأوراق المالية

كما كان هذا العام متميزاً بالنسبة للخدمات المصرفية الاستثمارية في بنك الإمارات دبي الوطني، حيث زادت أنشطتها في جميع قطاعات الأعمال، بما في ذلك القروض المشتركة، وأسواق رأس المال العالمية، وتمويل الشركات. وسط طفرة الطروحات العامة الأولية في المنطقة، قاد الفريق طروحات عامة أولية متميزة في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا ومصر، مسهماً بذلك في النمو الكبير في دخل المجموعة من الرسوم. وفي أسواق سندات الدين، برزت الخدمات المصرفية الاستثمارية كوحدة رائدة في السوق على مستوى السندات التقليدية والإسلامية، مقدمة للعملاء مجموعة جديدة ومتنوعة من المستثمرين.

واصل فريق القروض المشتركة أدائه القوي، مسجلاً قيماً وأحجاماً قياسية للمعاملات في الأسواق الرئيسية والثانوية عبر الاستفادة من الفرص التي يوفرها ارتفاع مستوى السيولة في المنطقة. ونتيجة لذلك، حلت المجموعة في المركز الأول في قائمة بلومبرج لأبرز مديري سجلات الاكتتاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

احتفظت شركة الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية بمكانتها الرائدة في السوق، متميزة بمبادراتها الرقمية الأفضل في فئتها التي عززت بشكل كبير الوصول إلى أسواق رأس المال الإقليمية، بالتزامن مع تمكين الوصول إلى مستثمرين جدد في البورصات الإقليمية. وقدمت الوحدة خدمات متميزة من خلال توفير الإعداد الرقمي الفوري الشامل للحجم المتزايد باستمرار من العملاء في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

خدمات المعاملات المصرفية

سجلت خدمات المعاملات المصرفية في بنك الإمارات دبي الوطني نمواً استثنائياً بفضل تنوع محفظة منتجاتها وإطلاق حلول رقمية رائدة في التمويل التجاري وتمويل سلسلة التوريد وإدارة النقد.

وشهد العام تركيزاً مستمراً على تعزيز الخدمات المصرفية عبر واجهة برمجة التطبيقات، لا سيما سوق بنك الإمارات دبي الوطني لواجهة برمجة التطبيقات، الذي تطور ليصبح البوابة المالية الأولى لمطوري واجهة برمجة التطبيقات في المنطقة، حيث يوفر لشركات التكنولوجيا المالية والمطورين والعملاء من الشركات منظومة متكاملة لتطوير الحلول المالية بسرعة، مما يضع معياراً جديداً في استقطاب العملاء.

وأظهرت وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات ريادتها من خلال إطلاق خدمات مصرفية فورية للشركات في عام ٢٠٢٣. وأدت هذه المبادرة الرائدة التي تركز على العملاء إلى ربط سلس مع منظومة الخدمات المصرفية الرقمية لبنك الإمارات دبي الوطني وتقديم تجربة مصرفية مبتكرة للعملاء عبر منصة BusinessONLINE. وتتيح المجموعة الجديدة من «الخدمات المصرفية الفورية» لعملاء بنك الإمارات دبي الوطني طلب وتتبع والحصول على مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية الفورية ببضع نقرات فقط. من خلال التنفيذ الفوري المؤتمت، تهدف هذه الخدمة إلى تسريع العمليات المصرفية للعملاء، وتقليل الإطار الزمني للمعاملات ومزاولة الأعمال بكفاءة أكبر.

ما زال تمويل سلسلة التوريد أحد مجالات التركيز الرئيسية، حيث أطلقت الوحدة خدمات خصم الذمم المدينة المستقبلية طويلة الأجل، والتمويل المشترك للذمم المدينة، وتمويل سلسلة التوريد المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. علاوة على ذلك، أكد النمو الممتاز في أرصدة حسابات الضمان العقاري، خاصة مع ازدهار السوق العقاري في دولة الإمارات، على كفاءة المجموعة في المبادرات الرقمية ونهجها المرتكز على العملاء.

الخدمات المصرفية الإسلامية

واصل الإمارات الإسلامي دعم جميع مجالات الأعمال في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، بما في ذلك تعاونه مع فريق الخدمات المصرفية الاستثمارية الذي نفذ العديد من معاملات الصكوك والتمويل الإسلامي المشترك على مستوى المنطقة.

> «دعمت وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات حلول التمويل المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك أول صفقة تمويل تجاري مرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في دولة الإمارات وفرص التداول بأرصدة الكربون.»

الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

حققت وحدة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات نمواً متميزاً في عام ٢٠٢٣ على مستوى جميع معايير الأداء المالي، حيث ارتفع إجمالي الدخل بنسبة ٣١% مقارنة بعام ٢٠٢٢ ليصل إلى ١٦,٢ مليار درهم، وزاد صافي أرباح العام بنسبة ٧% ليصل إلى ٨ مليارات درهم. ويرجع نمو إجمالي الدخل بشكل أساسي إلى النمو القياسي في إقراض العملاء والودائع، مدعوماً بقاعدة تمويل منخفضة التكلفة، وارتفاع حجم معاملات صرف العملات الأجنبية وإدارة الثروات والبطاقات، وتحسن البيع المتبادل.



مروان هادي
رئيس الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات للمجموعة

الدخل (درهم)

١٦,٢ مليار
(+٣١٪ نمو سنوي)

صافي الأرباح (درهم)

٨,٠ مليار
(+٦,٨٪ نمو سنوي)

قروض العملاء (درهم)

١١٣,٦ مليار
(+١٩٪ نمو سنوي)

ودائع العملاء (درهم)

٢٩٢,٩ مليار
(+١٣,٤٪ نمو سنوي)

ارتفع إقراض العملاء بمقدار ١٨.١ مليار درهم من خلال جميع المنتجات خلال العام ليصل حجم محفظة الإقراض إلى ١١٣.٦ مليار درهم. وسجلت ودائع العملاء نمواً بنسبة ١٣% نتيجة للمنتجات المبتكرة وقوة عمليات استقطاب العملاء وتعزيز الحضور الرقمي. وبلغت نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير إلى إجمالي الودائع ٧٧% ، وهي نسبة ممتازة. كذلك شهدت أعمال البطاقات المصرفية نمواً قوياً، حيث ارتفع الإنفاق باستخدام بطاقات السحب والائتمان بنسبة كبيرة بلغت ٢٥% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

حملات وعمليات إطلاق منتجات جديدة

ساعدت إضافة منصات رقمية جديدة مع تحسين تجربة فتح الحسابات على استقطاب عدد أكبر من العملاء لجميع المنتجات. وعزز ذلك استثمار الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في مراكز الاتصال والفروع الجديدة ومستلزمات العمليات التشغيلية من خلال الرقمنة والأتمتة مما أدى إلى تقليل زمن الاستجابة في خدمة العملاء.

أطلقنا النسخة العاشرة من الحملة الترويجية الكبرى للقروض والتسهيلات الائتمانية والحملة الترويجية الكبرى لصرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى خدمة التحويل المباشر إلى المملكة المتحدة، التي تم إطلاقها على تطبيق ENBD X لتوفر تحويلات فورية إلى أي حساب مصرفي في المملكة المتحدة.

نفذنا خلال العام مبادرات وشراكات جديدة مع وكالات السيارات وشركات التطوير العقاري والمنصات الرقمية الجديدة لتعزيز التغطية والمنتجات المقدمة للعملاء.

عززت وحدة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات التزامها بتمكين مواطني دولة الإمارات من خلال حلول وخدمات ومنتجات مخصصة في البطاقات والقروض والحسابات والمنتجات الاستثمارية.

التوزيع / خدمة العملاء

تواصل وحدة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات التزامها بتقديم خدمة عملاء عالية المستوى من خلال توسيع شبكة الفروع وتمديد ساعات عملها، حيث بلغ عدد الفروع ١٩٥ فرعاً بعد افتتاح أحدث فرعين في الزاهية والريم مول في دولة الإمارات.

في المملكة العربية السعودية، تم افتتاح فرعين جديدين ومتطورين في حي قرطبة والسويدي بالرياض، إلى جانب أول فرع داخل المول في جدة بارك مول، وفرعين جديدين في مدينتي الدمام والأحساء بالمنطقة الشرقية. ووصل إجمالي عدد الفروع في المملكة العربية السعودية إلى ١٥ فرعاً بنهاية عام ٢٠٢٣.

تم تحسين خدمة العملاء من خلال مواصلة العمل والتركيز على مراقبة الأداء وحل المشكلات وتبسيط التواصل مع العملاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتسريع تنفيذ الإجراءات الرئيسية، وتعزز ذلك من خلال أكاديميات التدريب المستمر على الخدمة، وأيام سعادة العملاء، ومبادرة شهرية لتجربة العملاء على مستوى المجموعة، مما أسهم في ترسيخ ثقافة الخدمة في الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات. ونتيجة لذلك تجاوز مؤشر رضا العملاء في جميع فئات الأعمال المصرفية للأفراد ٤٢، وبلغ ٥٥ للخدمات المصرفية الخاصة.

خدمات رقمية مبتكرة

تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك

- استكملت الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات طرح تطبيق ENBD X وتطبيق +EI في دولة الإمارات، وهما تطبيقان مُحسنان للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك يوفران سهولة الاستخدام وأماناً عالي المستوى وأكبر مجموعة من المنتجات والخدمات في السوق.

يقدم تطبيق ENBD X وتطبيق EI+ تجربة سلسة، حيث يسمحان للعملاء بفتح حساب رقمي في أقل من ثلاث دقائق. وتتيح لوحة التحكم الشاملة في التطبيقين للعميل إمكانية رؤية جميع المنتجات في محفظته المالية، بالإضافة إلى أكثر من ١٥٠ خدمة، من بينها تحديث بيانات بطاقة الهوية الإماراتية وجواز السفر.

بإمكان العملاء أيضاً الاستثمار والتداول في ٢١ بورصة عالمية من خلال منصة رائدة لإدارة الثروة الرقمية تتيح التداول بأسهم أكثر من ١١ ألف شركة عالمية و١٥٠ شركة إقليمية مع ميزة فريدة من نوعها للتوقيع بشكل آمن تسمح للعملاء الذين يتداولون بأحجام كبيرة بتحديث وتوقيع مستندات الاستثمار لاستكمال أي صفقة دون الحاجة لزيارة الفروع.

الخدمات المصرفية عبر الأجهزة اللوحية
فتح الحسابات ومعالجة طلبات بطاقات الائتمان والقروض الشخصية بشكل فوري.

منصة إدارة علاقات العملاء
تحسين إجراءات طلب الخدمات وتقديمها بشكل مباشر.

الخدمات المصرفية عبر تطبيق «واتساب»
انتقال سلس من الخدمات المصرفية عبر الهاتف إلى الخدمات المصرفية عبر تطبيق «واتساب».

الخدمات المصرفية الشخصية

واصلت الخدمات المصرفية الشخصية مساهمتها بشكل كبير في وحدة الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في عام ٢٠٢٣، حيث نما إجمالي الدخل بنسبة ١٣% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

تماشياً مع تركيز القطاع على القيمة، تم تعزيز استقطاب العملاء الأثرياء الجدد من خلال منصة الخدمات المصرفية الشخصية «بيوند»، مما ساهم في تنويع أكبر في قاعدة العملاء. وتحسّنت إيرادات الخدمات المصرفية الشخصية وازدادت كمية المنتجات لكل عميل خلال العام نتيجة إطلاق مبادرات متنوّعة لتعزيز تجربة العملاء. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع دخل الرسوم بقوة بفضل زيادة استخدام العملاء لحسابات التوفير وخطط التأمين والتحويلات النقدية. في المقابل، واصل فريق إدارة العلاقات الخاصة بالرواتب والأجور بذل الجهود لتوسيع قاعدة عملاء المجموعة من الموظفين أصحاب الرواتب من خلال وضع حلول مصرفية للأفراد مخصّصة لخدمة أبرز عملاء البنك من الشركات.

الخدمات المصرفية المميزة

سجّلت الخدمات المصرفية المميزة كذلك أداء متميزاً خلال عام ٢٠٢٣، حيث ارتفع إجمالي الدخل بنسبة ٣٨% مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

من بين المبادرات العديدة التي أطلقتها الأعمال المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في عام ٢٠٢٣، صُمّمت خدمة «سيغنتشر» من الخدمات المصرفية المميزة حصرياً للعملاء أصحاب الثروات الكبيرة جداً، وهي تمثل امتداداً لمركز الحجز الخارجي في سنغافورة.

حافظت الخدمات المصرفية المميزة على مستويات عالية من التواصل مع العملاء بفضل تحديث برنامج «مومنتس أوف واو» وأيام سعادة العملاء وعدة فعاليات للتواصل مع العملاء، ما حافظ على ثبات مؤشر رضا العملاء عند مستوى جيد قريب من ٣٦ خلال العام.

الخدمات المصرفية للأعمال

سجل إجمالي دخل الخدمات المصرفية للأعمال نمواً بنسبة ٥٩% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق، بفضل نمو كبير في دخل الرسوم.

كذلك نمت أعمال صرف العملات الأجنبية بقوة، بدعم من مجموعة منتجات معزّزة من العقود الآجلة والمشتقات إلى جانب حملة عملاء موجّهة. وسجّل دخل التجارة ارتفاعاً بنسبة ٤٢% بفضل برامج تحفيز العملاء وعروض المنتجات المبتكرة. وفي إطار التركيز الدائم للخدمات المصرفية للأعمال على الارتقاء بخدمة العملاء، عملت على تحسين حلها الرقمي من الجيل التالي الذي يسمح بتهيئة العملاء بسلاسة وفعالية.

وأدت المبادرات المختلفة لتحسين الخدمة إلى تسجيل ٤٤ على مؤشر رضا العملاء.

الخدمات المصرفية الخاصة

ارتفع إجمالي دخل الخدمات المصرفية الخاصة بنسبة ٤٨% مقارنة بعام ٢٠٢٢ بفضل جهود توسيع الحضور الجغرافي، مما أدى إلى استقطاب عدد أكبر من العملاء وزيادة انتشار المنتجات.

إلى جانب ذلك، تعاونت الخدمات المصرفية الخاصة مع قسم الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومكتب الرئيس التنفيذي للاستثمار لتعريف العملاء على مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28) وفرص الاستثمار ذات التأثير المحتمل للعملاء أصحاب الثروات الكبيرة جداً.

بنك لِف

نما إجمالي دخل بنك لِف بنسبة ١٩% مقارنة بعام ٢٠٢٢ نتيجة لامتلاكه قاعدة من العملاء الأوفياء والمتفاعلين وتقديمه منتجات وخدمات مبتكرة وتجربة رقمية فائقة.

يُعتبر بنك لِف المدعوم من بنك الإمارات دبي الوطني، أول وأكبر بنك رقمي في دولة الإمارات، وهو يواصل استهداف «جيل الآن» (Gen Now). أطلق بنك لِف منتجات جديدة تحت شعار «كن مستعداً للحصول على المزيد من الأموال»، من بينها حساب مضاعفة المكافآت وحساب الوديعة الآجلة. كما عزز بنك لِف منتجاته الحالية، بما فيها حساب الهدف، وبطاقات الائتمان العالمية والبلاتينية، وحساب لِف يونغ.

> «يقدم تطبيق ENBD X وتطبيق +EI تجربة سلسة، حيث يسمحان للعملاء بفتح حساب رقمي في أقل من ثلاث دقائق.»

الأسواق العالمية والخزينة

سجلت الأسواق العالمية والخزينة أداءً متميزاً في عام ٢٠٢٣، واستقطبت مساهمات قوية في جميع المنتجات وفئات العملاء. وتضافرت الإدارة النشطة للميزانية العمومية والتدفقات القوية للعملاء وعمليات التداول الخاصة بالبنك لتحقق إيرادات قياسية بلغت ٣,٧ مليار درهم.



عمار الحاج
رئيس الخزينة والأسواق العالمية للمجموعة

الدخل (درهم)

٣,٧ مليار
(+٩٪ نمو سنوي)

صافي الأرباح (درهم)

٣,٤ مليار
(+١٠١٪ نمو سنوي)

في إطار أنشطة إدارة الميزانية العمومية للمجموعة، كانت محفظة الاستثمار في موقع مثالي يتيح لها الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة. وسجل فريق مبيعات الأسواق العالمية والخزينة نمواً قوياً من خلال الاستفادة من فرص البيع المتبادل لجميع فئات العملاء في مجالات صرف العملات الأجنبية والمنتجات المهيكلة وحلول الدخل الثابت. وحققت عمليات التداول الخاصة بالبنك أداءً قوياً بفضل إقبال العملاء على التداول، على الرغم من التقلبات الناجمة عن التطورات الجيوسياسية والتحولات في السياسات النقدية العالمية.

تُعد الأسواق العالمية والخزينة متعاملاً رئيسياً رائداً في سوق السندات الحكومية بالدرهم الإماراتي. وكان بنك الإمارات دبي الوطني أول بنك يصدر سندات وصكوكاً مقومة بالدرهم، مما يؤكد التزام المجموعة بترسيخ سوق العملة المحلية في الدولة.

المنتجات الجديدة والابتكار

تواصل الأسواق العالمية والخزينة الاستثمار بكثافة في المنتجات الجديدة والرقمنة وإعطاء الأولوية للأتمتة بهدف تعزيز تجربة العملاء. بما في ذلك ترقية بنيتها التحتية لصرف العملات الأجنبية، التي تمكننا من تقديم أسعار تنافسية مع تعزيز كفاءة إدارة المخاطر. كما كانت الوحدة الأولى في المنطقة التي تطلق سندات جزئية، مما أتاح للمستثمرين الحاليين تنويع محافظهم الاستثمارية مع توفير إمكانية وصول المستثمرين الجدد إلى أدوات الدخل الثابت.

الاستدامة

تلتزم الأسواق العالمية والخزينة بقيم المجموعة في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وقد حققت إنجازاً متميزاً للمجموعة تمثل في إصدار وحدة الأسواق العالمية والخزينة سندات خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وهو أكبر إصدار لسندات خضراء من بنك إقليمي. علاوة على ذلك، عززت الوحدة حضورها في أسواق أرصدة الكربون الإلزامية والطوعية لتتيح بذلك لعملائها التداول في هذه الفئة من الأصول.



«كانت وحدة الأسواق العالمية والخزينة الأولى في المنطقة التي تطلق سندات جزئية، مما مكن المستثمرين الحاليين من تنويع محافظهم الاستثمارية مع توفير إمكانية وصول المستثمرين الجدد إلى أدوات الدخل الثابت.»

دينيزبنك

حافظ دينيزبنك على مرونته في عام ٢٠٢٣ وتمكن من تجاوز عدد من التحديات الاقتصادية. فارتفع إجمالي الدخل بنسبة ٦% ليصل إلى ١١,٣ مليار درهم، بينما ظل صافي الأرباح دون تغيير في مستوى ١,٦ مليار درهم على الرغم من تسجيل مبلغ ٤,٢ مليار درهم لتصحيح التكاليف بسبب معدل التضخم المرتفع. وحافظ البنك على مركزه المالي القوي باعتباره خامس أكبر بنك في تركيا، حيث بلغ إجمالي أصوله ١٤٧ مليار درهم، وإجمالي قروضه ٧٤ مليار درهم، ووصلت ودائعه إلى ٩١ مليار درهم.



هاكان أتيش
الرئيس التنفيذي - دينيزبنك، تركيا

الدخل (درهم)

١١,٣ مليار

(+٦٪ نمو سنوي)

صافي الأرباح (درهم)

١,٦ مليار

(لا تغيير)

قروض العملاء (درهم)

٧٤ مليار

(+٧٪ نمو سنوي)

ودائع العملاء (درهم)

٩١ مليار

(+١٢٪ نمو سنوي)

ظل الاقتصاد التركي مرناً على الرغم من الزلزال المدمر الذي وقع في شهر فبراير ٢٠٢٣. ولعب دينيزبنك دوراً أساسياً في مبادرات التعافي وإعادة الإعمار من خلال توفير الخدمات المصرفية دون انقطاع والحفاظ على الدعم القوي للقطاعات الرئيسية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة وقطاعي الزراعة والسياحة. وتبرعت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني على الفور بمبلغ ٣٥٠ مليون ليرة تركية (٤٥ مليون درهم) لجهود الإغاثة.

وعلى الرغم من بدء تشديد السياسات النقدية في يونيو وضعف الطلب المحلي، سجلت تركيا نمواً بنسبة ٤,٧% في الأرباع الثلاثة الأولى من العام، ومن المتوقع إغلاق العام بنمو في الناتج المحلي الإجمالي تزيد نسبته عن ٤%.

في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، نفذت تركيا برنامجاً اقتصادياً جديداً يهدف إلى ضمان استقرار الأسعار ودعم الاستقرار المالي الكلي من خلال سياسات نقدية صارمة وانضباط مالي وإصلاحات هيكلية من أجل مكافحة التضخم المرتفع في البلاد. ولهذه الغاية، رفع البنك المركزي التركي سعر الفائدة من ٨,٥% في يونيو إلى ٤٢,٥% في نهاية العام، وذلك إلى جانب التشديد الكمي وتشديد الائتمان بشكل انتقائي وإعادة هيكلة البيئة التنظيمية. وفي نهاية العام، أصبحت الليرة التركية أكثر استقراراً مع تحسن شروط التمويل الخارجي والاحتياطيات الرسمية نتيجة لتأثير السياسات النقدية الصارمة على الوضع المالي، مما يعزز إصرار صُنّاع السياسات على السيطرة على التضخم في عام ٢٠٢٤.

نمو مستمر من خلال نهج مصرفي مستدام

خلال العام، واصل دينيزبنك تنمية أصوله وقروضه وودائعه من منظور مالي، حيث ارتفع إجمالي الأصول بمقدار ٢٤ مليار درهم ليصل إلى ١٤٧ مليار درهم في نهاية عام ٢٠٢٣.

كما ارتفعت الودائع لأجل بالليرة التركية بمقدار ١٥ مليار درهم خلال عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٤٢ مليار درهم نتيجة لزيادة قاعدة العملاء بنسبة ٧% مقارنة بعام ٢٠٢٢ من خلال شبكة كبيرة مكونة من ٦٥٩ فرعاً في ٨١ ولاية في جميع أنحاء تركيا، إلى جانب العمليات في البحرين وكيرينيا.

توفير تمويل جديد للاقتصاد

أصدر دينيزبنك خلال العام سندات تمويل طويل الأمد مرتبط بالاستدامة بقيمة ٦١٠ ملايين دولار أمريكي (٢,٢ مليار درهم) يُستحق خلال مدة تصل إلى سبع سنوات ضمن برنامج حقوق الدفع المتنوعة. واستُخدمت هذه الأموال لدعم رائدات الأعمال ولتمويل مشاريع تحسين كفاءة الطاقة والطاقة الخضراء بهدف الحد من آثار التغير المناخي ودعم الشركات والأشخاص الذين تأثروا بزلزالي كهرمان مرعش وهاتاي في بداية العام. علاوة على ذلك، حصل دينيزبنك على قروض مشتركة بمبلغ يعادل ٥٣٠ مليون دولار أمريكي (٢,٢ مليار درهم) تتضمن أهدافاً للأداء على صعيد الاستدامة وبنسبة تغطي القروض السابقة بنسبة ١١٧%.

وفي النصف الثاني من العام، حصل دينيزبنك على موارد جديدة بقيمة ١,٩ مليون دولار أمريكي (٤٠٠ مليون درهم) من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية بهدف دعم عملية التنمية وتلبية احتياجات التمويل في المناطق التي تأثرت مباشرة بنتائج الزلزال. وحصل البنك أيضاً على مبلغ ١١٨ مليون دولار أمريكي (٤٣٣ مليون درهم) من مؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة بروباركو الفرنسية والصندوق الأوروبي لجنوب شرق أوروبا لدعم المتضررين من الزلازل وتنمية القطاع الزراعي بالمنطقة.

وإلى جانب التمويل المرتبط بالاستدامة، قام دينيزبنك بتجديد قرضه المشترك المكون من شريحتين بقيمة إجمالية تبلغ ٨٤٥ مليون دولار أمريكي (١,٨ مليار درهم)، وكان هذا أكبر قرض مشترك من حيث عدد المشاركين في النصف الثاني من العام.

ومن الصفقات المهمة الأخرى في النصف الثاني من العام قرض مرابحة مشترك بقيمة ٢٨٥ مليون دولار أمريكي (١,٠ مليار درهم) سيُستخدم للإنفاق على المشاريع ذات الأثر التنموي البيئي أو الاجتماعي. وكان هذا أول قرض مرابحة مشترك بين البنوك التجارية التقليدية في تركيا.

بلغ إجمالي التمويل الذي أمّنه دينيزبنك تحت ملكية بنك الإمارات دبي الوطني للاقتصاد التركي لأغراض التمويل المرتبط بالاستدامة والتعافي من آثار الزلزال ٢,١ مليار دولار أمريكي (٧,٧ مليار درهم).

توسيع الحضور

أحد التطورات الرئيسية الأخرى في عام ٢٠٢٣ هو توسيع دينيزبنك لشبكته الدولية، حيث افتتح مقراً قُطرياً في جمهورية شمال قبرص التركية وفرعاً في كيرينيا لتقديم خدمة مصرفية دون انقطاع في شمال قبرص.

تعزيز الاستدامة

يلتزم دينيزبنك بالتكامل التام والممارسات المستدامة في جميع عملياته التجارية وإجراءاته. ولتحقيق هذا الهدف، ركز على أربعة مجالات رئيسية وهي: (١) تحديد القيم الأساسية الرئيسية بناءً على استراتيجية الاستدامة، (٢) تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية للمديرين، (٣) وضع استراتيجية لخفض انبعاثات الكربون، (٤) توضيح المخاطر والفرص الناشئة عن التغير المناخي.

وتم اعتماد إطار التمويل المستدام لدينيزبنك من قبل «آي اس اس للحلول المؤسسية كرأي طرف ثانٍ بناءً على مبادئ وإرشادات الرابطة الدولية لأسواق المال ورابطة أسواق القروض. وتم نشر الإطار وتقرير الطرف الثاني الخاص به على الموقع الإلكتروني لدينيزبنك. تساهم المشاريع المؤهلة بموجب الإطار مساهمة مباشرة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأهداف البيئية للاتحاد الأوروبي. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن دينيزبنك أصبح أول بنك تركي يساهم في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة «القضاء التام على الجوع» في فئة «الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة» ضمن المشروع الاجتماعي المؤهل. وهو يعتزم الحصول على تقرير تأكيد محدود من مدقق حساباته لتقييم تخصيص صافي عائدات أدوات التمويل المستدام للمشاريع المؤهلة على أساس سنوي حتى التخصيص الكامل.

في عام ٢٠٢٣، أصبح دينيزبنك عضواً أو مشاركاً رسمياً في المبادرات الأربع التالية: مجلس الأعمال من أجل التنمية المستدامة في تركيا، وإعداد التقارير المتكاملة في تركيا، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، والشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون.

وأجرى دينيزبنك التقييم الأول لأثره البيئي، الذي قام مدقق خارجي بمراجعته وفقاً للمعيار ISAE ٣٠٠٠ (المنقح). كما أنه البنك التركي الوحيد الذي أصبح عضواً في الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون، حيث ستُطبق منهجيتها لقياس الانبعاثات الممولة في رحلته نحو خفض صافي الانبعاثات إلى الصفر.

حصد دينيزبنك جائزة «بنك العام ٢٠٢٣ في تركيا» من مؤسسة «ذا بانكر» تقديراً لإنجازاته وجهوده في الأنشطة التالية: (١) مشروع البنية التحتية التكنولوجية «خارطة المخاطر - تحليل العائد على الاستثمار المعدل وفقاً للمخاطر»، (٢) مبادرة إرغوفان للمناخ والتكنولوجيا المالية، وهي شراكة استراتيجية بين شركة دينيز فنتشرز وبنك الإمارات دبي الوطني، (٣) تطبيق «من البحر إلى البر» (Deniz›den Toprağa)، الذي تتولى «نيوهاب» تنفيذ أعمال البنية التحتية الخاصة به.

كما حصد دينيزبنك «جائزة التميز في تكامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات» من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب تقديراً لعمله في مجال الاستدامة.

دعم الشركات الناشئة

يعمل دينيزبنك على تطوير ممارسات أعماله من أجل زيادة وعي عملائه بالمخاطر المناخية وتعزيز قدرتهم على مواجهتها، بما في ذلك الشركات الناشئة التي تشكل جزءاً كبيراً من اقتصاد البلاد.

في عام ٢٠٢٣، استثمرت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني وديني فنتشرز في شركة «إرغوفان» الناشئة في إطار التزامهما المشترك بدعم ريادة الأعمال. وتوفر هذه الشركة البنية التحتية الرقمية للمؤسسات المالية والشركات لإدارة آثار ومخاطر التغير المناخي، بما في ذلك «إرغوفان ماركت بليس»، وهو المتجر الإلكتروني الوحيد للسلع البيئية في تركيا، و«منصة إرغوفان للعمل المناخي» التي تقدم حلولاً لإدارة البصمة الكربونية قائمة على واجهة برمجة التطبيقات.

خططنا للمستقبل

يركز دينيزبنك على مواصلة مسيرة نجاحاته في عام ٢٠٢٣ وتحقيق إنجازات أكبر في عام ٢٠٢٤ مع المساهمة في بناء مستقبل الخدمات المصرفية في تركيا في السنوات القادمة بدعم من آلاف الموظفين الذين يعملون معاً لتحقيق هدف مشترك يتمثل في ضمان رخاء البلاد وازدهارها.

وسيحافظ دينيزبنك على مكانته كركيزة مهمة في الشبكة الدولية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني مع السعي لتنويع أصولها ودخلها خارج دولة الإمارات. وسيبقى ملتزماً بتحقيق قيمة متزايدة للمجموعة وعملائها بفضل ما يتمتع به من قاعدة رأس مال قوية، ونهج يركز على العملاء، وخبرة في مجال التكنولوجيا والابتكار.



مراجعة الأداء

الإمارات الإسلامي

الإمارات الإسلامي هو ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني وثالث أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأصول وشبكة الفروع. وقد بلغ إجمالي ميزانيته العمومية ٨٧,٨ مليار درهم، وسجل أعلى صافي أرباح في تاريخه بقيمة ٢,١ مليار درهم، بينما ارتفع دخله الإجمالي بنسبة ٥٠% ليصل إلى ٤,٨ مليار درهم.

في عام ٢٠٢٣، عزز الإمارات الإسلامي مكانته كواحد من أبرز البنوك التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة في الدولة. ويعزى الفضل في أدائه القوي إلى حد كبير لارتفاع الدخل وضبط تكلفة المخاطر، مما يعكس تحسن بيئة الأعمال والأطر الاستراتيجية والرقابة الديناميكية والقوية.

بالمقارنة مع عام ٢٠٢٢، سجل الإمارات الإسلامي زيادة في أرباحه التشغيلية بنسبة ٨٢% وتحسناً في مخصصات انخفاض القيمة. وبفضل قوة رأس المال والسيولة، فضلاً عن المزيج السليم من الودائع، تمكّن الإمارات الإسلامي من دعم قاعدة عملائه المتنوّعة بشكل متزايد.

حافظ الإمارات الإسلامي على قاعدة تمويله القوية والمستقرة، حيث مثّلت أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير نسبة ٧٦% من إجمالي الودائع، مما وفر له تمويلاً منخفض التكلفة لدعم نمو الميزانية العمومية.

ونما إجمالي تمويل الإمارات الإسلامي في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك تسجيل إنتاجية وعائد مناسب على الأصول بشكل ثابت.

يواصل الإمارات الإسلامي ريادته في السوق من خلال ابتكار المنتجات المتوافقة مع الشريعة، حيث أصدر صكوكاً مقومة بالدرهم بقيمة مليار درهم، وهو أول إصدار من نوعه لبنك في دولة الإمارات.

الابتكار

مع استمرار الإمارات الإسلامي في تعزيز الابتكار، أطلق البنك حملة عالمية لمسرعات التكنولوجيا المالية بالتعاون مع منصة الابتكار الرائدة عالمياً «بلاج أند بلاي أبوظبي».

تمثل هذه الحملة دعوة لشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية الرائدة والشركات المالية الناشئة لتعزيز رحلات العملاء في مجالات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتمويل التجاري والصحة المالية. كما يفخر الإمارات الإسلامي بشراكته مع حكومة دبي (مؤسسة محمد بن راشد للإسكان) وبرامج الإسكان التابعة لحكومة الشارقة لتقديم تمويل سكني متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المنتجات والخدمات

يحافظ الإمارات الإسلامي على التزامه بلوائح حماية المستهلك والمعايير النموذجية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بما يتوافق مع خطته الاستراتيجية الهادفة لأن يصبح البنك الإسلامي المفضل لدى الإماراتيين.

في عام ٢٠٢٣، واصل البنك الاستثمار في العديد من المبادرات لصالح العملاء في الأسواق الدولية، بما في ذلك توسيع خدمة التحويلات السريعة إلى المملكة المتحدة، وتوسيع القنوات الدولية الحالية لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

الشركات الصغيرة

يلتزم الإمارات الإسلامي بتسريع وتيرة التنمية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتنويعها، ودعم رؤية الإمارات الهادفة لتعزيز تصنيفها في المؤشر العالمي لريادة الأعمال وتحسين مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

في عام ٢٠٢٣، أطلق الإمارات الإسلامي حساب «إماراتي أبشر للأعمال» المصمم حصرياً لتوفير مجموعة متكاملة من الحلول المصرفية المميزة للشركات الإماراتية الناشئة. ويدعم هذا الحساب المبتكر الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لمواطني الدولة من خلال برامج ومبادرات مخصصة.

التمويل المسؤول

لا يلتزم الإمارات الإسلامي بأهداف التنمية الوطنية والإقليمية فحسب، بل يلتزم أيضاً بالأهداف الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة. وهو ملتزم أيضاً بالحد من تأثيره البيئي بما يتوافق مع المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي ٢٠٥٠ في دولة الإمارات.

انطلاقاً من ركائزه الراسخة في مجال الالتزام البيئي، يتبنى الإمارات الإسلامي نهج مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في الريادة البيئية المسؤولة من خلال تمويله وعملياته الداخلية.

يعمل الإمارات الإسلامي على تعزيز مجموعة واسعة من مبادرات التمويل المسؤول من خلال دعم نمو الأعمال في مجالات الطاقة المتجددة، وخفض الكربون، والتكنولوجيا النظيفة، وإدارة النفايات، وتنمية المجتمع والبنية التحتية، وغيرها.

في إطار استراتيجية الاستدامة لعام ٢٠٢٣، تعاون الإمارات الإسلامي مع المجموعة لنشر أول إطار تمويل مستدام له يشجع على إصدار سندات الدين الخضراء والمستدامة. ويشمل ذلك الهياكل الإسلامية لتمويل المشاريع التي تسهل التحول إلى اقتصاد قادر على التكيف مع المناخ.

وتأكيداً على التزامه البيئي، يفخر الإمارات الإسلامي أيضاً بتمثيل بنك الإمارات دبي الوطني بصفته العلامة التجارية الإسلامية الشريكة له أثناء مشاركة المجموعة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28) كشريك مصرفي رئيسي.

المسؤولية الاجتماعية

يسعى الإمارات الإسلامي، كمصرف يعمل وفقاً لأحكام الشريعة، إلى المساهمة في تنمية المجتمع من خلال تعزيز خلق الثروة العادل والاقتصاد المزدهر. في عام ٢٠٢٣، تبرع البنك بمبلغ ٥,٥ مليون درهم لمجموعة من المبادرات الخيرية من خلال صندوق الإمارات الإسلامي الخيري.

ويستند هذا الصندوق إلى القيم الشرعية الأساسية ويقدم المساعدات المالية لمن هم في أمس الحاجة إليها، مع التركيز على التبرعات من أجل الغذاء والسكن والصحة والتعليم والتقديمات الاجتماعية.

خططنا للمستقبل

يملك الإمارات الإسلامي كافة المقومات التي تتيح له الاستفادة من الفرص المتاحة في المجالات الاقتصادية والبيئية والرقمية المحيطة بالقطاع المصرفي من خلال تحقيق أولوياته الاستراتيجية.

ويشمل ذلك الاستمرار في تحقيق أداء قوي في مجالات الأعمال الأساسية، لا سيما فئات العملاء والشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية للشركات وتحقيق قيمة إضافية لعملائه من خلال منتجات وخدمات متميزة.

وبينما تغير التكنولوجيا طريقة مزاولة الأعمال من جانب البنوك وعملائها، سيتبنى الإمارات الإسلامي بشكل كامل النهج الرقمي للمجموعة من أجل تعزيز ابتكار المنتجات والخدمات وتحسين كفاءة العمليات الداخلية.



مراجعة الأداء

العمليات الدولية

حققت العمليات الدولية نتائج استثنائية على مستوى الأسواق الرئيسية في عام ٢٠٢٣، حيث نمت الإيرادات بنسبة ٨% مقارنة بالعام السابق وتم إدارة تكاليف التشغيل والمخاطر بفعالية وكفاءة. وأدى زخم الأعمال المستمر إلى زيادة كبيرة في القروض بنسبة ٩% وارتفاع الودائع بنسبة ١٢% تماشياً مع استراتيجية التوسع المتسارعة. وافتتح بنك الإمارات دبي الوطني في المملكة العربية السعودية سبعة فروع جديدة، وضاعف حضوره في أكثر من ٨٠ فرعاً تابعاً للعمليات الدولية تغطي خمسة أسواق رئيسية في مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وسنغافورة والهند.

تؤدي العمليات الدولية دوراً أساسياً في توسيع الحضور الجغرافي والاقتصادي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. وهي تضم قوى عاملة متنوعة يتجاوز عددها ٤٬٣٠٠ موظف. وما زال التركيز المتزايد على التحول الرقمي، إلى جانب الرؤية الثقافية والخبرة في السوق، يعزز مزايا الشبكة المثالية والتميز في الأعمال.

مصر

على الرغم من الانكماش الاقتصادي الكبير في مصر منذ بداية عام ٢٠٢٢، حقق بنك الإمارات دبي الوطني مصر أداءً متميزاً في العام الماضي، حيث سجل أرباحاً قياسية بفضل النمو القوي في الميزانية العمومية وهوامش الربح العالية وأنشطة الإقراض الفعالة. بالإضافة إلى ذلك، أدى النمو القوي للأصول إلى تحسين تدفقات الدخل الإضافية.

للحفاظ على هذه الإنجازات المتميزة، يستمر التركيز على المنتجات المربحة وعروض القيمة المحسنة، بالتزامن مع مكافحة ارتفاع التضخم من خلال ترشيد التكاليف لتحقيق ربحية مستقرة.

في إطار التزامه بالحفاظ على البيئة، بدأ بنك الإمارات دبي الوطني مصر مساراً يتمثل بدمج الاستدامة في ممارساته وثقافته وهيكلة العمليات التجارية على مستوى كافة المنتجات والقطاعات والقنوات والأنشطة.

المملكة العربية السعودية

حقق بنك الإمارات دبي الوطني في المملكة العربية السعودية أرباحاً تشغيلية ممتازة في عام ٢٠٢٣ على الرغم من الارتفاع غير المسبوق في الأسعار المعيارية الذي أدى لزيادة في تكلفة التمويل. وبلغت أحجام القروض مستويات قياسية جديدة مع نمو جيد للمحفظة في الخدمات المصرفية للشركات والأعمال المصرفية للأفراد، مما أدى لتحقيق إيرادات قياسية. تمثل المملكة العربية السعودية سوقاً استراتيجية أساسية للبنك الذي ينفذ استراتيجيات نمو طموحة لمواصلة توسيع العمليات فيها، ويظهر ذلك جلياً من خلال افتتاح سبعة فروع جديدة في المملكة خلال عام ٢٠٢٣ ليصل عددها الإجمالي حالياً إلى ١٥ فرعاً. وهناك خطط لزيادة هذا الحضور إلى ٢٤ فرعاً بحلول عام ٢٠٢٥.

أطلق بنك الإمارات دبي الوطني في المملكة العربية السعودية خدمة Apple Pay. وحقق تقدماً ملحوظاً في توطين الأنظمة المحلية بما يتوافق مع هدف البنك المركزي السعودي في تحقيق «مستوى عالٍ من المعرفة والوعي من خلال العلم والتكنولوجيا».

في العام المقبل، ومع استمرار المجموعة في الاستثمار في الأنظمة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، سيحقق البنك مزيداً من الإنجازات على طريق الرقمنة والأتمتة.

في إطار مواصلة البنك تبني ممارسات الاستدامة في المملكة العربية السعودية، شهد العام الماضي حصول أربعة فروع إضافية على شهادة الريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (LEED) في الفئة الذهبية، مما يؤكد على طموحاته البيئية في المستقبل.

المملكة المتحدة

واصل فرع بنك الإمارات دبي الوطني في لندن مسار نموه المتسارع مدعوماً بتنوع مصادر إيراداته من الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية الخاصة. وهناك حالياً تركيز متزايد على مصدر دخل ثالث من خلال الأسواق العالمية والتجارة بهدف تعزيز النمو بدءاً من عام ٢٠٢٤.

في عام ٢٠٢٣، حقق الفرع مجدداً أداءً متميزاً، حيث زادت الإيرادات بشكل كبير. ويعزى ذلك إلى حد كبير لإضافة عدد من المنتجات الجديدة في وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات. ونجحت وحدة الخدمات المصرفية الخاصة في تجاوز فترة من تقليص الديون والتكيف مع أسعار الفائدة المرتفعة، وهي تستعد لمسار من النمو في عام ٢٠٢٤، لا سيما من خلال منصتها الاستثمارية التي تواصل التركيز على الثروات المتوارثة عبر الأجيال.

وتحظى الوحدتان بدعم جيد من مكتب الخزينة الذي يدير الميزانية العمومية بكفاءة، مع الاستفادة من مصادر التمويل المواتية وتعزيز فرص الحصول على دخل إضافي.

تظل الحوكمة ومخاطر الثقافة والسلوك ركائز أساسية في استراتيجية الأعمال، تدعمها لجنة قوية وإطار لإدارة المخاطر يجري تحديثه باستمرار.

سنغافورة

يمثل فرع سنغافورة مركز أعمال بنك الإمارات دبي الوطني في جنوب شرق آسيا، وقد حقق أداءً مستقراً في عام ٢٠٢٣، حيث واصلت وحدة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات توسيع عمليات الشبكة وتعزيز حلول تمويل سلسلة التوريد وتسهيل تدفقات التجارة ضمن شبكة بنك الإمارات دبي الوطني.

واصلت وحدة الخدمات المصرفية الخاصة في سنغافورة التركيز على توسيع وتعزيز منتجات إدارة الثروات بما يعود بالنفع على عملاء الخدمات المصرفية الخاصة على مستوى المجموعة. ونظراً لمكانة سنغافورة كمركز عالمي للثروات يتمتع بمكانة مرموقة والسجل الحافل لبنك الإمارات دبي الوطني كمؤسسة مالية عالمية، يواصل الفرع جذب العملاء من دول مجلس التعاون الخليجي الذين يسعون إلى تنويع الأسواق.

الهند

أكمل بنك الإمارات دبي الوطني الهند ست سنوات من العمليات في عام ٢٠٢٣، محققاً ميزانية عمومية مستقرة ونمواً في الإيرادات وصافي الأرباح. وتتسم الأعمال في الهند بأهمية استراتيجية بالنسبة لبنك الإمارات دبي الوطني لأنه البنك الإماراتي الوحيد في البلاد. وقد أنشأ البنك فروعاً له في مومباي وغوروغرام وتشيناي، حيث تمثل الهند فرصة نمو رئيسية. وقد تعزز ذلك بعد توقيع الاتفاقية التاريخية للشراكة الاقتصادية الشاملة بين البلدين في عام ٢٠٢٢.

يملك بنك الإمارات دبي الوطني الهند كافة المقومات التي تتيح له أن يكون بمثابة جسر عبور للاستفادة من التدفقات التجارية ضمن شبكة المجموعة، وذلك بفضل مجموعته المتكاملة من منتجات الخدمات المصرفية للشركات والتمويل التجاري والخزينة. كما تولى البنك التنسيق بين العديد من الشركات المحلية والبنوك وشركات التمويل غير المصرفية لجمع الأموال من خلال إصدار سندات دين خارجية في عام ٢٠٢٣.

واصل بنك الإمارات دبي الوطني الهند أداء دور فعال في تلبية الاحتياجات المصرفية لعملائه في الهند الذين يزداد انتشارهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، وهو يدعم المواطنين الهنود المقيمين في دولة الإمارات بشكل فعال من خلال الحلول العابرة للحدود والتحويلات المالية ومجموعة واسعة من الحلول الأخرى.

الصين وإندونيسيا

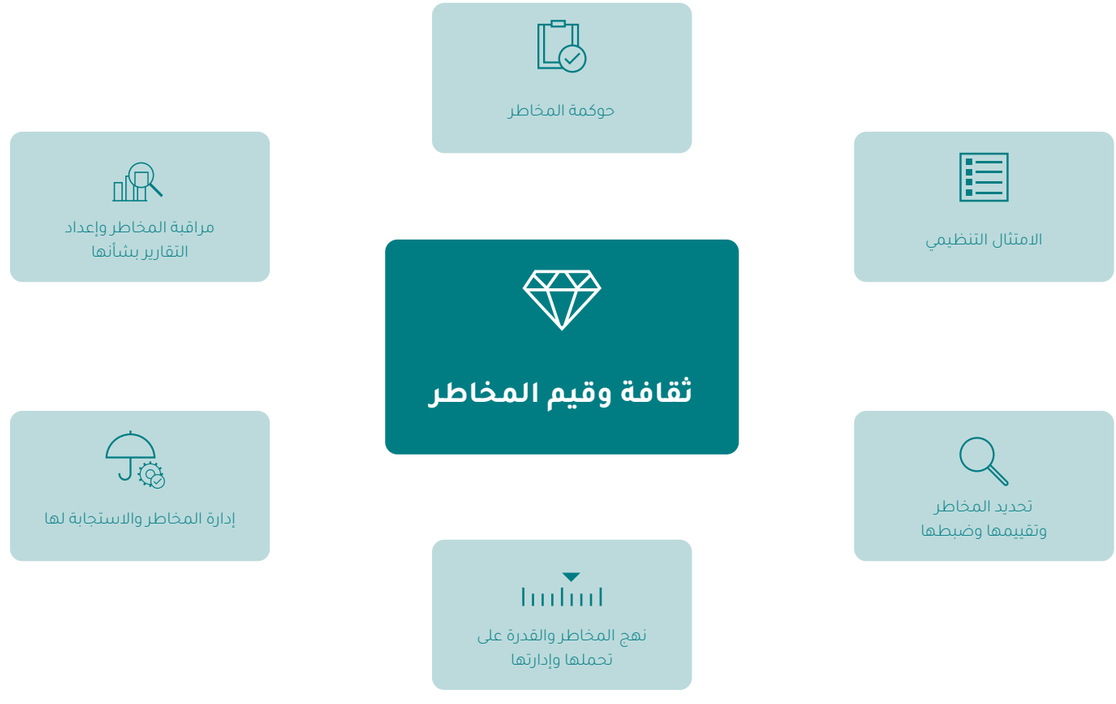
واصل المكتبان التمثيليان للبنك في الصين وإندونيسيا أداء دور أساسي في عام ٢٠٢٣ من خلال إحالة العملاء المحتملين لبقية الشبكة وتزويدهم بأفكار وتحليلات حول الأوضاع الاقتصادية والأعمال التجارية.

إدارة المخاطر

يعمل بنك الإمارات دبي الوطني بشكل استباقي على تحديد ومراقبة والتخفيف من آثار مجموعة واسعة من المخاطر لتعزيز قدرته على تنفيذ استراتيجيته وتحسين أدائه. لدى المجموعة أُطر شاملة لحوكمة المخاطر وإدارتها يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام وتُنفذ على كافة مستويات الهيكل التنظيمي لضمان معرفة كل قسم وكل موظف في المجموعة بالمخاطر المحتملة والمساهمة في التخفيف من آثارها.

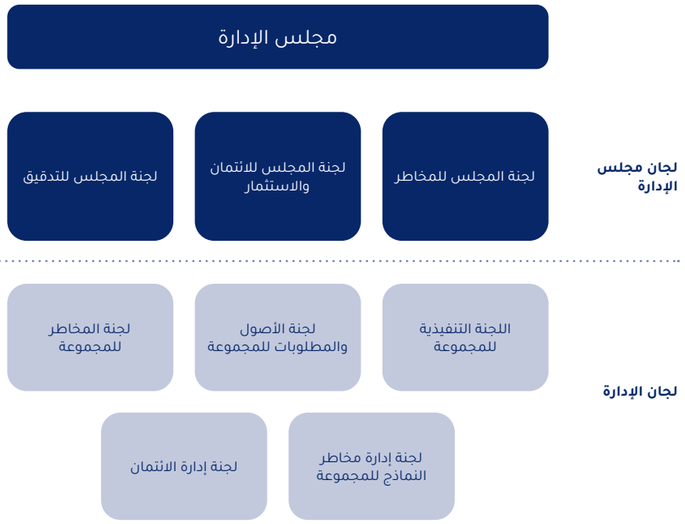
الإطار العام لإدارة المخاطر

تواجه المجموعة مجموعة من المخاطر في إطار سعيها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. لذلك لدينا إطار شامل لإدارة المخاطر يحدد نهجنا في إدارة المخاطر المالية وغير المالية ويسهم في الإدارة الفعالة للمخاطر على مستوى المجموعة في جميع المراحل استناداً إلى ثقافتنا وقيمنا.



حوكمة المخاطر

يؤدي مجلس الإدارة دوراً حاسماً في الإشراف على نهج إدارة المخاطر على مستوى المجموعة. ويتم هذا الإشراف بشكل رئيسي من خلال لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، والتي تشرف على وضع وتنفيذ الإطار العام لإدارة المخاطر، وتدعمها في هذا الدور لجنة المخاطر التابعة للمجموعة، التي تضم ممثلين عن الوحدات التي تنشأ فيها المخاطر والوحدات المسؤولة عن مراقبة المخاطر للتأكيد على المسؤوليات المشتركة عن إدارة المخاطر.



تتبنى المجموعة في نهجها لحوكمة المخاطر نموذج خطوط الدفاع الثلاثة على النحو التالي:

1 خط الدفاع الأول

وحدات العمل (المسؤولة عن العلاقات والمنتجات) حيث تنشأ المخاطر، وتكون هذه الوحدات مسؤولة عن الإدارة المستمرة لهذه المخاطر، بما في ذلك تقييمها ومراقبتها والتخفيف من آثارها.

2 خط الدفاع الثاني

أقسام إدارة المخاطر والتمويل والامتثال، التي يكمل عملها نشاطات إدارة المخاطر في وحدات العمل من خلال مسؤوليات المراقبة وإعداد التقارير. وهي تتولى الإشراف على أنشطة المجموعة التي تنطوي على مخاطر وتقوم بتقييم المخاطر والمشاكل المحتملة بشكل مستقل عن وحدات العمل. وتعزز هذه الأقسام أهمية دور الإدارة العليا ومديري وحدات العمل في تحديد وتوثيق المسؤولين عن إدارة المخاطر في إطار الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة وتقييم المخاطر بدقة.

3 خط الدفاع الثالث

تقوم وحدة التدقيق الداخلي المستقل بإجراء مراجعة مستقلة وموضوعية لجودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وخطي الدفاع الأول والثاني في المجموعة.

إدارة المخاطر تتمة

المخاطر الرئيسية

الإطار العام لإدارة المخاطر في المجموعة يحدد المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة في سياق أنشطتها المعتادة. وتخضع هذه المخاطر لعملية مراجعة وتحديث منتظمة لضمان محافظتنا على المرونة ومواكبة المتغيرات في بيئة العمل. وقد اعتمدت المجموعة بيان القدرة على تحمل المخاطر يوضح المخاطر التي يمكن للمجموعة تحملها في سياق مزاولة أعمالها المعتادة.

يستند بيان القدرة على تحمل المخاطر إلى الأهداف الاستراتيجية للمجموعة ويخضع للمراجعة مرة واحدة في السنة على الأقل. وهو يرصد بشكل مستمر درجة تعرض المجموعة للمخاطر الرئيسية ويقارنها مع مستويات محددة مسبقاً لمجموعة من مقاييس المخاطر الرئيسية. وتوجه تلك المقاييس عملية ضبط استراتيجية الأعمال والعملاء والمنتجات بما ينسجم مع درجة القدرة على تحمل المخاطر بشكل عام. ويوفر قسم إدارة مخاطر الشركات والمخاطر التنظيمية في المجموعة لمحة شاملة عن المخاطر الناشئة ويسهّل التنسيق بين الأقسام الرئيسية المعنية بإدارة المخاطر من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل متسق وفعال مع الالتزام بدرجة قدرة المجموعة على تحمل المخاطر.

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الائتمان	يُقصد بهذه المخاطر تخلف المقترضين عن سداد ديونهم وعدم وفائهم بالتزاماتهم بالسداد للمجموعة. ويمكن أن يحدث ذلك في قطاعات الأعمال المختلفة، مثل الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، والأعمال المصرفية للأفراد.	يوجد هيكل حوكمة محدد بشكل واضح لإدارة مخاطر الائتمان، بما في ذلك مخاطر تركّز الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر التحويل. واللجان الرئيسية التي تشرف على مخاطر الائتمان هي لجنة المجلس للمخاطر، لجنة المجلس للائتمان والاستثمار، ولجنة المخاطر للمجموعة، ولجنة إدارة الائتمان. وتدعمها وحدات ائتمان الشركات والأفراد في المجموعة. هناك كذلك منتديات وأنظمة وسياسات ومعايير وإجراءات وعمليات تدعم عمل هذه اللجان وترسم نهجاً شاملاً لإدارة مخاطر الائتمان في جميع مراحل دورة الائتمان، من مرحلة تقديم طلب القرض وصولاً إلى التسوية النهائية. تتبع المجموعة سياسات إقراض حكيمة وتقوم بإجراء تعديلات وفقاً لأداء المحفظة والبيئة الخارجية. وهناك فريق متخصص للاسترداد من العملاء المتعثرين لضمان فعالية عمليات التحصيل والإجراءات التصحيحية وتقليل تدفق القروض الجديدة المتعثرة من أجل الحد من تأثير القروض المتعثرة على أداء المجموعة.	تقوم المجموعة بمراقبة المحافظ بشكل مستمر وتنفيذ استراتيجيات تراعي البيئة الخارجية، مع التركيز على النمو في جميع قطاعات الأعمال. وتغطي السياسة الائتمانية المدروسة التي وضعتها المجموعة جوانب مختلفة وتتضمن إجراءات للتحذير المبكر، وإجراءات للمراقبة، ودرجة إقبال القطاعات المختلفة على المخاطر. وهناك أطر للحد الائتماني لكل اسم وقطاع ومنطقة جغرافية (من بين أشياء أخرى) تضمن عدم تجاوز المخاطر أو المخاطر المحتملة درجة الإقبال على المخاطر أو الحدود التنظيمية. وتتبع المجموعة لوائح المصرف المركزي الإماراتي ومتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، بما يضمن الامتثال لتصنيف التعثر ومتطلبات المخصصات.
مخاطر الائتمان الطرف المقابل	يُقصد بها مخاطر حدوث إخلال من جانب الطرف المقابل في معاملة معينة قبل التسوية النهائية، حيث تتغير قيمة معاملات المشتقات في ظل التقلبات في عوامل مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم والسلع. وتتعرض المجموعة لمخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال أنشطة المبيعات والتداول وإدارة الميزانية العمومية.	تتم إدارة مخاطر ائتمان الطرف المقابل من خلال سياسة مخاطر ائتمان الطرف المقابل تحت إشراف لجنة المجلس للائتمان والاستثمار. وتقع مسؤولية إدارة هذه المخاطر على لجنة إدارة الائتمان، ولجنة المخاطر للمجموعة، ولجنة إدارة مخاطر النماذج، التي تشرف على السياسات والمنهجيات وإطار الحد الائتماني.	تجري مراقبة مخاطر ائتمان الطرف المقابل يومياً مع مقارنتها بالحدود المعتمدة. وتخضع هذه الحدود لمراجعة سنوية وفقاً لسياسات الائتمان والإجراءات المتبعة وتفويض صلاحيات الاعتماد. كما تُنفذ مراجعات مرحلية إذا استدعت الضرورة ذلك، نتيجة للتغيير في الجدارة الائتمانية للطرف المقابل أو خطط عمله.
مخاطر الأسواق	هي المخاطر التي تنشأ نتيجة للتغيرات في العناصر المتغيرة للسوق مثل سعر الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهوامش الائتمان، وأسعار الأسهم، وأسعار السلع، وارتباطاتها وتقلباتها الضمنية. وتتعرض المجموعة لمخاطر الأسواق من خلال أنشطة التداول وخدمة العملاء وإدارة الميزانية العمومية.	تقوم لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر ولجنة إدارة مخاطر النماذج، وكلها من لجان الإدارة العليا، بدعم المجموعة في إدارة مخاطر الأسواق. وهي تضع سياسة ومنهجية إدارة مخاطر الأسواق وإطار الحد الائتماني الذي يحكم الإقبال بحكمة على مخاطر الأسواق، مع الاعتماد على أنظمة القياس والمراقبة والضوابط الداخلية. وتدعم هذه اللجان في تنفيذ مهامها وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة بالمجموعة، التي تساعد المجموعة على تفعيل إطار إدارة مخاطر الأسواق لتسهيل مزاولة الأعمال مع ضمان مستوى مناسب من الإشراف والرقابة على المخاطر.	توضع استراتيجية إدارة مخاطر الأسواق وحدود مخاطر الأسواق بناءً على درجة تحمل المخاطر في المجموعة واستراتيجيات أعمالها (مع مراعاة ظروف الاقتصاد الكلي وأوضاع الأسواق). وتتولى وحدات دعم مستقلة مراقبة مراكز مخاطر الأسواق في محفظة تداول الخزينة يومياً ومقارنتها بحدود مخاطر الأسواق المعتمدة والمخصصة لكل سوق.

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر إدارة الأصول والمطلوبات	يُقصد بإدارة الأصول والمطلوبات الإدارة الاستراتيجية لهيكل الميزانية العمومية للمجموعة ومتطلبات السيولة، وهي تشمل إدارة مصادر السيولة والتنويع، وسعر الفائدة، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.	تتولى لجنة الأصول والمطلوبات في المجموعة مسؤولية إدارة مخاطر الميزانية العمومية للمجموعة ومخاطر السيولة فيها. وتقوم لجنة المخاطر ولجنة إدارة مخاطر النماذج بوضع سياسة ومنهجية إدارة الأصول والمطلوبات وإطار الحد الائتماني. ويدعم لجنة الأصول والمطلوبات في مهام الإدارة اليومية مكتب إدارة الأصول والمطلوبات، وتخضع لإشراف مستقل من وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة ووحدات التمويل في المجموعة.	ترفع وحدة إدارة مخاطر ائتمان الأسواق والخزينة ووحدة التمويل تقارير شهرية إلى لجنة الأصول والخصوم وتقارير ربع سنوية إلى لجنة المجلس للمخاطر حول معايير إدارة الأصول والمطلوبات، والتي تشمل السيولة، ومخاطر سعر الفائدة في السجل المصرفي، والمخاطر الهيكلية المرتبطة بصرف العملات الأجنبية.
مخاطر رأس المال	هي مخاطر تغير تكوين رأس مال المجموعة أو انخفاض مستواه بشكل يجعله غير كافٍ لدعم استراتيجيتها والوصول إلى الحدود التنظيمية المطلوبة. وتنفذ المجموعة بشكل دوري إجراءات شاملة لتقييم كفاية رأس المال وإعداد التقارير بشأنها بهدف تقدير متطلبات رأس المال الناشئة عن أصولها. وتشمل هذه الإجراءات إعداد تقارير رأس المال وفقاً للمتطلبات التنظيمية (الركيزتان الأولى والثالثة)، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبار الجهد (الركيزة الثانية).	تطبق المجموعة سياسة لإدارة رأس المال تتضمن آليات وإجراءات لضمان الحفاظ على مستوى مناسب من رأس المال. وتتولى لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر الإشراف على عملية إعداد تقارير رأس المال التنظيمي، وتدعمهما وحدة التمويل ووحدة العمليات التحليلية لرأس المال.	تقوم المجموعة بإعداد تقارير ربع سنوية حول كفاية رأس المال التنظيمي، وتنفذ عملية تقييم داخلي لكفاية رأس المال بشكل سنوي. ويتماشى ذلك مع الإرشادات الصادرة عن المصرف المركزي الإماراتي أو هيئة الرقابة المعنية، حيث تجري مقارنة نتائج المجموعة مع الحدود التنظيمية الدنيا وبيان القدرة على تحمل المخاطر.
المخاطر التشغيلية	هي مخاطر الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو نتيجة لأحداث خارجية.	تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على المخاطر التشغيلية، وتدعمها لجنة المخاطر للمجموعة في الإشراف على مستندات الأطر والسياسات والمنهجية، وتنفذ وحدة إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة الإطار العام لإدارة المخاطر التشغيلية، الذي يشمل إدارة مخاطر الاحتيال، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، وإدارة استمرارية الأعمال. وتعمل الوحدة بشكل وثيق مع وحدات الأعمال في المجموعة وشركاتها التابعة لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية، حيث يجري تحديد المخاطر الرئيسية ومناقشتها في اجتماعات الأقسام المعنية بالمخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر. وتشكل هذه الاجتماعات أساس أنشطة إدارة المخاطر التشغيلية في المجموعة.	تقوم وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بوضع وتنفيذ آليات لتحديد وتقييم وقياس ورصد المخاطر التشغيلية في جميع إدارات وأقسام المجموعة ورفع تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية إلى الإدارة العليا ولجنة المجلس للمخاطر.

إدارة المخاطر تتمة

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر السلوك	يُقصد بها مخاطر قيام المجموعة أو موظفيها أو الأطراف الخارجية المرتبطة بها بمزاولة الأعمال بطريقة غير لائقة أو تنطوي على إهمال بشكل يؤثر سلباً على العميل أو على استقرار السوق أو سمعته أو المنافسة العادلة.	يوضح الإطار العام لإدارة مخاطر السلوك بشكل تفصيلي إجراءات إدارة مخاطر السلوك في بنك الإمارات دبي الوطني. وتتولى تنفيذه وحدة إدارة المخاطر التشغيلية تحت إشراف لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.	يتم تقديم تقارير دورية محدثة حول التعرض لمخاطر السلوك إلى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمخاطر الإدارة للتأكد من أن الإدارة على علم بالمخاطر وضمان قدرتها على اتخاذ قرارات مدروسة وتحديد الإجراءات ذات الأولوية.
مخاطر السمعة	هي مخاطر خسارة الأرباح والإيرادات المستقبلية، أو انخفاض القيمة السوقية، أو نقص إمدادات السيولة بسبب تدهور السمعة وبالتالي تهديد قيمة العلامة التجارية.	تحدد سياسة مخاطر السمعة النهج الذي تتبعه المجموعة في قياس وتقييم مخاطر السمعة المحتملة، وتشرف على إدارة هذه المخاطر لجنة المجلس للمخاطر للمجموعة واللجنة التنفيذية للمجموعة.	يتم تقييم التعرض لمخاطر السمعة بشكل أساسي من خلال أساليب المجموعة في تقييم المخاطر. وبعد التقييم، تُراقب المخاطر الرئيسية عبر مؤشر المخاطر الرئيسية أو تقييم الرقابة الرئيسي.
مخاطر الامتثال	هي مخاطر فرض عقوبات أو غرامات قانونية أو تنظيمية أو حدوث خسائر مرتبطة بتضرر سمعة المجموعة نتيجة لعدم امتثالها للقوانين أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات المعتمدة.	الامتثال مسؤولية جميع الموظفين، وتعتبر أنظمة الضوابط الداخلية في المجموعة مهمة جداً لكشف ومنع أي محاولة لاستخدام المجموعة والنظام المالي الدولي بشكل عام لدعم الإرهاب والجريمة والأطراف الخاضعة للعقوبات. وتمثل يقظة الموظفين أحد الضوابط الداخلية الرئيسية لدعم هذا الإجراء. وتتولى لجنة المجلس للمخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر مسؤولية الإشراف على مخاطر الامتثال.	تتولى وحدة مستقلة في المجموعة مساعدة الإدارة العليا للمجموعة في تصميم وتنفيذ وتقديم ودعم إطار عمل لضمان اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة مخاطر الامتثال التي تتعرض لها المجموعة والتخفيف من آثارها. ويتم رفع تقارير عن كافة المسائل التنظيمية والقضايا المتعلقة بالامتثال إلى الإدارة العليا للمجموعة واللجان المعنية التابعة لمجلس الإدارة، أي لجنة المخاطر للمجموعة ولجنتي المجلس للمخاطر والتدقيق، التي تناقش هذه التقارير.
المخاطر القانونية	هي مخاطر فرض عقوبات أو تعويضات أو غرامات على المجموعة أو تشويه سمعتها أو تضررها نتيجة لعدم وفائها بالتزاماتها القانونية المتعلقة بالترتيبات التنظيمية أو التعاقدية أو العلاقات مع العملاء أو المنتجات أو الخدمات أو فشل العمليات والضوابط التشغيلية.	تقع المسؤولية الشاملة عن المخاطر القانونية على مجلس الإدارة. وتتولى وحدة مستقلة في المجموعة تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي للمجموعة إدارة الشؤون القانونية وتعمل بشكل وثيق مع خطي الدفاع الأول والثاني لرصد المخاطر القانونية والتخفيف من آثارها على مستوى جميع إدارات وأقسام المجموعة. كما تقوم هذه الوحدة بتثقيف وتدريب أصحاب المصلحة الداخليين حول المخاطر القانونية الحالية والمستجدات القانونية ذات الصلة والخطوات التي يُفترض أن تتخذها المجموعة وأصحاب المصلحة للمساعدة في إدارة المخاطر القانونية.	تقوم إدارة الشؤون القانونية في المجموعة بوضع قاعدة بيانات شاملة للدعاوى المدنية المرفوعة من جانب المجموعة أو ضدها. وتجري مناقشة المخاطر المتعلقة بالدعاوى المهمة المرفوعة ضد المجموعة مع الإدارة العليا، وتُقدم تقارير بشأنها إلى لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المخاطر المجلس للمخاطر.
المخاطر الاستراتيجية	يُقصد بها تضرر الأولويات الاستراتيجية المحددة للمجموعة نتيجة لمتغيرات في الافتراضات الأساسية أو تغيرات في المعايير الداخلية أو الخارجية التي تستند إليها الاستراتيجية.	يتم تحديد المخاطر الاستراتيجية وإدارتها ومراقبتها على مستوى المجموعة. وتتولى لجان مختلفة مراقبة التقدم الذي تم تحقيقه في مجالات استراتيجية محددة على مستوى إدارات وأقسام المجموعة من خلال الأنشطة الدورية. وتشمل هذه اللجان اللجنة التنفيذية للمجموعة، ولجنة الأصول والمطلوبات في المجموعة، ولجنة المخاطر للمجموعة، واللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات، ولجنة الحلول الرقمية والعمليات التحليلية والتكنولوجيا المالية.	المبادرات والأولويات المحددة والمتفق عليها في إطار استراتيجية المجموعة، والخطوات التي تترتب عليها بالنسبة للقطاعات والوحدات والشركات الدولية التابعة، تخضع لمراقبة مستمرة من أجل تحديد أي مخاطر محتملة على الاستراتيجية المحددة في الوقت المناسب وتقديم أي تعديلات مطلوبة إلى اللجان المختلفة.

المخاطر الرئيسية	وصف المخاطر	الإشراف على المخاطر	مراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها
مخاطر الشريعة	هي المخاطر الناشئة عن عدم التزام المجموعة في أنشطتها المصرفية الإسلامية بالمبادئ التوجيهية والقرارات والفتاوى والمعايير الشرعية الصادرة عن الهيئة العليا الشرعية في المصرف المركزي الإماراتي ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية بالمجموعة، والتي يمكن أن تؤدي إلى مخاطر على السمعة ومخاطر تنظيمية وخسائر مالية.	تتولى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية مسؤولية الإشراف والرقابة الشرعية على العمليات والأعمال وقواعد السلوك في ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية التابعة المجموعة.	يتم مراقبة الالتزام بأحكام الشريعة في المجموعة عبر خطوط الدفاع الثلاثة. وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً يوضح مدى التزام المجموعة بمبادئ الشريعة. ويُقدم هذا التقرير إلى الجمعية العمومية بعد موافقة الهيئة العليا الشرعية.
مخاطر النماذج	هي احتمال تكبد المجموعة خسارة بسبب اتخاذ القرارات بناءً على مخرجات نماذج غير صحيحة أو خاطئة نتيجة لوجود أخطاء في صياغة تلك النماذج أو تنفيذها أو استخدامها بشكل غير مناسب. وقد تتخذ الخسارة المحتملة شكل خسارة مالية أو مخاطر على السمعة أو فرض عقوبات أو غرامات تنظيمية.	توجد لجنة لإدارة مخاطر النماذج في المجموعة تدعم مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة النماذج. وهي تشرف على تنفيذ إطار حوكمة وإدارة النماذج في المجموعة، الذي يضع إطاراً تشغيلياً لحوكمة وإدارة كافة المراحل في دورة حياة النموذج، بما في ذلك تطوير نماذج تقييم المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها وتنفيذها ومراقبتها واستخدامها بما يتماشى مع معايير وتوجيهات المصرف المركزي الإماراتي الخاصة بإدارة النماذج.	تتم مراقبة مخاطر النماذج على مستوى المجموعة، حيث تقوم قائمة النماذج في كامل المجموعة بتسجيل معلومات شاملة لنماذج تقييم المخاطر التي تستخدمها المجموعة. وتتولى وحدة التحقق من النماذج في المجموعة مسؤولية التحقق من النماذج وتقييم مخاطرها ومتابعتها.
المخاطر البيئية والاجتماعية	تعني احتمال تأثر المجموعة بعواقب سلبية محتملة بسبب تأثيرها على البيئة الطبيعية أو المجتمعات. وتنظر المجموعة إلى المخاطر المناخية باعتبارها جزءاً من المخاطر البيئية والاجتماعية الأوسع.	تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. ويجري العمل على دمج استراتيجيتنا المتعلقة بهذه المخاطر في إطار إدارة المخاطر في المجموعة مع الاسترشاد بنهج خطوط الدفاع الثلاثة. كما نعمل على وضع إطار لسياسة المخاطر البيئية والاجتماعية يهدف إلى ضمان اتخاذ قرارات تتوافق، مع التزامنا بتقديم خدمات مالية مسؤولة. ونسعى إلى التعاون مع العملاء في تنفيذ تحسينات بيئية واجتماعية، مع تجنب المعاملات التجارية التي لا تلبي المعايير الواردة في سياسة المخاطر البيئية والاجتماعية.

تكنولوجيا المعلومات في المجموعة وتنفيذ

في عام شهد تطورات هامة ونمواً كبيراً، عزز المكتب الرقمي للمجموعة ووحدات تكنولوجيا المعلومات في المجموعة التزامها بالتميز الرقمي والابتكار، حيث حرصت على تقديم أفضل المنتجات والخدمات للعملاء وتنفيذ التكنولوجيا الحديثة وتبني التحول الرقمي لتعزيز مكانة المجموعة كقوة مبتكرة في القطاع المصرفي الوطني.

عمل المكتب الرقمي للمجموعة على التحسين المستمر لقدرات الأتمتة في المجموعة على مستوى المبيعات والخدمات والمعاملات وتمكن من خلال ذلك من الارتقاء بفعالية منصاتنا الرقمية الرائدة في السوق مع تقديم تجربة متميزة للعملاء. كانت قدرات التصميم في المكتب الرقمي للمجموعة عاملاً محورياً في تطور المجموعة، حيث لعبت سلسلة قيمة التصميم القوية في المكتب الرقمي، والتي تشمل أبحاث تجربة المستخدم، واستراتيجية التصميم وتصميم الخدمة، وتصميم تجربة المستخدم، وتصميم التفاعل، دوراً أساسياً في بناء منصات المجموعة الرقمية الرائدة في القطاع.

إقامة تحالفات استراتيجية

احتلت الشراكات الاستراتيجية موقع الصدارة في عام ٢٠٢٣، حيث وحدت المجموعة قدراتها مع عمالقة القطاع مثل مركز دبي المالي العالمي، ومايكروسوفت، وفيزا، وديل تكنولوجيز، وقائمة أفضل ١٠٠ شركة من المستقبل (Future100)، ومنظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي (HubVI)، وترسم هذه الشراكات ملامح مستقبل المواهب الرقمية ونماذج الأعمال بما يتوافق مع رؤية دولة الإمارات للاقتصاد الرقمي.

عززت مبادرات مثل «مختبر الأصول الرقمية» و«هاكاثون الذكاء الاصطناعي التوليدي» و«حاضنة المواهب الرقمية الوطنية» مكانة المجموعة في طليعة الابتكار. كما أن تفعيل نموذجنا القائم على الكشف والتقييم والتجربة والنشر (SEED) يعكس التزامنا باستكشاف الابتكارات العالمية ودمجها.

تعزيز تجربة العملاء وتطوير المنتجات

ركزت تكنولوجيا المعلومات في المجموعة في عام ٢٠٢٣ على الارتقاء بتجربة العملاء على مستوى جميع نقاط الاتصال. وجاء إطلاق تطبيق ENBD X للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك ثم تصنيفه في المرتبة الأولى بين تطبيقات الخدمات المصرفية في المنطقة ليعكس تقدمنا وتفوقنا التكنولوجي. كما أن منصتنا الخاصة بالثروات الرقمية، وتحديث موقعنا الإلكتروني، وإطلاق الخدمات المصرفية عبر تطبيق «واتساب» يؤكد مجدداً التزامنا وإنجازاتنا في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.







لقطات للفرق أثناء الهاكاثون

تبذل تكنولوجيا المعلومات في المجموعة كل جهد ممكن لضمان مرونة الأعمال ونموها. الخطوات الكبيرة التي تحققت في مجال سحابة المجموعة وواجهة برمجة التطبيقات ومنصات البيانات، بما في ذلك افتتاح مختبر أجهزة الصراف الآلي الجديد وتنفيذ منصة «كلاوديرا للبيانات الضخمة»، تمثل ثورة في الخدمات المصرفية المخصصة.

كما أننا ملتزمون بالأمن بشكل راسخ ونتخذ إجراءات مشددة لحماية البيانات الحساسة ونبذل جهوداً استباقية لتعزيز دفاعاتنا ضد التهديدات السيبرانية. وتتضمن استراتيجيتنا الأمنية برنامجاً شاملاً للثقافة والتوعية بالأمن السيبراني يتم تطبيقه على مستوى المجموعة، بما في ذلك المواقع الدولية، للمساعدة في حماية أصول المعلومات وتمكين الموظفين من مواجهة التهديدات السيبرانية.

كانت مبادرة «شهر التوعية بالأمن السيبراني» إحدى المبادرات المهمة في عام ٢٠٢٣، حيث تم من خلالها تعريف ١٤ ألفاً من الموظفين وقادة الأعمال بأحدث تهديدات الأمن السيبراني وكيفية الوقاية منها. وتضمنت المبادرة حملات لتسليط الضوء على أحدث تهديدات الذكاء الاصطناعي والترويج لأفضل ممارسات الأمن السيبراني وبرامج التواصل، مثل بطولات الألعاب عبر الإنترنت، ومسابقات البرمجة الآمنة، والتواصل مع العملاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي طرق مبتكرة لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني. وأخيراً، أُقيم حفل ختامي لتكريم الموظفين المشاركين، وكانت هذه وسيلة ممتازة لتشجيع أفضل ممارسات الأمن السيبراني. ومن خلال هذه الجهود، تؤكد المجموعة التزامها بالأمن السيبراني وضمان سلامة بيانات عملائها.

ساعدت هذه التحسينات والمبادرات التي نفذها المكتب الرقمي للمجموعة وتكنولوجيا المعلومات في المجموعة على تحسين أثرنا الرقمي وتعزيز الأداء التشغيلي للمجموعة بشكل كبير. كما أسهمت هذه الجهود في دعم بنك الإمارات دبي الوطني والإمارات الإسلامي في تنمية قاعدة عملائهما وأصولهما ومعاملاتهما.

في المرحلة المقبلة، سنركز بشكل كبير على تسخير الابتكارات لتقديم تجربة مصرفية لا تضاهى. وسنواصل الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة، وإبرام شراكات جديدة، وتعزيز ثقافة جديدة للتعلم والتحسين المستمرين. تمر رحلة التحول الرقمي بمراحل من التطور المستمر، والمكتب الرقمي للمجموعة وتكنولوجيا المعلومات في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني تقود هذا التطور وتعمل على إرساء معايير جديدة في القطاع المالي.

مبادرة في مجال التكنولوجيا

أكثر من ٢٥٠

بنية تكنولوجيا معلومات سحابية

١٠٠%

حجم البيانات التي تم معالجتها في منصة البيانات المؤسسية

١ بيتابايت

اتصال يومياً لتطبيقات واجهة البرمجيات عبر قنوات متعددة

٢٠٠ مليون

رسالة تفاعل شخصي في الثانية مع العملاء

أكثر من ٦,٠٠٠

اتصال لتطبيقات واجهة البرمجيات في الثانية

١٨,٠٠٠

موظف شارك في شهر التوعية بالأمن السيبراني

١٤,٠٠٠

مهندس عرضوا مهاراتهم في البرمجة الآمنة

أكثر من ٢٠٠

جاهزية لمزيد من التحول والتأثير

أحرزت تكنولوجيا المعلومات في المجموعة تقدماً ملحوظاً على مدار عام ٢٠٢٣. وقد ساهمت تحالفاتنا مع المؤسسات المحلية والعالمية الرائدة في التقدم المتميز والتحول الرقمي الذي حققته المجموعة.

يواصل روادنا ومبتكرونا العمل على تصميم وتنفيذ منتجات وخدمات تحسن تجربة العملاء. وبفضل التزامنا بالتحول الرقمي وقدراتنا التجارية، سنبقى المجموعة الأكثر ديناميكية في المنطقة.

تنفيذ

يؤكد التقدم الذي حققته «تنفيذ» في عام ٢٠٢٣ التزامها بالتعاون مع المجموعة في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتطلعات المستقبلية. ويتجلى هذا الالتزام من خلال تقديم الخدمات المتميزة والحلول الفعالة للمجموعة وعملائها.

في العامين الماضيين، توسعت قاعدة العملاء وارتفعت قيمة الأصول وزاد عدد العملاء الجدد لدى كل من بنك الإمارات دبي الوطني والإمارات الإسلامي. ويعني ذلك نمواً في أعمال «تنفيذ»، حيث زادت تفاعلات خدمة العملاء بنسبة ٤٦% وارتفع عدد طلبات بطاقات الائتمان للأفراد بنسبة ٧٥%. وفي الوقت نفسه، تجاوزت كفاءة «تنفيذ» معدل النمو في أحجام المعاملات مما أدى إلى خفض تكاليف خدماتها المقدمة لمعظم الوحدات في المجموعة بفضل سعينا المستمر لأتمتة ورقمنة العمليات.

ظلت «تنفيذ» ملتزمة طوال العام بتنفيذ مجموعة من المبادرات الاستراتيجية المتوافقة مع الرؤية الشاملة للمجموعة ورسالتها، والتي صُمّمت لتعزيز كفاءة العمليات، وترشيد التكاليف، وتحديث الإجراءات التشغيلية وتبسيطها.

برنامج تحسين القنوات المتعددة الاتجاهات

في إطار برنامج تحويل عمليات مركز الاتصال، وضعت «تنفيذ» أجندة لتحويل القنوات المتعددة الاتجاهات في عام ٢٠٢١. ومن خلال هذا البرنامج، تم في عام ٢٠٢٣ إطلاق سلسلة من الخدمات للعملاء على تطبيق ENBD X، بالإضافة إلى مجموعة من القنوات عبر الإنترنت والموقع الإلكتروني.

قام فريق البرنامج بأتمتة بعض الخدمات التي عليها طلب كبير وإضافة روبوت محادثة مدعوم بالذكاء الاصطناعي للرد على استفسارات العملاء بكفاءة وفعالية عبر قنوات ملائمة وذات صلة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد العملاء الذين يفضلون المنصات الرقمية.

في عام ٢٠٢٣، نفذ عملاء بنك الإمارات دبي الوطني ١٠٧,٦٠١ جلسة تفاعل ناجحة مع روبوت المحادثة، وتم تقديم ١٥٦,٢٦٣ طلب عبر الموقع الإلكتروني الجديد والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق ENBD X. ونفذت عمليات مركز الاتصال ٣٩,٣٠٦ خدمة مؤتمتة. ويواصل فريق برنامج تحسين القنوات المتعددة الاتجاهات تحسين رحلات العملاء من خلال التوسيع التدريجي لنطاق استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي والاستفادة منه بشكل يؤثر تأثيراً مباشراً على تجربة العملاء.

عمليات التحول التدريجي

في عام ٢٠٢٣، شرعت «تنفيذ» في تنفيذ عمليات التحول التدريجي لوحدات عمليات المنتجات، حيث قامت بمراجعة العمليات وتبسيطها، ونظرت في إمكانية استفادة الفرق من إدارة الأداء، وصوت العميل، ومنظور الموظف. وشارك أكثر من ٨٠٠ موظف في عمليات التحول التدريجي في عام ٢٠٢٣، وهناك خطة لزيادة هذا العدد بشكل كبير في عام ٢٠٢٤.

الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات - استراتيجية المعاملات غير الورقية

بذلت «تنفيذ» جهوداً متواصلة للتخلص من الحاجة إلى طباعة الأوراق من خلال تحسين العمليات على مستوى الوحدات عبر الاستعانة بالروبوتات والأتمتة ومواقع SharePoint وإعادة تصميم العمليات وتبسيطها. وكان لجميع هذه المبادرات تأثير هائل، حيث أدت إلى انخفاض استهلاك الورق بنسبة ٥٥% تقريباً في عام ٢٠٢٣، مقارنة بعام ٢٠١٩ (ما قبل كوفيد-١٩).

إدارة الامتثال للمجموعة

يمكن تعريف مخاطر الامتثال بأنها مخاطر فرض عقوبات أو غرامات قانونية أو تنظيمية أو حدوث خسائر مرتبطة بتضرر سمعة المجموعة نتيجة لعدم امتثالها للقوانين أو اللوائح أو السياسات أو الممارسات الجيدة المعمول بها. ويتولى قسم الامتثال في المجموعة مساعدة الإدارة العليا للمجموعة في إعداد وتنفيذ وتقديم ودعم إطار عمل لضمان اتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من مخاطر الامتثال التي تتعرض لها المجموعة في جميع المناطق التي تعمل فيها.

يخضع بنك الإمارات دبي الوطني للسلطة التنظيمية للمصرف المركزي الإماراتي وعليه الامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها في دولة الإمارات وجميع المناطق التي تعمل فيها المجموعة. كما تتماشى سياسات وإجراءات بنك الإمارات دبي الوطني مع أفضل الممارسات العالمية التي تتوقعها المصارف المراسلة التي تتعاون معها.

تربط المجموعة علاقة عمل جيدة مع السلطات التنظيمية والمصارف المراسلة، وهي تعقد اجتماعات مع أبرز المصارف المراسلة استباقياً لمناقشة التقدّم في المبادرات الرئيسية المتعلّقة بالامتثال. ويتم بانتظام رفع التقارير ومناقشة جميع المسائل المتعلقة بالشؤون التنظيمية والامتثال ضمن اجتماعات المجموعة ومجلس الإدارة.

واصلت المجموعة ملاحظة مستوى متزايد من النشاط التنظيمي في مجال الامتثال لمكافحة الجرائم المالية نتيجة تقرير التقييم المتبادل للإمارات العربية المتحدة التابع لمجموعة العمل المالي FATF لعام ٢٠٢٠، إلى جانب زيادة ملحوظة في العقوبات المفروضة على روسيا من الدول التي تتحكّم بالعملات العالمية الرئيسية. وتضمن ذلك إصدار عدد كبير من التعاميم والإشعارات والوثائق التوجيهية، وإطلاق شراكات بين القطاع الخاص والعام على مستوى دبي وأبوظبي وعلى المستوى الاتحادي. كذلك رفع المصرف المركزي الإماراتي مستوى المراجعات المواضيعية بالإضافة إلى المعاينات اللاحقة كجزء من نظام الإشراف المرتكز على المخاطر. ومن أبرز التغييرات التنظيمية التي أجراها المصرف المركزي الإماراتي خفض مدة رفع تقارير التبليغ عن النشاطات المشبوهة من ٩٠ يوماً، وهو معيار القطاع، إلى ٣٥ يوم عمل من تاريخ ظهور التنبيه. كذلك يعمل المصرف المركزي الإماراتي استباقياً في مجال مزاولة الأعمال عبر فرض القوانين في مجالات مثل حماية المستهلك وحوكمة الشركات.

تماشياً مع هذه التغييرات التنظيمية، استمر القسم في تعزيز إطار العمل والبنية التحتية بشأن الامتثال، بما في ذلك إجراء تغييرات على السياسات والإجراءات والتدريب والأنظمة والضوابط ومناهج الضمان، ومنها:

١. مواصلة تعزيز فعالية وكفاءة أنظمة إدارة الامتثال للمجموعة، مع التركيز على زيادة رقعة المراقبة وفعاليتها، وترقية أنظمة مراقبة مكافحة غسل الأموال.
٢. مواصلة تحسين برامج التدريب الإلزامية في المجموعة لمكافحة غسل الأموال والامتثال للعقوبات وتحديث محتواها وفقاً للمتطلبات التنظيمية الجديدة بحيث تكون مخصصة لدعم الأعمال الرئيسية للمجموعة بشكل أفضل، مع الأخذ بالاعتبار الموظفين الذين يشغلون وظائف تتطلب التعامل مع العملاء مباشرةً والوظائف التي لا تتطلب ذلك.
٣. مراجعة سياسات إدارة الامتثال للمجموعة وهي تشمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، والمخالفات، والتعامل بالحسابات الشخصية، وتضارب المصالح.

الفعاليات



بنك الإمارات دي الوطني يعقد اجتماع جمعيته العمومية السادس عشر



بنك الإمارات دي الوطني والإمارات الإسلامي يقرعان جرس افتتاح السوق احتفالاً بإدراج سندات وصكوك مقومة بالدرهم في ناسداك دي



مجلس إدارة بنك الإمارات دي الوطني يكرّم المحاسبين القانونيين من موظفيه المواطنين المعتمدين من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW)



بنك الإمارات دي الوطني يحتفل بيوم العلم الإماراتي في مقره الرئيسي



مجموعة بنك الإمارات دي الوطني توقع على تعهد التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات. مما يعزز التزامها بالتنوع والمساواة بين الجنسين



بنك الإمارات دي الوطني ومركز دي المالي العالمي يتعاونان دعماً لأجندة دي الاقتصادية D٣٣



بنك الإمارات دي الوطني يحصد «جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط» و«جائزة أفضل بنك في دولة الإمارات» في حفل توزيع جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٣



سوق دي المالي وناسداك دي يعززان خدمات أمين الحفظ بالتعاون مع شركة الإمارات دي الوطني كابيتال



بنك الإمارات دي الوطني ومركز دي المالي العالمي يطلقان برنامج حاضنة المواهب الرقمية الوطنية لبناء جيل جديد من المؤسسين العالميين من مواطني الدولة

الفعاليات تتمة





بنك الإمارات دي الوطني يحتفل بيوم العلم الإماراتي في مكاتبه بمنطقة ميدان في دبي

مجموعة بنك الإمارات دي الوطني تحتفل باليوم الوطني الثاني والخمسين لدولة الإمارات



شركة الإمارات دي الوطني للأوراق المالية تتيح لعملائها فتح حساب تداول عبر تطبيق سوق دبي المالي



بنك الإمارات دي الوطني يطلق مختبر الأصول الرقمية ويعلن أعضاء مجلسه التأسيسي



مجموعة أبارين توقّع اتفاقية تمويل محددة الأجل في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع الإمارات الإسلامي وبنك الإمارات دي الوطني



بنك الإمارات دي الوطني أول بنك في الشرق الأوسط ينال شهادة «بارك سمارت» الذهبية تكريماً لمنشأة مواقف السيارات التابعة له في ند الشبا



بنك الإمارات دي الوطني يعزز مبادرات الابتكار والاستدامة بالتعاون مع مايكروسوفت

الجوائز

جوائز أفضل بنك وأفضل بنك إقليمي - بنك الإمارات دبي الوطني

جائزة يوروموني للتميز ٢٠٢٣

- جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط
- جائزة أفضل بنك في دولة الإمارات
- جائزة أفضل بنك للحوكمة البيئية والاجتماعية في دولة الإمارات

مجلة «ذا بانكر»

- جائزة بنك العام في دولة الإمارات لعام ٢٠٢٣
- جائزة الابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية ضمن فئة الشرق الأوسط

جوائز يوروموني العقارية ٢٠٢٣

- جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط

جوائز يوروموني العالمية للخدمات المصرفية الخاصة ٢٠٢٣

- جائزة أفضل بنك خاص في الشرق الأوسط عن الخدمات الرقمية
- وجائزة أفضل بنك خاص محلي في دولة الإمارات

استطلاع يوروموني لإدارة النقد في المؤسسات المالية وغير المالية ٢٠٢٣

- جائزة أفضل خدمة في الشرق الأوسط في فئة الدرهم الإماراتي
- جائزة أفضل خدمة في الشرق الأوسط
- جائزة أفضل خدمة في دولة الإمارات في فئة النفط والغاز
- جائزة أفضل خدمة في الشرق الأوسط
- جائزة أفضل خدمة في دولة الإمارات في فئة التكنولوجيا في

قائمة مجلة «ذا بانكر» لأفضل ١٠٠٠ بنك في العالم

- المرتبة الأولى في نسبة الشريحة الأولى من رأس المال
- المرتبة الثانية في إجمالي الأصول في دولة الإمارات
- المرتبة الرابعة بين ٢٥ بنكاً في الشرق الأوسط

جوائز المنتجات والخدمات الرقمية واللاتلامسية

- أقوى بنك في دولة الإمارات
- أفضل خدمة مصرفية عبر الهاتف المتحرك عن تطبيق «ENBD X»

جوائز تمويل المعاملات الدولية والمحلية

- أفضل بنك للمعاملات في دولة الإمارات

جوائز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية

- أفضل تنفيذ للبنية التحتية الرقمية

جوائز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية من مجلة «ذا آسيان بانكر جلوبال - جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا لعام ٢٠٢٣

- أفضل تنفيذ للتكنولوجيا المصرفية الأساسية

قائمة مجلة فوربس لأفضل البنوك في العالم لعام ٢٠٢٣

- المرتبة الأولى في دولة الإمارات

قائمة مجلة فوربس لأفضل ١٠٠ شركة مدرجة في الشرق الأوسط لعام ٢٠٢٣

- المرتبة التاسعة

قائمة مجلة فوربس لأكبر البنوك في الشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية لعام ٢٠٢٣

- المرتبة السابعة

جوائز جلوبال فاينانس العالمية لأفضل البنوك الخاصة لعام ٢٠٢٣

- جائزة أفضل حلول رقمية خاصة بالبنك الخاص للعملاء في الشرق الأوسط ودولة الإمارات

جوائز التميز المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٠٢٣

- جائزة أفضل بنك للأفراد في دولة الإمارات
- جائزة التميز في إنشاء ملف العميل لتطبيقات الهاتف المتحرك
- جائزة أفضل حملة تسويق عبر وسائل التواصل الاجتماعي
- جائزة أفضل مدير ثروات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام
- جائزة التميز في خدمة إدارة الثروات للأثرياء

جوائز إنترناشيونال فاينانس لأفضل بنك أجنبي في المملكة العربية السعودية

- جائزة أفضل مبادرة للأبنية الخضراء - الخدمات المصرفية في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٢

جوائز الاقتصاد العالمي

- جائزة البنك الأكثر ابتكاراً لخدمات الأفراد - المملكة العربية السعودية ٢٠٢٢

جوائز السندات والقروض والصكوك في الشرق الأوسط

- جائزة أفضل بنك استثماري إقليمي خلال العام
- جائزة أفضل شركة أوراق مالية محلية خلال العام
- جائزة أفضل شركة لترتيب القروض خلال العام
- جائزة أفضل منظم عمليات تمويل إسلامي مشتركة خلال العام
- جائزة أفضل صفقة سندات بالعملة المحلية خلال العام
- جائزة أفضل صفقة لسندات الشركات خلال العام
- جائزة أفضل صفقة عالمية لصكوك الشركات خلال العام
- جائزة أفضل صفقة تمويل طائرات خلال العام
- جائزة أفضل صكوك لبنك دولي/ مؤسسة مالية خلال العام
- جائزة أفضل صفقة صكوك سيادية عالمية خلال العام
- جائزة صفقة العام عن فئة السندات السيادية وأسواق رأس المال سوبرا وأفضل صفقة إصدار سندات عن جهة حكومية
- جائزة أفضل صفقة دين لشركة متوسطة خلال العام
- جائزة أفضل صفقة في أسواق الأسهم خلال العام
- جائزة أفضل صفقة قرض مشترك خلال العام
- جائزة أفضل صفقة تمويل لعملية استحواذ خلال العام
- جائزة أفضل صفقة تمويل عقاري خلال العام

جوائز إيميا فاينانس الشرق الأوسط المصرفية ٢٠٢٢

- جائزة أفضل بنك استثماري في الشرق الأوسط
- جائزة أفضل بنك استثماري محلي في دولة الإمارات
- جائزة أفضل بنك للديون في دولة الإمارات
- جائزة أفضل بنك للقروض في دولة الإمارات
- جائزة أفضل بنك أجنبي في المملكة العربية السعودية

جوائز مجلة إسلامِك فاينانس نيوز ٢٠٢٢

- جائزة أفضل بنك استثماري إسلامي (عالمي)
- جائزة أفضل صفقة مشتركة خلال العام،
- جائزة أفضل صفقة في تركيا خلال العام
- جائزة أفضل بنك استثماري في دولة الإمارات

العلامة التجارية المصرفية الأكثر قيمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- المرتبة الثالثة

تقييم العلامات التجارية من مجلة «ذا بانكر» ٢٠٢٣

- العلامة التجارية المصرفية الأكثر قيمة في دولة الإمارات

حملة يوم المرأة الإماراتية خلال حفل توزيع جوائز دبي لينكس ٢٠٢٣

- الجائزة الكبرى في فئة جائزة التغيير

الإمارات الإسلامي

جوائز التمويل الإسلامي العالمية ٢٠٢٣

- جائزة أفضل مصرف إسلامي في دولة الإمارات
- جائزة أفضل مصرف في إدارة النقد
- جائزة أفضل مصرف في إدارة الخزينة
- جائزة أفضل مصرف للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات
- جائزة أفضل مصرف للشركات الصغيرة والمتوسطة

جوائز أخبار التمويل الإسلامي ٢٠٢٣

- جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات
- جائزة البنك الأكثر ابتكاراً في دولة الإمارات
- جائزة أفضل الخدمات الرقمية في دولة الإمارات

جوائز مجلة «ذا بانكر للخدمات المصرفية الإسلامية ٢٠٢٣

- جائزة الصكوك الأكثر ابتكاراً

جوائز يوروموني للتمويل الإسلامي ٢٠٢٣

- جائزة أفضل صفقة عقارية إسلامية

جوائز إنترناشيونال فاينانس ٢٠٢٣

- جائزة المصرف الإسلامي الأكثر ابتكاراً في دولة الإمارات
- جائزة أفضل مصرف إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات

جوائز دينيزبنك

جائزة أفضل بنك في تركيا في عام ٢٠٢٣

- حصد دينيزبنك جائزة أفضل بنك في تركيا في عام ٢٠٢٣ من مجلة «ذا بانكر» في مجال التكنولوجيا

جائزة بي اس ام الفضية

- حصد دينيزبنك جائزة بي اس ام الفضية عن مشروع «بطاقة دينيز (Captain›s Duty)» في فئة «أفضل إنجاز ترويجي وتسويقي»، وعن مشروع «بطاقة دينيز و Turna.com للتجربة الشاملة في فئة «الابتكار في تجربة العملاء والتفاعل معهم»

جائزة دولية لشركة دينيزبنك ايه جي

- حصدت شركة دينيزبنك ايه جي، وهي شركة تابعة لدينيزبنك في النمسا، «جائزة النخبة لتقدير الجودة لعام ٢٠٢٢» من جي بي مورجان

جائزتان في حفل توزيع جوائز «سمارتيز»

- حصد دينيزبنك ونيوهاب جوائز مارتيك «لأفضل أتمتة لعمليات التسويق».
- فاز البنك بالجائزة الفضية في فئة «ام ام سمارتيز كرييتر إيكونومي» على مشروع تواصل نفذه مع صانعي محتوى تيك توك في إطار حملة السلفة النقدية بالتقسيط، بينما حصلت نيوهاب على الجائزة الفضية في فئة «تجربة المستخدم والتصميم» على مشروعها «حقبة جديدة في التسويق وتجربة المستخدم».

أربع جوائز لشركة إنترتِك

- حصدت شركة إنترتك «الجائزة الخاصة لمساهمتها في الاقتصاد التركي - فئة برمجيات القطاع المالي والمصرفي»، وجائزة «أفضل برمجيات في القطاع خلال العام» وجائزة «فئة الشركات المصنعة في تركيا» من قائمة معلوماتية ٥٠٠ (أفضل ٥٠٠ شركة في مجال تكنولوجيا المعلومات) و»جائزة أفضل مشروع استضافة خلال العام» من شريكها التجاري «ان جي ان»، وهي إحدى الشركات الرائدة في تركيا، عن منصتها السحابية المالية Cloud-inter

جائزة التميز في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

- حصد دينيزبنك «جائزة التميز في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

جوائز الدعاية والتواصل

- حصد دينيزبنك جائزة الإنجاز عن عمله في مجال الدعاية والإعلام في فئة الهوية المؤسسية عن أول سيناريو لفيلم إعلاني لدينيزبنك
- جائزة الإنجاز في فئة المجتمع وفي فئة الإدارة في وسائل التواصل الاجتماعي لحساب دينيزبنك على منصة تيك توك
- وفي فئة الفيلم التلفزيوني والسينما/الإعلام والبث والمنصات الرقمية والثقافة والفنون، وأعقب جوائز فيليس «جائزة النفاحة البلورية» وجائزة ام ام سمارتيز «الجائزة الفضية للتسويق المباشر»، و»جائزة رعاية الثقافة والفنون» عن أول سيناريو لفيلم إعلاني في جوائز اسطنبول للتسويق، وجائزة بي اس ام

المقر الرئيسي لبنك الإمارات دي الوطني

بنك الإمارات دي الوطني
المكتب الرئيسي للمجموعة، شارع بني ياس، ص.ب. ٧٧٧،
ديرة، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: الرقم العام: ٤ ٩٧١ ٢٢٥ ٦٢٥٦+
إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة: ٤ ٩٧١ ٦٠٩ ٤١١٢+
فاكس: إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة: ٤ ٩٧١ ٢٢٣ ٠٠٣١+
رمز السويفت: EBILAEAD
رمز التداول على موقع رويترز: EBIU
الموقع الإلكتروني www.emiratesnbd.com

فروع بنك الإمارات دي الوطني في الخارج ومكاتبه التمثيلية

الصين

المكتب التمثيلي لبنك الإمارات دي الوطني في الصين، الغرفة ٥١٨،
تاوركريست إنترناشونال بلازا، ٣ مايزيديان الطريق الغربي،
مقاطعة شاوياغ، بكين، الصين، ١٠٠٠١٦
هاتف: ١٠ ٨٦ ٦٤٦٥ ٠٥٦+
هاتف متحرك: ١٣٨٠١٢٣٥١٢٠ ٨٦+
بريد إلكتروني: jias@emiratesnbd.com
جيا سو - الممثل الأعلى، الصين

إندونيسيا

المكتب التمثيلي لبنك الإمارات دي الوطني في إندونيسيا،
WISMA GKBI، طابق ٣٧، جناح ٣٧٠١ جي آي
جيندرال سوديرمان رقم ٢٨، جاكارتا ١٠٢١٠، إندونيسيا
هاتف: ٢١ ٦٢ ٥٧٩٠ ٥٣٩٩+
فاكس: ٢١ ٦٢ ٥٧٩٠ ٥٤٠٠+
بريد إلكتروني: bambangu@emiratesnbd.com
بومبانغ أ. أودايا - ممثل رئيسي، إندونيسيا

المملكة العربية السعودية

بنك الإمارات دي الوطني - مكتب الرئيس التنفيذي
قسم الإدارة، بناية برج المدينة، طريق الملك فهد، حي المحمدية،
ص.ب. ٨١٦٦، الرياض ١١٤٨٢، المملكة العربية السعودية
هاتف: ١١ ٩٦٦ ٢٨٢ ٥٥٥١+
فاكس: ١١ ٩٦٦ ٢٨٢ ٥٥٥٤+
هاتف متحرك: ٥٠١ ١٥ ٩٦٦ ٥٠١+
بريد إلكتروني: Nasserya@emiratesnbd.com
الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com.sa
ناصر يوسف - رئيس تنفيذي، المملكة العربية السعودية

الهند

بنك الإمارات دي الوطني، فرع مومباي، الطابق الأرضي والأول،
٥ الجادة الشمالية،
ميكر ماكسيتي، مجمّع «باندرا كورلا كومبلكس»، باندرا (شرق)،
مومباي ٤٠٠٠٥١، الهند
هاتف: ٩١ ٢٢ ٦٦٥٣٤٢٣٠+
فاكس: ٩١ ٢٢ ٦٦٥٣٤٢٣٣+
بريد إلكتروني: sharada@emiratesnbd.com
شاراد أغاروال - رئيس تنفيذي، الهند

سنغافورة

بنك الإمارات دي الوطني - فرع سنغافورة،
١٠ "كوليبركاي" #٠٥-٠١-٢٥، مركز "أوشن فاينانشل سنتر"،
سنغافورة ٤٩٣١٥،
هاتف: ٦٥ ٦٤٣٨ ٧٨٦٨+
فاكس: ٦٥ ٦٤٣٨ ٧٨٧٠+
بريد إلكتروني: vanessal@emiratesnbd.com
فانيسا لونغ - رئيسة تنفيذية، سنغافورة

المملكة المتحدة

بنك الإمارات دي الوطني - فرع لندن، مبنى بنك الإمارات دي الوطني،
٢٥ نايتس بريدج، لندن، SWIX ٧LY المملكة المتحدة
هاتف: ٢٠ ٤٤ ٧٨٣٨ ٢٢٧٧+
فاكس: ٢٠ ٤٤ ٧٥٨١ ٠٥٧٥+
بريد إلكتروني: raasheda@emiratesnbd.com
راشد أمين - رئيس تنفيذي، المملكة المتحدة

الشركات التابعة لبنك الإمارات دبي الوطني في الخارج

دينيزبنك ش.م. (تركيا)
المكتب الرئيسي، شارع بويوكدير ١٤١، إيستنيبه - سيسلي، إسطنبول، تركيا
هاتف: ٢١٢ ٣٤٨ ٩٠ ٢٠ ..+، ٨٥٠ ٢٢٢ ٩٠ ٨٠ ..+
موقع الكتروني: www.denizbank.com
هاكان أتيش - رئيس ومدير تنفيذي أعلى

دينيزبنك ش.م. - فرع البحرين
برج الجسرة، الطابق السادس، رقم ٦٢-٦٣
ص.ب ١٠٣٥٧، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، البحرين
هاتف: ١٧٥٤١١٣٧ ٩٧٣+
فاكس: ١٧٥٤١١٣٩ ٩٧٣+
بريد إلكتروني: BahreynSubeGrubu@denizbank.com
أورهان بوكلو - رئيس الفرع

دينيزبنك ش.م. (النمسا)
المكتب الرئيسي، ١٠٣٠ فيينا، توماس-كليستل-بلاتز
هاتف: ٨٨ ٨٠٠ ٦٦ ٠٠+، ٥٠٥ ٤٣ ١٠٥ ٢٠٠٠+
فاكس: ٠ ٤٣ ٥٠٥ ١٠٥ ٣٨ ١٩+
بريد إلكتروني: service@denizbank.at
الموقع الإلكتروني: www.denizbank.at
هايري كانسيفير - رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي

جيه اس سي "دينيزبنك موسكو" (روسيا)
المبنى ١٣، الطابق ٤٢، شارع زفينيغورودسكايا الثاني
١٢٣٠٢٢، موسكو، روسيا
هاتف: ٤٩٥ ٧ ٢٥١٠٢٠ ٧+
فاكس: ٤٩٥ ٧ ٢٥١٠٢٥ ٧+
بريد إلكتروني: info.ru@denizbank.com
الموقع الإلكتروني: www.denizbank.ru
عثمان أوغوز يالجن - الرئيس والمدير التنفيذي

بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م (مصر)
المكتب الرئيسي، قطعة ٨٥، شارع التسعين،
التجمع الخامس، ص.ب. ٣٩٢ ، القاهرة الجديدة، مصر
هاتف: ٢٧٢٦ ٢٠٢ ٥٠٠/٥١٠٠+
فاكس: ٢٧٢٦ ٢٠٢ ٥٩٩٣+
بريد إلكتروني: amrelshafei@emiratesnbd.com
عمرو الشافعي - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، مصر

الإمارات دبي الوطني كابيتال المملكة العربية السعودية
الإمارات دبي الوطني كابيتال المملكة العربية السعودية،
سيغنيتشر سينتر، الطابق الثاني، طريق الأمير تركي الأول، حي حطين،
ص.ب. ٣٤١٧٧٧، الرياض ١١٣٣٣، المملكة العربية السعودية
هاتف: ١١ ٩٦٦ ٢٩٩ ٣٩٣٩+
فاكس: ١١ ٩٦٦ ٢٩٩ ٣٩٥٥+
هاتف متحرك: ٥٦٠٩٩ ٩٦٦ ٥٣٥٠+
بريد إلكتروني: JawadKI@emiratesnbd.com الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbdcapital.com.sa
جواد كيوان - رئيس تنفيذي

شركة ائتمان بنك الإمارات دبي الوطني (جيرسي) المحدودة
فيروي غروب، الطابق الثاني،
مبنى لو غاليه، ٥٤، شارع باث ستريت، سانت هيلير، جيرسي،
جزر القنال الإنجليزي، JE1 1FW
هاتف: ١٥٣٤ ٤٤ ٥١١٧٠٠+
فاكس: ١٥٣٤ ٤٤ ٥١١٧٠١+
بريد إلكتروني: a.rothwell@fairwaygroup.com
أليستير روثويل - مدير

الشركات التابعة الأخرى

مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
المكتب الرئيسي - مدينة دبي الطبية،
المكتب التنفيذي، بناية رقم ١٦، الطابق الثالث
ص.ب. ٦٥٦٤، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف:
الرقم العام: ٤ ٩٧١ ٣١٦ ٠٣٣٠+
الشركة: ٤ ٩٧١ ٣٨٣ ٤٥١٨+
فاكس:
الشركة: ٤ ٩٧١ ٣٦٨ ٣١٧٨+
العمليات: ٤ ٩٧١ ٣٥٨ ٢٦٥٩+
تيليكس: MEBNK EM ٤٦٠٧٤
بريد إلكتروني: info@emiratesislamic.ae الموقع الإلكتروني: www.emiratesislamic.ae

الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية ذ.م.م
مبنى بنك الإمارات دبي الوطني، الطابق الثاني، شارع الوصل،
جميرا، ص.ب ٩٤٠٩، دبي،
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤ ٩٧١ ٣٣١ ٩١١١+
مركز خدمة العملاء:
داخل الإمارات: ٥٢ ٦٠٠ ٣٤٣٤+
من خارج الإمارات: ٦٠٠ ٩٧١ ٥ ٣٤٣٤+
فاكس: ٤ ٩٧١ ٣٨٥ ٦٢٤٠+
بريد إلكتروني: brokerage@emiratesnbd.com الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbdsecurities.com

الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ.
الطابق الأول، بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
مبنى المكتب الرئيسي، شارع بني ياس، ديرة، ص.ب ٢٣٣٦، دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤ ٩٧١ ٢٠١ ٢٩٤٠+
فاكس: ٤ ٩٧١ ٣٢٥ ٤٣٣٢+
بريد إلكتروني: emcappsc@emiratesnbd.com

الإمارات دبي الوطني كابيتال ليمتد
شركة تابعة مملوكة بالكامل للإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.م
مركز دبي المالي العالمي
مبنى البوابة، الجناح الغربي، الطابق ١٢، ص.ب ٥٠٦٧١٠، دبي،
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤ ٩٧١ ٣٠٣ ٠٢٨٠+
فاكس: ٤ ٩٧١ ٣٢٥ ٤٣٣٢+
بريد إلكتروني: emcapltd@emiratesnbd.com

الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول المحدودة
مركز دبي المالي العالمي، مبنى البوابة، الجناح الشرقي
الطابق ٨، ص.ب ٥٠٦٥٧٨، دبي
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٤ ٩٧١ ٣٧٠ ٠٢٢٠+
فاكس: ٤ ٩٧١ ٣٧٠ ٠٣٤٠+
بريد إلكتروني: assetmanagement@emiratesnbd.com
الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com/assetmanagement

تنفيذ
بناية Q، ميدان، تل الشيا ١، ص.ب ٧٧٧، دبي،
الإمارات العربية المتحدة
مكتب الرئيس التنفيذي: ٤ ٩٧١ ٣٨٤ ٣٥١٥+
بريد إلكتروني: Tanfeeth-Communications@tanfeeth.ae
الموقع الإلكتروني: www.tanfeeth.ae

ملخص الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات



كلمة رئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة وكبير مسؤولي الاستدامة

بناء إرث مزدهر ومستدام

نحن في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني نفخر بدورنا في نمو دولة الإمارات والمساهمة في تطورها وازدهارها وتميزها بواحد من أقوى القطاعات المالية والمصرفية في العالم. وتقديراً لمساهمتنا في الأجندة الخضراء لدولة الإمارات ٢٠٣٠، حصل بنك الإمارات دبي الوطني على جائزة «أفضل بنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في دولة الإمارات» في حفل توزيع جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٣ بفضل النمو القوي في معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والمسارعة لإطلاق منتجات خضراء، والتغييرات في الهيكل الداخلي للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والصفقات المستدامة البارزة. كما نفخر بالتوقيع على تعهد الشركات المسؤولة مناخياً الذي أطلقته وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات.

أعلنت دولة الإمارات عام ٢٠٢٣ عاماً للاستدامة للتأكيد على التزامها بالعمل الجماعي لتحقيق الاستدامة. وجاءت الاستضافة التاريخية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28) في دبي هذا العام لتقدم دليلاً واضحاً على الدور الريادي للدولة في المنطقة وعزمها على تنفيذ عمل مناخي حقيقي في العالم. وقد شارك بنك الإمارات دبي الوطني في هذا المؤتمر بصفته الشريك المصرفي الرئيسي، مما يعزز تعهدنا بتحقيق أهداف الاستدامة التشغيلية وريادتنا في تمويل ودعم الشركاء في القطاعين العام والخاص لتحقيق أهدافهم المناخية. وخير دليل على هذا الالتزام الإجراءات التي اتخذناها بشكل منسق طوال عام ٢٠٢٣ لتحقيق أهداف خفض انبعاثات الكربون بما يتوافق مع هدف دولة الإمارات في الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

أطلقت المجموعة بنجاح إطار التمويل المستدام هذا العام مع دعم رأي طرف ثانٍ من مؤسسة «خدمات المساهمين المؤسسين للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات»، وجمعت ٧٥٠ مليون دولار أمريكي من خلال أكبر إصدار لسندات خضراء من بنك إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا. مما ساعد عملائنا على التوافق مع رؤية الإمارات ٢٠٣٠. ويسمح الإطار الجديد للتمويل المستدام بإصدار أدوات دين خضراء ومستدامة لتمويل المشاريع التي تساعد على التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع التغير المناخي. كما يسمح الإطار بإصدار أدوات دين لها تأثير إيجابي على المجتمع، علاوة على ذلك، التزمنا بلعب دور مهم في دعم منظومة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتعزيز الناتج الاقتصادي في دولة الإمارات.

ونشرنا هذا العام أول إطار تمويل مستدام لدينيز بنك المدعوم برأي طرف ثانٍ من مؤسسة «خدمات المساهمين المؤسسيين للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات»، مما يسمح بإصدار أدوات دين خضراء ومستدامة مع التركيز على الأمن الغذائي والأنظمة الغذائية المستدامة.

نلتزم كمؤسسة مالية بمساعدة عملائنا على تحقيق تقدم في رحلتهم نحو الاستدامة. وقمنا في هذا الصدد بإطلاق برنامج تمويل سلسلة التوريد المرتبط بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالتعاون مع شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، وهو برنامج مبتكر يُعتبر الأول من نوعه بالنسبة لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم وقطاع التصنيع بشكل عام في دولة الإمارات.

كما نواصل التزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية، حيث يهدف بنك الإمارات دبي الوطني لأن تشغل المرأة نسبة ٢٥% من مناصب الإدارة العليا فيه بحلول عام ٢٠٢٧. هذا الالتزام بالتنوع بين الجنسين يعكس إيماننا بتوفير مكان عمل شامل وعادل، وتعزيز التنوع في المناصب القيادية، وضمان تكافؤ الفرص. كما أن التمسك بأعلى معايير الإشراف البيئي والاجتماعي حوكمة الشركات والممارسات التجارية أمر شديد الأهمية بالنسبة لنا.

بينما تواصل المجموعة تنفيذ استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، نثق ثقة كاملة في قدرتنا على تحقيق رسالتنا في الوصول إلى اقتصاد أكثر عدالة وأقل كربوناً تعم فيه فوائد الاستدامة والازدهار على الجميع. وقد حققنا تقدماً في هذا الاتجاه في عام ٢٠٢٣، حيث أصبح بنك الإمارات دبي الوطني أول بنك في دولة الإمارات يتيح تداول عقود الكربون المستقبلية، ملبياً بذلك طلباً متزايداً من العملاء لتقديم حل للتعويض عن انبعاثات الكربون.

تلتزم المجموعة بمشاركة رؤية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع أصحاب المصلحة. وإعداد تقارير عن الأنشطة ذات الصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والإفصاح عن النتائج وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. ولهذه الغاية، نصدر مجموعة من التقارير الشاملة المتاحة على موقعنا الإلكتروني، من بينها التقرير السنوي للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتقرير المرحلي للتدابير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتقرير فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.

> يهدف بنك الإمارات دبي الوطني لأن تشغل المرأة نسبة ٢٥% من مناصب الإدارة العليا فيه بحلول عام ٢٠٢٧. وهذا الالتزام بالتنوع بين الجنسين يعكس إيماننا بتوفير مكان عمل شامل وعادل، وتعزيز التنوع في المناصب القيادية، وضمان تكافؤ الفرص.»

> أطلقت المجموعة بنجاح إطار التمويل المستدام في عام ٢٠٢٣ وجمعت ٧٥٠ مليون دولار أمريكي من خلال أكبر إصدار لسندات خضراء لبنك إقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.»
>
> **فيجاي باينز**
> **رئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة وكبير مسؤولي الاستدامة**

أولوياتنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تم دمج أولوياتنا في الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في جميع قطاعات أعمالنا وشركاتنا التابعة، مع وضع أهداف نوعية وكمية على النحو الموضح أدناه.

الحوكمة البيئية

الالتزام بترشيد استخدام المياه بنسبة ٥% سنوياً ودعم التحديث الثالث للمساهمة الثانية المحددة وطنياً

انخفضت انبعاثات النطاق الثاني بنسبة تقارب ٢٠% في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢، بينما ظل إجمالي انبعاثات المجموعة دون تغيير نسبياً، مع زيادة تغطية فئات النطاق الثالث في عام ٢٠٢٣

تعزيز رصد الانبعاثات من خلال تطبيق معايير الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون بحيث تشمل النطاق الثالث - الفئة ١٥ (الاستثمارات) لتغطية الانبعاثات الممولة

الحوكمة الاجتماعية

تتوافق استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال مبادرات مثل تطوير منظومة الشركات الصغيرة والمتوسطة والناتج الاقتصادي في دولة الإمارات

تخصيص قسم للتنوع والشمول منذ عام ٢٠٢١

تمثل المرأة نسبة ٤٠% من قاعدة موظفينا

الالتزام بأن تشغل المرأة نسبة ٢٥% من مناصب الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٢٧

إطلاق برنامج القيادات الوطنية في عام ٢٠١٤ لتطوير قيادات مواطنة في المستقبل

حوكمة الشركات

يتولى مجلس الإدارة ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة للمجلس مسؤولية الإشراف على المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

يشرف مجلس الإدارة على اختيار المعايير العالمية المتطورة ودمجها في إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تعمل المجموعة على وضع إطار حوكمة يضمن التواصل المفتوح والشفاف ضمن المجموعة فيما يتعلق بالمسائل التي تشكل مخاطر بيئية واجتماعية محتملة

نهجنا في تحليل الأهمية النسبية وأصحاب المصلحة

تقوم المجموعة بإجراء تحليل سنوي شامل للأهمية النسبية لتحديد مواضيع الاستدامة ذات الصلة لإعداد التقارير. ويتوافق إعداد التقارير في عام ٢٠٢٣ مع أحدث المعايير العالمية وفقاً للمبادرة العالمية لإعداد التقارير لعام ٢٠٢١ ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة.

يتم تحليل الأهمية النسبية لدينا عبر نهج مكون من أربع مراحل يسمح لنا بما يلي:

١.
فهم تأثير اللوائح وتحديد أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين

٢.
تحديد الفجوات في الإفصاحات، والتواصل مع أصحاب المصلحة، ووضع قائمة بالمواضيع ذات الأهمية النسبية

٣.
إجراء دراسات لتقييم الأهمية النسبية وتقييم أهم المواضيع

٤.
إدراج المواضيع ذات الأهمية النسبية ودمجها في تقارير الاستدامة واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

هذا التقييم يسمح لنا بتقييم المسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في سياق أعمالنا وسلسلة القيمة، واستكشاف ما يهم منها أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وتحديد المخاطر والفرص وإدارتها.

وتُعتمد نتائج التقييم من الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة لتكون موجهاً لاستراتيجية المجموعة وعملياتها.

التواصل مع أصحاب المصلحة بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تركز رؤية المجموعة على المدى الطويل على استدامة أعمالنا، فضلاً عن استدامة كوكبنا وسكانه. وتضمن استراتيجيتنا الشاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مساهمة جميع أصحاب المصلحة في المجموعة، بما في ذلك الموظفون والعملاء والمجتمع، بشكل محوري في صياغة نهجنا. وبناءً على هذه الاستراتيجية، نتواصل مع مجموعات واسعة من أصحاب المصلحة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل حول تواصلنا مع أصحاب المصلحة في تقريرنا الرئيسي الخاص بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

أصحاب المصلحة

- العملاء
- الحكومة والجهات التنظيمية
- المجتمعات المحلية
- المستثمرون
- الموظفون
- الموردون

المواضيع ذات الأهمية النسبية

أجرينا في عام ٢٠٢٣ تحليل الأهمية النسبية لتحديد أهم المواضيع من منظور الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لتغطيتها في التقارير. وبناء على نتائج هذا التحليل، حددنا خمسة مواضيع مهمة على النحو المبين أدناه.

أهم خمسة مواضيع

- التمويل المستدام
- المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ
- التنوع والشمول
- خصوصية البيانات والأمن السيبراني
- حوكمة الشركات والأخلاق

تتوافق نتائج تحليل الأهمية النسبية لعام ٢٠٢٣ بشكل عام مع تقييم الأهمية النسبية السابق الذي أجريناه في عام ٢٠٢٢، وهي تعكس الأهمية المستمرة للمسائل المرتبطة بالتمويل المستدام، والمخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، والتنوع والشمول، وخصوصية البيانات والأمن السيبراني، والحوكمة والأخلاق.

تفضل بزيارة موقعنا الإلكتروني لمعرفة المزيد

الإنجازات الرئيسية في مجال الاستدامة في عام ٢٠٢٣

- الشريك المصرفي الرئيسي لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (COP28)، مما يؤكد التزام بنك الإمارات دبي الوطني بعام الاستدامة في دولة الإمارات
- إطلاق برنامج تمويل سلسلة التوريد المرتبط بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالتعاون مع شركة الإمارات العالمية للألمنيوم
- الحصول على جائزة أفضل بنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في دولة الإمارات في حفل توزيع جوائز يوروموني للتميز ٢٠٢٣
- نشر إطار التمويل المستدام الذي يسمح بإصدار السندات الخضراء والسندات المرتبطة بالاستدامة
- إصدار سندات خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وهو أكبر إصدار لبنك إقليمي على الإطلاق
- الالتزام بأهداف الحياد الكربوني من خلال التوقيع على تعهد الشركات المسؤولة مناخياً في دولة الإمارات
- الالتزام بالمساواة بين الجنسين من خلال التوقيع على تعهد تسريع التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات
- إطلاق برنامج مسرّع التكنولوجيا المستدامة العالمي بهدف دعم التكنولوجيا المالية الخضراء لتطوير حلول مبتكرة تدعم التكيف مع التغير المناخي في المستقبل
- إطلاق تداول عقود الكربون المستقبلية، حيث أصبح بنك الإمارات دبي الوطني أول بنك في دولة الإمارات يقدم حلاً للعملاء للتعويض عن انبعاثات الكربون
- قيام دينيزينك فنتشر بالاستثمار في شركة إرغوفان الناشئة في مجال الاستدامة عبر صندوق الابتكار
- إطلاق إطار التمويل المستدام لبنك الإمارات دبي الوطني ودينيزبنك
- الانضمام إلى الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون لتعزيز رحلة البنك في مجال الاستدامة
- عقد شراكة مع «كوريوليس إي إس جي» من «ترايد صن» لتوفير حلول مؤتمتة لتسجيل نتائج الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات
- التعاون مع مايكروسوفت لتطبيق خدمة «مايكروسوفت لحلول الاستدامة»
- تجديد تطبيق الخدمات المصرفية الرقمية ENBD X
- الحصول على ثماني شهادات LEED للريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي في عام ٢٠٢٣
- الحصول على شهادة «بارك سمارت» الذهبية لمنشأة مواقف السيارات التابعة لنا في ند الشبا، دبي

مجالات التركيز

التمويل المستدام

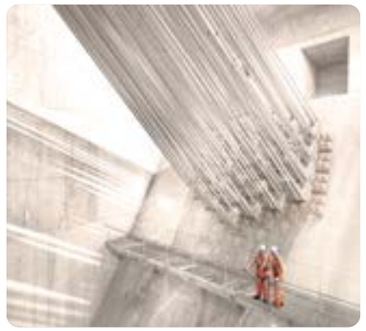
نحرص على دعم صحة واستقرار السوق وعلى المدى الطويل، ونتبع ممارسات مسؤولة في الإقراض والاستثمار نضمن من خلالها مساهمة خدماتنا المالية في تعزيز الاستدامة في العالم.

أهداف التنمية المستدامة

أبرز إنجازات التمويل المستدام في عام ٢٠٢٣

- الحصول على جائزة «أفضل شركة لترتيب القروض المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خلال العام» في حفل توزيع جوائز السندات والقروض وأسواق رأس المال المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة وتركيا
- إطلاق بنك الإمارات دبي الوطني إطار التمويل المستدام الذي يسمح بإصدار أدوات دين خضراء ومستدامة
- نشر إطار التمويل المستدام لدينيزبنك بهدف إصدار سندات دين خضراء أو اجتماعية أو مستدامة
- تحقيق إنجاز تاريخي لبنك الإمارات دبي الوطني من خلال جمع ٧٥٠ مليون دولار أمريكي في إصداره الأول لسندات خضراء، وهو أكبر إصدار سندات خضراء من بنك إقليمي
- تقديم قروض مرتبطة بالاستدامة للعملاء
- جمع شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ما يقرب من ٢١ مليار دولار أمريكي من خلال ٣٠ صفقة تمويل أخضر ومستدام في أسواق القروض ورأس المال
- قيام شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال بترتيب أول صفقة سندات مرتبطة بالاستدامة في المنطقة، وهي أيضاً أكبر صفقة لبنك الإمارات دبي الوطني في مجال الهندسة والمشتريات والبناء
- مشاركة شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال بصفتها البنك الإقليمي الوحيد في إصدار أول صكوك من نوعها نيابة عن صندوق الاستثمارات العامة
- تنفيذ خمسة إصدارات لسندات وصكوك مرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بقيمة إجمالية تقارب ٣,٦ مليار دولار أمريكي نيابة عن العملاء
- القيام بدور منسق ومدير سجل مشترك لقرض لأجل مرتبط بالاستدامة قيمته ٢٦٥,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لصالح بنك «أكبنك» الخاص في تركيا.

دراسة حالة: صفقة تمويل مبتكرة لسلسلة توريد لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم



عقد بنك الإمارات دبي الوطني شراكة مع شركة الإمارات العالمية للألمنيوم هذا العام لإطلاق برنامج تمويل سلسلة التوريد المرتبط بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويهدف البرنامج إلى تعزيز استدامة قطاع الألمنيوم في دولة الإمارات من خلال تحفيز الموردين الحاليين والجدد لتبنّي معايير الاستدامة في الممارسات والتقنيات والمواد المستخدمة والاستثمار فيها. هذا الشكل المبتكر من التمويل يتيح للموردين الحصول على المدفوعات في وقت مبكر عن طريق دعم أهداف الاستدامة لشركة الإمارات العالمية للألمنيوم وإظهار تحسن واضح في أدائهم على صعيد الاستدامة. وقد حصل موردو شركة الإمارات العالمية للألمنيوم حتى الآن على أكثر من ١,٥ مليار دولار أمريكي من تمويل سلسلة التوريد من خلال مجموعة من البرامج التي توفرها الشركة منذ بداية عام ٢٠٢٢.

التأثير الإيجابي على البيئة

نلتزم بتعزيز الإدارة البيئية لعملياتنا من أجل تحقيق هدفنا في الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وينصب تركيزنا على تقليل الأثر الكربوني، والحفاظ على الموارد، وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة.

أهداف التنمية المستدامة

دراسة حالة: بنك الإمارات دبي الوطني يحتفل بالذكرى السنوية الستين لتأسيسه بزراعة غابة من أشجار القرم

تمتد غابة القرم الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني على مساحة تسعة أفدنة، وستضم ٦٠,٠٠٠ شجرة. وتعكس هذه المبادرة التزام البنك برعاية البيئة والمشاركة المجتمعية. وشارك جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للمجموعة، يتقدمهم الرئيس التنفيذي للمجموعة، في الاحتفال بالذكرى السنوية الستين عبر زراعة أول ٦٠ شتلة من أشجار القرم في غابة بنك الإمارات دبي الوطني في محمية جبل علي للحياة البرية. وسيتاح للموظفين المتطوعين من جميع إدارات وأقسام المجموعة فرصة زيارة الغابة وزراعة شتلات القرم المتبقية. وسيواصل بنك الإمارات دبي الوطني توسيع غابة القرم سنوياً في سياق الجهود التي يبذلها لجعل دولة الإمارات أكثر اخضراراً.

أبرز الإنجازات البيئية في عام ٢٠٢٣

- أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا يحصل على شهادة LEED للريادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي من الفئة البلاتينية
- الحصول على شهادة ISO ١٤٠٠١:٢٠١٥ لأنظمة الإدارة البيئية التي تغطي جميع عملياتنا في دولة الإمارات
- التعاون مع مايكروسوفت لتطبيق خدمة «مايكروسوفت لحلول الاستدامة»، وهي أحد حلول سحابة مايكروسوفت للاستدامة، من أجل رصد انبعاثات الغازات الدفيئة
- التوسع في رصد انبعاثات الغازات الدفيئة لإعداد بيانات تشمل جميع النطاقات
- خفض انبعاثات النطاق الأول بنسبة ٨% تقريباً وانبعاثات النطاق الثاني بنسبة ٢٠% تقريباً
- عقد شراكة مع «سراج باور» لتنفيذ تكنولوجيا الطاقة الشمسية في اثنين من مواقعنا الرئيسية
- زراعة ٤,٢٠٠ شتلة قرم في دولة الإمارات لدعم «التحالف من أجل كوكبنا الثمين» بقيادة ماستركارد
- الالتزام بزراعة ٦٠ ألف شجرة قرم في محمية جبل علي للحياة البرية احتفالاً بالذكرى السنوية الستين لتأسيس بنك الإمارات دبي الوطني
- تركيب ثلاث محطات مياه في إطار مبادرة «دبي تبادر للاستدامة» أسهمت في خفض استهلاك عبوات المياه البلاستيكية بأكثر من نصف مليون عبوة

التأثير الاجتماعي المسؤول

نحن مجموعة مسؤولة نعطي الأولوية لرفاهية موظفينا وعملائنا ومجتمعاتنا، ومبادراتنا تتراوح من برامج رفاهية الموظفين إلى دعم المجتمعات المحلية لتعزيز نموها وازدهارها.

أهداف التنمية المستدامة

أبرز إنجازات التأثير الاجتماعي لعام ٢٠٢٣

- التوقيع على تعهد تسريع التوازن بين الجنسين في دولة الإمارات لتحقيق تمثيل المرأة بنسبة ٢٥% في مناصب الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٢٧
- الاستخدام التجريبي لتقنيات داعمة لأصحاب الهمم في ٢٠ فرعاً من فروعنا
- تعيين ٦٨ مواطناً إماراتياً في مناصب في الإدارة العليا
- تقديم ٤٢٥,٠٨٦ ساعة تدريبية للموظفين
- حصول ٢٢٨ موظفة و٣٦٢ موظفاً على إجازات أمومة وأبوة في عام ٢٠٢٣
- جمع مبلغ كبير من التبرعات للجمعيات الخيرية المسجلة عبر تطبيق ENBD X
- دعم أكثر من ٢,٠٠٠ طالب من خلال التبرع باللوازم المدرسية وأجهزة تكنولوجيا المعلومات
- تسجيل ٨,٨٢٠ ساعة عمل تطوعي من خلال برنامج «إكستشينجر»
- الانضمام إلى برنامج المساواة بين الجنسين التابع للميثاق العالمي للأمم المتحدة، مما يرسخ الالتزام بالمساواة بين الجنسين

دراسة حالة: المرأة في مناصب قيادية



احتفالاً باليوم العالمي للمرأة ٢٠٢٢، أطلقنا حملة عبر فيديو يسلط الضوء على هدفنا في أن تشغل المرأة نسبة ٢٥% من مناصب الإدارة العليا بحلول عام ٢٠٢٧، واستمرت هذه الحملة طوال عام ٢٠٢٣.

يمثل بناء القيادات واحداً من أهم أهدافنا، حيث نسعى إلى إشراك جميع الزملاء المهتمين ومنحهم فرصة المشاركة الفعالة في القطاعات المالية والاقتصادية في دولة الإمارات من خلال بناء قيادات رديفة قوية والتخطيط الفعال للتعاقب الوظيفي لتلبية متطلباتنا في المستقبل. وهذا أمر أساسي لتعزيز برنامج التنوع لدينا.

الحوكمة والأخلاق

نلتزم بتعزيز الإدارة البيئية لعملياتنا من أجل تحقيق هدفنا في الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وينصب تركيزنا على تقليل الأثر الكربوني، والحفاظ على الموارد، وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة.

أهداف التنمية المستدامة

أبرز إنجازات الحوكمة والأخلاق في عام ٢٠٢٣

- مواءمة قواعد سلوك الموردين مع المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد وبما يتوافق مع قانون العبودية الحديثة
- إطلاق سلسلة من الأنشطة وتنفيذ عدد من الدورات التدريبية الداخلية والتعاون مع شرطة دبي لنشر الوعي حول الأمن السيبراني
- اعتماد بيان الشفافية بشأن العبودية الحديثة من مجلس الإدارة امتثالاً للمادة ٥٤ من قانون العبودية الحديثة في المملكة المتحدة لعام ٢٠١٥
- تحديث الأحكام المرجعية للجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التابعة لمجلس الإدارة بحيث تعكس اللوائح الحالية وأفضل الممارسات، مع إبقاء تكوين كل لجنة ونطاق اختصاصها قيد المراجعة
- ضمان الامتثال لجميع قوانين خصوصية البيانات الدولية والمحلية من خلال تعيين مسؤول حماية البيانات للمجموعة يتولى الإشراف على تنفيذ إطار خصوصية البيانات في المجموعة

لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير حوكمة الشركات لبنك الإمارات دبي الوطني



تقرير حوكمة الشركات





لمحة عن الحوكمة

على مدار عام ٢٠٢٣، واصلت مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني نهجها الخاص بالحوكمة المؤسسية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية والتشريعات المحلية. من شأن الحوكمة الراسخة، مع ثقافة المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة، أن تمكّن المجموعة من إنجاز استراتيجية أعمالها بنجاح، بالتوافق مع إطار عمل قوي لإدارة المخاطر، الأمر الذي يضمن تحقيق قيمة مستدامة لمساهمي المجموعة وأصحاب المصلحة.

حضور اجتماع مجلس الإدارة

٩٨%

استقلالية مجلس الإدارة:

٤٤%

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

١٠٠%

التنوع بين الموظفين
(بنك الإمارات دبي الوطني)

الذكور	الإناث
٥٦%	٤٤%

التنوع بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة

الذكور	الإناث
٨٩%	١١%

عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

٩٢

فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة
(عدد أعضاء مجلس الإدارة)

- حتى سنتين
- ٣ - ٥ سنوات
- ٦ - ١٢ سنة
- أكثر من ١٢

الامتثال التنظيمي

تمتثل جميع كيانات المجموعة لمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في إطار الحوكمة الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني والمتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الصادرة عن الجهات التنظيمية التالية:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- هيئة الأوراق المالية والسلع
- سوق دبي المالي

أمين سر مجلس إدارة المجموعة

د. أحمد الخلفاوي

المحتويات

٧٦	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٧٨	أهم إنجازات حوكمة الشركات في عام ٢٠٢٣
٨٠	نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
٨٤	نبذة عن أعضاء فريق الإدارة العليا
٩٠	نموذج الحوكمة المؤسسية للمجموعة
٩٢	تشكيل مجلس الإدارة
٩٤	دور مجلس الإدارة القيادي
٩٦	برامج التوعية المستمرة وتخطيط التعاقب الوظيفي والتقييم
٩٨	إدارة تعارض المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة
١٠٠	العضوية في مجالس إدارات شركات متعددة
١٠١	ملكية أعضاء مجلس الإدارة للأسهم والأوراق المالية
١٠٢	إدارة المخاطر والتحكم الداخلي
١٠٣	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
١٠٤	تقارير لجان مجلس الإدارة
١١٥	تعويضات الإدارة العليا
١١٦	لجان الإدارة
١١٧	اجتماعات الجمعية العمومية
١١٨	المدقق الخارجي
١١٩	الخدمات المصرفية الإسلامية
١٢١	إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية
١٢٢	الإخلالات وأسبابها وتجنبها
١٢٢	بيان التبرعات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة
١٢٣	التوطين
١٢٤	علاقات المستثمرين وأداء الشركة
١٢٦	التعاريف

كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة

تبنّي وترسيخُ ثقافةِ قويةٍ للحوكمةِ المؤسسية



لطالماً تبنّى بنكُ الإمارات دبي الوطنيّ ورسَّخَ ثقافةً قويةً للحوكمةِ المؤسسية عبر مجموعتنا، والتي نوقنُ بأنها تدعمُ القيمةَ المستدامةَ للمساهمين على المدى البعيد، في إطارٍ من الضوابطِ الرشيدةِ والفعالة.

خلال عام ٢٠٢٣، واصلنا تعزيز منهجنا في الحوكمة المؤسسية، بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية والأنظمة المحلية، بينما نحتضن القيم الأساسية لمجموعتنا والمتمثلة في «التعاون، والمسؤولية، والقيادة، والمبادرة». لقد أنجزنا العديد من مبادرات الحوكمة الرئيسية خلال العام، بما في ذلك تحديث دور ومهام وصلاحيات لجان مجلس الإدارة، وإجراء التقييم الداخلي لمجلس الإدارة، وتحسين مواءمة واتساق الحوكمة عبر المجموعة. ولمزيد من التفاصيل حول تقدمنا في مجال الحوكمة، يرجى الاطلاع على قسم أبرز الإنجازات المعنية بالحوكمة المؤسسية على الصفحات من ٤ إلى ٥.

ويُمكِّن منهجنا في الحوكمة المؤسسية مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، والإدارة العليا من أداء واجباتهم بفعالية، ويضمن إدارة المخاطر بحكمة وفقاً لإطار عمل راسخ لإدارة المخاطر، بينما ننفذ استراتيجية أعمالنا بطريقة ريادية ومبتكرة. كما يضمن نهج الحوكمة المؤسسية لدينا أيضاً:

- المسؤولية عن التقسيم الواضح وتفويض الصلاحيات.
- المساءلة ضمن العلاقات بين إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة ومساهمي بنك الإمارات دبي الوطني والأطراف المعنيين الآخرين.
- الشفافية والإفصاح لتمكين الأطراف المعنيين من تقييم الأداء المالي للمجموعة ومركزها.
- الإنصاف في معاملة جميع الأطراف المعنيين.

وعلى مدار العام، واصل بنك الإمارات دبي الوطني مراقبة والامتثال لجميع اللوائح التنظيمية ذات الصلة بالقطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وخلال العام، أنجز مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أيضا المراجعة الموضوعية الدقيقة للسياسات والعمليات الرئيسية ذات الصلة بالحوكمة المؤسسية، والتي لاقت قبولاً من جانبنا. ومن منطلق التزامنا بالحوكمة المؤسسية القوية، فإن بنك الإمارات دبي الوطني يعمل باستمرار على مراقبة ومراجعة وتنفيذ ممارسات الحوكمة الجديدة والحالية واللوائح ذات الصلة وأفضل الممارسات على المستويين المحلي والدولي.

ويضع بنك الإمارات دبي الوطني سياساته قيد المراجعة المنتظمة - لا سيما ما يتعلق منها بالحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، وإعداد التقارير المالية، والتدقيق الخارجي والتعاقد مع مصادر خارجية - لضمان استيفاء تلك السياسات لجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة. وتتم الموافقة على المستجدات والتعديلات على السياسات الحالية من قبل، أو بالنيابة عن، مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني. وعلى وجه التحديد، فإنه خلال العام، اعتمدت لجنة المجلس للمخاطر تقرير إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة وبيان القدرة على تحمل المخاطر، كما استعرضت لجنة المجلس للتدقيق ميثاق التدقيق الداخلي. وكذلك اعتمدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التعديلات التي أجريت على سياسة المكافآت للمجموعة.

وخلال عام ٢٠٢٣، طور بنك الإمارات دبي الوطني أجندة الاستدامة الخاصة به، حيث دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ضمن استراتيجياته الأساسية. وبصفتنا الشريك المصرفي الرئيسي في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ «كوب ٢٨» الذي استضافته دولة الإمارات العربية المتحدة، فإننا نفخر بدورنا الكبير في هذا الحدث التاريخي، الذي أكد التزامنا بالاستدامة البيئية والعمل المناخي. وقد شكلت هذه المشاركة لحظة محورية في رحلتنا نحو مستقبل مستدام. وقد أظهر دورنا كشريك مصرفي رئيسي في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تفانينا في الإشراف البيئي والتزامنا بمواءمة أهداف الاستدامة العالمية.

> «
> يُمكِّن منهجُنا في الحوكمةِ المؤسسيةِ مجلسَ إدارةِ بنكِ الإماراتِ دبيّ الوطنيِّ، والإدارةِ العليا من أداءِ واجباتِهم بفعاليةٍ، ويضمنُ إدارةِ المخاطرِ بحكمةٍ وفقاً لإطارِ عملٍ راسخٍ لإدارةِ المخاطرِ، بينما نُنَفِّذُ استراتيجيةَ أعمالِنا بطريقةٍ ريادية ومبتكرةٍ.»

وبينما نتطلع إلى عام ٢٠٢٤، سوف نواصل تعزيز نهج الحوكمة لدينا لضمان استمراره على كفاءته وفعاليته. وبشكل خاص، فإننا سنقوم بما يلي:

- الاستمرار في إبقاء دور ومهام وصلاحيات مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة لدينا وسياسات حوكمة الشركات قيد المراجعة.
- إجراء تقييم مستقل يتم تنسيقه خارجياً لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة.
- التركيز على تدريب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين على اللوائح وأفضل الممارسات الخاصة بحوكمة الشركات الناشئة.
- تضمين ودمج ممارساتنا المتعلقة بالتوكيلات وتفويض الصلاحيات في عملياتنا الأساسية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع زملائي في مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا المتميز وكل موظف من موظفينا على التزامهم وعملهم الجاد وتفانيهم نحو تعزيز الأهداف الرئيسية للحوكمة ونهجها خلال عام ٢٠٢٣. وأتطلع إلى أن نعمل معاً بشكل وثيق في عام ٢٠٢٤ وما بعده استلهاماً من أدائنا القوي والعديد من الإنجازات التي حققناها في هذا العام.

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

أبرز ملامح الحوكمة الرئيسية في عام ٢٠٢٣



الحوكمة المؤسسية

- تحسين أداء وحدة الحوكمة المؤسسية داخل بنك الإمارات دبي الوطني، من خلال دعمها بالمزيد من المتخصصين من ذوي المهارة والخبرة في مجال الحوكمة.
- دمج إطار الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني في العمليات الاعتيادية.
- تحسين العديد من الإفصاحات الرئيسية، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الشفافية، ومنها الإفصاحات المحسنة الخاصة بتشكيل مجلس الإدارة وهيكله، ومعاملات الأطراف ذات العلاقة، وتضارب المصالح.
- تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لتعكس اللوائح الحالية وأفضل الممارسات، والإبقاء على هيكلة ونطاق كل لجنة من لجان مجلس الإدارة قيد المراجعة.
- تحديث رابط موقع الإنترنت الخاص بالمجموعة لجعله أكثر شفافية وأسهل في التصفح للأطراف المعنيين.
- استكمال تقييمات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة، حيث أكدت تلك التقييمات قوة وفعالية وتنوع مجلس الإدارة ولجانه، وفهم أعضاء مجلس الإدارة الجيد للأعمال؛ وكفاية المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة وتوافقها مع استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني طويلة الأمد.
- تحسين وتبسيط ممارساتنا المتعلقة بالوكالات وتفويض الصلاحية.
- مواءمة الحوكمة عبر المجموعة وصولاً إلى إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة، رهناً بالامتثال للقوانين واللوائح المحلية.



رأس المال البشري والتنوع والتعويض والتحفيز

- إجراء مراجعة شاملة لسياساتنا وممارساتنا الخاصة برأس المال البشري والأجور، لضمان الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الصادرة من مختلف الجهات التنظيمية.
- إرساء الشفافية في المسارات الوظيفية المحددة للموظفين على أساس المهارات من خلال إطار التنقل الوظيفي.
- تبسيط ورقمنة وأتمتة عمليات الموارد البشرية الأساسية لتحسين تجربة الموظف وإدارة كمية مدخلات البيانات اليدوية وعمليات التسليم.
- ضمان استمرار التنوع والشمول كمجالات واعتبارات رئيسية يتم التركيز عليها للموظفين والعملاء. ونورد المزيد من التفاصيل في ملخص لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الصفحة رقم ٣٤.
- وقد عزز بنك الإمارات دبي الوطني دوره الريادي في مجال التوطين من خلال إطلاق مبادرات جديدة لجذب واستبقاء المواهب الإماراتية داخل بنك الإمارات دبي الوطني وأيضاً لصالح القطاع المصرفي على نطاق أوسع.
- الاستمرار في دعم التوطين وتمكين الإماراتيين من خلال توفير التدريب والخبرة العملية على المهارات الوظيفية والقيادية المهمة.



حوكمة التكنولوجيا والرقمنة

- تحديث القنوات الرقمية والمنصات الأساسية والبنية التحتية للمجموعة مما يعزز قدرات المعالجة المباشرة بشكل كبير من خلال الأتمتة المتقدمة والعمليات المعاد هندستها، وتفاعلات العملاء غير الورقية.
- تحسين إطار إدارة محفظة حوكمة تكنولوجيا المعلومات بالمواءمة مع التغييرات في نموذج التشغيل المرن.
- تحسين مزايا تطبيق إدارة المحافظ والمشاريع، ودمج القدرات والقوة الاستيعابية وتأسيسها كمنصة مركزية.
- إطلاق حملة توعية كبرى لتسليط الضوء على قدرات حوكمة تكنولوجيا المعلومات للمجموعة، وتقديم الدعم والتوجيه للموظفين.
- زيادة تغطية مراجعات ضمان الجودة إلى أكثر من ٩٠% من المشاريع الجارية، مما يضمن امتثالاً أفضل للمعايير الداخلية ومعايير الآيزو ٩٠٠١.
- إنشاء وحدة مركزية لإدارة التمويل السحابي داخل قسم حوكمة تكنولوجيا المعلومات للتعامل مع جميع البيانات المالية السحابية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمواقع الدولية.
- الحفاظ على فعالية البرنامج السنوي للتوعية بثقافة الأمن السيبراني لجميع الموظفين والأطراف المعنيين والعملاء، مع التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي / التعلم الآلي وتأثيرها على الأمن، وتعزيز التعاون مع الشركاء الخارجيين لتعزيز أمن سلسلة التوريد وإقامة بيئات أعمال أكثر قوة.



حوكمة الأمن السيبراني

- مواكبة التطور السريع للمشهد الرقمي، ومواصلة تطوير عملياتنا وسياساتنا وضوابطنا وهياكلنا في مجال الأمن السيبراني لتعزيز حماية البيانات الحساسة وبيانات العملاء الخاصة بالمؤسسة، وضمان أمن أصولنا الرقمية.
- مواءمة استراتيجيتنا الخاصة بالأمن السيبراني مع إطار عمل المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا ومعيار منتدى أمن المعلومات.
- تقوية دفاعاتنا من خلال اعتماد نهج أمن المعلومات متعدد الطبقات. ويدير هذه الاستراتيجية تحالفٌ مكونٌ من الوحدات المتخصصة تتضمن وحدات الأعمال، ومكتب أمن المعلومات للمجموعة، ووحدة المخاطر الإلكترونية، ووحدة التدقيق الداخلي للمجموعة.
- تطبيق إطار عمل متطور للربط المنطقي للتهديدات، بهدف إدارة التهديدات السيبرانية للمجموعة. وتشمل المكونات الرئيسية لاستراتيجيتنا للأمن السيبراني وإدارة البيانات الضوابط الأمنية، وثقافة الأمن السيبراني، واستمرارية الأعمال، والاستجابة للحوادث، وتقييمات الطرف الثالث، وإدارة بيانات الموردين، والامتثال التنظيمي، وسياسة الاحتفاظ بالبيانات، وعمليات التدقيق، وتدريب الموظفين، وسجل خرق البيانات، وتوعية العملاء.
- الاستمرار في ضمان الإشراف على حوكمة الأمن السيبراني داخل بنك الإمارات دبي الوطني من قبل لجنة أمن المعلومات، برئاسة الرئيس التنفيذي للعمليات للمجموعة ورئيس المخاطر التشغيلية.



حوكمة خصوصية البيانات

- إنشاءُ مكتبٍ مكرسٍ لخصوصيةِ البيانات من أجل وضع وتَنفيذ إطارَ عملٍ قويٍّ لخصوصيةِ البياناتِ على مستوى المجموعة بما يتماشى مع لوائح خصوصية البيانات المختلفة السارية على المجموعة.
- ضمان الامتثال لجميع قوانين خصوصية البيانات الدولية والمحلية المعمول بها. ولتحقيق ذلك، عيّن مجلسُ الإدارة مسؤولاً لحماية بيانات المجموعة للإشراف على تنفيذ إطار عمل خصوصية بيانات المجموعة. كما عيّنَ مكتبُ خصوصية البيانات مسؤولين محليين لحماية البيانات، حيث يديرون، ويشرفون على، برنامج تنفيذ خصوصية البيانات عبر المجموعة.
- دعم جهود الامتثال التي يبذلها مكتب خصوصية البيانات، وتطوير سياسات وإجراءات خصوصية البيانات التي تحكم خصوصية البيانات لحماية ودعم حقوق عملاء المجموعة.
- إجراء العديد من برامج التدريب والتوعية الجوهرية، وهو ما من شأنه أن يرفع بشكل كبير من سجل أداء ومهام وحدة الأعمال المعنية بالإضافة إلى تثقيف الأطراف المعنيين الرئيسيين حول قوانين خصوصية البيانات ذات الصلة.



الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- تعزيز أهمية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبنك الإمارات دبي الوطني والأطراف المعنيين، بقيادة الرئيس التنفيذي للاستدامة للمجموعة ورئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للمجموعة.
- ضمان التوافق الكامل مع إطار عمل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في بنك الإمارات دبي الوطني مع التزامات عالمية وقطرية رئيسية، بما في ذلك أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية الإمارات ٢٠٣٠.
- الاستمرار في تطوير نهج بنك الإمارات دبي الوطني تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يتوافق مع المعايير المتطورة، آخذين في الاعتبار ظهور وتطور المبادرات الاستراتيجية، على الصعيدين المحلي والدولي، ومن بينها مجالات صافي الانبعاثات الصفري، ومحاسبة الاستدامة، ومعايير التدقيق والأخلاقيات.
- لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبنك الإمارات دبي الوطني.

مجلس الإدارة
الملفات الشخصية

مجلس الإدارة



سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم («سمو الشيخ أحمد») هو رئيس هيئة دبي للطيران المدني، ورئيس مؤسسة مطارات دبي، والرئيس التنفيذي لطيران الإمارات ومجموعة الإمارات.
- يأتي سمو الشيخ أحمد في طليعة المساهمين البارزين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دبي منذ ما يقرب من أربعة عقود، حيث يتولى قيادة قطاع الطيران في دبي منذ عام ١٩٨٥، وهو يعد مساهما رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي لدبي، وصياغة السياسات الاقتصادية والاستثمارية والمالية لدعم الرؤية الشاملة للإمارة.
- وإلى جانب مجال الطيران، يشغل سموه العديد من المناصب الحكومية البارزة ويلعب دوراً متزايد الأهمية في قيادة القطاع المالي وقطاع الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- إن سمو الشيخ أحمد حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة دنفر بولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على العديد من الأوسمة الدولية، منها زمالة الجمعية الملكية البريطانية للطيران، ووسام جوقة الشرف الفرنسي، وهو أعلى وسام مدني فرنسي، ووسام جوقة الشرف الألماني، وهو من أعلى الأوسمة في ألمانيا.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس الإدارة نور تكافل



السيد/ هشام عبد الله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، عضو مجلس إدارة غير تنفيذي غير مستقل

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ هشام عبد الله القاسم («السيد القاسم») منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني، ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع، أحد المصارف الإسلامية الرائدة في المنطقة، ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر، ودينيزبنك تركيا، وكلاهما شركتين تابعتين لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع).
- يشغل السيد/ القاسم منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة وصل لإدارة الأصول، وهو المسؤول عن قيادة تحولها إلى شركة عالمية لإدارة الأصول، وهو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية.
- يتمتع السيد/ القاسم بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في القطاع المصرفي، تشمل مؤهلاته التخصصية والمهنية درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وتطوير القيادة التنفيذية.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة في شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (اتصالات)
- رئيس مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي



السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
١٨ يوليو ٢٠٠٧

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ بطي عبيد بطي الملا («السيد/ الملا») هو رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا التي تتخذ من دبي مقراً لها، وهي شركة رائدة في السوق في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك الضيافة والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية والعقارات والسفر والسياحة والاستثمارات.
- يتمتع السيد/ الملا بأكثر من ٣٣ عاماً من الخبرة المهنية التي تمتد إلى قطاعات البنوك والخدمات المالية والعقارات والضيافة والاستثمار.
- السيد/ الملا حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من كلية نيويبري، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، شركة إعمار العقارية
- عضو مجلس الإدارة، شركة دبي للمرطبات
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي



معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة:

- معالي/ محمد هادي الحسيني («معالي/الحسيني») هو وزير دولة للشؤون المالية، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة في قطاعات البنوك والشؤون المالية والعقارات والاستثمار.
- معالي/ الحسيني حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ويبستر في جنيف، سويسرا.
- كما يشغل معالي/ الحسيني منصب عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، ونائب رئيس مجلس إدارة جهاز الإمارات للاستثمار، ونائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب، ورئيس مجلس إدارة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، وعضو مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية، ورئيس لجنة التنمية في مجموعة البنك الدولي.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي



السيد/ علي حميد علي العويس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٧ مارس ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ علي حميد علي العويس («السيد/ العويس») منصب رئيس مجلس إدارة وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات، وله دور فعال في إحداث تغييرات كبيرة من خلال مهاراته في تنظيم المشاريع واتصالاته التجارية.
- السيد/ العويس حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة الإلكترونية للأعمال.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للأغذية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- عضو مجلس إدارة شركة عمان للمرطبات
- عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

مجلس الإدارة
الملفات الشخصية تتمة



السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٠ فبراير ٢٠١٩

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل السيد/ سالم محمد عبيد الله («السيد/ عبيد الله») منصب نائب رئيس أول للعمليات التجارية في الأمريكتين لطيران الإمارات.
- يتمتع السيد/ عبيد الله بخبرة مهنية واسعة، وقد ساهم في نجاح إطلاق وجهات مختلفة، مثل أمستردام وبراغ ومدريد وجنيف وكوبنهاغن وسانت بطرسبرغ ودبلن وبرشلونة ولشبونة.
- السيد/ عبيد الله حاصل على شهادة في إدارة الأعمال من معهد وينتورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، الإمارات الإسلامي



سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي («سعادة/ الهاشمي») هي نائب وزير شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية.
- وكجزء من مسؤوليات منصبها، تتولى سعادة/ الهاشمي قيادة عملية بلورة رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع استراتيجية طموحة طويلة الأجل لتنفيذ مبادرة «نحن الإمارات ٢٠٣١».
- قادت سعادة/ الهاشمي عمليات الإعداد وقيادة عمليات مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، كما أنها تقود المسرعات الحكومية، وهي مسؤولة عن الحوكمة وإعادة الهيكلة المؤسسية في مكتب رئيس الوزراء.
- سعادة/ الهاشمي عضو في اللجنة التوجيهية «ميتا فيرس» ومجلس مستقبل سياسة التكنولوجيا في المنتدى الاقتصادي العالمي.
- وسعادة/ الهاشمي حاصلة على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا، حيث تخرجت مع مرتبة الشرف وحصلت على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي، كما أنها أيضا خريجة كلية لندن للأعمال وزميلة سياسات في مركز العلوم والسياسات في جامعة كامبريدج.
- أكملت سعادة/ الهاشمي برنامج مركز محمد بن راشد لإعداد القادة وحصلت على شهادة من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحوكمة مجلس الإدارة.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي



السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي («السيد/ العلي») هو العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية.
- يتمتع السيد/ العلي بخبرة مهنية واسعة، لا سيما في توجيه ومراقبة عمليات الشركات وتقديم التوجيه الاستراتيجي.
- السيد/ العلي حاصل على شهادة في إدارة الأعمال في الإدارة العامة من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق ولجنة المخاطر في شركة إعمار العقارية



سعادة/ خالد جمعة الماجد
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي.

تاريخ التعيين:
٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- يشغل سعادة / خالد جمعة الماجد («سعادة/الماجد») منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات جمعة الماجد، التي تعد واحدة من أكثر الأسماء شهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الانتشار الإقليمي والعالمي.
- شغل سعادة/ الماجد منصب نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩، وكان عضوا في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٧، في يونيو ٢٠٢١، تم تعيين سعادة/ الماجد مديراً لغرفة تجارة دبي.
- حصل سعادة/ الماجد على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

لا يوجد.

أمين سر مجلس إدارة المجموعة



د. أحمد محمد سعيد محمد الخلفاوي
أمين سر مجلس إدارة المجموعة

تاريخ التعيين:
٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة:

- تم تعيين الدكتور/ أحمد محمد سعيد محمد الخلفاوي («د. الخلفاوي») بمنصب أمين سر مجلس إدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في أكتوبر ٢٠٢٢.
- د. الخلفاوي هو من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وحاصل على درجة الماجستير في القانون الخاص والدكتوراه في الشريعة والقانون القضائي، ولديه أكثر من ١٧ عاماً من الخبرة في المناصب القانونية والقيادية والإدارية.
- وبصفته أمين سر مجلس إدارة المجموعة، يتولى د. الخلفاوي، من بين أمور أخرى، المسؤولية عن ضمان امتثال بنك الإمارات دبي الوطني لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة واتباع عمليات حوكمة فعالة.
- شغل د. الخلفاوي سابقاً مناصب قانونية عليا في كيانات حكومية وشبه حكومية، بما في ذلك موانئ دبي العالمية، والمنطقة الحرة لجبل علي، وسلطة جبل علي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك إتش إس بي سي.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

لا يوجد.

الإدارة العليا



السيد/ شين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٣

الخبرة:

تشكل خبرات السيد/ نيلسون القوية، عبر مختلف وحدات الأعمال والمناطق الجغرافية، دليلاً راسخاً على خبراته المتنوعة في مجال الخدمات المصرفية. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دي الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد. تشارترد الخاص في سنغافورة، ورئيس المجلس الاستشاري لبنك ستاندرد تشارترد صادق، وعضو مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد (الصين) المحدود.

ومن بين المناصب البارزة السابقة الأخرى التي شغلها السيد/ نيلسون في المجال المصرفي الرئيس التنفيذي الإقليمي لبنك ستاندرد تشارترد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس مجلس إدارة ستاندرد تشارترد (باكستان) المحدود، ورئيس المجلس الاستشاري المصرفي لمجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي. كما شغل منصب الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك ستاندرد تشارترد. ماليزيا بيرهاد، ومقره في كوالالمبور.

وفي وقت سابق من حياته المهنية، شغل السيد/ نيلسون مناصب عديدة من ضمنها الرئيس التنفيذي للمخاطر في ستاندرد تشارترد للخدمات المصرفية للشركات ومقرها سنغافورة، والرئيس الإقليمي للتدقيق المصرفي للشركات والمؤسسات لمنطقة آسيا المحيط الهادئ والهند. بالإضافة إلى منصب الرئيس الإقليمي للائتمان في هونغ كونغ والصين وشمال شرق آسيا، حيث كان موقع المتصيين الأخيرين في هونغ كونغ.

وقد تولى أيضاً منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مؤسسة وستباك المصرفية لغرب أستراليا ومقرها في بيرث.

وهو حاليا عضو المجلس الاستشاري لجامعة ولونغونغ، ومدير شركة مارش الإمارات للاستشارات ذ.م.م ومدير شركة مارش للوساطة التأمينية ذ.م.م.

التعليم والمؤهلات:

- عضو خريج المعهد الأسترالي لمديري الشركات
- زميل مشارك في المعهد الأسترالي للمديرين
- دورة مديري الشركات، المعهد الأسترالي لمديري الشركات
- بكالوريوس في إدارة الأعمال، كلية أستراليا الغربية للتعليم المتقدم



السيد/ باتريك سوليفان
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٢٠

الخبرة:

السيد سوليفان محاسب قانوني يتمتع بخبرة ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة والصين وهونغ كونغ وروسيا ونيوزيلندا والإمارات العربية المتحدة.

وقد انضم إلى بنك الإمارات دبي الوطني قادماً من ستاندرد تشارترد حيث شغل عدداً من المناصب العليا في الشؤون المالية، منها المراقب المالي للمجموعة، وكبير المسؤولين الماليين في ستاندرد تشارترد الصين، ورئيس الشؤون المالية للخدمات المصرفية للشركات في هونغ كونغ والصين الكبرى.

وعمل قبل ذلك عمل مع برايس ووترهاوس كوبرز في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في بلدان متعددة.

التعليم والمؤهلات:

- محاسب قانوني معتمد من تشارترد أكونتانتس أستراليا ونيوزيلندا
- بكالوريوس في الدراسات التجارية، جامعة ماسي، نيوزيلندا



السيد عبدالله قاسم
الرئيس التنفيذي للعمليات للمجموعة

سنة الانضمام:

١٩٨٨

الخبرة:

يتمتع السيد قاسم بخبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في مجال التكنولوجيا والعمليات. وهو مسؤول عن تحديد وتنفيذ الاستراتيجية التشغيلية والتكنولوجية والرقمية لبنك الإمارات دبي الوطني. وكان قد تم إنشاء مكتب رقمي جديد للمجموعة في أواخر عام ٢٠١٧ بقيادة السيد قاسم، منذ ذلك الحين، أطلق بنك الإمارات دبي الوطني منصته المصرفية الموجهة لجيل الألفية والتي تضم أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ عميل. كما عمل على معالجة التحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر من خلال منصة الخدمات المصرفية الرقمية عبر الإنترنت.

شغل السيد قاسم قبل عام ٢٠١٧ منصب رئيس مجلس إدارة Network International، شركة المدفوعات الرائدة في دولة الإمارات. وكان له دور أساسي في جمع مبلغ ٣،٣ مليار دولار أمريكي كأكبر شركة مدفوعات مدرجة في مؤشر فوتسي في عام ٢٠١٩.

وهو يشغل حالياً كذلك منصب مدير اتحاد مصارف الإمارات، ومدير شركة سمارت ستريم تكنولوجيز ومدير شركة ضمان للاستثمارات.



السيد/ أحمد القاسم
رئيس الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٣

الخبرة:

يتمتع السيد/ القاسم بخبرة مصرفية وإدارية ولديه أكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية. يقود وحدة الخدمات المصرفية للشركات حيث توسع دوره في عام ٢٠٢٣ ليشمل الأسواق العالمية والخزينة والبحوث في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. يدعم السيد/ القاسم تبني الابتكار الرقمي والتحليلات المتقدمة وتجربة العملاء لتعزيز العروض المصرفية للشركات للمجموعة. كما قاد تطوير المنتجات عبر الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل التجارة وسلسلة التوريد وإدارة النقد والحلول المصرفية الإسلامية. شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال، ذراع الخدمات المصرفية الاستثمارية لبنك الإمارات دبي الوطني، والمدير العام للخدمات المصرفية للشركات في بنك الإمارات دبي الوطني، حيث أدار التحول الناجح لوحدات الأعمال، وبناء القدرات، وخلق التآزر في فرق متعددة المهام وإدارة المخاطر الرئيسية. وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دبي، إحدى الشركات التابعة لدبي القابضة، كما شغل مناصب عليا في «جنرال إلكتريك ومبادلة - جنرال إلكتريك كابيتال».

وهو أيضا عضو مجلس إدارة في مجموعة بريد الإمارات وعضو مستقل غير تنفيذي في مجموعة تيكوم ش.م.ع.

التعليم والمؤهلات:

- حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة الهندسية من كليات التقنية العليا، الإمارات العربية المتحدة
- حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فيكتوريا، كندا
- حاصل على شهادة برنامج الإدارة المتقدمة من وارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية



السيد/ مروان هادي
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات

سنة الانضمام:

٢٠١٩

الخبرة:

خلال مسيرته المهنية الواسعة التي تزيد عن ١٩ عاماً في القطاع المصرفي، أظهر السيد/هادي دائماً خبرةً متعمقة تشمل كل مجالات الخدمات المالية. ويمتد تأثيره الاستراتيجي بسلاسة عبر عمليات بنك الإمارات دبي الوطني التي تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة وتمويل الأفراد وإدارة الأصول. وقد لعب دوراً أساسياً في وضع معايير جديدة لابتكار المنتجات والارتقاء بتجربة العملاء عبر الأسواق العالمية الرئيسية، ومنها الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وسنغافورة.

انضم السيد/ هادي إلى بنك الإمارات دبي الوطني كرئيس للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قاد النجاح المنقطع النظير لأعمال التجزئة.

لعبت بصيرته الاستراتيجية وقيادته العملية دوراً محورياً في التعامل مع تعقيدات المشهد المالي ووضع الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات من أجل النمو المستدام.

وتسلط خبرات السيد/ هادي المؤثرة في مجال الخدمات المصرفية الضوء على قدراته القيادية وقدراته في مجال قيادة التغيير. وقد أسهمت رؤيته والتزامه المستمر في وضع بنك الإمارات دبي الوطني في طليعة المشهد المالي العالمي.

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ هادي سلسلة من المناصب العليا خلال فترة عمله التي استمرت ١٥ عاماً في بنك إتش إس بي سي، أغلبها في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية، منها منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعضو المنتدب لشركة إتش إس بي سي الشرق الأوسط للتمويل («ميفكو») ورئيس إدارة الأعمال للخدمات المصرفية التجارية.

التعليم والمؤهلات:

- ماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ولونغونغ، دبي



السيد/ آزار علي خواجة
رئيس العمليات الدولية ومستشار الرئيس التنفيذي لمجموعة دينيزبنك

سنة الانضمام:

٢٠١٢

الخبرة:

يتمتع السيد/ خواجة بأكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية في عدد من المناطق الجغرافية.

قبل توليه منصبه الحالي، كان مسؤولاً عن مجموعة الأسواق العالمية والخزينة كنائب رئيس تنفيذي أول وأمين خزانة المجموعة.

وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عمل السيد خواجة مع بنك باركليز كأمين خزانة إقليمي للأسواق الناشئة وأفريقيا حيث يغطي نطاق عمله ١٥ سوقاً.

وكان عضواً في اللجنة التنفيذية للأسواق الناشئة وترأس لجنة الأصول والخصوم في الأسواق الناشئة.

وتشمل الأدوار السابقة دور العضو المنتدب ورئيس الأسواق المالية في قسم وسط وشرق أوروبا في سيتي جروب، وأمين خزانة المجموعة للبنك السعودي الهولندي "إيه بي ان أمرو" في المملكة العربية السعودية، والعضو المنتدب للأسواق وقسم الخزينة لبنك "إيه بي إن أمرو/ كيه أند إتش" في المجر، والمدير العام للخزانة لبنك "إيه بي إن أمرو" في رومانيا وأمين الخزانة القطري لبنك "سيتي بنك إن إيه" في باكستان.

التعليم والمؤهلات:

- برنامج المدراء الدوليين من إنسياد فرنسا
- ماجستير في إدارة الأعمال (المالية) من معهد إدارة الأعمال، كراتشي باكستان
- بكالوريوس تجارة من جامعة كراتشي، باكستان

الإدارة العليا
الملفات الشخصية تتمة



السيد/ مانوج شاولا
المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٣

الخبرة:

السيد/ شاولا هو مصرفي أول يتمتع بخبرة تزيد على ٢٥ عاماً في إدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر المؤسسية والتنظيمية، وتطوير النماذج والتحقق من صحتها، والتمان الشركات والأفراد، والأسواق العالمية، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة المخاطر التشغيلية. يتولى السيد/ شاولا في بنك الإمارات دي الوطني المسؤولية عن الحوكمة الشاملة لجميع جوانب المخاطر التي تشمل الموظفين والسياسة والمحافظ والعمليات وأنظمة المخاطر. ويشمل دوره إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المجموعة، والمخاطر البيئية والاجتماعية، وضمان مواءمة أنشطة المخاطرة ضمن حدود القدرة على تحمل المخاطر عبر جميع خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية، وتعزيز قيمة الأصول المتعثرة. ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية والسيبرانية، ومخاطر النماذج وتحليلات المخاطر.

وضمن بنك الإمارات دي الوطني، كان السيد/ شاولا لاعباً رئيسياً في تنفيذ إطار عمل لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة في جميع مسارات المخاطر، وتوفير القيادة الاستراتيجية للمخاطر وإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة المخاطر السليمة التي تضمن مواءمة أنشطة المخاطرة مع القدرة على تحمل المخاطر لدى بنك الإمارات دي الوطني.

يرأس السيد/ شاولا لجنة مخاطر المجموعة، التي تمارس الإشراف على المخاطر والحوكمة على أعلى مستويات الإدارة ولجنة إدارة المخاطر النموذجية، والتي تغطي جميع جوانب إدارة المخاطر النموذجية في جميع أنحاء البنك. وهو عضو في لجنة إدارة الائتمان، فيما يختص بمهام المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة، كما أنه عضو في جميع لجان الإدارة الرئيسية التي تشرف على استراتيجية البنك وأجندة التحول، بما في ذلك التحول الرقمي.

التعليم والمؤهلات:

- محاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- أمانة الشركات من معهد أمناء الشركات في الهند
- بكالوريوس في القانون من جامعة دلهي، الهند
- بكالوريوس العلوم (الفيزياء مع مرتبة الشرف) من كلية سانت ستيفن، جامعة دلهي، الهند



السيدة/ إيمان عبد الرزاق
المسؤول الرئيسي للموارد البشرية للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٢٠

الخبرة:

تتمتع السيدة/ عبد الرزاق بسنوات عديدة من الخبرة في مجال الموارد البشرية الاستراتيجية، وكان لها دور فعال في قيادة ممارسة عمل ديناميكية واستباقية وتغيير ثقافي في بنك الإمارات دي الوطني، بالإضافة إلى قيادة تطوير مهارات المستقبل لإعادة صقل وبناء قوة عاملة مرنة قادرة على مواكبة المشهد الرقمي دائم التطور.

قبل انضمامها إلى بنك الإمارات دي الوطني، عملت السيدة/ عبد الرزاق في بنك «إتش إس بي سي» الشرق الأوسط المحدود كرئيس إقليمي للموارد البشرية والاستراتيجية والتخطيط ورئيس الموظفين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، حيث عملت على عدد من المشاريع الاستراتيجية للمساعدة في دفع نمو الأعمال والإيرادات. استهلّت السيدة/ عبد الرزاق حياتها المهنية في بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود بداية كمسؤول مصرفي لخدمات الشركات قبل أن تنتقل إلى الموارد البشرية. وانطلاقا من ارتباطاتها العالمية، عملت السيدة/ إيمان أيضاً في شراكة وثيقة مع الإدارة العليا في مجموعة إتش إس بي سي لإدارة عمليات الدمج والاستحواذ في المنطقة، فضلاً عن دفع عجلة النمو بنجاح في جميع أنحاء المنطقة، معززة بقدرتها على بناء علاقات قوية مع الأطراف المعنيين الخارجيين والعملاء والهيئات التنظيمية.

وهي أيضاً عضو مجلس الإدارة، ورئيس مجلس الإدارة، وعضو لجنة الترشيح والمكافآت في شركة إعمار العقارية، وعضو مجلس الإدارة في شركة دي للمرطبات. وعضو مجلس إدارة معهد الإمارات للتمويل. وعضو لجنة الموارد البشرية في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات:

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا دبي للطالبات، دولة الإمارات العربية المتحدة



السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي - مصرف الإمارات الإسلامي

سنة الانضمام:

١٩٩١

الخبرة:

استهلّ السيد/ الملا مسيرته المهنية منذ أكثر من ٣٠ عاما مع مجموعة بنك الإمارات دي الوطني، ولعب دوراً في نجاح الإمارات الإسلامي. ذراع الصيرفة الإسلامية للمجموعة. وبصفته مصرفياً متمرساً يتمتع بخبرة واسعة، عزز السيد/ الملا مكانة الإمارات الإسلامي في السوق من خلال التركيز على الخدمات المصرفية الموجهة للعميل وطرح العديد من المنتجات والخدمات الأولى من نوعها في السوق. كما قاد التحول الرقمي للإمارات الإسلامي، مما ساهم في زيادة كبيرة في حجم المعاملات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول. وكانت مساهماته في استراتيجية التوطين طويلة الأجل للإمارات الإسلامي عبر تطوير مهارات مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لشغل مناصب تنفيذية رئيسية وتخطيط التعاقب الوظيفي بمثابة المحرك الرئيسي في تشكيل نجاح البنك.

وقبل توليه منصب الرئيس التنفيذي، شغل السيد/ الملا منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في شركة الإمارات للتأمين، وكان مسؤولاً عن قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمنتجات وتجربة العملاء وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الرقمية. شغل السيد/ الملا العديد من المناصب الأخرى في الإمارات الإسلامي، من ضمنها منصب نائب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، ورئيس التمويل العقاري ورئيس التوزيع.



السيد/ هاكان أتيش
الرئيس التنفيذي - دينيزبنك، تركيا

سنة الانضمام:

١٩٩٧

الخبرة:

تم تعيين السيد/ أتيش رئيساً تنفيذياً لدينيزبنك، تركيا في يونيو ١٩٩٧ كرئيس مؤسس. وهو رئيس مجلس إدارة العديد من الشركات التابعة لدينيزبنك، بما في ذلك دينيز باتريم مينكول كيميتلر إيه اس، وإنترنك إيه إس إيه، ودينيز بنك إيه جي فيينا، ونيوهب تكنولوجي يازيليم بازارلاما ودانيمانليك إيه إس. وهو أيضاً عضوٌ في مجالس إدارة بنك الإمارات دي الوطني مصر وشركة ميتلايف إمكليليك وحياة إيه إس.

وقبل ذلك، شغل العديد من المناصب العليا في القطاع المصرفي، بما في ذلك مناصب المدقق الداخلي في إشبانك، ومدير الفرع في المداغ شيشلي، باكيركوي، إزمير ونائب الرئيس التنفيذي المسؤول عن الشؤون المالية والعمليات في بنك إكسبريس. كما أسس بنك "غارانتي موسكو" في روسيا.

وهو أيضا رئيس مجلس الإدارة، دنيز باتيريم مينكول كيميتلر إيه إس؛ رئيس مجلس إدارة إنترنك بيلجي إسلام في بازارلاما تيكاريت؛ ورئيس مجلس الإدارة، نيوهوب تكنولوجي يازيليم بازارلاما في دانيسمانليك أ.س. بالإضافة إلى ذلك، فهو أيضاً عضو مجلس إدارة في تركيا كورومسال يونيتيم ديرنيجي وميتلايف إمكليليك في حياة إيه إس. ومستشار في ماستركارد.

التعليم والمؤهلات:

- التحق بجامعة أورتا دوغو تكنيك وجامعة الشرق الأوسط التقنية



السيد/ نيراج ماكين
رئيس الاستراتيجية والتحليلات ورأس المال الاستثماري للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٠٨

الخبرة:

السيد ماكين هو عضو في اللجنة التنفيذية للمجموعة ويدعم الرئيس التنفيذي للمجموعة ومجلس الإدارة في تطوير الاستراتيجية عبر المجموعة وتطوير وتنفيذ الرؤية والتطلعات الاستراتيجية لبنك الإمارات دي الوطني وكياناته / أعماله، إلى جانب إدارة عمليات الاستحواذ الاستراتيجية وخطط النمو الدولية. وهو يقود مركز التميز للتحليلات المتقدمة لبنك الإمارات دي الوطني، الذي يحرك الجهود على مستوى المجموعة للاستفادة من البيانات والتحليلات. كما يرأس صندوق رأس المال الاستثماري للشركات الذي تم إنشاؤه حديثًا لبنك الإمارات دي الوطني للاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا لدفع الابتكار على مستوى البنك.

كما قاد السيد/ مكين سابقاً الأعمال الدولية للمجموعة إضافة إلى مسؤولية إدارة الأعمال الشاملة للشركات التابعة والفروع الدولية لبنك الإمارات دي الوطني من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢. وقد لعب دوراً محوريا في قيادة التوسع الدولي لبنك الإمارات دي الوطني، بما في ذلك الاستحواذ الناجح على بنك بي إن بي باريبا مصر ودينيز بنك في تركيا، بالإضافة إلى تراخيص الفروع في الهند والمملكة العربية السعودية.

وبين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ شغل منصب عضو مجلس الإدارة الاستشاري لشركة تتورك إنترناشيونال. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دي الوطني، شغل السيد ماكين منصب مدير أول في شركة إزنست آند يونغ لخدمات استشارات المعاملات حيث تولى العمل مع العملاء عبر مجموعة متنوعة من القطاعات. وقبل عمله في إزنست آند يونغ، عمل في شركة الاستراتيجية العالمية مَكِنْزِي وَشَرَكَاؤُهُ. من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، حيث عمل في العديد من مشاريع العملاء في قطاع صناعة الاتصالات.

التعليم والمؤهلات:

- درجة البكالوريوس في الفيزياء والرياضيات
- ماجستير في إدارة الأعمال في المالية من معهد الإدارة الدولي في الهند



السيد/ فيكتور ماتافونوف
المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٤

الخبرة:

يتمتع السيد/ ماتافونوف بأكثر من ٣٦ عاما من الخبرة المصرفية الدولية في جميع أنحاء أستراليا وأوروبا والأميركتين والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا مع ستاندرد تشارترد وجريندليز وآنز، بما في ذلك أكثر من ١٤ عاماً في التدقيق الخارجي / الداخلي و٢٤ عاما في الامتثال للجرائم التنظيمية والمالية التي تتعامل مع المنظمين والهيئات الصناعية والبنوك المراسلة وبائعي الأنظمة. وقد بدأ حياته المهنية مع كويرز ولبيراند في ملبورن.

وهو أيضا الرئيس المنتهية ولايته للجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة وعضو مؤسس في مجموعة الامتثال للجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

التعليم والمؤهلات:

- درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة ديكين في أستراليا

الإدارة العليا
الملفات الشخصية تتمة



السيد/ سايمون كوبلستون
المستشار العام للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٢١

الخبرة:

يتولى السيد/ كوبلستون المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر القانونية، فضلاً عن جودة الخدمات القانونية وتقديم الخدمات على مستوى مجموعة بنك الإمارات دي الوطني. ولديه أكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة كمحام وأكثر من ١٥ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي المحلي. وقد عمل في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، حيث بدأ بالعمل في صندوق ثروة سيادي ثم في بنك محلي بارز، تمتد خبرته إلى الصناعات المصرفية وإدارة الأصول، والخدمات المالية، وتمويل الشركات، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، والعقارات، والخزينة، وخصوصية البيانات، والتنظيم والحوكمة.

ولدى السيد/ كوبليستون خبرة واسعة في القطاعات والمناطق الجغرافية عالية التنظيم وخبرة واسعة في الأسواق الدولية والعابرة للحدود والأسواق الناشئة. شغل السيد/ كوبلستون مناصب في مجالس إدارة العديد من الكيانات المحلية والدولية منها مجوهرات داماس وقُضير سندات ومدير أصول محلي وبنك إسلامي مرخص.

التعليم والمؤهلات:

- دبلوم الدراسات العليا في الممارسة القانونية من كلية القانون، المملكة المتحدة
- دبلوم في القانون من كلية القانون، المملكة المتحدة



السيد/ عامر كاظم
المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠١٩

الخبرة:

السيد كاظم هو مسؤول تنفيذي أول يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن ٢٧ عاما، حيث عمل في مختلف القطاعات منها قطاعات الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية والعقارات.

بدأ السيد/ كاظم حياته المهنية مع إرنست آند يونغ كمدقق خارجي حصل خلالها على مؤهل محاسب قانوني معتمد.

انضم بعد ذلك إلى قسم التدقيق الداخلي في طيران الإمارات أثناء عمله للحصول على مؤهل المدقق الداخلي المعتمد. شغل السيد/ كاظم مناصب مالية عليا في عدد من المؤسسات الرائدة بما في ذلك مجموعة الإمارات ومراس ومطارات دي. وقبل انضمامه إلى بنك الإمارات دي الوطني، شغل منصب المدير المالي في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو).

وهو حاليا عضو في مجلس إدارة شركة الاتحاد لائتمان الصادرات، وعضو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في مصرف الإمارات للتنمية، وعضو لجنة التدقيق - اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات:

- بكالوريوس العلوم في المحاسبة من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية
- عضو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين.



السيد/ فينود رامابهادران
المسؤول الرئيسي للائتمان للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٢٢

الخبرة:

يتمتع السيد/ رامابهادران بأكثر من ٣٣ عاماً من الخبرة المصرفية مع بنك ستاندرد تشارترد في مناصب قيادية عليا، منها الرئيس الإقليمي للائتمان، والرئيس الإقليمي للمخاطر، والرئيس الإقليمي للعمليات في أفريقيا والشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، كان مديراً لبنك ستاندرد تشارترد، باكستان، وشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة خدمات الأعمال العالمية، ومجموعة بنك ستاندرد تشارترد، حيث أشرف على فريق مكون من حوالي ٤٠,٠٠٠ شخص.

تمتد خبرته إلى مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية مثل إدارة علاقات الشركات والتدقيق، والخزينة، والحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة إضافة إلى جميع مجالات إدارة المخاطر.

التعليم والمؤهلات:

- درجة الماجستير في القانون من كلية كينغز في لندن
- محاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- محلل مالي معتمد من جمعية إدارة الاستثمار والبحوث، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدير مخاطر مالية معتمد من الرابطة العالمية لمحترفي إدارة المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية
- حاصل على العديد من شهادات إدارة المخاطر



السيد/ عمار الحاج
أمين الخزينة ورئيس الأسواق العالمية للمجموعة

سنة الانضمام:

٢٠٠٧

الخبرة:

السيد/ الحاج هو مصرفي محنك يتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في الأسواق العالمية والخزينة، ويتميز بمفهومه الشامل وقيادته الاستراتيجية في المجالات المالية.

وهو مسؤول حالياً عن قيادة المبيعات المخصصة والتداول والخدمات البحتية في العملات الأجنبية والدخل الثابت والأسعار والأسهم والسلع على مستوى المجموعة، شمل خبرته مجموعة متنوعة من الممارسات منها الصرف الأجنبي ومشتقات أسعار الفائدة والتمويل العالمي والاستثمارات الرئيسية وإدارة الأصول والمطلوبات، كما أدار الأسواق العالمية للمجموعة وخزينتها في الأسواق الدولية، ومنها لندن وسنغافورة ومصر والمملكة العربية السعودية.

يتشمل رحلته في المشهد المالي مجموعة متنوعة من الخبرات، بدءًا من تداول العملات الأجنبية وحتى تداول مشتقات أسعار الفائدة والتمويل العالمي والاستثمارات الرئيسية وإدارة الأصول والالتزامات. يمتلك السيد/ الحاج أيضاً كفاءة مميزة في المنتجات والهياكل الإسلامية. وجدير بالذكر أن عمار شغل منصب رئيس الخزينة والأسواق العالمية في مصرف الإمارات الإسلامي، حيث أثرت قيادته الحكيمة بشكل كبير على الاستراتيجيات المالية للمصرف.

وطوال مسيرته المهنية اللامعة، أظهر السيد/ الحاج باستمرار قدرته على التعامل مع تعقيدات المشهد المالي، والمساهمة في نجاح ونمو المؤسسة التي كان جزءاً منها، ويستمر التزامه بالابتكار والتفكير الاستراتيجي في تشكيل مستقبل الأسواق العالمية والخزانة تحت إشرافه.

التعليم والمؤهلات:

- شهادة العلوم المالية من كلية لندن للأعمال، المملكة المتحدة
- ماجستير في إدارة الأعمال في العلوم المالية من الجامعة الكندية في دبي

الأعضاء الرئيسيون الآخرون في الإدارة



السيد/ فيجاي بينز
رئيس مجموعة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية والمسؤول الرئيسي للاستدامة

سنة الانضمام:

٢٠٢٢

الخبرة:

يشغل السيد/ بينز منصب رئيس الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمجموعة، والمسؤول الرئيسي للاستدامة في مجموعة بنك الإمارات دي الوطني. ويقود استراتيجية الاستدامة وتنفيذها عبر مجموعة بنك الإمارات دي الوطني. وهو المسؤول عن استراتيجية وتنفيذ التمويل المستدام والانتقالي لمجموعة بنك الإمارات دي الوطني، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج البيئية والاجتماعية والحوكمة.

عمل السيد/ بينز في مجال الاستدامة لمدة ٢٠ عاما في جميع الخدمات المصرفية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، ومجموعة لويدز المصرفية، وكذلك العمل في الاستشارات لشركة كيه بي إم جي المملكة المتحدة في التمويل المستدام واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

يمتلك خبرة واسعة في تصميم إطار عمل التمويل المستدام، والعناية الواجبة، وممارسات إدارة مخاطر الاستدامة.

عضو في المنتدى الاقتصادي العالمي لقادة الاستدامة، وعضو في مجلس قيادة الاستدامة في إس آند بي جلوبال. وهو أيضا عضو في لجنة التمويل المستدام لاتحاد مصارف الإمارات، ولجنة التمويل المستدام في مركز دبي المالي العالمي ولجنة التمويل المستدام في سوق أبو ظبي العالمي.

التعليم والمؤهلات:

- خبير بيئي معتمد
- خبير جغرافي معتمد من الجمعية الجغرافية الملكية
- شهادة قيادة الاستدامة جامعة كامبريدج



السيد/ إبراهيم سويدان
رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة

سنة الانضمام:

١٩٩٩

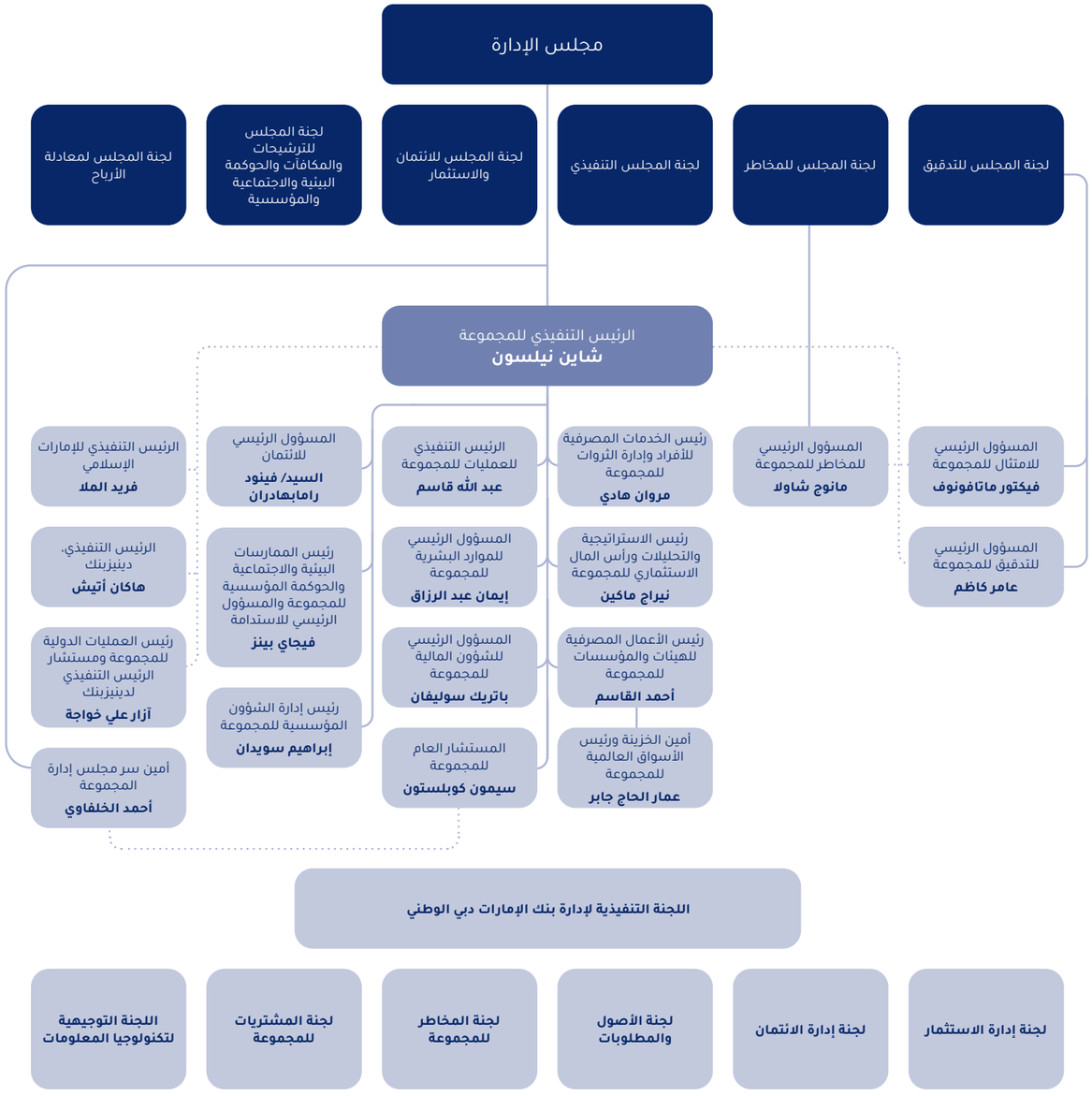
الخبرة:

السيد/ سويدان هو خبير تنفيذي أول يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٠ عاما في مجال الخدمات المالية والإعلام والإعلان والعلاقات العامة في منطقة الخليج العربي. وهو يعمل على المستوى الاستراتيجي، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق الإجراءات التكتيكية، ويقوم في منصبه الحالي بدور على مستوى المجموعة حيث أن مسؤولياته في هذا المنصب واسعة النطاق ولكنها تركز على الاتصالات وحملات العلاقات العامة للمجموعة، وإدارة المكتب الصحفي، وأنشطة رعاية المجتمع، وأحداث المجموعة، والإعلانات المالية.

التعليم والمؤهلات:

- بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان
- ماجستير في إدارة الأعمال من كلية برادفورد للإدارة بالمملكة المتحدة

نموذج الحوكمة المؤسسية للمجموعة



يستند إطار حوكمة الشركات للمجموعة لبنك الإمارات دبي الوطني إلى مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة لدعم اتخاذ القرارات السليمة والحكيمة. ويتكون إطار حوكمة الشركات من دليل حوكمة الشركات الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني، وميثاق مجلس الإدارة، وسلسلة من سياسات مجلس الإدارة، وجميعها منشورة على الموقع الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية المسؤوليات والمساءلات الخاصة بمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة ووحدات الإدارة المساندة. كما يقدم لمحة عامة عن مجمل منهج الحوكمة في بنك الإمارات دبي الوطني. ويفصل ميثاق مجلس الإدارة بروتوكولات وسياسات مجلس الإدارة ويتم استكماله بسياسات محددة لمجلس الإدارة تتعلق بتضارب المصالح واللياقة والملاءمة والمكافآت وتقييم الأداء.

يحدد دليل حوكمة الشركات أربع طبقات أو مستويات واسعة من الأدوار:

(أ) المجلس: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان إنشاء إطار حوكمة مناسب وفعال والحفاظ عليه لإدارة أنشطة المجموعة والتحكم فيها.

(ب) اللجان على مستوى مجلس الإدارة ولجان الإدارة العليا: يفوض مجلس الإدارة الصلاحية للجان ويضع معايير لمراقبة وحوكمة المجموعة. ولِلّجان مسؤوليات وصلاحيات على النحو المحدد في اختصاصاتها.

(ج) وحدات الأعمال: تؤدي وحدات الأعمال الفردية أنشطة الأعمال والرقابة، والتي تتوافق مع جميع السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والقوانين واللوائح الخارجية.

(د) الأفراد: يتم تفويض رؤساء الأعمال ووحدات الأعمال بالصلاحيات المطلوبة لضمان الحوكمة الفعالة والامتثال.

وعلى هذا النحو، يوجه إطار الحوكمة مجلس الإدارة والإدارة العليا في أداء واجباتهم، ويوائم مصالحهم مع مصالح المساهمين والأطراف المعنيين الرئيسيين الآخرين. ويضمن إدارة المخاطر بحكمة. تمثل جميع كيانات المجموعة لإطار العمل، مع تعديلها بشكل مناسب وفقا للوائح المحلية. ونتيجة لذلك، فإن الالتزام بالحوكمة المؤسسية الرشيدة يوفر أساساً قوياً للتطور المستقبلي والأداء الإيجابي للمجموعة.

تفويض الصلاحيات

تصدر جميع الصلاحيات عبر كافة أنحاء بنك الإمارات دبي الوطني في نهاية المطاف عن مجلس الإدارة، والذي يضمن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

مسؤوليات المجلس

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المجموعة، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك، والامتثال لجميع القوانين واللوائح المطبقة على المجلس، وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن التوجيه العام والإدارة والإشراف والرقابة على شؤون الأعمال في البنك ويتولى قيادة وضع وتنفيذ رؤية ورسالة المجموعة. كما أن المجلس هو المسؤول كذلك عن الإشراف على الإدارة العليا.

مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

وتمنح وثيقة تأسيس المجموعة رئيس مجلس الإدارة صلاحية التصرف نيابة عن المجموعة. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية قيادة مجلس الإدارة وتوجيه تركيزه إلى المسائل الاستراتيجية، والإشراف على أعمال بنك الإمارات دبي الوطني، ووضع معايير حوكمة عالية. يلعب رئيس مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز فعالية مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الأفراد. يفوض رئيس مجلس الإدارة، نيابة عن مجلس الإدارة، صلاحيات ومسؤوليات محددة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بموجب توكيل رسمي («سند توكيل») موثق حسب الأصول، والذي بدوره يفوض صلاحيات محددة لأعضاء الإدارة العليا للمجموعة.

مسؤوليات لجان مجلس الإدارة

في حين أن مجلس الإدارة هو المسؤول في نهاية المطاف عن إدارة شؤون بنك الإمارات دبي الوطني من أجل زيادة الكفاءة ومساعدته في تنفيذ مسؤولياته، فقد تم إنشاء لجان مجلس الإدارة مع تفويض الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات والشروط لها بشكل رسمي.

أنشأ المجلس ست لجان دائمة للمجلس. ولكل لجنة اختصاصاتها المعتمدة من مجلس الإدارة، والتي تحدد مسؤوليات اللجنة وكيفية رفع تقاريرها إلى المجلس. وتُجري كلٌ لجنة تقييماً ذاتياً سنوياً. ويحدد رئيس كل لجنة وتيرة انعقاد اجتماعات اللجنة، بما يتفق مع دور ومهام وصلاحيات اللجنة ومتطلبات بنك الإمارات دبي الوطني.

ويراجع مجلس الإدارة بانتظام تشكيل لجان المجلس. ولكلٍ من لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر مدير مستقل يُعيَّن رئيساً لها. وتتكون أغلبية لجنة المجلس للمخاطر من الأعضاء المستقلين، وفقا لما تقتضيه لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول لجان مجلس الإدارة في قسم تقارير لجان مجلس الإدارة على الصفحات ١٠٤ إلى ١١٣.

مسؤوليات لجان الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة العديد من اللجان الإدارية للمساعدة في الإدارة اليومية لأنشطة المجموعة، ذات اختصاصات معتمدة حسب الأصول، والتي تحدد مسؤوليات اللجنة وكيفية رفع تقاريرها إلى المجلس. ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول لجان الإدارة الرئيسية في قسم لجنة الإدارة على الصفحة رقم ١١٦.

تشكيل مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتوافق تشكيل تكوين مجلس الإدارة مع جميع اللوائح ذات الصلة التي تنص، من بين أمور أخرى، على ما يلي:

- يجب أن يحتوي مجلس الإدارة على عضو واحد على الأقل من السيدات (لدى مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني عضو واحد من السيدات).
- يجب تقييم ما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة على أنهم مستقلين (يتم تقييم أربعة من تسعةٍ من أعضاء مجلس الإدارة على أنهم مستقلين).
- يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة وغالبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة (جميع أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة).

يتوافق تشكيل مجلس الإدارة أيضا مع المبادئ التوجيهية التالية:

- يتألف مجلس الإدارة من عددٍ كافٍ من المديرين المستقلين لتلبية جميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وإظهار التعامل الفعال مع التحديات والتساؤلات، و«استقلالية العقل والروح» المناسبة.
- يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين، فردياً وجماعياً، لأداء واجباتهم الائتمانية، كما أن لديهم الفهم اللازم لدورهم، والقدرة على إصدار الأحكام السليمة والموضوعية حول شؤون المجموعة.
- تتم جميع تعيينات مجلس الإدارة بما يتماشى مع سياسة «الملاءمة والمناسبة» المعتمدة. ويشمل ذلك مراجعة خبرة المرشحين ومعرفتهم ومهاراتهم واستقلالية تفكيرهم وسجل النزاهة والسمعة الطيبة والوقت المتاح للقيام بواجباتهم. هناك المزيد من التفاصيل الموضحة في ميثاق مجلس الإدارة والسياسة الصحيحة والمناسبة.
- يخصص المجلس وقتاً كافياً، سنوياً، لوضع برامج تدريبية مناسبة لأعضاء مجلس الإدارة.

مهارات مجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة في الإجمال تسعة أعضاء غير تنفيذيين يتمتعون بمجموعة واسعة من المهارات والكفاءات والتنوع والخبرات والتجارب من مجموعة من الخلفيات، بما في ذلك في مجالات الخدمات المصرفية والمالية والتدقيق والتخطيط الاستراتيجي وحوكمة الشركات والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والتكنولوجيا والخدمات المصرفية الرقمية والإسلامية.

تنوع مجلس الإدارة

- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال لوائح حوكمة الشركات، بما في ذلك تلك التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.
- وتنص اللوائح الحالية على أن ٢٠% على الأقل من المرشحين الذين يتم النظر في تعيينهم في مجلس إدارة شركة مدرجة يجب أن يكونوا من الإناث ويجب أن يكون لكل مجلس إدارة عضو واحد على الأقل من العنصر النسائي.
- ويلتزم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بدعم التنوع بين الجنسين، وقد عين المجلس سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي كأول عضو مجلس إدارة من السيدات في أوائل عام ٢٠٢٢.
- ويحتوي مجلس الإدارة حاليا على نسبة تمثيل نسائي قدرها ١١% بما يتوافق مع ميثاق مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني والمتطلبات التنظيمية. وتدعم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ترشيح السيدات، وسوف تستمر في مراجعة الفرص لتضمين التنوع بين الجنسين كجزء من عملية التعاقب الوظيفي لمجلس الإدارة.
- كما تلتزم المجموعة بلعب دور تقدمي في تعزيز التنوع بين الجنسين في جميع أنحاء البنك، وتضم قاعدة موظفي بنك الإمارات دبي الوطني حالياً ٤٤% من السيدات.

تعيينات مجلس الإدارة

- يدرك بنك الإمارات دبي الوطني أن وجود مجلس إدارة فعال وأعضاء مجلس إدارة مؤهلين تأهيلا جيدا وذوي خبرة أمر بالغ الأهمية لضمان وفاء مجلس الإدارة بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في تعزيز نجاح المجموعة.
- وتلعب لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية دوراً مهماً في اختيار والتوصية بأعضاء مجلس الإدارة المحتملين لتعيينهم في مجلس الإدارة، مما يضمن أن مجلس الإدارة يضم أفراداً يتمتعون بتوازن في المهارات والتنوع والخبرة، والذين يمتلكون مجتمعين المؤهلات المناسبة المطلوبة لحجم المجموعة وتعقيده وملف المخاطر.
- ويتم التأكد من أن ٢٠% على الأقل من الذين يتم اختيارهم للترشيح لمجلس الإدارة هم من السيدات، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- ويخضع جميع المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لعملية «الملاءمة والمناسبة» السليمة لضمان امتلاكهم للكفاءة والمعرفة والخبرة الكافية للقيام بواجباتهم بفعالية. على وجه الخصوص، قد تنظر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في ملف تعريف المرشح وخبرته والمتطلبات المحددة لمجلس الإدارة في ذلك الوقت.
- يتم إجراء تعيينات مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات التصويت التراكمية بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار عادي يصدره المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية («اجتماع الجمعية العمومية») بالمجموعة. ويخضع تعيينهم لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- في حال وجود شاغر، يجوز للمجلس، بمساعدة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية، تحديد المرشحين ذوي الخبرة والتجربة المناسبة، باستخدام مستشارين خارجيين و/أو وضع إعلانات، حسب الضرورة. سيتم تعيين المرشح الأنسب من قبل مجلس الإدارة في غضون فترة أقصاها ٣٠ يوماً، ولكن يجب أن يترشح للانتخاب من قبل المساهمين في الجمعية العامة المقبلة لتأكيد تعيين هذا المرشح أو تعيين عضو آخر بدلا منه.
- كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني، يشغل جميع أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث (٣) سنوات ويحق لهم إعادة التعيين بعد ذلك.

البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة

يعد البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة وبرامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة أمراً حيوياً لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة للمسائل الرئيسية، وذلك لضمان أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم المهارات والمعرفة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم الائتمانية بفعالية ولتوفير التحدي البناء والاستفسار عن أعمال مجلس الإدارة.

لذلك، توفر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية، من خلال العمل مع الإدارة العليا، برنامجاً تعريفياً مخصصاً للمديرين الجدد الذين ينضمون إلى مجلس الإدارة، من أجل ضمان توجيههم بشكل صحيح وتجهيزهم بشكل كافٍ للوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية.
ويتضمن البرنامج التعريفي ما يلي:

- معلومات حول حقوق أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، والخطط الاستراتيجية للمجموعة، وقضاياه الهامة المالية والمحاسبية وتلك الخاصة بإدارة المخاطر، وبرامج الامتثال، ودليل وإطار الحوكمة المؤسسية، ومدونة قواعد السلوك، وهيكله الإداري، ونظرة عامة على البيئة التنظيمية السارية على المجموعة، بما في ذلك أنظمة الحوكمة المؤسسية.
- مناقشات مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة العليا، وأمين سر مجلس إدارة المجموعة، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين (حيثما يكون مطلوباً أو يعتبر مناسباً).
- المواد المقروءة المناسبة، والبرامج التعليمية، وورش العمل.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرنامجه التعريفي ويراجعه بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

إدارة مجلس الإدارة للثقافة المؤسسية

واصل بنك الإمارات دبي الوطني تبني ثقافة مؤسسية قوية خلال العام، والتي تدعم القيمة المستدامة للمساهمين على المدى الطويل. حيث واصل كل من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للمجموعة («اللجنة التنفيذية للمجموعة»)، خلال عام ٢٠٢٣، تعزيز وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية بعدد من الطرق ومنها:

- الاستمرار في تطبيق مدونة قواعد السلوك المكتوبة، وسياسة تضارب المصالح، وآلية سياسة الإبلاغ عن المخالفات، وبرامج الثقافة والقيم (تطبيق قيم التعاون والملكية والقيادة والمبادرة)، وحماية المستهلك وتشجيع وجود ثقافة قوية «لحرية التحدث».
- تنفيذ سياسة «التطبيق من الأعلى»، وذلك من خلال لعب دور قيادي في إنشاء وتعزيز وترسيخ ومراقبة ثقافة وقيم المجموعة لضمان إجراء جميع الأعمال بطريقة قانونية وأخلاقية.
- مراقبة ثقافة المجموعة وسمعتها ومعاييرها الأخلاقية والتأثير عليها.
- ضمان المشاركة القوية مع الموظفين والتأكيد على درايتهم بأن الإجراءات التأديبية المناسبة أو غيرها ستنتج عن السلوكيات غير المقبولة والتجاوزات التي لا تلتزم بهدف المجموعة وقيمها.
- تضمين درجات مشاركة الموظفين في بطاقات أداء الإدارة العليا.

دور مجلس الإدارة القيادي

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٣

- يتم تحديد مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والأوقات وبنود جدول الأعمال «الدائمة» الرئيسية في بداية العام.
- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، عادة ست مرات في السنة، أو أكثر، إذا لزم الأمر.
- وكما هو موضح أعلاه، ومن أجل ضمان طرح جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والمناسبة للمراجعة / الإحاطة بها والموافقة عليها خلال العام، فإن المجموعة تضع جدولَ أعمال سنوي دائم رئيسي، يحدد بنود جدول الأعمال الدائمة التي سيتم طرحها خلال العام.
- يتم تسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة الفرديين في كل اجتماع لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- تتلخص سياسة المجموعة في أن أعضاء مجلس الإدارة لابد وان يظهروا «التحدي البناء والاستفسار»، وأن يتحلوا أيضاً «بالاستقلال العقلي والروحي». ويتأكد رئيس مجلس الإدارة أيضاً من إجراء مناقشةٍ فعالة، والتشجيع على طرح طيف واسع من الآراء، وإتاحة الفرصة لكل عضو مجلس إدارة للمساهمة الكاملة، وذلك للتأكد من أن جميع القرارات تأخذ جميع المسائل الرئيسية في الاعتبار، وذلك بهدفٍ وحيدٍ ألا وهو مصلحة المجموعة.
- تتم صياغة جداول أعمال مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل مكتب أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومشاركتها مع رئيس مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة، وكذلك مع الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- وخلال عام ٢٠٢٣، تم عقد ستة اجتماعات مقررة لمجلس الإدارة لمناقشة المسائل الأساسية للمجموعة، بما في ذلك مراجعة واعتماد الأداء الاستراتيجي وأداء الأعمال والمسائل الرئيسية الأخرى على النحو المبين في الفقرة التالية في الصفحة ٢١.

حضور مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

يوضح الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها كل عضو مجلس إدارة خلال عام ٢٠٢٣. إذا اضطر عضو مجلس الإدارة للتغيب عن اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، فإنه/إنها يتلقى ويراجع جدول الأعمال والأوراق الخاصة بذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يجب على عضو مجلس الإدارة في حال عدم قدرته على الحضور، التواصل الشفهي أو الكتابي قبل الاجتماع. ويكون ذلك عادة من خلال رئيس مجلس الإدارة. وذلك لضمان النظر في آرائه/آرائها في الاجتماع. وبينما يبذل أعضاء مجلس الإدارة قصارى جهدهم لحضور كل اجتماع، قد لا يكون ذلك ممكناً دائماً، لا سيما عندما يتم ترتيب اجتماعات إضافية لمجلس الإدارة، بشكل استثنائي، في غضون مهلة قصيرة للمسائل العاجلة.

مجلس الإدارة الأسماء		المواعيد والحضور لاجتماعات مجلس الإدارة عام ٢٠٢٣					
		٢٥ يناير	٢٦ أبريل	٢٦ يوليو	٢٥ أكتوبر	٦ ديسمبر	١٣ ديسمبر
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	-	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓

بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٣

في عام ٢٠٢٣، عقدت ستة اجتماعات لمجلس الإدارة وتم النظر في المسائل الاستراتيجية الرئيسية التالية:

الأداء الاستراتيجي والمالي

- مراجعة الأداء المالي، بما في ذلك الأداء مقابل الاستراتيجية والميزانيات المتفق عليها لكل خط من خطوط الأعمال.
- ميزانيات عام ٢٠٢٤، كل ذلك في سياق الاستراتيجية المعتمدة والقدرة على تحمل المخاطر.
- استراتيجية للسنوات الثلاث المقبلة، تتوافق مع مهمة المجموعة وقيمها.
- مراجعة استراتيجيات الأعمال الرئيسية والقرارات والمخاطر في ضوء البيئة التنظيمية والاقتصادية والسوقية.

الحوكمة المؤسسية

- مستجدات دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ولجنة المجلس للائتمان والاستثمار وذلك للامتثال للمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.
- الموافقة على إطار الحوكمة المؤسسية في بنك الإمارات دبي الوطني والسياسات ذات الصلة.
- مستجدات عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني للامتثال للوائح ذات الصلة وأفضل الممارسات.
- مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة.
- الانتهاء من عملية تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣.
- الانتهاء من تدريبات مجلس الإدارة، بما يتماشى مع خطة التدريب لعام ٢٠٢٣.
- تعيين مدققي الحسابات الخارجيين لعام ٢٠٢٣.
- مراجعة تقارير ومستجدات لجان مجلس الإدارة.

الإفصاح والشفافية

- مراجعة ورفع التقارير بشأن اعتماد الإفصاحات المختلفة، بما في ذلك التقرير السنوي، وتقرير مجلس الإدارة، والنتائج المالية، الحوكمة المؤسسية وإفصاحات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، والتقرير الشرعي السنوي.
- الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية.

برامج التوعية المستمرة وخطط التعاقب الوظيفي والتقييم

برامج توعية مجلس الإدارة

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني برامج توعية مستمرة لمجلس الإدارة خلال العام حول مجموعة متنوعة من الموضوعات ذات الصلة بالأعمال. ويتم إعداد هذه الموضوعات التوعوية بالتشاور مع مجلس الإدارة. وهي تغطي القضايا الرئيسية التي تعتبر ذات صلة ومناسبة للتحديات والمخاطر الجارية أو الناشئة على الأعمال، إضافة إلى أي متطلبات تنظيمية.

خلال عام ٢٠٢٣، تم تقديم برامج التوعية التالية لمجلس الإدارة، بما في ذلك برامج حول اللوائح والحوكمة والتقنيات الناشئة، إلى المجلس:

بناء على طلب من لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ستقدم الإدارة العليا عروضا إضافية لأعضاء مجلس الإدارة، حول أي أمور قد تساعدهم على اكتساب فهم ومعرفة أعمق بالمجموعة.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرامج التوعية الخاصة به ويراجعها بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

خطط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع بنك الإمارات دبي الوطني تشكيل مجلس إدارته بانتظام للحفاظ على توافقه مع المتطلبات التنظيمية ولدعم مبادئ استقلالية مجلس الإدارة وتنوعه وفعاليته. وتأخذ مراجعاتنا المستمرة النواحي التالية في الاعتبار:

- المهارات المطلوبة من مجلس الإدارة في الإجمال، ومن كل لجنة من لجانه.
- مهارات ومدة عمل كل عضو من أعضاء المجلس.
- التنوع في المجلس.
- استقلالية مجلس الإدارة.
- المتطلبات التنظيمية الأخرى.

برامج توعية مجلس الإدارة

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

- ما هي الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية وتأثيرها على المستثمرين والمنظمين؟
- أفق إعداد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية
- دور مجلس الإدارة في الإشراف على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- البيئة التنظيمية
- مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا
- التهديدات الناشئة.

عملية التقييم الداخلي ببنك الإمارات دبي الوطني



تقييم مجلس الإدارة

يلتزم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بمراقبة وتحسين أدائه بالإضافة إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية.

- يراجع مجلس الإدارة ويقيم أدائه وأداء وكل لجنة من لجانه وكل عضو من أعضائه بشكل سنوي طبقاً لسياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة في بنك الإمارات دبي الوطني. ومن خلال هذه العملية يتفهم مجلس الإدارة كيفية رؤية أعضاء مجلس الإدارة لفعاليتهم، ويبرز مجالات القوة ومجالات التحسين ومن ثم يقدم صورة متكاملة لأداء مجلس الإدارة ولجانه.
- يتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة، وكل لجنة من لجان المجلس، ولأعضاء مجلس الإدارة الفرديين، مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، من خلال مستشار خارجي مستقل، بالتوافق مع لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

خلال عام ٢٠٢٤، سيقوم بنك الإمارات دبي الوطني بتعيين مستشار خارجي لتقييم أداء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة بشكل مستقل.

نتائج عملية التقييم الداخلي لعام ٢٠٢٣.

في إطار استطلاع تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣، طلب مجلس الإدارة تلقي تحديثات منتظمة من الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، وضمان تخصيص وقت كاف لمناقشة المسائل الرئيسية، وشجع على عقد اجتماعات إضافية حسب الضرورة من وقت لآخر.

وبشكل عام، أكد استطلاع تقييم مجلس الإدارة لعام ٢٠٢٣ الاستنتاج التالي:

- يتميز أداء مجلس الإدارة ولجانه بالجودة والقوة والتنوع:
- يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بمعرفة عامة جيدة بالأعمال ومجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ككل، ومجموعة واسعة من مهارات مزاولة الأعمال.
- كمية المعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة كافية وتتوافق مع استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني طويلة الأجل.

إدارة تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

تضارب المصالح

- تبنّت المجموعة «سياسة تضارب المصالح» لضمان تقديم تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون للمدير فيها مصالح محتملة إلى مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها.
- يجب على كل عضو منتدب، بمجرد تعيينه وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك، الإفصاح للبنك عن جميع تضاربات المصالح الفعلية أو المحتملة.
- وعلى أساس الإفصاحات المكتوبة المقدمة من كل عضو، يقتنع مجلس الإدارة بأن الالتزامات الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة لا تتعارض مع واجباتهم، أو في حالة نشوء تعارض، فإن مجلس الإدارة يكون على دراية كافية بذلك، وأنه توجد سياسات مطبقة لتقليل المخاطر.
- يجب على عضو مجلس الإدارة الذي لديه أي شكل من أشكال التضارب في المصالح فيما يتعلق بعقد أو عرض أو ترتيب مقترح مع البنك أن يعلن عن طبيعة تلك المصلحة في اجتماع المجلس وأن يسجل طبيعة هذه المصلحة في محضر الاجتماع. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على القرار المتعلق بهذا العقد أو الترتيب.
- في كل عام، يطلب قسم الامتثال للمجموعة بياناً سنويًا من الإدارة العليا، والذي تقوم بمراجعته للتأكد من أن التعيينات الخارجية لكل عضو من أعضاء الإدارة العليا تتوافق مع لائحة الحوكمة المؤسسية للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة وأن تلك التعيينات تتم وفقًا لسياسة /إجراءات المجموعة.

معاملات الأطراف ذات العلاقة

وفقا للائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب تحديد وتعريف معاملات الأطراف ذات العلاقة («معاملات الأطراف ذات العلاقة»)، لمنع نشوء أي تضارب محتمل أو فعلي في المصالح.

قام بنك الإمارات دبي الوطني بوضع إطار العمل والإرشادات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتي تورد بالتفصيل العمليات المطبقة لتحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن تعرض المجموعة للأطراف ذات العلاقة. يتم إبرام معاملات الأطراف ذات العلاقة على أساس مستقل، بشروط تجارية عادية ويستمر مراقبتها من قبل المجلس أو نيابة عنه. كما يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بسجل للأطراف ذات العلاقة وتفاصيل كل معاملة مع تلك الأطراف.

يوضح الجدول التالي معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٢:

م	توضيح طبيعة العلاقة	نوع المعاملة والأرصدة	القيمة (مليون درهم) - ٢٠٢٣	القيمة (مليون درهم) - ٢٠٢٢
١	المساهم الأكبر في الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٧٦،٠٢٨	١٠٥،٩٨٤
٢	المساهم الأكبر في الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٨،٢٩٧	٥،٧٧٧
٣	الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٢،٢٧٨	١،٢٧٥
٤	الشركة الأم	الاستثمارات	٦،٣٧٧	٦،٣٥٤
٥	الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٥٥٣	١،٣٩٩
٦	الصناديق المدارة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني	الرسوم المستلمة	٢٣	٣٥
٧	الأطراف الأخرى ذات العلاقة	المدفوعات التي تمت	١٧	١٧
٨	أعضاء مجلس الإدارة	أتعاب اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة والرسوم الأخرى	١٨	١٧
٩	أعضاء مجلس الإدارة	القروض والذمم المدينة	١،٦٥٨	١،٥٠٦
١٠	كبار المدراء	تعويضات كبار المدراء	١٠٦	١٠٤

ملاحظه: كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت الودائع والقروض المقدمة إلى الكيانات ذات الصلة بحكومة دبي ٥% (٢٠٢٢: ٤%) و١% (٢٠٢٢: ٩%) على التوالي، من إجمالي ودائع وقروض المجموعة. وهذه الكيانات هي كيانات تجارية تدار بشكل مستقل وجميع التعاملات المالية مع المجموعة مطابقة للشروط التجارية العادية.

بيان ملكية أعضاء مجلس الإدارة من الأسهم والأوراق المالية

بيان الملكية والمعاملات (الشراء والبيع) لأعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي ملكية ومعاملات (الشراء والبيع) للأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، مع أزواجهم وأبنائهم، في الأوراق المالية لبنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

أعضاء مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المنصب	الاسهم/ الأوراق المالية المملوكة في ١ يناير ٢٠٢٣ (العضو، الزوج والأطفال)	مجموع الأسهم المشتراة خلال ٢٠٢٣	إجمالي الأسهم المباعة خلال ٢٠٢٣	الاسهم/ الأوراق المالية المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (العضو، الزوج والأطفال)
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس إدارة	٦٥٥,٥٩٨	لا يوجد	لا يوجد	٦٥٥,٥٩٨
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	١٣٥,٢٠٠	لا يوجد	لا يوجد	١٣٥,٢٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس إدارة	٧,٣٩٥,٤٣	لا يوجد	لا يوجد	٧,٣٩٥,٤٣
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس إدارة	None	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس إدارة	٢٩٦,٤٧٩	لا يوجد	لا يوجد	٢٩٦,٤٧٩
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس إدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس إدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس إدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس إدارة	١,٤٠٤,٧٨١	لا يوجد	لا يوجد	١,٤٠٤,٧٨١

العضوية في مجالس إدارات شركات متعددة

العضوية في مجالس إدارات شركات متعددة

من خلال تطبيق سياسة تضارب المصالح والسياسة الملائمة والمناسبة، يضمن مجلس الإدارة أن أي مناصب إدارية خارجية أو مصالح أخرى يملكها أي مدير (أو مدير معين يتم تعيينه في مجلس الإدارة):

- ليست مفرطة في العدد، كما هو مطلوب بموجب اللوائح ذات الصلة؛
- لا تستغرق فترة زمنية غير معقولة، بما يخل بواجبات مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني.
- لا تخلق أي تضارب في المصالح.

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بجميع المتطلبات التنظيمية فيما يتعلق بزيادة الارتباطات الخارجية، بما في ذلك الأحكام التالية:

- يجوز للعضو أن يشغل عضوية مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (٥) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل الشركات المساهمة العامة داخل المجموعة المصرفية.
- يجوز للمدير أن يشغل عضوية مجلس إدارة بنك واحد (١) فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة وما يصل إلى أربعة (٤) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الحصول على إذن من مجلس الإدارة قبل قبول الترشيح للعمل في مجلس إدارة آخر ويجب ألا يكون هناك تضارب في المصالح.
- يجب على كل عضو منتدب أن يؤكد سنوياً أن لديه الوقت الكافي المتاح لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة بموجب وظيفته في المجموعة.

يوضح الجدول التالي تفويضات الشركات المساهمة العامة التي يحملها كل مدير وامتثالها للوائح.

عضو مجلس الإدارة	عدد التعيينات في الشركات المساهمة العامة*	عدد التعيينات في بنوك تقع خارج دولة الامارات العربية المتحدة**	متوافق مع اللوائح	يتوفر الوقت الكافي المتاح لبنك الإمارات دبي الوطني
سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣	٢	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٤	لا يوجد	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	٥	لا يوجد	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	١	لا يوجد	✓	✓

*بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني
**بما في ذلك الشركات المصرفية التابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

وضعت المجموعة إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر. وتتم إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بشكل استباقي من خلال جملة من المبادئ الراسخة والمعايير والسياسات والهياكل التنظيمية وصلاحيات الموافقة وعمليات القياس والمراقبة والتحكم.

ومن خلال إطار عمل إدارة المخاطر، تتمكن المجموعة من تحديد المخاطر الرئيسية وقياسها ومراقبتها ورفع التقارير بشأنها. ويتم تصنيف أنواع المخاطر الرئيسية إلى «المخاطر المالية» و«المخاطر غير المالية». ذلكَ أن المخاطرَ الماليةَ تُحركها أحداثُ الأسواقِ الماليةِ، بينما تكونُ المخاطرُ غير المالية مدفوعةً بأحداثٍ مُختلفةٍ مُتعلقةٍ بالسوق.

تُديرُ المجموعةُ نموذجاً لإدارةِ المخاطرِ يتكونُ من ثلاثةِ خطوطِ دفاعيةٍ، تشمل الفصل بين المسؤولية، والضوابط والمراقبة، وإعداد التقارير بشكل يتناسب مع بنك بهذا الحجم والطبيعة والبيئة التنظيمية:

- وتشكل وحدات الأعمال (العلاقة وإدارة المنتج) خط الدفاع الأول. وهناك مخاطر تنشأ عن هذه الوحدات ولكنها تكون مسؤولةً ومُساءلة عن الإدارة المستمرة لهذه المخاطر. ويشمل ذلك التقييم المباشر للمخاطر ومراقبتها والتخفيف من حدتها.
- يشمل خط الدفاع الثاني وحدات إدارة المخاطر والشؤون المالية والامتثال. وتُكَمِّل وحدات الأعمال هذه أنشطة المخاطر المتعلقة بخطوط الأعمال من خلال مسؤولياتها الخاصة بالمراقبة ورفع التقارير. وتتحمل وحدات الأعمال هذه المسؤولية عن الإشراف على أنشطة المخاطر للمجموعة وتقييم المخاطر والمشاكل بشكل مستقل عن خطوط الأعمال. وتعزز هذه الوحدات أهمية دور الإدارة العليا ومديري الأعمال التنفيذيين في تحديد وتوثيق أصحاب المخاطر كجزء من عملية الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة وتقييمها. وقد يجتمع المعني بدرء تلك المخاطر أو لا يجتمع مع وحدة المخاطر للمجموعة.
- يتألف خط الدفاع الثالث من وحدة مستقلة وفعالة للتدقيق الداخلي. وهي توفر مُراجَعةً مستقلةً وتأكيد موضوعي على جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وخطّي دفاعها الأول والثاني.

تواجه مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني مجموعة واسعة من المخاطر، ويتم تضمين المخاطر الرئيسية في بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة مع الحدود المناسبة. ويعد بيان القدرة على تحمل المخاطر المعتمد على مستوى المجموعة عنصراً حاسماً في إطار إدارة المخاطر، حيث يضع الحدود لضمان عمل بنك الإمارات دبي الوطني ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، والحفاظ على أداء التزاماته والوفاء بتعهداته. كما يتم دعم مجلس الإدارة من خلال إطار عمل مُحْكَمْ للرقابة الداخلية، يمثل ضماناً للعمليات المالية وغير المالية لبنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك عمليات التدقيق الداخلية والخارجية.

وقد صُمِّمَ نظام الرقابة الداخلية بحيث يتبع منهجاً متعدد المستويات ويُنَفَّذ على مختلف درجات الحوكمة عبر أنحاء المجموعة. ويعتمد نظام الرقابة الداخلية على المساءلة والتفويض والتعاون داخل مختلف الإدارات ووظائف الأعمال، مما يشجع على مواءمة الأهداف والموارد والآليات المنفذة على مستوى المجموعة بأكملها.ويقوم هذا النظام على أساس التحديد الواضح لمعايير ومسؤوليات أفضل الممارسات في مجال الحوكمة؛ حيث يتم تنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة لخدمة كل إدارة ووحدة أعمال على مستوى المجموعة. وتشمل وحدات الأعمال التي تساهم في نظام الرقابة الداخلية وحدة التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والمخاطر، والامتثال، والشؤون المالية والشؤون القانونية، والحوكمة المؤسسية.

وترفع وحدات التدقيق الداخلي، والامتثال، والمخاطر تقارير ربع سنوية إلى لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق. وترفع كل من لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق تقريراً إلى مجلس الإدارة بشأن أي مسائل مهمة، عند الضرورة.

- تحدد لجنة المجلس للمخاطر استراتيجية المخاطر الشاملة وتعتمد جميع أُطُر العمل المتعلقة بالمخاطر. كما تراجع حالات التعرض للمخاطر وبيان القدرة على تحمل المخاطر وتقارير تركز المخاطر، وذلك على نحو منتظم، من خلال رصد المخاطر بشكل ربع سنوي وبدعم من قسم إدارة المخاطر. وتشرف لجنة المجلس للمخاطر على إنشاء وتشغيل أنظمة إدارة المخاطر وتتلقى المستجدات على نحوٍ منتظم بشأن فعاليتها.
- تضطلع لجنة المجلس للتدقيق بدورٍ رئيسي في تقييم وضمان جودة ونزاهة إفصاحات المجموعة والبيانات المالية والتقارير المالية والامتثال للمتطلبات التنظيمية. وتراجع لجنة المجلس للتدقيق فعالية الضوابط الداخلية للمجموعة وبيئة الحوكمة المؤسسية كما تشرف على وحدات التدقيق الداخلي والخارجي، والامتثال إضافة إلى وحدة التدقيق الشرعية ووحدات الرقابة الشرعية الداخلية بالتعاون مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة.
- تشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية على الحوافز والمكافآت الأخرى، التي تشمل النظر في هياكل المخاطر لملاءمة أداء الشركات، والمخاطر والمسؤولية، والثقافة المؤسسية.
- وتنظر لجنة مستقلة منفصلة، هي لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، مع أعضاء معينين من قبل المساهمين، في المخاطر والضوابط الشرعية.

يتوفر المزيد من التفاصيل عن هاتين اللجنتين في أقسام لاحقة من هذا التقرير.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تتوافق سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع ثقافة بنك الإمارات دبي الوطني وبيئته الرقابية وأهدافه طويلة المدى. تقوم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بمراجعة التوصيات السنوية ومن ثم ترفعها إلى مجلس الإدارة مع التوصيات بشأن هيئة ومقدار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار مقدار الوقت الذي يمنحونه لبنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى نطاق وتعقيد مسؤولياتهم، ومن بينها العمل في لجان المجلس. وقد حصل أعضاء اللجنة على بدل قدره ٢٠٫٠٠٠ درهم عن كل اجتماع حضروه أثناء عام ٢٠٢٣. ويقترح مجلس الإدارة مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على المساهمين.

ويوضح الجدول التالي إجمالي أتعاب مجلس الإدارة المدفوعة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	المكافأة المدفوعة عام ٢٠٢٣ (درهم)
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
السيد/ هشام عبدالله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	٢٫٠٠٠٫٠٠٠
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	٢٫٠٠٠٫٠٠٠
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢٫٠٠٠٫٠٠٠
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	٢٫٠٠٠٫٠٠٠
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	٢٫٠٠٠٫٠٠٠
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	٢٫٠٠٠٫٠٠٠
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	٢٫٠٠٠٫٠٠٠

وافق المساهمون على مبلغ إجمالي كلي قدره ٢٤ مليون درهم لأعضاء مجلس الإدارة عن كل من السنة المالية ٢٠٢١ و٢٠٢٢. ويقترح أن يتم رفع توصية بأن يكون مبلغ المكافأة عن السنة المالية ٢٠٢٤ على نفس مستوى مبلغ ٢٤ مليون درهم، للموافقة عليها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣.

لجنة المجلس للتدقيق



الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للتدقيق الإشراف على:

- مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمجموعة؛
- مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة، والامتثال على مستوى المجموعة، والتدقيق الشرعي الداخلي وإدارات الضوابط الشرعية الداخلية؛
- نظام الرقابة الداخلية للمجموعة للتأكد من أنه يغطي بشكل كاف تسيير أعمال المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية والإفصاح؛
- مدى كفاية وفعالية بيئة الحوكمة المؤسسية.
- امتثال المجموعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما في ذلك اللوائح الشرعية)، ولسياسات المجموعة (ما لم يتم تفويضها على وجه التحديد إلى لجان مجلس الإدارة الأخرى).

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي

بيان من رئيس لجنة المجلس للتدقيق

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للتدقيق خمسة اجتماعات استعرضت خلالها النتائج المالية للمجموعة للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٢ والنتائج المالية الربع سنوية لعام ٢٠٢٣، وأشرفت على التدقيق الداخلي والحوكمة والامتثال والتدقيق الشرعي الداخلي والمسائل المتعلقة بالرقابة الشرعية الداخلية.

خلال العام قامت لجنة المجلس للتدقيق بما يلي:

- راجعت تقرير المدقق الخارجي للبيانات المالية السنوية والربع سنوية، كما راجعت هيكل أتعاب المدقق الخارجي لضمان خدمة واستقلالية هي الأفضل من نوعها.
- حرصت لجنة المجلس للتدقيق على بقاء وحدة التدقيق الداخلي في المجموعة مستقلة، وركزت خطة التدقيق الداخلي لعام ٢٠٢٣ على التأكد من أن الحوكمة والضوابط الداخلية لبنك الإمارات دي الوطني لا تزال قوية، وراجعت باستمرار التقدم المحرز في المسائل المهمة الناشئة عن التدقيق الداخلي. كما ركزت أيضا على الضوابط الموضوعة لضمان تخفيف آثار حالات الاحتيال.
- تلقت مستجدات من المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ البنك للتغييرات التنظيمية الرئيسية على النحو المطلوب، بالإضافة إلى مستجدات حول أنشطة البنك فيما يتعلق بمراقبة وإدارة مخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومخاطر تمويل التسلّح.
- راجعت/ اعتمدت خطة مراقبة الامتثال وسجل الهدايا والضيافة.
- استلمت مستجدات منتظمة حول الاختبارات الأساسية ونتائجها، التي أجراها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الرقابة المالية (بما في ذلك المراجعة الموضوعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لحوكمة الشركات). كما التقت لجنة المجلس للتدقيق بممثلي جهاز الرقابة المالية واستعرضت ورصدت التقدم المحرز في المسائل التي أثاروها.

وخلال العام، قامت لجنة المجلس للتدقيق أيضا بتحديث لائحة الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها لتتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات.

يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٤ أربعة اجتماعات على الأقل تركز على سلامة البيانات المالية لبنك الإمارات دي الوطني، وممارسات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩، والمخاطر الناشئة، وتقييم أنشطة وأداء إدارات التدقيق الداخلي للمجموعة، ووحدة الامتثال للمجموعة ووحدة التدقيق الشرعي الداخلي، بالإضافة إلى أداء المدقق الخارجي لبنك الإمارات دي الوطني.

كما ستضمن لجنة المجلس للتدقيق أن تعكس خطة التدقيق الداخلي للمجموعة في بنك الإمارات دي الوطني المخاطر الناشئة وتوفر الضمانات اللازمة في البيئة الاقتصادية والتشغيلية الحالية المتطورة.

بصفتي رئيس لجنة المجلس للتدقيق، أقر بمسؤوليتي عن أداء مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

اجتماعات لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
٢٥ يناير	• مراجعة النتائج المالية للمجموعة للسنة المنتهية في ٢٠٢٢ وتقرير المدققين الخارجيين. • مراجعة أتعاب التدقيق الخارجي. • مراجعة حالة الامتثال لتعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. • استقلالية وحدة التدقيق الداخلي • مراجعة حالة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٣. • مراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق والرقابة الشرعية والحوكمة.	٣/٣
١٥ فبراير	• مراجعة تقرير جهاز الرقابة المالية لعام ٢٠٢٢.	٣/٣
٢٦ أبريل	• مراجعة النتائج المالية للمجموعة للربع الأول من عام ٢٠٢٣ وتقرير المدققين الخارجيين. • مراجعة تقارير المفتشين في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. • مراجعة التقييم الخارجي للجودة لوحدة التدقيق الداخلي. • مراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق والرقابة الشرعية والحوكمة.	٣/٣
٢٦ يوليو	• مراجعة النتائج المالية للمجموعة للربع الثاني من عام ٢٠٢٣ وتقرير المدققين الخارجيين. • مراجعة التقرير الخاص بمفتش مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمراجعة الموضوعية للحوكمة المؤسسية وتقارير أخرى. • مراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق والرقابة الشرعية والحوكمة.	٣/٣
٢٥ أكتوبر	• مراجعة النتائج المالية للمجموعة للربع الثالث من عام ٢٠٢٣ وتقرير المدققين الخارجيين. • مستجدات دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق • مراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق الداخلي والامتثال والتدقيق والرقابة الشرعية والحوكمة.	٣/٣

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للتدقيق مع المتطلبات التنظيمية مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حيث يتكون من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك رئيس مستقل متميز عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى، والذين يتمتعون مجتمعين بخبرة في ممارسات التدقيق وإعداد التقارير المالية والمحاسبة والامتثال.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس اللجنة
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضو
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو
عضو غير مستقل غير تنفيذي

لجنة المجلس للمخاطر



الصلاحيات

تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر ضمن مسؤوليتها لتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن استراتيجية المخاطر الشاملة، والقدرة على تحمل المخاطر بالنسبة للمجموعة.

ويشمل نطاق المخاطر التي تغطيها لجنة المجلس للمخاطر، ولا يقتصر على مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر الأصول والمطلوبات، مخاطر رأس المال، المخاطر التشغيلية، مخاطر السلوك (ضمان الامتثال للائحة ومعايير حماية المستهلك من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)، مخاطر السمعة، مخاطر الامتثال، والجرائم المالية، المخاطر القانونية، المخاطر الاستراتيجية، مخاطر الشريعة الإسلامية، مخاطر النماذج والمخاطر البيئية والاجتماعية. تشرف لجنة المجلس للمخاطر على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وآلية اختبار الإجهاد للتأكد من أن مستوى رأس مال المجموعة كافٍ لتلبية العتبات التنظيمية ودعم استراتيجيتها حتى في ظل بيئة التشغيل الصعبة.

تساعد لجنة المجلس للمخاطر مجلس إدارة بنك الإمارات دي الوطني على الوفاء بمهامه من خلال الإشراف على:

- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للمجموعة مع ملف بنك الإمارات دي الوطني للمخاطر والقدرة على تحمل المخاطر؛
- وضع وتنفيذ إطار إدارة المخاطر للمجموعة والسياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة والضوابط المناسبة.
- إدارة قياس المخاطر ونماذج التسعير وأدواتها ومراقبة فعالية هذه الأدوات؛
- الحفاظ على الحوكمة الفعالة والإشراف على إدارة مخاطر السلوك والامتثال؛
- الامتثال للمتطلبات النظامية المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- التقارير العامة للمجموعة حول مسائل إدارة المخاطر؛
- استقلالية وفعالية إدارات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة.

السيد/ علي حميد علي العويس

بيان من رئيس لجنة المجلس للمخاطر

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للمخاطر أربعة اجتماعات، أدت خلالها مهامها وفقا لدور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر وامتثالا لها. قامت لجنة المجلس للمخاطر خلال العام، بما يلي:

- التأكد من أن المجموعة لديها إطار عمل شامل لإدارة المخاطر وبيان القدرة على تحمل المخاطر لإدارة هذه المخاطر، وضمان الالتزام بها.
- تلقت مستجدات من المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المجموعة للتغييرات التنظيمية الرئيسية على النحو المطلوب، بالإضافة إلى مستجدات حول أنشطة المجموعة فيما يتعلق بمراقبة وإدارة مخاطر الجرائم المالية، بما في ذلك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومخاطر تمويل التسلح.
- مراجعة إنشاء إطار شامل لحماية العملاء.
- الإشراف الفعال على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الإجهاد للتأكد من أن مستوى رأس مال المجموعة كاف لتلبية العتبات التنظيمية ودعم استراتيجيتها حتى في ظل بيئة التشغيل الصعبة.
- الإشراف على إدارة مخاطر المناخ، سريعة التطور، والمخاطر التنظيمية والامتثال، بما في ذلك تقييم مخاطر الجرائم المالية، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية.
- الإشراف على سياسات المخاطر والائتمان للمجموعة وغيرها من السياسات لضمان الامتثال التنظيمي والتنفيذ الفعال.
- مراجعة عدد كبير من المسائل الأخرى، بما في ذلك المخاطر الرئيسية والناشئة، وتجربة العملاء وتصنيفاتهم وترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمجموعة.

خلال عام ٢٠٢٣، تمت إعادة هيكلة تكوين لجنة المجلس للمخاطر لتلبية المتطلبات التنظيمية التي تنص على أن يكون رئيس لجنة المجلس للمخاطر، وغالبية أعضاء لجنة المجلس للمخاطر، مستقلين. انضم السيد/ جاسم محمد العلي إلى لجنة المجلس للمخاطر كعضو مستقل غير تنفيذي بدلاً من السيد/ سالم محمد عبيد الله. كما تم تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر لتعكس المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للمخاطر من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للمخاطر مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتطلب ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل يختلف عن رئيس مجلس الإدارة وأي لجان أخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بخبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس اللجنة
عضو مستقل غير تنفيذي.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضو
عضو غير مستقل، غير تنفيذي.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
(حل محل السيد/ سالم محمد عبيد الله عضواً في لجنة المجلس للمخاطر في يونيو ٢٠٢٣).
عضو
عضو مستقل غير تنفيذي

وبالتطلع إلى عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس للمخاطر التركيز على إطار حوكمة المخاطر لبنك الإمارات دي الوطني وقدرته على تحمل المخاطر، كما ستعمل لجنة المجلس للمخاطر على إبقاء المخاطر الرئيسية والناشئة قيد المراجعة المستمرة، لا سيما في ظل بيئة جيوسياسية عالمية وإقليمية سريعة التغير وفي ضوء ظروف السوق السائدة. كما ستواصل لجنة المجلس للمخاطر الإبقاء على إطار حوكمة المخاطر قوياً وفعالاً في سياق البيئة التشغيلية للمجموعة واستراتيجيتها، بما يتماشى مع ظروف السوق المتغيرة، والمتطلبات التنظيمية، وطبيعة وحجم وتعقيد بنك الإمارات دي الوطني.

خلال عام ٢٠٢٤، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للمخاطر ٤ مرات على الأقل للوفاء بمسؤولياتها وإحالة المسائل الرئيسية إلى مجلس الإدارة. بصفتي رئيس لجنة المجلس للمخاطر، أقر بمسؤوليتي عن أداء مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١٥ فبراير	• البيان الخاص بالقدرة على تحمل المخاطر للمجموعة وتقرير الرقابة • مراجعة إطار حماية العملاء • ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد • تقارير الامتثال • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • التقارير التنظيمية والمستجدات • مستجدات المحفظة • مراجعة السياسات • مستجدات مخاطر السيولة	٣/٣
١٧ مايو	• التقارير والمستجدات التنظيمية • تقرير مراقبة القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • السياسات والدور والمهام والصلاحيات • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • مستجدات مخاطر السيولة • تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمجموعة • ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد • مستجدات الفروع الدولية	٣/٣
١٣ سبتمبر	• مستجدات دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للمخاطر • مستجدات السياسة • تقارير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمواقع الدولية • التقارير و المستجدات التنظيمية • تقرير مراقبة القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • مستجدات مخاطر السيولة • إجراء تقرير إدارة المخاطر	٣/٣
١٥ نوفمبر	• التقارير والمستجدات التنظيمية • تقرير مراقبة القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة • اتجاهات المخاطر الناشئة الرئيسية • مستجدات السياسة • تقارير الامتثال • مستجدات المحفظة • ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد	٣/٣

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية



الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية:

- الأمور المتعلقة بمجلس الإدارة، بما في ذلك تشكيل أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم وتقييمهم وخطط التعاقب الوظيفي وسياسات المكافآت الخاصة بهم؛
- الخطة التعريفية لمجلس الإدارة وبرنامج التوعية التابع لمجلس الإدارة؛
- إعداد التقارير عن الحوكمة المؤسسية والأمور المتعلقة بالمكافآت، ووضع إطار الحوكمة المؤسسية وأنظمتها وضوابطها؛
- الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية واستراتيجية استدامة الشركات؛
- ثقافة المؤسسة وقيمها، بما في ذلك ثقافة الحوكمة الخاصة بالمجموعة؛
- سياسات الاختيار والتقييم والتعاقب الوظيفي والمكافآت للإدارة العليا؛
- استراتيجية الموارد البشرية بما في ذلك استراتيجيات التوطين واكتساب المواهب واستراتيجيات تنوع القوة العاملة والاحتفاظ بها.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأن يظل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون مستقلين على أساس مستمر؛
- تخطيط القوى العاملة ومواءمتها مع الأهداف والاستراتيجيات.

تشكيل اللجنة

يتوافق تكوين لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي يتكون من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك عضو مستقل.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا.
رئيس اللجنة
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضو
عضو غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد/ بطي عبيد بطي الملا

بيان رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية خمسة اجتماعات وأدت واجباتها وفقاً لدورها ومهامها وصلاحياتها وامتثالاً لها. وخلال العام، تضمنت الأنشطة الرئيسية التي قامت بها لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية ما يلي:

- الإشراف على إطار عمل الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في بنك الإمارات دي الوطني ومراجعة سياسات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة وتخطيط التعاقب الوظيفي للإدارة العليا.
- مراقبة أداء ومكافآت الإدارة العليا.
- مراجعة واعتماد إعادة هيكلة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لضمان الاستقلالية المطلوبة.
- مراجعة استراتيجية التوطين لبنك الإمارات دي بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المستجدة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يضمن أن إطار التوطين الخاص به يطور المواهب الوطنية الإماراتية بشكل فعال ويلبي أهداف التوطين التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- متابعة تنفيذ مشاريع الموارد البشرية الرئيسية، بما في ذلك تحويل مشهد تكنولوجيا الموارد البشرية في بنك الإمارات دي الوطني إلى مجموعة واحدة شاملة من التطبيقات لتوفير التغطية والتكامل والتحكم في الدورة الشاملة لحياة الموظف العملية، ووضع نموذج جديد للبنية المهنية لتوفير مخطط للأدوار والمسؤوليات والمهارات والخبرات، مما يسمح للأفراد بتحديد خياراتهم المهنية على مستوى المؤسسة والأعمال للوصول إلى المواهب وإدارتها بشكل أكثر فعالية على أساس المهارات.
- مراقبة التطور الشامل لثقافة بنك الإمارات دي الوطني لتعزيز البيئة الصحية ومشاركة الموظفين التي تؤدي إلى النجاح المؤسسي.

في عام ٢٠٢٤، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية أربع مرات على الأقل، وستواصل إعطاء الأولوية لتطوير استراتيجية التوطين الخاصة ببنك الإمارات دي الوطني، مع التركيز على التحسينات في التوظيف والاحتفاظ بالمواهب الإماراتية والتنوع والشمول، من أجل ضمان بقاء بنك الإمارات دي الوطني كوجهة العمل المفضلة.

كما ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية الإشراف على سياسات وآليات المكافآت لضمان بقائها مناسبة لمجموعة المواهب في بنك الإمارات دي الوطني والمساهمة في النجاح والتقدم في المستقبل، وفقا للمتطلبات التنظيمية.

ومن منظور الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التركيز على المجالات التي من شأنها زيادة تصنيفات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمجموعة، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق، وستشرف على وضع إطار التمويل المستدام.

وبصفتي رئيسا للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، أقر بموجبه بواجبي في الاضطلاع بمسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

اجتماعات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في عام ٢٠٢٣

تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١ فبراير	• أجور وأداء الإدارة العليا • تحليل مكافآت الأداء لعام ٢٠٢٢ • مستجدات التوطين • مراجعة سياسة المكافآت (بما في ذلك قواعد خطة النقد المؤجل). • مراجعة خطابات تعيين أعضاء مجلس الإدارة واستمارات التقييم. • إطار عمل الإدارة التأديبية. • الأدوار المصنفة على أنها مجازفة مادية • قواعد الخطة المؤجلة • تحليل القوى العاملة	٣/٣
٩ أبريل	• مستجدات دور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. • مراجعة تقييم أداء مجلس الإدارة. • مستجدات التوطين • مراجعة سياسة المكافآت (بما في ذلك المزايا). • مستجدات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. • تحليل القوى العاملة • مستجدات سياسة الموارد البشرية	٣/٣
١٢ يوليو	• مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة • إعادة هيكلة لجنة المجلس للمخاطر • مستجدات التوطين • تحليل القوى العاملة	٣/٣
٨ نوفمبر	• مبادرات الموارد البشرية بشأن التحول الرقمي، بما في ذلك نشر تطبيق (HR Connect) للشركات التابعة الدولية، والتنقل الوظيفي. • الأدوار المصنفة على أنها مجازفة مادية • الخطة التدريبية لمجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤. • تخطيط تعاقب الإدارة العليا. • مستجدات الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية. • مستجدات التوطين • نموذج مكافأة الأداء والمواءمة مع اللوائح. • تحليل القوى العاملة	٣/٣
١٣ ديسمبر	• مراجعة المسائل الخاصة بالموارد البشرية.	٣/٣

لجان مجلس الإدارة
تقارير لجان مجلس الإدارة



لجنة المجلس التنفيذي

الصلاحيات
تعمل لجنة المجلس التنفيذي كمجموعة فرعية لأعضاء مجلس الإدارة الذين يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع مهام محددة للحوكمة واتخاذ القرار عند الضرورة أثناء الفترات الواقعة بين اجتماعات مجلس الإدارة العادية، خاصة في المسائل العاجلة أو الحساسة للوقت في الحالات التي يتعذر فيها عقد اجتماع لمجلس الإدارة، وإدارة المسائل الأخرى المفوضة من قبل المجلس. تمارس لجنة المجلس التنفيذي صلاحيات مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على شؤون المجموعة. تلعب لجنة المجلس التنفيذي دوراً محورياً في ضمان الشفافية والحوكمة السليمة والتوجيه المالي السديد.

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو غير مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو
عضو غير تنفيذي غير مستقل

السيد/ هشام عبد الله القاسم

بيان من رئيس لجنة المجلس التنفيذي
خلال عام ٢٠٢٣، عقدت اللجنة ١٧ اجتماعا، استعرضت خلالها عددا من الأمور العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما مكن من إنجاز أعمال بنك الإمارات دي الوطني بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وشملت المسائل الرئيسية التي استعرضتها اللجنة خلال العام، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة، وسياسات حوكمة مجلس الإدارة الرئيسية، بما في ذلك سياسة تضارب المصالح.
- المصالح المالية الحيوية للمجموعة واستكشاف فرص الاستثمار الاستراتيجية.
- معاملات الأطراف ذات العلاقة، بما يتماشى مع سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة للمجموعة.
- تجديد التأمين الرئيسي، بما في ذلك اتفاقيات الترخيص والمصادقة على تعيينات المستشارين الرئيسيين.
- العلاقة المصرفية الاستراتيجية مع مؤتمر الأطراف «كوب ٢٨».

خلال عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس التنفيذي عملها لتوفير مراجعة فعالة للمسائل العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما يضمن الإكمال الفعال وفي الوقت المناسب للمسائل الاستراتيجية والأعمال الرئيسية.

بصفتي رئيساً، للجنة المجلس التنفيذي، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن الاضطلاع بمسؤوليات لجنة المجلس التنفيذي، بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس التنفيذي

اجتماعات لجنة المجلس التنفيذي في عام ٢٠٢٣

عدد الاجتماعات والحضور	البنود الرئيسية في جدول الأعمال
خلال عام ٢٠٢٣، تم عقد ١٧ اجتماعاً للجنة المجلس التنفيذي، حضر ١٥ اجتماعاً جميع أعضائها الأربعة (٤)، وحضر عضوين (٢) اجتماعين منها. وحظيت كافة الاجتماعات بالنصاب الصحيح.	• مراجعة واعتماد قرارات الأعمال الرئيسية نيابة عن مجلس الإدارة. • مراجعة واعتماد المسائل المتعلقة بالحوكمة.



لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

الصلاحيات
تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار الإشراف على:

- إدارة التركزات الائتمانية والمحافظ الاستثمارية.
- فعالية استراتيجية وسياسات مخاطر الائتمان والاستثمار.
- اعتماد المنتجات والخدمات الجديدة، ومن بينها خطوط المجموعة والبلدان، والتسهيلات الائتمانية والاستثمارات.
- مراجعة مواءمة مخاطر الائتمان مع استراتيجية الأعمال والقدرة على تحمل المخاطر.
- تفويض صلاحيات الإقراض إلى لجان الإدارة ومعتمدي الائتمان والأعمال ومعايير الاكتتاب الائتماني.
- مراجعة المنتجات والخدمات الجديدة، ومعايير الاكتتاب الائتماني، وخطوط المجموعة والبلدان.

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو غير مستقل غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو
عضو غير تنفيذي غير مستقل

السيد/ هشام عبد الله القاسم

بيان من رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار
خلال عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ١٥ اجتماعاً راجعت خلالها ووافقت على ما يلي:

- فعالية استراتيجية وسياسات مخاطر الائتمان والاستثمار، وتفويض صلاحية الإقراض إلى لجان الإدارة ومعتمدي الائتمان والأعمال.
- تكوين وجودة المحفظة والأداء والامتثال، بما في ذلك الموافقة على التركزات الائتمانية عالية القيمة واستثناءات السياسة.
- موقف الاكتتاب للمجموعة، والكشف عن أي إخلالات جوهرية لحدود المخاطر ومدى كفاية الإجراءات المقترحة.
- المنتجات والخدمات الجديدة، خطوط المجموعة والبلدان، ومقترحات التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات، وإدارة الأصول، وإعادة الهيكلة المالية، ووحدة الإجراءات التصحيحية، وفقا لإطار الصلاحيات القانونية المفوضة.

وخلال العام، قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار أيضاً بتحديث الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها تماشياً مع المتطلبات التنظيمية.

وفي عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس للائتمان والاستثمار اجتماعاتها أسبوعياً للتركيز على استراتيجية بنك الإمارات دي الوطني ومراقبة فعالية الائتمان والاستثمار والسياسات ذات الصلة. ستتولى لجنة المجلس للائتمان والاستثمار على وجه الخصوص القيام بما يلي:

- دراسة تدابير الكفاءة التكتيكية وقصيرة الأجل المتعلقة بالمحافظ الائتمانية والاستثمارية نتيجة التغيرات في ظروف السوق، وتحسين التكلفة، والتغييرات في نماذج التشغيل، والرقمنة على خلفية ظروف السوق المتغيرة.
- الاستمرار في متابعة تنفيذ بنك الإمارات دي الوطني لاستراتيجيته وقدرته على تحمل المخاطر.
- الإشراف على سياسات بنك الإمارات دي الوطني المعمول بها، والموافقة على خطوط البنوك والبلدان، ومقترحات الائتمان، وتقارير المحافظ، وإطار عمل الصلاحيات القانونية المفوّضة، والمنتجات والخدمات الجديدة.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس للائتمان والاستثمار، أُقرُّ بمسؤوليتي عن أداء مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

اجتماعات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار المنعقدة خلال عام ٢٠٢٣

عدد الاجتماعات والحضور	البنود الرئيسية في جدول الأعمال
خلال عام ٢٠٢٣، تم عقد ١٥ اجتماعا للجنة المجلس للائتمان والاستثمار، حضر ٤٦ منها جميع الأعضاء الأربعة، وحضر ٥ منها ٣ أعضاء. وكان النصاب القانوني صحيحاً لجميع الاجتماعات.	• التسهيلات الائتمانية • سياسات الائتمان والاستثمار • أداء الأعمال • استراتيجية مخاطر الائتمان والاستثمار • الامتثال للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واللوائح الأخرى ذات الصلة • مراجعة تكوين المحفظة وجودتها وأدائها وامتثالها.

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح



الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح الإشراف على ما يلي:

- سياسات واستراتيجيات الاستثمارات الإسلامية، واستراتيجيات إدارة المخاطر التجارية المنقولة.
- المراجعات المنتظمة لسياسات الاستثمار الإسلامي وأداء محفظة الأصول التي تُستثمرُ فيها أموال أصحاب الحسابات الإسلامية.
- مراقبة وتدقيق استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة
- يهدف تنفيذ إطار سياسة الحوكمة، بشكل أساسي إلى حماية مصالح الأطراف المعنيين بما يتوافق مع قرارات الهيئة الشرعية العليا ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية

تشكيل اللجنة

السيد/ هشام عبد الله القاسم.
رئيس اللجنة
عضو غير مستقل غير تنفيذي

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو
عضو غير مستقل، غير تنفيذي

د. سالم العلي
عضو خارجي
ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

السيد/ هشام عبد الله القاسم

بيان من رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

خلال عام ٢٠٢٣، اجتمعت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح (٤) أربع مرات وواصلت عملها بما يتماشى مع الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها، بهدف أساسي هو حماية مصالح الأطراف المعنية بخلاف المساهمين، بما يتماشى مع قرارات الهيئة الشرعية العليا ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية. وتضمنت الأمور الرئيسية التي راجعتها لجنة المجلس لمعادلة الأرباح خلال عام ٢٠٢٣، من بين أمور أخرى:

- سياسات واستراتيجيات الاستثمارات، واستراتيجيات إدارة المخاطر التجارية المنقولة.
- سياسات الاستثمار وأداء محفظة الأصول التي تستثمر فيها أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية.
- استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، والتدقيق فيها وتقديم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.
- الإشراف على السياسة والعمليات والإجراءات ذات الصلة بأنشطة التمويل والاستثمار التي تقوم بها المجموعة باستخدام أموال أصحاب حسابات الاستثمار والواجبات الائتمانية التي تؤديها المجموعة.
- مستوى تخصيص الاحتياطي، وضمان أنه مناسب ومنصف لكل من أصحاب حسابات الاستثمار الحاليين والجدد.
- الإفصاحات التي تقوم بها المجموعة فيما يتعلق بتخصيص الأصول واستراتيجيات الاستثمار الخاصة بحسابات الاستثمار، من أجل مراقبة أداء المجموعة عن كَثَب كمديرين لهذه الحسابات.
- الموافقة على البنود الرئيسية المتعلقة بالامتثال لأي متطلبات تنظيمية بشأن معادلة الأرباح.

قامت لجنة المجلس لمعادلة الأرباح بانتظام بإطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن العمل الذي أنجزته اللجنة، وأبقت عضويتها قيد المراجعة كما أجرت تقييماً لفعالية لجنة المجلس لمعادلة الأرباح خلال العام.

خلال عام ٢٠٢٤، ستواصل لجنة المجلس لمعادلة الأرباح عملها بما يتوافق مع الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها وجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

بصفتي رئيساً للجنة المجلس لمعادلة الأرباح، أُقرُّ بمسؤوليتي عن أداء مهام اللجنة وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

اجتماعات لجنة المجلس لمعادلة الأرباح في عام ٢٠٢٣

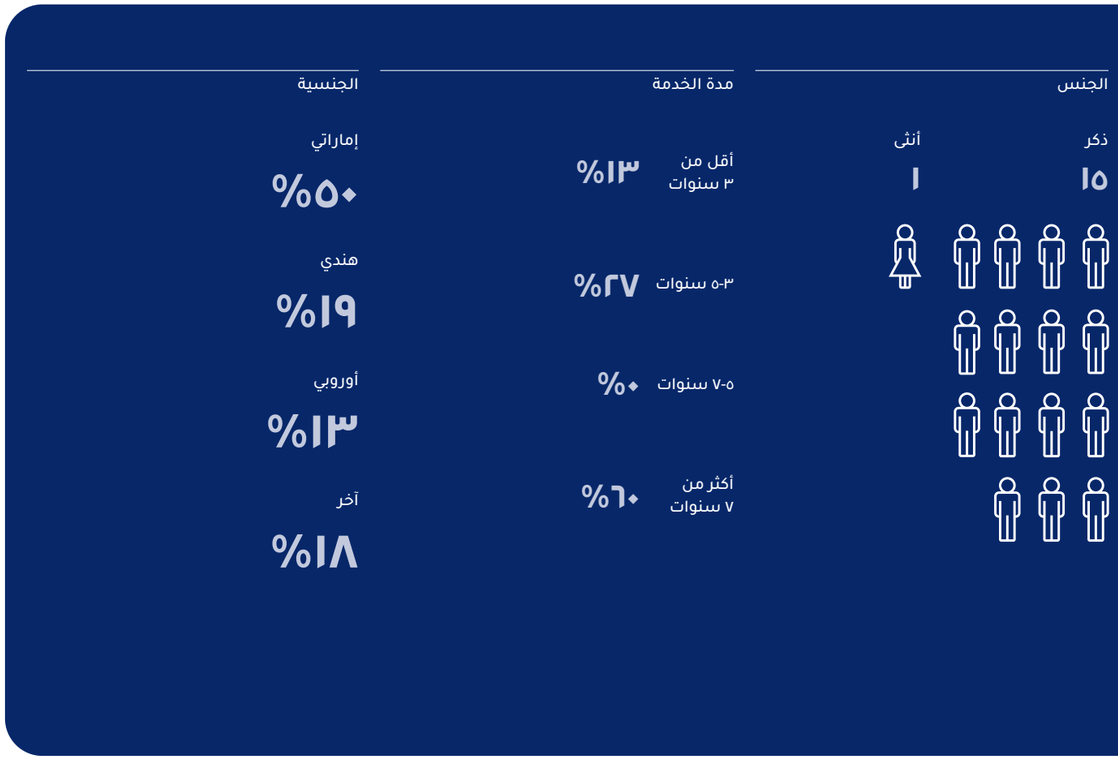
تاريخ الاجتماع	البنود الرئيسية في جدول الأعمال	عدد الحضور
١٥ فبراير	• مراجعة المخاطر التجارية ومستجدات الاحتياطيات • مراجعة سياسات واستراتيجيات الاستثمار • مستجدات التقارير التنظيمية للامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح • مستجدات دور ومهام وصلاحيات اللجنة وسياساتها • مستجدات توزيع الأرباح	٣/٣
١٧ مايو	• مراجعة المخاطر التجارية ومستجدات الاحتياطيات • مستجدات توزيع الأرباح	٣/٣
١٣ سبتمبر	• مراجعة المخاطر التجارية ومستجدات الاحتياطيات • مستجدات توزيع الأرباح	٣/٣
١٥ نوفمبر	• مراجعة المخاطر التجارية المنقولة والتوصية بالاحتياطيات	٣/٣

حضور اجتماعات لجان مجلس الإدارة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

اسم العضو	لجنة المجلس للتدقيق لجنة المجلس التنفيذي	لجنة المجلس للمخاطر	لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية	لجنة المجلس للائتمان والاستثمار	لجنة المجلس التنفيذي	لجنة المجلس لمعادلة الأرباح
	٥ اجتماعات مجدولة	٤ اجتماعات مجدولة	٥ اجتماعات مجدولة	٥١ اجتماعا مجدولاً	١٧ اجتماعاً مجدولاً	٤ اجتماعات مجدولة
السيد/ هشام عبد الله القاسم	ع (٥/٥)	ع (٤/٤)	ع (٥/٥)	ر (٥١/٥١)	ر (١٧/١٧)	ر (٤/٤)
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	ع ٥١/٥١	ع (١٧/١٧)	غير متوفر
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	غير متوفر	غير متوفر	ر (٥/٥)	غير متوفر	غير متوفر	ع (٤/٤)
السيد/ علي حميد علي العويس	غير متوفر	ر (٤/٤)	ع (٥/٥)	ع M ٥١/٤٦	ع (١٧/١٥)	غير متوفر
السيد/ سالم محمد عبيد الله	ع (٥/٥)	ع س (٤/٢)	غير متوفر	ع M (٥١/٥١)	ع (١٧/١٧)	غير متوفر
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	ر (٥/٥)	ع (٤/٢)	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
د. سالم العلي، ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	ع (٤/٤)

ملاحظة: ر = رئيس، ع = عضو، و ع س = عضو سابق. يمثل الرقم الوارد بين قوسين عدد الجلسات التي حضرها كل منهم.
حصل أعضاء اللجان على بدل قدره ٢٠,٠٠٠ درهم عن كل اجتماع حضروه خلال عام ٢٠٢٣.

التنوع في فريق الإدارة العليا



تعويضات كبار المدراء

في عام ٢٠٢٣، بلغ إجمالي المكافآت الممنوحة للإدارة العليا ١٠٦ ملايين درهم، يتكون إجمالي الأجر من أجر ثابت (بما في ذلك مساهمات معاشات صاحب العمل ومزايا ما بعد التوظيف المستحقة) والتعويضات المتغيرة الممنوحة في عام ٢٠٢٣.

صممت سياسة وهياكل المكافآت لدينا لجذب واستبقاء وتحفيز الموهوبين. ويتم الحفاظ على توازن مناسب بين الأجر الثابت والمتغير.

وتطبق مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني نظام مكافآت سنوي تقديري للموظفين المؤهلين لذلك. ويتم تحديد وعاء تمويل المكافآت على مستوى المجموعة مع مراعاة قدرة المجموعة على تحمل المخاطر والأداء النسبي لوحدات الأعمال. وأثناء تقييم أداء وحدة / أو موقع أعمال، يعتمد تقييم الأداء على كل من المعايير المالية وغير المالية. ويتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بالمرونة التامة، مما يسمح بإمكانية أن تكون قيم منح التعويض المتغيرة صفراً.

لن تتجاوز مستويات الأجور المتغيرة ١٠٠% من التعويض الثابت ما لم يكن، في ظروف معينة، ويسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى زيادة هذه المستويات إما إلى ١٥٠% من التعويضات الثابتة - بموافقة مجلس الإدارة أو ٢٠٠% من التعويض الثابت - بموافقة الجمعية العمومية للمجموعة.

وتشمل المكافآت الممنوحة بموجب نظام المكافآت السنوية التقديرية المكافآت النقدية المدفوعة بعد نهاية سنة الأداء، والمكافآت المؤجلة الممنوحة بموجب شروط وأحكام قواعد الخطة ذات الصلة. ويتم صرف المكافآت المؤجلة على شرائح على مدى عدد من السنوات وتخضع لتعديل الأداء والمصادرة وسوء المعاملة والاسترداد ضمن حالات وشروط معينة.

وتخضع منح التعويضات المتغيرة لتسوية المخاطر اللاحقة على هيئة تسويات أثناء السنة، كجزء من عملية التعويض في نهاية العام، أو بعد الاستحقاق، أو بعد دفع المكافآت.

وتبلغ فترة الاسترداد ثلاث سنوات بعد تاريخ الدفع أو تاريخ استحقاق المكافأة ذات الصلة، أيهما أكثر تأخيراً. ويمكن تطبيق تعديل المخاطر اللاحق على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على ظروف الحدث وضمن مجموعة من الظروف، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة المواد أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، أو الاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل فرد أو مجموعة من الموظفين، أو الخطأ المادي أو فشل ضوابط إدارة المخاطر.

ولمزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت وتصميم وهيكل عمليات المكافآت، يرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة ٣.

لجان الإدارة

لدى بنك الإمارات دبي الوطني العديد من اللجان الإدارية، منها اللجنة التنفيذية للمجموعة. وقد تم إنشاء عدد من اللجان الإدارية الإضافية للمساعدة في تنفيذ أهداف اللجنة التنفيذية للمجموعة والمساعدة في كفاءة وفعالية إدارة ومراقبة أعمال بنك الإمارات دبي الوطني.

ولكل لجنة من لجان الإدارة بنود مرجعية معتمدة تحدد صلاحيتها ومسؤولياتها وعدد مرات انعقاد اجتماعاتها وممارساتها. وتساعد لجان إدارة البنك في تحريك عملية صنع القرار عبر عدد من مجالات الأعمال، منها إدارة الأصول والمخاطر والائتمان والاستثمار والمشتريات وأمن المعلومات.

اللجنة التنفيذية للمجموعة	لجنة الإدارة	عدد الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠٢٣	مسؤوليات اللجنة
تتضمن المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية للمجموعة ما يلي: • المراقبة الجماعية لأداء المجموعة (التي تتكون من الشركات ووحدات الدعم والشركات التابعة) واتخاذ قرارات على مستوى المجموعة ضمن حدود الصلاحيات المفوضة من قبل مجلس الإدارة. • تقديم توصيات محددة إلى مجلس الإدارة بشأن القرارات التي تقع خارج حدود الصلاحيات المفوضة له. • لمراجعة المقترحات / الأوراق (بخلاف تلك التي تمت مراجعتها من قبل لجان الأصول والمطلوبات، والتدقيق، والائتمان، والاستثمار) قبل تعميمها على المجلس. • مراقبة الأداء المالي الشهري لأقسام الأعمال في المجموعة. • التحقق من صحة المنتج الجديد ومقترح المشروع والموافقة عليه أو رفضه وفقا لحدود صلاحيات المجموعة التنفيذية. • تحديد المبادئ التوجيهية للخطط / الميزانيات الاستراتيجية والتجارية قبل عرضها على مجلس الإدارة. • التحقق من صحة أي تغييرات شاملة في السياسة والعملية والتنظيمية (ضمن الميزانية) يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء المجموعة والموافقة عليها / رفضها. • التحقق من صحة عضوية مجموعة المواهب ومقترحات مكافآت الموظفين واتخاذ قرار بشأنها (في حدود الميزانية). • مراقبة التقدم المحرز ونتائج التنفيذ للمشاريع الكبيرة والتحقق من صحتها. • وضع سياسة الاتصال الداخلي والخارجي. عقدت الجنة التنفيذية للمجموعة ١٣ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٣	لجنة الإدارة للاستثمار	١	تضمن توافق المحافظ الاستثمارية للمجموعة مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وتراقب أداء هذه المحافظ وتقدم تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
	لجنة الإدارة للائتمان	٩٩	تدير تسهيلات الائتمان والمخاطر للمجموعة وتسوية الديون وتكوين المخصصات وعمليات الشطب والتعديلات على التسعير، والتصنيفات والإعفاءات المتعلقة بتسهيلات الائتمان.
	لجنة الأصول والمطلوبات	١١	تشرف على تقييم كفاية رأس مال المجموعة، ومراجعة تحمل السيولة، وعدم تطابق مخاطر أسعار الفائدة، وإدارة فجوات الاستحقاق، وخطط التمويل. تدير استراتيجية الاقتراض والإقراض للمجموعة وتمويل الاستحواذ.
	لجنة المخاطر للمجموعة	٥	تضمن أن يظل التعرض للمخاطر لجميع أنواع المخاطر على مستوى المجموعة ضمن إطار القدرة على تحمل المخاطر بشكل عام، كما تشرف على أداء المحفظة الائتمانية للمجموعة وترصدها وتقوم بالتوجيه من خلال استراتيجيات الائتمان المعدلة.
	لجنة المشتريات للمجموعة	١٣	توفر الإشراف وتراجع نفقات الموظفين من غير العاملين بدوام كامل على مستوى المجموعة، بهدف تحديد فرص التآزر والكفاءات التشغيلية.
	اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات	٩	تضمن التطبيق الفعال والاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية ذات الصلة والتمويل لتلبية أهداف واحتياجات المجموعة.

اجتماعات الجمعية العمومية

ترأس اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣ رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني. وحضر الاجتماع، سواء شخصياً أو عبر الإنترنت، أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين.

وسجل محضر الاجتماع أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومن ثم أتيحت إمكانية الإطلاع على قرارات الجمعية العمومية لهيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين من خلال الإعلان عنها في السوق قبل افتتاح يوم التداول التالي في السوق. وتضمنت أعمال اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣، العديد من بنود اجتماع الجمعية العمومية الأساسية الخاضعة للقرار العادي (كونها أغلبية بسيطة من الأصوات المؤهلة)، وعدد من الأمور التي تطلبت قرارات خاصة بنسبة ٧٥% من الأصوات المؤهلة. وقد تمت الموافقة على جميع القرارات المطروحة للموافقة عليها حسب الأصول في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣. مدرج في الجدول التالي ملخص للقرارات التي قدمها المساهمون وأقروها (تمت الموافقة عليها):

المسائل المطروحة للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٣	نوع القرار
البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة • الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المجموعة والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تقرير المدقق الخارجي • الموافقة على تقرير المدقق الخارجي لبنك الإمارات دبي الوطني عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • الموافقة على تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشأن نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك الإمارات دبي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر • الموافقة على الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
توزيع الأرباح • الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	عادي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة • الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
إبراء ذمة مجلس الإدارة • إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.	عادي
إبراء الذمة أو الفصل أو رفع دعاوى المسؤولية ضد مدقق الحسابات حسب مقتضى الحال. • إبراء ذمة المدقق الخارجي من المسؤولية عن الأعمال التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، أو إقالة مدقق الحسابات وملاحقته، بحسب مقتضى الحال.	عادي
تعيين المدقق الخارجي • الموافقة على تعيين مدقق الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٣ وتحديد أتعابه عن تلك السنة.	عادي
الموافقة على مقترحات برامج السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم • الموافقة على مقترحات مجلس الإدارة بشأن السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم والتي سيصدرها بنك الإمارات دبي الوطني بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات الصلة.	خاص
تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني • الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وفقا للمرسوم رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ والأنظمة والتشريعات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع دون قيد.	خاص
نشاط الاستشارات المالية • الموافقة على إضافة نشاط الاستشارات المالية إلى الرخصة التجارية لبنك الإمارات دبي الوطني.	خاص
تفويض مجلس الإدارة • تفويض مجلس إدارة المجموعة و/أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، باعتماد أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي ستعتمدها الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣.	خاص

المدقق الخارجي

اختيار المدقق الخارجي

المدقق الخارجي المعين من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٣ للسنة المالية ٢٠٢٣ هو ديلويت و توش (إم.إي). خدمت ديلويت آند توش (إم.إي) لمدة خمس سنوات متتالية كمدقق خارجي لبنك الإمارات دبي الوطني. تمت عملية مناوبة شريك التدقيق لدى ديلويت آند توش (إم.إي) المسؤول عن التدقيق الخارجي بعد ثلاث سنوات. لا يجوز تعيين مكاتب تدقيق خارجي إلا لمدة أقصاها ست سنوات متتابعة.

وبالإضافة إلى المسؤوليات الرئيسية للجنة المجلس للتدقيق المشار إليها أعلاه، تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة واعتماد نهج التدقيق الخارجي، بما في ذلك التقييم والتعيين المستقل أو إعادة التعيين، وشروط التعاقد وتناوب شركة التدقيق و/أو الشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق. وتشمل معايير الاختيار ضمان قدرة شركة التدقيق على إدارة التدقيق بفعالية وكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار حجم وتعقيد المجموعة، وكذلك ضمان الاستقلالية، وعدم تضارب المصالح، ووجود شريك وفريق تدقيق يتميز بالقوة والمقدرة.

كما تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة نطاق التدقيق ونهجه للسنة التي يقترحها المدقق الخارجي. تتواصل لجنة المجلس للتدقيق مع فريق التدقيق الخارجي في عدد من المناسبات خلال العام، دون حضور أي من الإدارة العليا، لمناقشة التقارير الدورية والسنوية، ونتائج التدقيق، والتغييرات في معايير المحاسبة وإعداد التقارير، وغيرها من الأعمال الضرورية. تراجع لجنة التدقيق أداء واستقلالية وجودة المدقق الخارجي سنوياً، بما في ذلك أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق باستقلالية وتناوب ومؤهلات شركة التدقيق وموظفيها.

اسم مكتب التدقيق والمدقق الشريك	ديلويت آند توش (إم.إي) السيد/ يحيى شاتيلا
عدد السنوات المتتالية التي خدمها المدقق الشريك	عامان
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٣	٢,٣ مليون درهم
رسوم تقرير التدقيق المطول	٠,٧ مليون درهم
رسوم التقارير الأخرى التنظيمية والخاصة بالمجموعة	٠,٥ مليون درهم
رسوم أي خدمات غير التدقيق	لا يوجد

الرسوم

توافق لجنة المجلس للتدقيق على رسوم خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق في بداية كل عام. وتشمل قائمة الخدمات، خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات صلة. ويمكن للجنة المجلس للتدقيق الموافقة على رسوم إضافية لخدمات المدققين الخارجيين التي قد تنشأ على مدار العام أو عندما تتجاوز الرسوم المبلغ المعتمد مسبقاً.

الخدمات الخاصة (غير التدقيق)

لم تكن هناك خدمات خاصة (غير التدقيق) قدمها المدقق الخارجي خلال عام ٢٠٢٣، وبالتالي، لم يتم تقديم أي رسوم مقابل الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق.

التدقيق خلال عام ٢٠٢٣

لم يبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي، وهو نافذة إسلامية مرخصة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وتطبق وحدة الأعمال هذه آلية قوية للحوكمة الشرعية لضمان اعتماد جميع المنتجات والخدمات المقدمة حسب الأصول وبما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وإرشادات ولوائح الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضعت النافذة الإسلامية «نهجا دفاعيا ثلاثيا» يضم فريق أعمال النوافذ الإسلامية، ووحدة الرقابة الشرعية، ووحدة التدقيق الشرعي الداخلي، على التوالي. وتدعم هذه الوحدات أنشطة الحوكمة الإسلامية والرقابة وإعداد التقارير في بنك الإمارات دبي الوطني.

وتخضع النافذة الإسلامية للجنة الرقابة الشرعية الداخلية التي تضم علماء شريعة مستقلين. ويتم تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويمتلك بنك الإمارات دبي الوطني سياسات وإجراءات وضوابط راسخة معتمدة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لتيسير الأنشطة التجارية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقا للقرارات والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتشرف على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وتمتلك لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ميثاقاً معتمداً يغطي إطار إحالة الأمور إلى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وإصدار الفتاوى وعملية صنع القرار. وتعتبر الفتاوى والقرارات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ملزمة لبنك الإمارات دبي الوطني.

وتصدر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية تقريراً سنوياً عن أنشطتها، بما في ذلك التأكيد على أن بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي قد امتثل باستمرار لمبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى المتفق عليها، وتحديد أي حالات خاصة بعدم الامتثال. وقد تمت الموافقة على التقرير من قبل الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وكذلك تم تقديمه إلى مساهمي المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية. وقد عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ١٢ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٣، ولم يتغيب عنها أحد.

الخدمات المصرفية الإسلامية تتمة

وفيما يلي الأعضاء الحاليون في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية:

الأستاذ الدكتور/ محمد علي القرّي
(عين في ١٠ مايو ٢٠٢٠)

يتميز الأستاذ الدكتور/ محمد علي القرّي (د. القرّي) بكونه أستاذاً سابقاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، في نفس الجامعة. ألّف الدكتور القري العديد من الكتب حول التمويل الإسلامي، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا، و:

- خبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي.
- عضو في مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك مجلسها الشرعي.
- كما يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة وهو عضو في العديد من الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية وشركات التكافل في جميع أنحاء العالم.

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
(عين في ١٠ مايو ٢٠٢٠)

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء ("د.العلماء") هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، بالإضافة إلى كونه خبيراً معتمداً في الشؤون المالية المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. والأستاذ الدكتور/ العلماء حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية و:

- يقود اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- عضو في عدد من مجالس الفتوى والشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات تكافل.

الدكتور سالم علي العلي
(عين في ٢٦ يوليو ٢٠٢٠)

الدكتور/ سالم علي آل علي («د. آل علي») هو أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقوم بتدريس مجموعة متنوعة من المقررات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية و:

- تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن.
- حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله) ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي.
- كان محاضراً غير متفرغ لبرنامج الماجستير في القانون في كلية حقوق بي بي بي، جامعة بي بي بي، ومقرها لندن، حيث حاضر في مجموعة واسعة من المسائل الفقهية، بما في ذلك القوانين الإسلامية والإنجليزية والمقارنة.
- عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.

د. محمد قاسم
(تولى منصبه في ١ أغسطس ٢٠٢١)

الدكتور/ محمد قاسم («د. قاسم») هو عالم شرعي معروف وخبير في الصيرفة الإسلامية و:

- عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- حاضر في الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد لأكثر من عقدين.
- ساهم بشكل كبير في نمو وتنظيم الصناعة المصرفية الإسلامية في مناصب مختلفة.

د. أمين فاتح
(تولى منصبه في ١ يوليو ٢٠٢١)

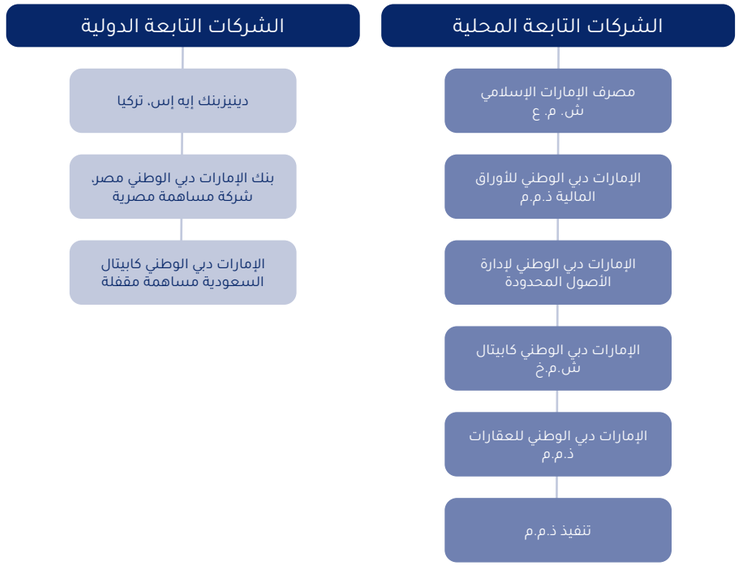
حصل الدكتور/ أمين فاتح على درجتي البكالوريوس والماجستير في الحديث الشريف، ودرجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية و:

- شارك في الصناعة المصرفية الإسلامية منذ عام ١٩٨٨.
- عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- حاضر في العديد من الجامعات وهو مدرب ثنائي اللغة في مجال التمويل الإسلامي، حيث قدم فيه العديد من الدورات التدريبية في أنحاء العالم.

إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية

تمتلك مجموعة بنك الإمارات دي الوطني ما مجموعه ٨٥٦ فرعا و٤,٢١٣ جهاز صراف آلي في مختلف مناطق تواجدها الدولي. ولها عمليات في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والهند وتركيا والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا وروسيا والبحرين، بالإضافة إلى مكاتب تمثيل في الصين وإندونيسيا.

ويوضح مخطط الكيانات التالي الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة:



وبصفته الشركة الأم الرئيسية، فإن بنك الإمارات دي الوطني مسؤولٌ عن عمليات مجموعة بنك الإمارات دي الوطني وضمان إدارة المخاطر بشكل فعال. إن لدى جميع وحدات الأعمال في كافة أنحاء المجموعة، بما في ذلك مجالس الإدارة التابعة للمجموعة وفروعها، ترتيبات حوكمة مناسبة وفعالة تتوافق مع جميع القوانين واللوائح المحلية.

ولتوفير الرقابة الفعالة على مستوى المجموعة، يتبع بنك الإمارات دي الوطني المبادئ العامة لأفضل ممارسات الحوكمة ليتم تطبيقها بشكل متسق عبر المجموعة، والتي بموجبها يتعين على كل كيان تابع للمجموعة ما يلي:

- الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والحوكمة المحلية.
- العمل ضمن استراتيجية المجموعة وإدارة أعمالها بما يتماشى مع إطار إدارة المخاطر الخاص بالمجموعة.
- إعلاء الثقافة المتوائمة مع هدف المجموعة وقيمها.
- يتولى قيادة الكيان مجلس إدارة فعال، يحقق التوازن المناسب بين المهارات والتنوع والخبرة والمعرفة.
- إبلاغ مجلس إدارة بنك الإمارات دي الوطني بأي تغييرات تطرأ على مجلس إدارته أو لجانه.
- رفع مستجدات منتظمة لمجلس إدارة بنك الإمارات دي الوطني حول أداء الأعمال واستراتيجية الأعمال والمخاطر الجوهرية والتحديات وأي مسائل جوهرية أخرى.

الإخلالات وأسبابها وتجنبها

يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني آلية لضمان الامتثال الفعَّال للوائح ذات الصلة والإبلاغ عن أي إخلالات أو أمور ذات أهمية. وخلال عام ٢٠٢٣، لم تظهر ولم يتم الإبلاغ عن أي انتهاكات مادية. وقد تم تحديد كافة المسائل الجوهرية وإبلاغ مجلس الإدارة و/أو لجان مجلس الإدارة بها من قبل المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة و/أو المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة و/أو المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة. كما لم يسجل المدقق الخارجي أي تحفظات عن السنة المالية ٢٠٢٣.

بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة

يعمل بنك الإمارات دبي الوطني وفقا لمبدأ «خلق قيمة مشتركة»، وهو إطار عمل قوي يؤكد على التزامنا تجاه المجتمعات المحيطة. وتتحمل المجموعة مسؤولية تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية لكل من هم في محيطها وتهدف إلى تحسين حياة الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المجتمعات التي تعمل فيها.

ويلعب العمل الخيري دوراً حيوياً في استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني، حيث يرمز إلى التزام المجموعة بإعادة توزيع نجاحها على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع ككل. تعمل الروح الخيرية للمجموعة على ترسيخ مكانتها ككيان مسؤول اجتماعياً، وإعادة تأكيد تفانيها في النمو مع محيطها، والوفاء بواجباتها العامة. تم توثيق التقدم الذي أحرزه بنك الإمارات دبي الوطني في هذه القطاعات من أجل الشفافية والمزيد من المعلومات في تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية لعام ٢٠٢٣ الصادر عن المجموعة.

التوطين

تبوأ بنك الإمارات دبي الوطني مكانته على مدار ٦٠ عاماً، ضمن أكبر الشركات المحلية التي تحرص على توظيف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث نقدم للإماراتيين الفرص الوظيفية ذات المسار المهني السريع، والتطوير المهني ذو المستوى العالمي، كما نقدم لهم الفرصة لدعم التنمية الاقتصادية المستمرة في دولتنا بشكل مباشر من خلال برامج مختارة بعناية للتطوير الوظيفي.

كما في نهاية عام ٢٠٢٣، يعمل لدينا ٤٩ مواطنا إماراتياً يشغلون مناصب قيادية عليا، فيما يبلغ إجمالي عدد الموظفين من المواطنين الإماراتيين ١,٨٧٦ موظفاً يعملون جميع مناحي بنك الإمارات دبي الوطني، حيث يتولون أدواراً وظيفية مهمة وحاسمة على كل مستوى من مستويات الشركة.

	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
% من الإماراتيين	%٣٤	%٣٤	%٣٣

ويهدف بنك الإمارات دبي الوطني إلى جذب وتطوير وإشراك واستبقاء المواهب الإماراتية على كل مستوى وظيفي من مستويات شركتنا.

وقد تم تصميم مبادراتنا الرائدة لتحديد الإمكانات وتوفير التدريب والدعم المطلوبين اللذين يحتاجهما موظفونا الإماراتيون لتولي مناصب قيادية ذات متطلبات حيويّة، ومساعدة بنك الإمارات دبي الوطني على بناء مستقبل المجموعة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

علاقات المستثمرين وأداء الشركة

تتولى إدارة علاقات المستثمرين في بنك الإمارات دبي الوطني، والتي تتبع لإدارة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة، مسؤولية التعامل مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنيين الرئيسيين الخارجيين، بما في ذلك المساهمين وأصحاب الديون ووكالات التصنيف ومجتمع المستثمرين المحترفين.

وتنسق إدارة علاقات المستثمرين عملية إصدار نتائج المجموعة ربع السنوية للجمهور وإطلاع الأطراف المعنيين على الأداء والتوقعات. كما تنسق الإدارة مع جهات الامتثال المصرفي للشركات والمؤسسات للحفاظ على سجل «المطلعين» ومراقبته بما يتوافق مع جميع القوانين والأنظمة ذات الصلة.

وفقاً للنظام الأساسي للمجموعة، يحق للمستثمرين الأجانب امتلاك ما يصل إلى ٤٠% من أسهم المجموعة.

ويتولى قيادة وحدة علاقات المستثمرين كل من:

السيد/ باتريك كليركين
رئيس - التمويل وعلاقات المستثمرين للمجموعة
البريد الإلكتروني: IR@EmiratesNBD.com
Patricke@emiratesnbd.com
هاتف: ٤ ٩٧١ ٦٠٩ ٣٠٠ +
الهاتف المتحرك: ٥٠ ٩٧١ ٥٧٠ ٠٥٢+

www.emiratesnbd.com/en/investor-relations/meet-the-team/

يتضمن الجدول التالي توزيع أنواع المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:

تصنيف المساهمين	نسبة الأسهم المملوكة			
	الأفراد	الشركات	الحكومة	المجموع
محلي	١١%	٣٤%	٤١%	٨٦%
عربي	١%	١%	٠%	١٣%
أجنبي	١%	١٠%	٠%	١١%
المجموع	١٣%	٤٦%	٤١%	١٠٠%

يوضح الجدول التالي بيان المساهمين الذين امتلكوا ٥% أو أكثر من أسهم بنك الإمارات دبي الوطني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	٢,٥٨٤,٤٩٩,٦٤٠	٤٠.٩٢%
شركة دي إتش ٧ (ذ.م.م.)	٩٣٧,٥٠٠,٠٠٠	١٤.٨٤%
شركة كابيتال أسيتس (ذ.م.م.)	٣٣٦,٦١٤,١٢١	٥.٣٣%

يوضح الجدول التالي بيان توزيع المساهمين حسب حجم حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
أقل من ٥٠,٠٠٠	١,٨٩٧	١٤,١٨٢,٨٦١	٠.٢٢%
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٧٩٠	١٤٨,٢١٣,٦٦٣	٢.٣٤%
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٤	٦٦٢,٥٣٦,٩٢٨	١٠.٤٩%
٥,٠٠٠,٠٠٠ أو أكثر	٧٤	٥,٤٩١,٦٦٤,٨٠١	٨٦.٩٤%

إجمالي عدد أسهم بنك الإمارات دبي الوطني المصدرة = خلال عام ٢٠٢٣= **٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣**

سعر سهم بنك الإمارات دبي الوطني في السوق (سعر الإغلاق، أعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٣.

الشهر (٢٠٢٣)	أعلى مستوى شهري (درهم)	أدنى مستوى شهري (درهم)	الإغلاق الشهري (درهم)
يناير	١٣.١٥	١٢.٧٠	١٢.٩٥
فبراير	١٣.٧٥	١٣.٢٥	١٣.٦٠
مارس	١٣.٦٠	١٢.٥٠	١٣.١٥
أبريل	١٤.١٠	١٣.٠٠	١٤.١٠
مايو	١٤.١٥	١٣.٦٠	١٣.٦٥
يونيو	١٤.٩٠	١٣.٦٥	١٤.٨٥
يوليو	١٧.٠٠	١٥.٣٠	١٧.٠٠
أغسطس	١٧.٤٥	١٦.٣٠	١٦.٣٥
سبتمبر	١٨.٥٠	١٦.٤٥	١٧.٨٠
أكتوبر	١٨.١٥	١٦.٠٠	١٦.٩٥
نوفمبر	١٨.١٠	١٧.١٥	١٧.٦٠
ديسمبر	١٧.٨٥	١٦.٨٥	١٧.٣٠

الأداء المقارن لبنك الإمارات دبي الوطني مع السوق العام خلال عام ٢٠٢٣.

الشهر (٢٠٢٣)	بنك الإمارات دبي الوطني (درهم)	المؤشر العام لسوق دبي المالي	البيانات المالية
يناير	١٢.٩٥	٣٣٠٣.٢٧	٢٣٣٦.١٨
فبراير	١٣.٦٠	٣٤٣٧.٧٦	٢٤٨٩.٧٢
مارس	١٣.١٥	٣٤٠٦.٧٢	٢٣٣٠.٥٧
أبريل	١٤.١٠	٣٥٤٤.٧٩	٢٤٨٦.٨٨
مايو	١٣.٦٥	٣٥٧٦.٦٣	٢٤٩١.٣٨
يونيو	١٤.٨٥	٣٧٩١.٩٩	٢٦٢٣.٥٨
يوليو	١٧.٠٠	٤٠٥٩.٢٧	٢٨٣٠.١٤
أغسطس	١٦.٣٥	٤٠٨٢.٨٧	٢٨٠٦.٣٩
سبتمبر	١٧.٨٠	٤١٦٣.٥٨	٢٨٧٣.٧٤
أكتوبر	١٦.٩٥	٣٨٧٧.٠٨	٢٧٢٥.٠٤
نوفمبر	١٧.٦٠	٣٩٩٢.٣٦	٢٧٩٣.٦٢
ديسمبر	١٧.٣٠	٤٠٥٩.٨٠	٢٨٢٣.٦٨

التعاريف

يكون للتعبيرات التالية، ضمن سياق تقرير الحوكمة هذا، المعاني الموضحة أدناه:

ALCO: لجنة الأصول والمطلوبات

مجلس الإدارة: يشير إلى مجلس الإدارة، الهيئة الإدارية للشركة

BAC: لجنة المجلس للتدقيق

BRC: لجنة المجلس للمخاطر

BEC: لجنة المجلس التنفيذي

BCIC: لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

BNRESGC: لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

BPEC: لجنة المجلس لمعادلة الأرباح

CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

لوائح الحوكمة المؤسسية: تشمل لائحة الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (تعميم رقم ٢٠١٩/٨٣ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩) وقرار رئيس هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ٣/ ر.م لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل الحوكمة لشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى القوانين والقواعد والأنظمة الأخرى ذات الصلة السارية على البنوك والشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

DFM: سوق دبي المالي

بنك الإمارات دبي الوطني/ المجموعة: يشير إلى مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والشركات التابعة لها

ESG: الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

EXCO: اللجنة التنفيذية لبنك الإمارات دبي الوطني

GAM: اجتماعات الجمعية العمومية

GRC: لجنة المخاطر للمجموعة

HSA: الهيئة الشرعية العليا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

ICAAP: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

ISSC: لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

MIC: لجنة الإدارة للاستثمار

MCC: لجنة إدارة الائتمان

P.J.S.C.: شركة مساهمة عامة

POA: سند توكيل

RPT: معاملات الأطراف ذات العلاقة

SCA: هيئة الأوراق المالية والسلع

تقرير مجلس الإدارة والتقرير الشرعي السنوي



تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يقدم تقريره مع البيانات المالية الموحدة المدققة الخاصة ببنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع («البنك») وشركاته التابعة (ويشار إليهم مجتمعين بـ «المجموعة») للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تأسس البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٧ بموجب موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتاريخ ٣ يوليو ٢٠٠٧ على منح ترخيص مزاولة أعمال مصرفية للبنك.

أساس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها.

ملاحظات مالية

حققت المجموعة أرباحاً موحدة (عائدة إلى حاملي الأسهم) بلغت ٢١,٤٨٠ مليون درهما في عام ٢٠٢٣ والتي تمثل زيادة بنسبة ٦٥ بالمئة عن عام ٢٠٢٢ ويعود السبب في ذلك إلى للنمو الكبير في القروض، وقاعدة التمويل المستقرة منخفضة التكلفة، وزيادة حجم المعاملات، وعمليات التحصيل الكبيرة. كما واصلت المجموعة التركيز على:

- تقديم تجربة عملاء متميّزة
- تحفيز نمو الأعمال الأساسية
- التركيز على الفرص المستقبلية
- تبني وتطوير نهج التنويع الدولي
- تأسيس وترسيخ بنية أساسية رائدة في السوق
- تطوير وإرساء دعائم مؤسسة ديناميكية

شهد عام ٢٠٢٣ زخماً قوياً في أنشطة الإقراض للأفراد، حيث أبرمت الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات صفقات ملفتة لكبار العملاء متعددي الجنسيات. حققت جميع وحدات الأعمال أداءً متميزاً، مما أدى إلى ارتفاع الدخل بنسبة ٣٢% مع استمرارنا في تمويل الاقتصاد الحقيقي.

ساهمت النتائج الملفتة والميزانية العمومية القوية في الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة من الدرجة الاستثمارية من قبل كلا وكالتي «موديز» و«فيتش».

يستمر التوسع الدولي للمجموعة مع افتتاح فروع إضافية في المملكة العربية السعودية والاستثمار المتسارع في قدراتنا الرقمية لدعم النمو المستقبلي. والهند ومصر واستمر زخم الاستثمار في قدراتنا الرقمية لدعم النمو المستقبلي. كما تواصل المجموعة تنوّعها، إذ إن ٣٢% بالمائة من الدخل الآن يأتي من العمليات الدولية.

أبدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مرونة في ظل مشهد التقلبات العالمية وارتفاع أسعار الفائدة. تشير نتائج إحصاءات مؤشر مدراء المشتريات إلى نشاط قوي في القطاعات غير النفطية في عام ٢٠٢٣ في جميع أنحاء المنطقة. قامت وحدة الأبحاث في بنك الإمارات دبي الوطني برفع توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى ٥,٠% لعام ٢٠٢٣. وتتوقع استراتيجية الطاقة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً في الاستثمارات يصل لغاية ٢٠٠ مليار درهم مع مضاعفة مساهمة الطاقة المتجددة ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٣٠. تشهد قطاعات اقتصادية أخرى مثل السياحة انتعاشاً ملفتاً ينعكس من خلال تسجيل دبي لأعداد قياسية من الزوار. لايزال سوق العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة مزدهراً بفضل الطلب الدولي والنمو السكاني. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا على نطاق أوسع، تواصل مصر استكشاف مزيد من الفرص في مبيعات الأصول، مما يُبرز التزامها بدعم الاقتصاد. كما قامت تركيا برفع أسعار الفائدة للمساعدة في معالجة التضخم.

تظهر هذه النتائج القوية للمجموعة المرونة المالية مما يبرز بأن نموذج الأعمال المتنوع للمجموعة مستمر في تحقيق أفضل النتائج. وحققت جميع وحدات الأعمال زيادة في الأرباح. اكتسبت الميزانية العمومية للمجموعة مزيداً من الزخم من خلال إجراء تحسينات في مزيج الودائع وجودة الائتمان ورأس المال الأساسي والسيولة. يواصل بنك الإمارات دبي الوطني دعم الشركات والعملاء بالتوازي مع الاستثمار في منصته الرقمية وشبكته الدولية لدفع عجلة النمو في المستقبل.

بلغت ربحية السهم للمجموعة ٣,٣٢ درهم (٢٠٢٢: ١,٩٨ درهماً) وبلغت ربحية السهم المعدّلة للمجموعة (باستثناء تأثير التضخم) ٣,٩٩ درهم (٢٠٢٢: ٢,٤٧ درهم).

حققت المجموعة عائداً على متوسط حقوق المساهمين الملموسة بنسبة ٢٤,٣ (٢٠٢٢: ١٧,١%) وعائداً على متوسط إجمالي الموجودات بنسبة ٢,٧ (٢٠٢٢: ١,٨%).

حقوق المساهمين وتمويلات حاملي السندات

بلغ إجمالي حقوق المساهمين وتمويلات حاملي السندات كما بنهاية عام ٢٠٢٣ مبلغ ١٠٩,٧٩٩ مليون درهم (٢٠٢٢: ٩٣,١٩٩ مليون درهم).

التخصيصات المقترحة

كما يقترح مجلس الإدارة التخصيصات التالية من الأرباح المحتجزة:

	مليون درهم
الأرباح المحتجزة كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٦٢,٣٤٦
أرباح المجموعة للسنة (عائدة إلى حاملي الأسهم)	٢١,٤٨٠
دخل / (خسارة) شامل آخر للسنة	(١,٤)
أرباح محتجزة متوفرة للتخصيص	٨٣,٧٢٢
(ا) أرباح نقدية عن عام ٢٠٢٢ مدفوعة خلال عام ٢٠٢٣	(٣,٧٨٦)
(ب) الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	(٥١١)
(ج) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٢	(٣١)
(د) الزكاة	(٢١)
رصيد الأرباح المحتجزة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٧٩,٣٧٣**

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣:

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التالية:

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة
السيد / هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة
معالي/ محمد هادي الحسيني	عضو مجلس إدارة
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس إدارة
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس إدارة
السيد/ بطي عبيد الملا	عضو مجلس إدارة
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس إدارة
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس إدارة
السيد/ جاسم محمد العلي	عضو مجلس إدارة

إجمالي عدد الاجتماعات: ٦

لجنة المجلس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد / هشام عبد الله القاسم	رئيس اللجنة
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ١٧

تقرير مجلس الإدارة تتمة

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة/لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣: تتمة

لجنة المجلس للتدقيق لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	رئيس اللجنة
السيد / هشام عبد الله القاسم	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٥

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ بطي عبيد بطي الملا	رئيس اللجنة
السيد / هشام عبد الله القاسم	عضواً
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٥

لجنة المجلس للمخاطر لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد/ علي حميد علي العويس	رئيس اللجنة
السيد / هشام عبد الله القاسم	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضواً (تاريخ الاستقالة ١٢ يوليو ٢٠٢٣)
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضواً (تاريخ التعيين ١٢ يوليو ٢٠٢٣)

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

لجنة المجلس للإئتمان والاستثمار لبنك الإمارات دبي الوطني

السيد / هشام عبد الله القاسم	رئيس اللجنة
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضواً
السيد/ علي حميد علي العويس	عضواً
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٥١

لجنة المجلس لمعادلة الأرباح (لجنة جديدة)

السيد / هشام عبد الله القاسم	رئيس اللجنة
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضواً
د. سالم آل علي (ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية)	عضواً

إجمالي عدد الاجتماعات: ٤

مدققو الحسابات

تم تعيين السادة/ ديلويت أند توش كمدققين لحسابات مجموعة الإمارات دبي الوطني للسنة المالية ٢٠٢٣ في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢٣.

نيابة عن مجلس الإدارة



رئيس مجلس الإدارة

دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
٢٤ يناير ٢٠٢٤

التقرير الشرعي السنوي

التقرير السنوي للجنة الرقابة الشرعية الداخلية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني - الإسلامي

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

اصدر في دبي: ٢٠٢٤/١/١٥

إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع،

السَّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد:
إن لجنة الرقابة الشرعية الداخلية **(«اللجنة»)** للنافذة الإسلامية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني **(«المؤسسة»)** ووفقا للمتطلبات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والمعايير ذات العلاقة **(«المتطلبات الرقابية»)**، تقدم تقريرها المتعلق بأعمال وأنشطة المؤسسة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٢٣.

١. مسؤولية اللجنة:

إن مسؤولية اللجنة وفقا للمتطلبات الرقابية ولائحتها التنظيمية تتحدد في الرقابة الشرعية على جميع أعمال، وأنشطة، ومنتجات، وخدمات، وعقود، ومستندات، ومواثيق عمل المؤسسة، والسياسات، والمعايير المحاسبية، والعمليات والأنشطة بشكل عام، وعقد التأسيس، والنظام الأساسي، والقوائم المالية للمؤسسة، وتوزيع الأرباح وتحميل الخسائر والنفقات والمصروفات بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار **(«أعمال المؤسسة»)** وإصدار قرارات شرعية بخصوصها، ووضع الضوابط الشرعية اللازمة لأعمال المؤسسة والتزامها بالشريعة الإسلامية في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة العليا الشرعية **(«الهيئة»)**، لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتتحمل الإدارة العليا مسؤولية التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية وفقا لقرارات، فتاوى، وآراء الهيئة، وقرارات اللجنة في إطار القواعد والمبادئ والمعايير التي تضعها الهيئة **(«الالتزام بالشريعة الإسلامية»)** في جميع أعمالها والتأكد من ذلك، ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية في هذا الشأن.

٢. المعايير الشرعية:

اعتمدت اللجنةُ على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية **(«أيوفي»)** معايير للحد الأدنى للمتطلبات الشرعية والتزمت بها في كل ما تفتي به أو تعتمده أو توافق عليه أو توصي به فيما يتعلق بأعمال المؤسسة خلال السنة المالية المنتهية دون استثناء وفقا لقرار الهيئة رقم ٢٠١٨/٣/١٨.

٣. الأعمال التي قامت بها اللجنة خلال السنة المالية:

لقد قامت اللجنة بالرقابة الشرعية على أعمال المؤسسة، من خلال مراجعة أعمال المؤسسة ومراقبتها من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وفقا لصلاحيات اللجنة ومسؤولياتها والمتطلبات الرقابية في هذا الشأن. ومن الأعمال التي قامت بها اللجنة ما يأتي:

أ. عقد **(١٧)** اجتماعا خلال السنة المالية.
ب. إصدار الفتاوى والقرارات وإبداء الآراء فيما يتعلق بأعمال المؤسسة التي عرضت على اللجنة.
ج. مراجعة ما عرض من السياسات، واللوائح الإجرائية، والمعايير المحاسبية، وهياكل المنتجات، والعقود، والمستندات، ومواثيق العمل، والوثائق الأخرى المقدمة من قبل المؤسسة للّجنة للاعتماد/الموافقة.
د. التأكد من مدى توافق توزيع الأرباح وتحميل النفقات والمصروفات بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار مع الضوابط الشرعية المعتمدة من قبل اللجنة.
ه. الرقابة من خلال إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، على أعمال المؤسسة بما في ذلك المعاملات المنفذة والإجراءات المتبعة، وذلك على أساس اختيار عينات من العمليات المنفذة، ومراجعة التقارير المقدمة في هذا الخصوص.
و. تقديم توجيهات إلى الجهات المعنية في المؤسسة بتصحيح ما يمكن تصحيحه من الملاحظات التي وردت في التقارير المقدمة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وإصدار قرارات بتجنيب عوائد المعاملات التي وقعت مخالفات في تطبيقها (إن وجدت) لصرفها في وجوه الخير.
ز. اعتماد التدابير التصحيحية/الوقائية فيما يتعلق بالأخطاء التي تم الكشف عنها لمنع حدوثها مرة أخرى.
ح. التواصل مع نائب رئيس مجلس الإدارة المفوض من قبل مجلس الإدارة، واللجان التابعة لمجلس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسة، حسب الحاجة، بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

وقد سعت اللجنة للحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية للتأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية.

٤. استقلالية اللجنة:

تؤكد اللجنة بأنها أدت مسؤولياتها وقامت بجميع أعمالها باستقلالية تامة، وقد حصلت على التسهيلات اللازمة من المؤسسة وإدارتها العليا ومجلس إدارتها للاطلاع على جميع الوثائق والبيانات، ومناقشة التعديلات والمتطلبات الشرعية.

٥. رأي اللجنة بخصوص التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية:

بناء على ما حصلنا عليه من معلومات وإيضاحات من أجل التأكد من التزام المؤسسة بالشريعة الإسلامية، فقد خلصت اللجنة بدرجة مقبولة من الاطمئنان إلى أن أعمال المؤسسة خلال السنة المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية إلا ما لوحظ من مخالفات تم رفع تقارير بشأنها، وقد وجهت اللجنة باتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الخصوص.

ورأي اللجنة، المذكور أعلاه، مبني على المعلومات التي اطلعت عليها خلال السنة المالية حصراً.

نسأل الله العلي القدير أن يحقق للجميع الرشاد والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توقيع أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمؤسسة:

أ د/ محمد بن على القري	الرئيس والعضو التنفيذي
أ د/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء	نائب الرئيس
د/ سالم على آل علي	عضو اللجنة
د/ أمين فاتح	عضو اللجنة
د/ محمد قسيم	عضو اللجنة

البيانات المالية

هذه القوائم الأولية المدققة الموحدة للمجموعة ٤٩ ٢٠٨
أرقام المقارنة تخضع البيانات المالية لموافقة مصرف
الإمارات العربية المتحدة المركزي واعتمادها من قبل
المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي

المحتويات

١٣٨	تقرير مدقق الحسابات المستقل	
١٤٤	بيان المركز المالي الموحد للمجموعة	
١٤٥	بيان الدخل الموحد للمجموعة	
١٤٦	بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة	
١٤٧	بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة	
١٤٨	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة	
١٤٩	١ معلومات عن الشركة	
١٤٩	٢ أساس المحاسبة	
١٤٩	٣ العملة التشغيلية وعملة العرض	
١٤٩	٤ أساس القياس	
١٤٩	٥ استخدام الأحكام والتقديرات	
١٥٢	٦ السياسات المحاسبية الهامة	
١٦٦	٧ معايير صادرة ولكن لم يتم تفعيلها بعد	
١٦٧	٨ التضخم المفرط	
١٦٧	٩ نقد وودائع لدى المصارف المركزية	
١٦٨	١٠ مستحق من البنوك	
١٦٨	١١ أوراق مالية استثمارية	
١٧٠	١٢ القروض والذمم المدينة	
١٧٠	١٣ توريق القروض	
١٧١	١٤ الشهرة والموجودات غير الملموسة	
١٧٢	١٥ الموجودات الأخرى	
١٧٣	١٦ مستحق للبنوك	
١٧٣	١٧ ودائع العملاء	
١٧٣	١٨ الديون المصدرة وأموال مقترضة أخرى	
١٧٤	١٩ صكوك مستحقة الدفع	
١٧٤	٢٠ المطلوبات الأخرى	
١٧٤	٢١ رأس المال المصدر واحتياطي علاوة الأسهم	
١٧٥	٢٢ سندات رأس المال الشق الأول	
١٧٥	٢٣ الاحتياطيات	
١٧٥	٢٤ صافي دخل الفوائد	
١٧٦	٢٥ الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	
١٧٦	٢٦ توزيعات أرباح للمودعين والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	
١٧٦	٢٧ صافي دخل الرسوم والعمولات	
١٧٦	٢٨ صافي الأرباح من أوراق مالية للمتاجرة	
١٧٧	٢٩ الإيرادات التشغيلية الأخرى	
١٧٧	٣٠ المصروفات العمومية والإدارية	
١٧٧	٣١ صافي خسائر انخفاض القيمة	
١٧٧	٣٢ أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	
١٧٧	٣٣ الضريبة	
١٧٨	٣٤ ربحية السهم	
١٧٨	٣٥ الأدوات المشتقة	
١٨١	٣٦ القطاعات التشغيلية	
١٨٢	٣٧ الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة	
١٨٢	٣٨ الالتزامات والمطلوبات الطارئة	
١٨٣	٣٩ معاملات الأطراف ذات العلاقة	
١٨٤	٤٠ التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات	
١٨٥	٤١ الموجودات والمطلوبات المالية	
١٨٨	٤٢ إيضاحات حول بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة	
١٨٩	٤٣ إدارة وتخصيص رأس المال	
١٩٠	٤٤ إدارة الصناديق	
١٩٠	٤٥ الموجودات المحتفظ بها بصفة مستأمن	
١٩٠	٤٦ إدارة المخاطر	
٢٠٨	٤٧ إجراءات قانونية	
٢٠٨	٤٨ المساهمات الاجتماعية	
٢٠٨	٤٩ الأرقام المقارنة	

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
بناية ٢، الطابق ٣
إعمار سكوير
داون تاون دبي
ص.ب: ٤٢٥٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٨٨٨٨ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
فاكس: ٨٨٩٩ ٣٧٦ ٤ (٠) ٩٧١+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة **لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. («البنك») وشركاته التابعة (يشار إليهما معاً بـ«المجموعة»)**، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخص عن معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، فإن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الـرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة تفصيلًا في فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة بتقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» ووفقًا للمتطلبات الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نعتقد بأن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

تتمثل أمور التدقيق الرئيسية في تلك الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وأثناء تكوين رأينا حول البيانات المالية الموحدة بشكل مجمل، كما أنها أمورًا لا نبدي رأيًا منفصلًا حولها.

السادة أكبر أحمد (١١٤١)، سينتيا كوربي (٩٩٥)، فايزه بيبى سوهاون (٥٥٠٨)، فراس عنبتاوي (٥٤٨٢)، جورج نجم (٨٠٩)، جزلة حمد (١٢٦٧)، محمد جلاد (١١٦٤)، محمد خميس التح (٧١٧)، موسى الرمحي (٨٧٢)، معتصم موسى الدجاني (٧٢٦)، عباده محمد وليد القوتلي (١٠٥٦)، راما بادمانابها أشاريا (٧٠١)، سمير مدبك (٣٨٦) مدققو حسابات قانونيون مقيدون بجداول مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. تتمة

أمور التدقيق الرئيسية تتمة

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تدقيقنا لأمر التدقيق الرئيسي
انخفاض قيمة خسائر القروض - عدم التأكد من تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف المقدمة للعملاء	
يتطلب تقييم تحديد المجموعة لمخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلف المقدمة للعملاء من الإدارة إصدار أحكام بشأن تصنيف مراحل الموجودات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لقد أولت عملية التدقيق اهتمامًا بهذا الأمر نظرًا للأهمية النسبية للقروض والسلف المقدمة للعملاء (التي تمثل ٥٢% من إجمالي الموجودات) وكذلك نظرًا لتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (إيضاح رقم ٦ من البيانات المالية الموحدة المتعلق بالسياسة المحاسبية، والإيضاح رقم ٤٦ المتعلق بالإفصاح عن مخاطر الائتمان). يتم تقييم الجزء الجوهري من محفظة القروض والسلف للعملاء غير التجزئة بشكل فردي للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وانخفاض القيمة الائتمانية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة، الأمر الذي يتطلب من الإدارة النظر في جميع المعلومات المستقبلية النوعية والكمية المعقولة والقابلة للدعم أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير انخفاض القيمة الائتمانية للتعرض. وقد يتم تضمين حكم الإدارة كذلك في تحديد الحركة على المراحل يدويًا وفقاً لسياسات المجموعة ومتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية. يتم قياس مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة لتعرضات التجزئة وغير التجزئة المصنفة مرحلة ١ ومرحلة ٢ بواسطة النماذج التي يتم فيها التدخل يدويًا بشكل محدود، إلا أنه من الأهمية بمكان أن تكون النماذج والمعايير المتعلقة بها (احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر وتسويات الاقتصاد الكلي) صالحة على مدار فترة التقرير وتخضع لعملية التحقق / المراقبة من الصحة بواسطة مراجع مستقل.	لقد تحصلنا على فهم الأمور المتعلقة بعمليات إنشاء القرض وإدارة مخاطر الائتمان وتقدير تحديد مخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلف المقدمة للعملاء، وكذلك قمنا باختبار الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة ضمن هذه العمليات. لقد قمنا باختيار عينة من القروض والسلف المقدمة للعملاء وأجرينا مراجعة ائتمانية مفصلة وتحدينا اختيار المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة ٢)، وتقييم انخفاض التصنيف الائتماني (المرحلة ٣) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث انخفاض القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب . لقد قمنا بتحدي للافتراضات المتضمنة بحساب مخصص انخفاض القيمة، مثل التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد. ولقد قمنا بتقييم الضوابط المتعلقة بعملية الموافقة على مخصصات انخفاض القيمة ودقتها واكتمالها، إضافة إلى ضوابط الحوكمة، بما في ذلك تقييم الإدارة الرئيسية واجتماعات اللجان التي تشكل جزءًا من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة القروض. قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل السقوف المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك الافتراضات المرجحة ذات الصلة. وبالنسبة للقروض التي تم اختبارها جماعيًا، قمنا بتقييم الضوابط على عملية النمذجة، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. وقد اختبرنا الضوابط بشأن مخرجات النموذج، وتحدينا الافتراضات الرئيسية، وراجعنا منهجية الحساب وتتبعنا عينة مقارنة بالبيانات المصدرية. لقد قمنا باختيار تطبيق تكنولوجيا المعلومات المستخدم في عملية انخفاض القيمة الائتمانية والتحقق من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات للنماذج بما في ذلك نقل البيانات بين أنظمة المصدر ونماذج انخفاض القيمة. وقد قمنا بتقييم الضوابط المستندة إلى النظام والضوابط اليدوية المتعلقة بالاعتراف وقياس مخصصات انخفاض القيمة. قمنا بتقييم تعديلات الإدارة اللاحقة على مخرجات النماذج من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات. قمنا أيضًا بتقييم مدى معقولية المعلومات المستقبلية المتضمنة في حسابات انخفاض القيمة من خلال إشراك مختصينا من أجل تحدي دقة السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة والنتائج المرجحة بدرجة الاحتمالية المطبقة لتحديد الخسائر المتفاوتة غير الخطية.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. تتمة

أمور التدقيق الرئيسية تتمة

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تدقيقنا لأمر التدقيق الرئيسي
انخفاض قيمة خسائر القروض - عدم التأكد من تقدير خسائر الائتمان المتوقعة للقرض والسلف المقدمة للعملاء تتمة	
	أجرت المجموعة عملية تحقق / مراقبة مستقلة لنماذج احتمال التعثر والخسارة عند التعثر بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال فترة التقرير. بالإضافة إلى التحقق الخارجي من بعض نماذج احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر المنفذة حديثًا لقد راجعنا عملية التحقق المستقل من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة.
	قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممتها ونفذتها المجموعة فيما يتعلق بما إذا كانت مخرجات نماذج انخفاض القيمة وتحديد تصنيفات المراحل تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي تستخدمها المجموعة لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير.
	قمنا بتقييم الإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا الأمر مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بعملية إعداد التقارير المالية	
لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتقارير المالية كمجال التركيز نظرًا لكبر حجم وتنوع حجم المعاملات التي تتم معالجتها يوميًا بواسطة المجموعة والتي تعتمد على التشغيل الفعال للضوابط الآلية والضوابط اليدوية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. وتنطوي إجراءات المحاسبة الآلية والضوابط الداخلية ذات الصلة على مخاطر تتعلق بعدم تصميمها تصميمًا دقيقًا ولا عملها بشكل فعال. على وجه الخصوص، فإن الضوابط ذات الصلة المدمجة تعد ضرورية للتعامل مع المخاطر المحتملة للاحتيال والخطأ نتيجة للتغيير في التطبيقات أو البيانات الأساسية.	لقد حصلنا على فهم للتطبيقات ذات الصلة بالتقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات. لقد أجرينا اختبارات على الأنظمة العامة لتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بالضوابط الآلية المحددة والمعلومات التي تنتجها المنشأة والتي تغطي سلامة الوصول للمعلومات وتغييرات البرنامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. قمنا بفحص بعض المعلومات التي تنتجها المنشأة المستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية على منطق عملية إعداد التقارير وكذلك إعدادها والحفاظ عليها. أجرينا اختبارًا على الضوابط التكنولوجية عناصر التحكم المؤتمتة الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجوهرية ذات الصلة بعمليات الأعمال. إضافة إلى ذلك، فقد أجرينا اختبارات على أنظمة الربط بين الأنظمة المحددة لتحديد ما إذا كان يتم نقل المعلومات نقلًا دقيقًا وتامًا.
تركّز أرصدة الأطراف ذات العلاقة	
إن موجودات الأطراف ذات العلاقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبينة في الإيضاح رقم ٣٩ من هذه البيانات المالية الموحدة في سياق وصف السياسة المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم ٦. لقد ركزنا على هذا المجال نظرًا لضرورة إصدار حكم إداري جوهري بشأن تحديد الإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ إفصاحات الأطراف ذات العلاقة، وذلك فيما يتعلق بالتركيزات الجوهرية لمخاطر الائتمان وإفصاحات الأطراف ذات الصلة. ويقضي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الإفصاح عن معلومات محددة لكل نوع من أنواع المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية، حيث يتضمن ذلك الإفصاحات النوعية حول كيفية نشوء التعرضات وكيفية قياسها وإدارتها، وملخص عن البيانات الكمية المتعلقة بتعرض المنشأة لكل نوع من أنواع المخاطر، ومعلومات حول تعرض المنشأة للمخاطر الائتمانية، بما في ذلك تركزات مخاطر الائتمان الجوهرية. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمنشآت الخاضعة لسيطرة الحكومة مثل بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. فيجب الإفصاح، بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ إفصاحات الأطراف ذات العلاقة، عن مؤشر نوعي أو كمي لمدى المعاملات مع الحكومة أو المنشآت ذات الصلة.	قمنا بالحصول من المكلفين بالحوكمة والإدارة على معلومات تحدد جميع الأطراف ذات العلاقة المعروفة. قمنا بتقييم واختبار الضوابط الرئيسية لتحديد ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة. قمنا بتقييم واختبار الضوابط الرئيسية المتعلقة بالاعتراف الأولي ومراقبة القروض. قمنا بمراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الإدارة لتحديد ما إذا كانت هناك أي معاملات مع أطراف ذات علاقة لم نكن على علم بها من قبل. قمنا بتأكيد الرصيد كتابة من الطرف ذي العلاقة. قمنا بالتأكد من المعاملات الفردية للأطراف ذات لعلاقة على أساس مطابقة العينة بالوثائق الداعمة. وأخيرًا، قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات من خلال تقييم مدى استيعاب مستخدم البيانات المالية الموحدة لحجم تعرضات المجموعة للتركيزات والمخاطر ذات الصلة، ومن خلال النظر في قدرة هذا المستخدم على تقدير حجم المعاملات مع مساهم الأغلبية للشركة الأم بشكل معقول، بما في ذلك الدخل الناشئ عن الرصيد المستحق منها، بناءً على الإفصاحات المقدمة.

Deloitte.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. تتمة

أمور التدقيق الرئيسية تتمة

أمر التدقيق الرئيسي	طريقة تناول تدقيقنا لأمر التدقيق الرئيسي
دقة محاسبة التضخم المرتفع لنتائج دينيز بنك أيه. إس.	
كما تم الإفصاح عنه في إيضاح رقم ٨ من البيانات المالية الموحدة، فإن اقتصاد جمهورية تركيا يعتبر اقتصادًا شديد التضخم وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي ٢٩ لإعداد التقارير المالية بشأن الاقتصادات ذات التضخم المرتفع («معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩»). أجرت المجموعة حسابات التضخم المرتفع والتي تضمنت استخدام مؤشرات أسعار المستهلك كمدخل رئيسي في الحسابات. وقد تم تحويل النتائج المالية الموحدة لدينيز بنك أيه. إس («دينيز بنك») إلى عملة إعداد التقارير للمجموعة، وهي الدرهم الإماراتي، باستخدام سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل البنك المركزي لجمهورية تركيا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. يتم احتساب الخسارة في المركز النقدي بالفرق الناتج عن إعادة عرض صافي الموجودات غير النقدية وحقوق الملكية والبنود في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر («الدخل الشامل الآخر») وتعديل الموجودات والمطلوبات المرتبطة بالمؤشر. وقد ترتب على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية («المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١») بالتزامن مع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إلى تحقيق صافي خسارة نقدية بقيمة ××× مليار درهم في الأرباح أو الخسائر للسنة. بشكل عام، يترتب على تعديل التضخم المرتفع دخل شامل آخر صافي قدره ×××× مليار درهم. كان تطبيق متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالتضخم المرتفع وتقييم سعر الصرف المطبق من المجالات التي تتطلب اهتمامًا كبيرًا من المدقق. نظرًا لأهمية التأثير الكمي، والتعقيدات المرتبطة بمحاسبة التضخم المرتفع ومدى جهود التدقيق المطلوبة، فإن تطبيق محاسبة التضخم المرتفع لعمليات المجموعة الواقعة في جمهورية تركيا والإفصاحات ذات الصلة تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية.	لقد حصلنا على فهم للعملية التي تنفذها المجموعة لتحديد تعديلات وإفصاحات التضخم المرتفع. قمنا بتقييم الضوابط على هذا المجال لتحديد ما إذا كان قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل مناسب. استخدمنا متخصصي المحاسبة الداخليين المعنيين بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لاستنتاج التطبيق المناسب لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩. قمنا بتقييم المدخلات في حسابات التضخم المرتفع مع التركيز بشكل خاص على مؤشرات أسعار المستهلك المستخدمة من خلال مطابقتها مع مصادر مستقلة. قمنا بإعادة احتساب دقةتعديلات التضخم المرتفع. قمنا بإعادة احتساب دقة الحسابات لتحديد الإفصاح عن الأمور التي تعد حساسة. لقد حددنا ما إذا كانت أسعار الصرف المستخدمة في تحويل بيان المركز المالي الموحد، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد مرتفعة التضخم قد تم تحديدها وفقًا لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. قمنا بتقييم الإفصاح في البيانات المالية الموحدة المتعلقة بهذا المجال مقابل متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى التقرير السنوي للمجموعة، لكن لا تشتمل على البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات لدينا حولها.

لا يشتمل رأينا حول البيانات المالية الموحدة على المعلومات الأخرى، كما أننا لا نُعبر عن أي شكل من أشكال التأكيدات أو الاستنتاجات بشأن هذه المعلومات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير منسجمة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء جوهرية.

في حال خلصنا إلى وجود خطأ جوهري يعتري المعلومات الأخرى، بناءً على الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. لم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. تتمة

مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة عن اعداد البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية الموحدة بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسب الاقتضاء عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل المكلفون بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال التدقيق التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكتشف دائماً أي خطأ مادي عند وجوده. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نقوم بوضع أحكام مهنية مع المحافظة على مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنةً بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال التدقيق، وذلك بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تُثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقريرنا. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة بشأن المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن نتحمل مسؤولية توجيه وتنفيذ أعمال التدقيق للمجموعة والإشراف عليها. نحن مسؤولين وحدنا عن رأينا.

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال التدقيق بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

إننا نُقدم أيضاً تصريحًا لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات مالم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى في حالات نادرة للغاية أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
للسادة مساهمي بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. تتمة

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما يقتضي القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، فإننا نُشير إلى ما يلي:

- لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢٣؛
- احتفظت المجموعة بسجلات محاسبية منتظمة؛
- تتفق المعلومات المالية الواردة في تقرير أعضاء مجلس الإدارة مع السجلات المحاسبية للمجموعة؛
- يبين الإيضاح رقم ١١ من البيانات المالية الموحدة مشتريات أو استثمارات المجموعة في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.
- يبين الإيضاح رقم ٣٩ في البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تم بموجبها تنفيذ هذه المعاملات إضافة إلى مبادئ إدارة تضارب المصالح؛
- بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن المجموعة قد خالفت، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، أي من الأحكام ذات الصلة للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يكون له تأثير مادي على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر؛ و
- يبين الإيضاح رقم ٤٨ في البيانات المالية الموحدة المساهمات المجتمعية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

وعملًا بمقتضى القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نؤكد أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأينا أنها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)



موسى الرمحي
رقم القيد بسجل مدققي الحسابات ٨٧٢
٢٤ يناير ٢٠٢٤
دبي
الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي الموحد للمجموعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاحات	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
الموجودات			
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٩	**٩٦,٠٣١**	٧٤,٦١٨
مستحق من البنوك	١٠	**٩٢,٣٠٢**	٧٣,٤٦٧
أوراق مالية استثمارية	١١	**١٧٣,٢٤٦**	١٢٥,٨٠٧
القروض والذمم المدينة	١٢	**٤٤٥,١٠٥**	٤١٦,٦٠٤
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	٣٥	**١٥,٢٨٤**	١٧,٢٠٦
قبولات العملاء		**٨,٤٦٨**	٩,٠٢٩
ممتلكات ومعدات		**٥,٦٦٤**	٤,١٠٦
الشهرة والموجودات غير الملموسة	١٤	**٥,٦٨٣**	٥,٧٧٩
موجودات أخرى	١٥	**٢١,٣٩٠**	١٥,٣٤٦
إجمالي الموجودات		**٨٦٢,٧٧٣**	**٧٤١,٩٦٢**
المطلوبات			
مستحق للبنوك	١٦	**٤٠,٣٢١**	٣٧,٢٧٩
ودائع العملاء	١٧	**٥٨٤,٥٦١**	٥٠٢,٩٥٣
ديون صادرة وأموال مقترضة أخرى	١٨	**٦٦,١١٦**	٥٣,٤٨٧
صكوك مستحقة الدفع	١٩	**٤,٦٧٣**	٣,٦٧١٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	٣٥	**١٧,٣٨٩**	٢٠,٢٠٦
قبولات العملاء		**٨,٤٦٨**	٩,٠٢٩
مطلوبات أخرى	٢٠	**٣١,٢٧٣**	٢٢,٠٣٠
إجمالي المطلوبات		**٧٥٢,٨٠١**	**٦٤٨,٦٥٧**
حقوق المساهمين			
رأس المال المصدر	٢١	**٦,٣١٧**	٦,٣١٧
أسهم خزينة		**(٤٦)**	(٤٦)
سندات رأس المال الشق الأول	٢٢	**٩,١٢٩**	٩,١٢٩
احتياطي علاوة الأسهم	٢١	**١٧,٩٥٤**	١٧,٩٥٤
احتياطي قانوني ونظامي	٢٣	**٣,١٥٨**	٣,١٥٨
احتياطيات أخرى	٢٣	**٢,٩٤٥**	٢,٩٤٥
احتياطي القيمة العادلة	٢٣	**(١,٥٧٠)**	(١,٢٩٦)
احتياطي تحويل العملة	٢٣	**(٧,٤٦١)**	(٧,٣٠٨)
أرباح محتجزة		**٧٩,٣٧٣**	٦٢,٣٤٦
إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي وحاملي السندات في المجموعة		**١٠٩,٧٩٩**	**٩٣,١٩٩**
حصة غير مسيطرة		**١٧٣**	١٠٦
إجمالي حقوق المساهمين		**١٠٩,٩٧٢**	**٩٣,٣٠٥**
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		**٨٦٢,٧٧٣**	**٧٤١,٩٦٢**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٣٨ إلى ١٤٣.

رئيس مجلس الإدارة | نائب رئيس مجلس الإدارة | الرئيس التنفيذي

بيان الدخل الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	إيضاحات	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
دخل الفوائد والدخل المشابه		**٥٠,٠٣١**	٣٠,٧٧٩
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة		**(٢٥,٢٣٩)**	(١٠,٨٧٨)
صافي دخل الفوائد	٢٤	**٢٤,٧٩٢**	**١٩,٩٠١**
الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية	٢٥	**٧,٢٨٨**	٤,٠٥٩
توزيعات أرباح للمودعين على أساس النظام الإسلامي والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	٢٦	**(٢,٠٠٠)**	(٧٣٨)
صافي الدخل من التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية		**٥,٢٨٨**	**٣,٣٢١**
صافي دخل الفوائد وصافي دخل التمويل الإسلامي والمنتجات الاستثمارية الإسلامية		**٣٠,٠٨٠**	**٢٣,٢٢٢**
دخل الأتعاب والعمولات		**٨,٩٥٩**	٧,٠٠٤
مصروفات الأتعاب والعمولات		**(٤,٠٨٦)**	(٢,٩٢٣)
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	٢٧	**٤,٨٧٣**	**٤,٠٨١**
صافي الربح من أوراق مالية للمتاجرة	٢٨	**٤٨٠**	٥٢
الدخل التشغيلي الآخر	٢٩	**٧,٥٩٥**	٥,١٥٢
إجمالي الدخل التشغيلي		**٤٣,٠٢٨**	**٣٢,٥٠٧**
المصروفات الإدارية والعمومية	٣٠	**(١١,٦٩٦)**	(٩,٢٥٤)
الأرباح التشغيلية قبل انخفاض القيمة		**٣١,٣٣٢**	**٢٣,٢٥٣**
صافي خسارة انخفاض القيمة	٣١	**(٣,٤٤٨)**	(٥,١٨٤)
الأرباح التشغيلية قبل الضريبة وأخرى		**٢٧,٨٨٤**	**١٨,٠٦٩**
تسويات التضخم على صافي المركز النقدي	٨	**(٤,٢٢٩)**	(٣,٠٩٥)
الأرباح للسنة قبل الضريبة		**٢٣,٦٥٥**	**١٤,٩٧٤**
رسوم ضريبية		**(٢,١٣٤)**	(١,٩٦٤)
الأرباح للعام		**٢١,٥٢١**	**١٣,٠١٠**
العائدة إلى:			
مساهمي المجموعة		**٢١,٤٨٠**	١٣,٠٠٣
حصة غير مسيطرة		**٤١**	٧
الأرباح للعام		**٢١,٥٢١**	**١٣,٠١٠**
ربحية السهم (درهم)	٣٤	**٣,٣٢**	**١,٩٨**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٣٨ إلى ١٤٣.

بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
الأرباح خلال السنة	**٢١,٥٢١**	١٣,٠١٠
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً لبيان الدخل:		
أرباح / (خسائر) تراكمية مترتبة على التزامات استحقاقات التقاعد	**(١٠٤)**	(٤)
الحركة في احتياطي القيمة العادلة (أدوات حقوق الملكية)		
صافي التغير في القيمة العادلة	**١٤٢**	(١٨)
بنود يحتمل إعادة تصنيفها لاحقاً لبيان الدخل:		
تكلفة التحوط للعنصر الآجل للسعر المستقبلي وعملات الأساس المستبعدة من اختبار فعالية التحوط:		
صافي التغييرات في تكلفة التحوط	**١٠٥**	٧٤
تحوطات التدفق النقدي:		
الحصة الفعلية من التغيرات في القيمة العادلة	**٣٢٢**	(٩٠٢)
احتياطي القيمة العادلة (أدوات الدين)		
صافي التغير في القيمة العادلة	**(٨١٨)**	٦٧٥
صافي المبلغ المحول إلى بيان الدخل	**(٣٨٠)**	(١٠٤)
الضريبة المؤجلة ذات الصلة	**٣٥٥**	(٢٩٥)
احتياطي تحويل العملة	**(٤,٩٦٤)**	(٣,٢٣٠)
تحوط صافي الاستثمار في العمليات الخارجية	**(٤٢)**	٤٧
تسويات التضخم (إيضاح ٨)	**٤,٨٥٣**	٤,١٧٤
الدخل / (الخسارة) الشامل الآخر للسنة	**(٥٣١)**	٤١٧
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢٠,٩٩٠**	**١٣,٤٢٧**
العائدة إلى:		
مساهمي المجموعة	**٢٠,٩٤٩**	١٣,٤٢٠
حصة غير مسيطرة	**٤١**	٧
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**٢٠,٩٩٠**	**١٣,٤٢٧**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٣٨ إلى ١٤٣.

بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
الأنشطة التشغيلية		
الأرباح للعام قبل الضريبة	**٢٣,٦٥٥**	١٤,٩٧٤
تسوية لبنود غير نقدية (راجع الإيضاح رقم ٤٢)	**٨,٢١٤**	٦,٦١٧
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**٣١,٨٦٩**	**٢١,٥٩١**
(الزيادة) / النقص في الودائع الإلزامية من دون فائدة	**(٢٠,٧٥٩)**	(٦,٣٩٥)
(الزيادة) / النقص في شهادات الودائع لدى المصارف المركزية المستحقة بعد ثلاثة أشهر	**١,٠٠٠**	٢,٠٠٠
(الزيادة) / النقص في المبالغ المستحقة من البنوك بعد ثلاثة أشهر	**(٢١,٨٦٩)**	(١٩,٠٤١)
الزيادة / (النقص) في المبالغ المستحقة للبنوك بعد ثلاثة أشهر	**(١٢,٥٣٤)**	٧,٤٥٥
(الزيادة) / النقص في الموجودات الأخرى	**(٧,٠٠٧)**	(٤,٨٦٠)
(الزيادة) / النقص في المطلوبات الأخرى	**١,٩٥٠**	١,٦٠٧
(الزيادة) / النقص في القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية	**٢,٣٠٧**	(٧,٣٢٨)
الزيادة / (النقص) في القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية	**(٢,٨١٧)**	١١,٠٢٠
الزيادة / (النقص) في ودائع العملاء	**٨١,٦٠٨**	٤٦,٤٦٩
(الزيادة) / النقص في القروض والذمم المدينة	**(٣٢,٩٦٧)**	٣٤٩
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) الأنشطة	**٢٠,٧٨١**	**٣٧,٩٥٧**
الضرائب المدفوعة	**(١,٤٥٤)**	(١,٤٢٦)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية	**١٩,٣٢٧**	**٣٦,٥٣١**
الأنشطة الاستثمارية		
(الزيادة) / النقص في الأوراق المالية الاستثمارية	**(٤٥,٧٨٧)**	(١٨,٦٢١)
(الزيادة) / النقص في ممتلكات ومعدات	**(١,٤٤٧)**	(٦٥٦)
إيرادات الأرباح المستلمة	**٧**	١٥
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/ (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية	**(٤٧,٢٢٧)**	**(١٩,٢٦٢)**
الأنشطة التمويلية		
إصدار سندات دين مصدرة وأموال مقترضة أخرى	**٢٢,٣٨٦**	٦,٩٩٤
سداد سندات دين مصدرة وأموال مقترضة أخرى	**(٨,٠٥٠)**	(١٢,٩٦٣)
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(٥١١)**	(٥١١)
توزيعات أرباح مدفوعة	**(٣,٧٨٦)**	(٣,١٥٥)
إصدار صكوك	**١,٠٠٠**	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من/(المستخدمة في) الأنشطة التمويلية	**١١,٠٣٩**	**(٩,٦٣٥)**
الزيادة / (النقص) في النقد وما يعادله (راجع الإيضاح رقم ٤٢)	**(١٦,٨٦١)**	**٧,٦٣٤**

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٣٨ إلى ١٤٣.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	العائدة لمساهمي وحاملي السندات في المجموعة										
	رأس المال المصدر(أ) مليون درهم	أسهم خزينة مليون درهم	سندات رأس المال الشق الأول(ب) مليون درهم	احتياطي علاوة الأسهم (أ) مليون درهم	الاحتياطي القانوني والإلزامي (ج) مليون درهم	احتياطيات أخرى (ج) مليون درهم	احتياطي القيمة العادلة (ج) مليون درهم	احتياطي تحويل العملة (ج) مليون درهم	الأرباح المحتجزة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم	حصة غير مسيطرة مليون درهم	الإجمالي للمجموعة مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,٢٩٦)	(٧,٣٠٨)	٦٢,٣٤٦	٩٣,١٩٩	١٠٦	٩٣,٣٠٥
الأرباح للعام	-	-	-	-	-	-	-	-	٢١,٤٨٠	٢١,٤٨٠	٤١	٢١,٥٢١
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	(٢٧٤)	(١٥٣)	(١٠٤)	(٥٣١)	-	(٥٣١)
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥١١)	(٥١١)	-	(٥١١)
زيادة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦	٢٦
توزيعات الأرباح المدفوعة*	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣,٧٨٦)	(٣,٧٨٦)	-	(٣,٧٨٦)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (راجع الإيضاح ٣٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣١)	(٣١)	-	(٣١)
الزكاة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢١)	(٢١)	-	(٢١)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,٥٧٠)	(٧,٤٦١)	٧٩,٣٧٣	١٠٩,٧٩٩	١٧٣	١٠٩,٩٧٢

	العائدة لمساهمي وحاملي السندات في المجموعة										
	رأس المال المصدر(أ) مليون درهم	أسهم خزينة مليون درهم	سندات رأس المال الشق الأول(ب) مليون درهم	احتياطي علاوة الأسهم (أ) مليون درهم	الاحتياطي القانوني والإلزامي (ج) مليون درهم	احتياطيات أخرى (ج) مليون درهم	احتياطي القيمة العادلة (ج) مليون درهم	احتياطي تحويل العملة (ج) مليون درهم	الأرباح المحتجزة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم	حصة غير مسيطرة مليون درهم	الإجمالي للمجموعة مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(٧٢٦)	(٨,٢٩٩)	٥٣,٠٨٨	٨٣,٥٢٠	٦٠	٨٣,٥٨٠
الأرباح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣,٠٠٣	١٣,٠٠٣	٧	١٣,٠١٠
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	-	(٥٧٠)	٩٩١	(٤)	٤١٧	-	٤١٧
الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥١١)	(٥١١)	-	(٥١١)
الزيادة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٩	٣٩
توزيعات الأرباح المدفوعة*	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣,١٥٥)	(٣,١٥٥)	-	(٣,١٥٥)
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (راجع الإيضاح ٣٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣١)	(٣١)	-	(٣١)
الزكاة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤٤)	(٤٤)	-	(٤٤)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٦,٣١٧	(٤٦)	٩,١٢٩	١٧,٩٥٤	٣,١٥٨	٢,٩٤٥	(١,٢٩٦)	(٧,٣٠٨)	٦٢,٣٤٦	٩٣,١٩٩	١٠٦	٩٣,٣٠٥

* الأرباح المدفوعة صافية من المبلغ العائد لأسهم الخزينة.

تشكل الإيضاحات المدرجة من ١ إلى ٤٩ جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

تم إدراج تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة في الصفحات من ١٣٨ إلى ١٤٣.

إيضاحات:
(أ) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢١
(ب) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢٢
(ج) للمزيد من التفاصيل راجع الإيضاح ٢٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١ معلومات عن الشركة

تم تأسيس الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. («البنك») في دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٧ نتيجة الإندماج بين بنك الإمارات الدولي ش.م.ع («بنك الإمارات الدولي») وبنك دبي الوطني («بنك دبي الوطني») بموجب قانون الشركات التجارية (القانون الاتحادي رقم ٨ لعام ١٩٨٤ وتعديلاته) كشركة مساهمة عامة.

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تشمل البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (يشار إليهم معا بـ «المجموعة»).

تم إدراج البنك في سوق دبي المالي (المؤشر: «EMIRATESNBD»). ويتمثل نشاط المجموعة الأساسي في الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية والخدمات المصرفية للمستهلكين والخزينة والخدمات المصرفية الإسلامية. عنوان موقع البنك على شبكة الإنترنت هو: www.emiratesnbd.com. لمزيد من التفاصيل عن أنشطة الشركات التابعة يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ٣٧.

إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب. ٧٧٧. دبي. دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن الشركة الأم للمجموعة هي مؤسسة دبي للاستثمار المملوكة كلياً من قبل حكومة دبي.

٢ أساس المحاسبة

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات القوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

دخل القانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ في شأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتبارًا من ٢ يناير ٢٠٢٢، ليحل محل القانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ الحالي.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية التي تم استخدامها في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة مبينة أدناه. وتم تطبيق هذه السياسات بصورة متسقة على جميع السنوات المقدمة، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٣ العملة التشغيلية وعملة العرض

إن العملة التي تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة للمجموعة بموجبها هي درهم الإمارات العربية المتحدة («الدرهم الإماراتي»). والعملة التشغيلية للتقييمات الافتراضية المهمة لكل من موجودات ومطلوبات وإيرادات ونفقات المجموعة هي أيضاً درهم الإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، يكون لدى بعض الشركات التابعة والفروع عملة تشغيلية تختلف عن درهم الإمارات العربية المتحدة ويكون درهم الإمارات العربية المتحدة العملة التي يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بموجبها.

٤ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يلي:

- تم قياس الأدوات المالية المشتقة على أساس القيمة العادلة؛
- الأدوات المالية المصنفة على أنها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة تم قياسها بالقيمة العادلة؛
- يتم قياس الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة. و
- تم قياس الموجودات والمطلوبات المحققة المغطاة بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

إن إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة محددة. ويتطلب كذلك من الإدارة أن تضع أحكاماً في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. إن النقاط التي تنطوي على درجة كبيرة من الأحكام أو التعقيد أو تلك النقاط التي تكون فيها الافتراضات أو التقديرات ذات أهمية بالنسبة للبيانات المالية الموحدة للمجموعة قد تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم ٥.

٥ استخدام الأحكام والتقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة من الإدارة أن تضع تقديرات وافتراضات معينة تؤثر على المبالغ المقررة للموجودات والمطلوبات المالية ومخصصات انخفاض القيمة الناتجة والقيم العادلة. يتطلب من الإدارة وضع أحكام هامة حول تقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة للقروض والذمم المدينة المعرضين لانخفاض القيمة بالإضافة إلى مخصصات انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية غير المدرجة. يتم بصورة مستمرة تقييم التقديرات والأحكام والتي تعتمد على الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى بما في ذلك التوقعات الخاصة بالأحداث المستقبلية التي يعتقد بأنها معقولة في ظل الظروف الراهنة.

وفيما يلي أهم النقاط التي يتطلب فيها استخدام التقديرات والأحكام:

(أ) الأدوات المالية

إن الأحكام الصادرة عند تطبيق السياسات المحاسبية والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تتعلق بما يلي:

- تصنيف الموجودات المالية: تقييم لنموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصول المالية هي فقط لسداد قيمة أصل وفائدة المبلغ الأصلي المستحق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٥ استخدام الأحكام والتقديرات تتمة

(أ) الأدوات المالية تتمة

- حساب خسائر الائتمان المتوقعة: الافتراضات والشكوك حول التقديرات التي لها تأثير كبير على خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.ويرجع هذا الأثر بشكل رئيسي إلى المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة بموجب منهجية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة

إن المفاهيم الأساسية التي لها الأثر الأكثر أهمية وتتطلب مستوى عالٍ من التقدير كما يتم أخذها في الحسبان من قبل المجموعة عند تحديد تقييم خسائر الائتمان المتوقعة، هي على النحو التالي:

تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يتم إجراء تقييم للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان على أساس تناسبي. لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بشكل كبير منذ نشأتها، تقوم المجموعة بمقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى فترة العمر المتوقع للأصل المالي بتاريخ التقرير مع مخاطر التعثر المقابلة عند الإنشاء. وذلك باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية المستخدمة في عمليات إدارة المخاطر للمجموعة.

تقوم المجموعة بقياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان كل ربع سنة على الأقل لكل قرض فردي استناداً إلى ثلاثة عوامل. إذا كان أي من العوامل التالية يشير إلى حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيتم نقل الأداة من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢:

(١) لقد وضعت المجموعة معدلات محددة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان استنادا إلى الحركة في بيانات الأداء المتعلقة بالاعتراف الأولي.
(٢) يتم إجراء مراجعات نوعية إضافية لتقييم النتائج المرحلية وإجراء تسويات، حسب الضرورة. لتعكس بشكل أفضل المراكز التي شهدت ارتفاعاً كبيراً من حيث تعرضها للمخاطر.
(٣) يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ افتراض قابل للدحض بأن الأدوات التي تجاوز موعد سدادها ٣٠ يوما تشهد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

إن التحركات بين المرحلة ٢ والمرحلة ٣ تعتمد على ما إذا كانت الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها الائتمانية كما في تاريخ التقرير. إن تحديد انخفاض القيمة الائتمانية يعتمد على التقييم الفردي للموجودات المالية لغرض اثبات انخفاض القيمة.

تقوم المجموعة بمراجعة محفظة القروض والذمم المدينة للتمويل الإسلامي لتقييم انخفاض القيمة بصورة منتظمة. ولتحديد مدى ضرورة تسجيل مخصص خسارة ما في بيان الدخل الموحد للمجموعة، تقوم المجموعة بوضع الأحكام لمعرفة ما إذا كان هناك أي بيانات ملحوظة تدل على وجود نقصا ملموسا في التدفقات النقدية التعاقدية المستقبلية من قرض او مجموعة قروض متجانسة او ذمم مدينة للتمويل الإسلامي. إن المنهج والافتراضات المستخدمة في تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية يتم مراجعتها بصورة منتظمة لتقليل أي فروق بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

عوامل الاقتصاد الكلي ومعلومات النظرة المستقبلية والسيناريوهات المتعددة

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان يجب أن يأخذ في الاعتبار المعلومات المتعلقة بالأحداث السابقة والظروف الحالية وكذلك التوقعات المعقولة والمحتملة للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

إن تقييم وتطبيق المعلومات ذات النظرة التطلعية يتطلب أحكاماً منطقية تستند إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (أو التغيرات في الاقتصاد الكلي)، مثل معدلات الإشغال وأسعار النفط ومؤشر سعر الإسكان والناتج المحلي الإجمالي (حيثما يكون مطبقاً)، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بخسائر الائتمان في المحفظة ذات الصلة وتمثل الآثار العرضية الكامنة وراء التغيرات في هذه الظروف الاقتصادية. وسوف يكون لكل سيناريو اقتصادي كلي يستخدم في حساب خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة توقعات محتملة حول متغيرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة المتوقعة.

إن تقدير المجموعة لخسائر الائتمان المتوقعة في المرحلة ١ والمرحلة ٢ تقديراً متوسطاً أكثر احتمالاً ويأخذ في الاعتبار ما لا يقل عن ثلاثة سيناريوهات للاقتصاد الكلي في المستقبل. تستند هذه السيناريوهات على توقعات الاقتصاد الكلي الصادرة عن الخبراء. إذا كانت الظروف تستدعي سيناريوهات سلبية إضافية ، فيمكن أيضًا النظر في سيناريوهات أخرى.

يتم تحديث الاحتمالات المرجحة المرفقة بهذه السيناريوهات على أساس ربع سنوي (إن كان مطلوباً). سيتم تطبيق جميع السيناريوهات التي تم النظر فيها على جميع المحافظ الخاضعة لخسائر الائتمان المتوقعة بنفس الاحتمالات. في بعض الحالات، قد لا تحتفظ المدخلات والنماذج المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة دائما بجميع خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية الموحدة للمجموعة. ولتبيان ذلك، يتم إجراء تعديلات أو تراكبات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة عندما يكون هذا الاختلاف جوهرياً. تخضع مثل هذه الحالات إلى عملية حوكمة رقابية في المجموعة.

يتم تقييم الحساسية الناشئة عن الحركة في كل متغير من متغيرات الاقتصادي الكلي والأوزان المرجحة ذات الصلة بكل منها في إطار السيناريوهات الثلاثة بشكل دوري من قبل المجموعة.

يوضح الجدول أدناه بشكل موجز مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية لمناطق التشغيل المعنية ذات الصلة بأسواقها كما في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، وذلك للسنوات المنتهية من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٧.

	السيناريو الأساسي				السيناريو المتجه صعوداً				السيناريو المتجه نزولا			
	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
الإمارات															
سعر النفط - دولار أمريكي	٨٤	٨٧	٧٦	٧٤	٧٤	٨٤	٨٩	٧٧	٧٤	٧٤	٨٤	٦٩	٥٩	٦٩	٧٢
الناتج المحلي الإجمالي - التغير%	٣,١	٤,٠	٤,٣	٣,١	٣,٢	٣,١	٥,٨	٥,٧	٣,٢	٣,٢	٣,١	٠,٢	-٠,٣	٤,١	٤,٩
الواردات - درهم بالمليار	١,٤٣٦	١,٥٠٠	١,٥٦١	١,٦٠٢	١,٦٣٩	١,٤٣٦	١,٥٢١	١,٦٠٤	١,٦٦٩	١,٧٢٢	١,٤٣٦	١,٣٧٢	١,٣٢٥	١,٣٦٥	١,٤١٠
السعودية															
الناتج المحلي الإجمالي النفطي - ريال سعودي بالتريليون	١,٢٨	١,٢٥	١,٣٥	١,٣٨	١,٤١	١,٢٨	١,٢٧	١,٣٩	١,٤٣	١,٤٥	١,٢٨	١,٢٠	١,٢٤	١,٢٩	١,٣٤
معدل البطالة -%	٩,١	٩,٢	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,١	٨,٩	٨,٧	٨,٨	٩,٠	٩,١	١٠,٤	١٠,٩	٥ ،١٠	٩,٩
تركيا															
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	٥,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٦	-	٥,٢	٣,٤	٤,٣	٥,٠	-	٤,٩	٠,٧	٠,٤	٥,٠	-
معدل البطالة - %	٩,٨	١٠,٦	١٠,٨	١٠,٢	-	٩,٧	١٠,٢	٩,٨	٨,٩	-	٩,٨	١١,٠	١٢,٥	١٢,٠	-

كما هو الحال بالنسبة لأي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لحدوث حالة من عدم اليقين المتأصل. وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

تعريف التعثر

إن تعريف التعثر المستخدم في قياس خسائر الائتمان المتوقعة والتقييم لتحديد الحركة بين المراحل سيكون متسقا مع تعريف التعثر المستخدم لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لا يعرف التعثر، ولكنه يحتوي على افتراض قابل للدحض بأن التعثر يحدث عندما يتجاوز موعد سداد الائتمان ٩٠ يوماً.

العمر المتوقع

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ينبغي على المجموعة أن تأخذ في الاعتبار الفترة التعاقدية القصوى التي يتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. ينبغي مراعاة جميع الشروط التعاقدية عند تحديد العمر المتوقع، بما في ذلك خيارات الدفع المسبق وخيارات التمديد وخيارات تجديد الائتمان. بالنسبة لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد، يتم تقدير العمر المتوقع على أساس الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان وحين يتعذر تخفيف الخسائر الائتمانية من خلال إجراءات الإدارة.

الحوكمة

إضافة إلى الإطار القائم لإدارة المخاطر، فقد أنشأنا لجنة داخلية لتولي مهام الإشراف على عملية انخفاض القيمة وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. وتتكون اللجنة من ممثلين رفيعي المستوى من الإدارة المالية وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق وفرق الأعمال وهي مسؤولة عن مراجعة واعتماد المدخلات والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة، كما تقوم بتقييم مدى ملائمة نتائج المخصصات الكلية التي ستدرج في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

(ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتعذر اشتقاق القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيدة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة من الأسعار المدرجة، فيتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استخدام النماذج الرياضية. يتم أخذ مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها قدر الإمكان. وفي حال لم يكن ذلك ممكناً، يتطلب الأمر عندئذ عمل أحكام معينة لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام النظر في السيولة ومدخلات النماذج مثل علاقة وتقلبات المشتقات ذات الأجل الأطول.

تخضع القيم العادلة لإطار رقابي مصمم للتأكد من أنها إما محددة أو مصادق عليها، من خلال وحدة أعمال مستقلة عن وحدة الأعمال المعرضة للمخاطر.

(ج) انخفاض قيمة الشهرة

تحدد المجموعة على أساس سنوي ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة الشهرة. وهذا يتطلب تقدير المبلغ القابل للاسترداد اعتماداً على القيمة المستخدمة من الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها. إن تقدير القيمة المستخدمة يتطلب من المجموعة إجراء تقييم للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدات المنتجة للنقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

(د) الإلتزامات الطارئة الناشئة عن التقاضي

نظرا لطبيعة عملياتها، قد تدخل المجموعة في إجراءات تقاضي ناشئة عن سياق العمل المعتاد. يعتمد مخصص المطالبة الطارئة الناشئة عن التقاضي على احتمال (على الأرجح) تدفق الموارد الاقتصادية ومدى دقة ومصداقية تقدير تدفق تلك الموارد. تخضع مثل هذه الأمور للعديد من حالات عدم اليقين. ومن الصعب التنبؤ والتأكد مما قد تتمخض عنه كل من تلك الأمور.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم تطبيق التعديلات على التقديرات في المستقبل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦ السياسات المحاسبية الهامة

تطبق المجموعة باستمرار المبادئ المحاسبية التالية على كافة الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية الموحّدة للمجموعة.

(أ) مبادئ التوحيد

(١) الشركات التابعة:

الشركات التابعة هي جميع الشركات (بما في ذلك الشركات المهيكلة) التي تسيطر عليها المجموعة.

تسيطر المجموعة على شركة عندما تستثمر في أو لديها حقوق في أو عائدات متنوعة من اشتراكها في الشركة ولديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال السلطة التي تمتلكها على الشركة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم جدوى سيطرتها من عدمه على مستثمر إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات في واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يتم توحيد الشركات التابعة اعتباراً من تاريخ الاستحواذ عليها. نظراً لكونه تاريخ خضوع تلك الشركات إلى سيطرة المجموعة. ويستمر توحيدها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة.

مدرج قائمة بالشركات التابعة للمجموعة في الإيضاح رقم ٣٧.

أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحّدة للمجموعة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في نهاية فترة إعداد التقرير. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحّدة بنفس تاريخ إعداد تقرير البنك. يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية على المعاملات والأحداث المتشابهة في ظروف مماثلة.

كافة الأرصدة والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات الداخلية للمجموعة والمتعلقة بالشركات التابعة للمجموعة يتم إلغاؤها عند التوحيد.

يتم احتساب مجموعات الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة الاستحواذ باعتبار أنها إجمالي المقابل المحول المقاس في تاريخ الاستحواذ والقيمة العادلة للموجودات المحولة من قبل المجموعة والمطلوبات الناشئة وحصة حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة مقابل السيطرة على الكيان المستحوذ عليه. يتم قياس الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة في دمج الأعمال بداية على أساس قيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ باستثناء الموجودات الضريبية المؤجلة والموجودات والمطلوبات المتعلقة بمزايا الموظفين والمدفوعات على أساس الأسهم والموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع. يتم الاعتراف بالتكاليف ذات الصلة بالاستحواذ كمصروفات في الفترات التي يتم فيها تكبد التكاليف واستلام الخدمات.

عندما تستحوذ المجموعة على أعمال تجارية. تجري تقييماً على الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة للتصنيف المناسب وتصنف وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية ذات الصلة في تاريخ الاستحواذ. هذا يشمل فصل المشتقات المتجسدة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المستحوذ عليها.

إن أي مبلغ طارئ يتوجب تحويله من قبل الشركة المستحوذة سيتم الاعتراف به بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ.

إن التغيرات اللاحقة للقيمة العادلة للمبلغ المحمل التي تعتبر إما أصل أو التزام. سيتم الاعتراف بها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ضمن الأرباح أو الخسائر. إذا كان المبلغ المحتمل مصنف كحقوق مساهمين. يجب عدم إعادة قياسه حتى يتم تسويته في النهاية ضمن حقوق المساهمين.

إذا تحقق الاندماج على مراحل. فإن حصة حقوق المساهمين المحتفظ بها سابقاً في الشركة المستحوذ عليها يعاد تقديرها بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة في الأرباح أو الخسائر.

يتم الاعتراف باختيارات كل مجموعة أعمال بمفردها. فيما إذا كانت حصة مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت) في تاريخ الاستحواذ بالقيمة العادلة. أو على أساس حصة التناسبية من صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها المحددة.

في حال وجود أي زيادة في القيمة العادلة للمبلغ الاعتباري المحول لصالح مجموعة الأعمال. فإن قيمة الحصة غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت). والقيمة العادلة لحصة حقوق المساهمين المحتفظ بها مسبقاً من قبل المجموعة في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت). وصافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد في الشركة المستحوذ عليها يتم إدراجها كشهرة. تمت الإشارة إلى السياسة المحاسبية الخاصة بالشهرة في الإيضاح رقم ٧ (ص). في الحالات التي يزيد فيها المبلغ الأخير عن المبلغ الأول. يتم الاعتراف بالزيادة كأرباح متحصلة من صفقة شراء بالربح أو الخسارة في تاريخ الاستحواذ.

عند فقدان السيطرة. لا تعترف المجموعة بالموجودات والمطلوبات للشركة التابعة. وأي حصص غير مسيطرة والمكونات الأخرى من الأسهم ذات الصلة بالشركة التابعة. يتم الاعتراف بأي فائض أو عجز ناجم عن فقدان السيطرة في الربح أو الخسارة. في حال احتفاظ المجموعة بأي حصة في الشركة التابعة السابقة. فيتم قياس مثل هذه الحصة بالقيمة العادلة في تاريخ فقد تلك السيطرة. بعد ذلك يتم احتسابها على أنها حصة في رأس المال المستثمر أو وفقاً لسياسة المجموعة المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية اعتماداً على مستوى تأثير الاحتفاظ بها.

(٢) مؤسسات ذات أغراض خاصة

المؤسسات ذات الأغراض الخاصة هي مؤسسات تم تأسيسها لتحقيق غرض محدد تماما مثل توريق موجودات معينة أو تنفيذ معاملة إقراض أو قروض معينة. يتم توحيد البيانات المالية للمؤسسة ذات الأغراض الخاصة في حال حصول المجموعة على عائدات متغيرة ناتجة عن المشاركة في الشركات ذات الأغراض الخاصة ولديها القدرة على تغيير هذه العائدات من خلال نفوذها على الشركة ذات الأغراض الخاصة. وذلك بناء على تقييم جوهر علاقتها بالمجموعة.

قد تشير الظروف التالية إلى علاقة تكون فيها المجموعة. من الناحية الموضوعية. مسيطرة على الشركات ذات الأهداف الخاصة وبالتالي يتم توحيد بياناتها المالية:
أ) يكون للمجموعة صلاحية التصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة.
ب) لدى المجموعة حقوق في العائد المتغير نتيجة مشاركتها بالشركات ذات الأهداف الخاصة. و
ج) لدى المجموعة القدرة على استخدام صلاحيتها للتصرف بالشركات ذات الأهداف الخاصة للتأثير على مبلغ عائدات المجموعة.

يتم تقدير ما إذا كان للمجموعة سيطرة على المؤسسة ذات الأغراض الخاصة عند التأسيس. وعادة ما تتم إعادة التقييم بتاريخ نهاية كل فترة أو في حال كان هناك تغييرات في هيكل/شروط المعاملات الإضافية الجارية بين المجموعة والمؤسسة ذات الأغراض الخاصة.

يتضمن الإيضاح رقم ١٣ معلومات حول أنشطة التوريق الخاصة بالمجموعة.

(٣) إدارة الصناديق

تتولى المجموعة إدارة وتوجيه الصناديق نيابة عن المستثمرين. لا يتم توحيد البيانات المالية لهذه الصناديق في البيانات المالية الموحدة للمجموعة هذه. المعلومات عن نشاط إدارة الصناديق للمجموعة مبينة في الإيضاح رقم ٤٤.

(٤) الأنشطة الائتمانية

لا تعتبر الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة ائتمانية كموجودات تابعة للمجموعة. وبالتالي. لا يتم تضمينها في البيانات المالية الموحدة هذه. يتم الاعتراف بالدخل المحقق من قبل المجموعة من الأنشطة الائتمانية وفقاً للسياسات المحاسبية في دخل الرسوم والعمولات.

(٥) معاملات الحصص غير المسيطرة

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق المساهمين في شركات تابعة غير عائدة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى مالكي البنك. ويتم إدراجها على نحو منفصل في بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة وضمن حقوق المساهمين في الميزانية العمومية الموحدة للمجموعة. وبشكل مستقل عن حقوق المساهمين العائدة لمالكي البنك.

يتم تصنيف التغيرات في حصة ملكية المجموعة ضمن شركة فرعية ما. بحيث لا يؤدي ذلك إلى فقدان السيطرة عليها. على أنها معاملات خاصة بحقوق المساهمين. في مثل هذه الظروف. يتم تعديل القيمة الدفترية للحصص المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في الحصص ذات الصلة بالشركة التابعة. في حال وجود أي فرق بين المبلغ الذي تم بموجبه تعديل الحصة غير المسيطرة. يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمبلغ المقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق المساهمين وتنسب إلى المالكين في المجموعة.

(ب) العملات الأجنبية

يتم إعادة تحويل البنود النقدية المقومة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في تاريخ كتابة التقرير. ويتم ترحيل المكاسب/ الخسائر الناتجة عن البنود النقدية إلى بند «الإيرادات التشغيلية الأخرى» في بيان الدخل. يتم تحويل البنود غير النقدية بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بالأسعار السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية.

في البيانات المالية الموحدة للمجموعة يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعمليات الأجنبية إلى درهم الإمارات العربية المتحدة حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ إعداد التقارير ويتم ترحيل الأرباح والخسائر الناتجة إلى احتياطي تحويل العملة.

يتم التعامل مع أي شهرة ناتجة عن الاستحواذ على شركة أجنبية وأي تسويات بالقيمة العادلة للمبالغ المرحلة للأصول والمطلوبات الناتجة عن الاستحواذ على أنها أصول ومطلوبات من شركة أجنبية وتحول وفق سعر الصرف الأجنبي المطبق في ذلك التاريخ.

يتم تقييم عقود الصرف الآجلة حسب أسعار السوق المطبقة في تواريخ استحقاقها.

يتم أخذ فروق تحويل العملة الناتجة عن تحويل صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية مباشرة إلى احتياطي تحويل العملة.

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل بشكل عام في الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك. فإن فروق العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل تغطيات التدفق النقدي المؤهلة إلى الحد الذي تكون فيه هذه التغطية فعالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦ السياسات المحاسبية الهامة تتمة

(ج) الفائدة

معدل الفائدة الفعلي

يتم تثبيت إيرادات ومصروفات الفوائد في الربح أو الخسارة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. «معدل الفائدة الفعلي» هو السعر الذي يتم بموجبه تحديداً إجراء خصومات على سداد أو استلام الدفعات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي. أو
- التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية بخلاف الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية. تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية. ولكن ليس خسائر الائتمان المتوقعة. بالنسبة للموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية. يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل بالائتمان باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة.

التكلفة المطفأة

إن «التكلفة المطفأة» للأصل المالي أو الالتزام المالي هي المبلغ الذي يتم بموجبه قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي ناقصاً دفعات أصل الدين. زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم للفرق بين المبلغ الأولي والمبلغ المستحق باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. والأصول المالية. المعدلة لأي مخصصات خسائر.

القيمة الدفترية الإجمالية

«القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي» هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة.

حساب دخل الفائدة والمصروفات

عند حساب دخل الفائدة والمصروفات. يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (عندما لا يكون الأصل معرضاً لانخفاض في قيمة الائتمان) أو على التكلفة المطفأة للمطلوبات.

ومع ذلك. بالنسبة للموجودات المالية التي أصبحت منخفضة القيمة الائتمانية بعد الاعتراف الأولي. يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (كما هو موضح أعلاه) من الأصل المالي. إذا لم يعد الأصل المالي مصنفاً على أنه منخفض القيمة الائتمانية. يتم رد عملية حساب دخل الفائدة إلى القيمة الدفترية الإجمالية (كما هو موضح أعلاه).

بالنسبة للموجودات المالية التي كانت منخفضة القيمة عند الاعتراف الأولي لها. يتم حساب دخل الفائدة من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على الائتمان المعدل بالتكلفة المطفأة (كما هو موضح أعلاه) للأصل المالي. لا يتم حساب دخل الفائدة وفقاً لإجمالي القيمة الدفترية (كما هو موضح أعلاه). حتى في حال تحسن مستوى مخاطر الائتمان للأصل.

العرض

يشمل دخل الفائدة والمصروفات المعروضة في بيان الدخل مايلي:

- الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة محسوبة على أساس الفائدة الفعلية.
- الفائدة على أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمحسوبة على أساس الفائدة الفعلية.
- الحصة الفعالة من تغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحوطات التدفقات النقدية للتغيرات في التدفقات النقدية للفائدة. في نفس الفترة على غرار أثر التدفقات النقدية المغطاة على دخل / مصروفات الفائدة: و
- الحصة الفعالة لتغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة.

(د) الرسوم والعمولات

يتم تحقيق دخل الرسوم. التي لا تشكل جزءاً أساسياً من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية. من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها المجموعة لعملائها. ويتم حسابها وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ « الإيرادات الناشئة عن العقود المبرمة مع العملاء». بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥. يتم قياس دخل الرسوم من قبل المجموعة بناءً على المقابل المحدد في العقد مع العميل ويستثني المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن أطراف ثالثة. تعترف المجموعة بالإيرادات عندما تنقل السيطرة على منتج أو خدمة إلى أحد العملاء.

يتم احتساب دخل الرسوم على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالدخل المكتسب جراء تنفيذ عمل مهم كإيرادات عند اكتمال العمل (على سبيل المثال. الرسوم الناشئة عن التفاوض. أو المشاركة في التفاوض على معاملة لطرف ثالث. مثل ترتيب استحواذ على أسهم أو أوراق مالية أخرى):
- يتم الاعتراف بالدخل المكتسب نتيجة تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم الخدمات (على سبيل المثال. إدارة الموجودات والمحافظ وغيرها من رسوم الاستشارات الإدارية والخدمات): و
- يتم الاعتراف بالرسوم والعمولات والمصاريف الأخرى عندما يتم إنجاز أو استلام الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي لأداة مالية كتسوية لمعدل الفائدة الفعلي (على سبيل المثال. بعض رسوم الالتزام بالقرض) وتسجل في «دخل الفائدة».

(هـ) صافي دخل التداول

يشمل «صافي دخل التداول» الأرباح ناقصاً الخسائر في موجودات ومطلوبات التداول. ويتضمن جميع التغيرات في القيمة العادلة وأرباح الأسهم وفروق الصرف الأجنبي.

(و) دخل الأرباح

يتحقق دخل الأرباح عند تثبيت حق المجموعة في استلام الأرباح.

(ز) الدخل المتعلق بالعقارات

يتضمن الدخل المتعلق بالعقارات إيرادات الإيجار التي يتم الإعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

(ح) عقود الإيجار

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزامات الإيجار عند بدء الإيجار لجميع عقود الإيجار. باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات منخفضة القيمة.

تقيس المجموعة مبدئياً أصل حق الاستخدام بالتكلفة. ومن ثم يقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عملية إعادة قياس لالتزامات الإيجار.

تقوم المجموعة في البداية بقياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مخصومة باستخدام معدل الخصم الضمني في العقد. بعد ذلك. يتم تعديل التزام الإيجار لمدفوعات الفائدة والإيجار. بالإضافة إلى تأثير تعديلات الإيجار وغيرها من بين أمور أخرى.

اختارت المجموعة تطبيق المعيار المسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على متطلباتها العامة لعقود الإيجار قصيرة الأجل (أي خيار لا يتضمن خيار الشراء وله فترة تأجير عند بداية العقد تصل حتى ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار أصول منخفضة القيمة. ولهذا. تعترف المجموعة بمدفوعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات كمصاريف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار أو على أساس منتظم آخر إذا كان هذا الأساس يمثل نمطاً لمنافع وامتيازات المستأجر. على غرار المحاسبة الحالية لعقود الإيجار التشغيلية.

قدمت المجموعة حق استخدام الموجودات ضمن بند «الممتلكات والمعدات» والتزامات الإيجار ضمن بند «مطلوبات أخرى» في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة.

حيثما تقوم المجموعة بتأجير عقاراتها الاستثمارية. تصنف المجموعة هذه العقود كعقود إيجار تشغيلي.

(ط) ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة

يحتسب رسم ضريبة الدخل الحالي على أساس القوانين الضريبية السائدة أو التي تكون سائدة في تاريخ الميزانية العمومية في الدول التي تعمل فيها الشركة وفروعها وتحقق دخلاً خاضعاً للضريبة. تقوم الإدارة بشكل دوري بتقييم المراكز المتخذة ضمن
عوائد الضرائب بشأن الحالات التي تكون فيها تعليمات الضرائب المطبقة خاضعة للتفسير. وتقوم الإدارة كذلك بوضع مخصصات عندما يكون ذلك مناسباً على أساس المبالغ المتوقع تسويتها مع سلطة الضرائب.

يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الموجودات والمطلوبات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة للموجودات والمطلوبات عن كامل نتائج الآثار الضريبية لكافة الفروق المؤقتة بين القيم الدفترية بالبيانات المالية الخاصة بالموجودات والمطلوبات القائمة وبين الأساس الضريبي الذي يقابلها. يتم الاعتراف بضرائب الموجودات المؤجلة إلى الحد الذي يُمكن توفير أرباح خاضعة للضريبة بشكل كافي لمقابلة خصم الفروق الضريبية المؤقتة. وتقاس ضرائب الموجودات والمطلوبات المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقعة بحيث يتم تطبيقها للفترة التي يتوقع فيها تحقق الموجودات أو سداد المطلوبات.

تتم مراجعة ضرائب الموجودات المؤجلة في نهاية كل عام لتخفيض القيم الدفترية بالقدر الذي لا يمكن معه توفر أرباح خاضعة للضريبة لاستخدام الفروق.

يتم تعويض موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة عندما يكون هناك حق قابل للتنفيذ قانونًا لمقاصة أصل الضريبة الحالية مقابل الالتزامات الضريبية القائمة وعندما يتعلق الأمر بضرائب الدخل التي تفرضها نفس سلطة الضرائب وتعتزم المجموعة تسوية أصول الضريبة الحالية والتزامات الضريبة الحالية على أساس صافي القيمة.

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية

(١) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية

عند الاعتراف الأولي. يتم تصنيف الموجودات المالية على أنها مقاسة: بالتكلفة المطفأة. أو القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى أو القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية. و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦ السياسات المحاسبية الهامة تتمة

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية تتمة

(١) تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية تتمة

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية. و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة. يجوز للمجموعة أن تختار بلا رجعة تقديم التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

بالإضافة إلى ذلك، عند الاعتراف الأولي. يمكن للمجموعة أن تحدد بلا رجعة أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. على النحو المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

(٢) الاعتراف والقياس الأولي

تعترف المجموعة بشكل أولي بالقروض والسلف والودائع والديون والصكوك الصادرة بتاريخ تقديمها أو الاستحواذ عليها. يتم تثبيت جميع الأدوات المالية الأخرى (بما في ذلك المشتريات العادية ومبيعات الموجودات المالية) في تاريخ التداول. وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً. بالنسبة للبند غير المقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى عملية الاستحواذ أو الإصدار.

تقييم نموذج العمل:

تقوم المجموعة بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وعلى وجه الخصوص. لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو الاحتفاظ بسجل تسعير محدد للفائدة أو مطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة المجموعة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛
- كيف يتم تعويض مديري الوحدات - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها؛ و
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة. وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك. لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للمجموعة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

إن الموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة. يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حصراً وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة:

لأغراض هذا التقييم. يتم تعريف «المبلغ الأصلي» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية). وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة. فإن المجموعة تأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط. عند إجراء التقدير. تضع المجموعة نصب أعينها الاعتبارات التالية:

- الحالات الطارئة التي قد تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- مزايا الاستدانة بالتمويل؛
- أحكام السداد والتمديد؛
- الأحكام التي تحدّ من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية الناتجة عن موجودات محددة (على سبيل المثال. ترتيبات الموجودات غير القابلة للإلغاء)؛ و
- المزايا التي من شأنها تغيير المقابل المادي للقيمة الزمنية للأموال - مثل عملية إعادة تحديد سعر الفائدة بشكل دوري.

لمزيد من التفاصيل. يرجى مراجعة الإيضاح بشأن الأوراق المالية الاستثمارية والقروض والسلف والنقد ومعادلات النقد.

تقوم المجموعة بتصنيف مطلوباتها المالية. بخلاف الضمانات المالية والتزامات القروض. على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة بتصنيف المطلوبات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة عندما تكون قد أصدرت أساساً لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال الأنشطة التجارية أو تشكل جزءاً من محفظة الأدوات المالية التي تدار معاً والتي يوجد بها دليل على نمط حديث من جني الأرباح على المدى القصير. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد للمجموعة للسنة التي تنشأ فيها.

إعادة التصنيفات:

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي إلا في الفترة التي تأتي بعد قيام المجموعة بتغيير نموذج الاعمال الخاص بها لادارة الموجودات المالية.

(٣) انخفاض القيمة

تعترف المجموعة بمخصصات الخسارة المكونة لتغطية خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا تقدر بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:

- الموجودات المالية التى هي أدوات الدين؛
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- التزامات القروض الصادرة.

لا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة على استثمارات الاسهم.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر التسهيلات. باستثناء تلك الادوات المالية التى لم تشهد مخاطر الائتمان المعرضة لها ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي بها.

إن خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرا هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن حالات الإخلال بالأدوات المالية المحتمل حدوثها في غضون فترة ١٢ شهرا بعد تاريخ التقارير.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي عبارة عن تقدير خسائر الائتمان استناداً إلى مبدأ الاحتمال المرجح. كما يتم قياسها على النحو التالي:

- الموجودات المالية التى لا تتعرض لخسارة في قيمة الائتمان كما في تاريخ إعداد البيانات المالية؛ باعتبارها القيمة الحالية لكافة حالات نقص السيولة (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للكيان بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
- الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان في وقت إعداد البيانات المالية؛ باعتبارها الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التقديرية؛
- التزامات القروض التي لم يتم سحبها؛ باعتبارها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حال سحب القرض واستلام التدفقات النقدية التي تتوقعها المجموعة؛ و
- عقود الضمانات المالية؛ الدفعات المتوقعة لتعويض المحتفظ بالعقود ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة تحصيلها.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حال إعادة التفاوض بشأن أو تعديل أحكام أي أصل مالي أو في حال استبدال الأصل المالي القائم بآخر جديد نتيجة تعرض المقترض لصعوبات مالية. عندها يتم إجراء تقييم لمعرفة ما اذا كان ينبغى إيقاف الاعتراف بالأصل المالي وتقاس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- في حال لم تسفر عملية اعادة الهيكلة عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم. عندها. يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة والناشئة عن الأصل المالي المعدل في حساب نقص السيولة من الأصل القائم.
- في حال كانت عملية اعادة الهيكلة ستسفر عن إيقاف الاعتراف بالأصل القائم. عندها. تعامل القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدى النهائي من الأصل المالي القائم في وقت إيقاف الاعتراف. ويتم تضمين هذا المبلغ في حساب نقص السيولة من الأصل المالي القائم. تم خصم النقص في السيولة من تاريخ إيقاف الاعتراف المتوقع وحتى تاريخ إعداد البيانات المالية بتطبيق سعر الفائدة الفعلي للأصل المالي القائم.

الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان

في كل تاريخ إعداد بيانات مالية. تقوم المجموعة بتقدير ما اذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى منخفضة قيمة الائتمان. يكون الأصل المالي منخفض قيمة الائتمان عند حدوث واحدة أو أكثر من الحالات التي تحدث أثراً ضاراً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

مدرج أدناه بيانات يمكن ملاحظتها حول المؤشرات الدالة على تعرض أي أصل مالي إلى انخفاض في قيمة الائتمان:

- تعرض المقترض او المصدر إلى صعوبات مالية كبيرة؛
- الاخلال بأحد العقود، مثل حالة التعثر أو التخلف عن السداد؛
- اعادة هيكلة قرض أو سلفة نقدية ما من قبل المجموعة وفق شروط لم تكن المجموعة لتوافق على غيرها؛
- عندما يصبح من المحتمل ان يتعرض المقترض للافلاس أو إعادة هيكلة؛ أو
- انحسار أحد الأسواق النشطة نتيجة صعوبات مالية.

الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة

إن الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة هي موجودات مالية منخفضة القيمة عند التثبيت الأولي لها. يتم تسجيل الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأصلي بها وبحيث يتم قيد إيرادات الفائدة لاحقاً استناداً إلى معدل الفائدة الفردي المعدل وفقاً لتقديرات الائتمان. يتم الاعتراف أو التخلي عن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي إلى الحد الذي يحدث فيه تغيير لاحق في خسارة الائتمان المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦ السياسات المحاسبية الهامة تتمة

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية تتمة

(٣) انخفاض القيمة تتمة

التسهيلات المتجددة

تتضمن محفظة منتجات المجموعة باقة متنوعة من تسهيلات السحب على المكشوف للأفراد والشركات وتسهيلات بطاقات الائتمان. التي يحق للمجموعة إلغاء و/ أو تخفيض التسهيلات الممنوحة لها بموجب إشعار بفترة قصيرة. لا تربط المجموعة تعرضها لخسائر الائتمان المتوقعة بفترة الإشعار التعاقدي. ولكن بدلاً من ذلك تقوم بحساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة زمنية تعكس توقعات المجموعة حول طبيعة سلوك العميل، واحتمال تعثره عن السداد وإجراءات تقليل تعرض المجموعة للمخاطر المستقبلية والتي يمكن أن تشمل خفض أو إلغاء التسهيلات.

بناءً على التجربة السابقة وتوقعات المجموعة. يتم تقدير الفترة التي تقوم فيها المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة لهذه المنتجات استناداً إلى الفترة التي تتعرض فيها المجموعة لمخاطر الائتمان وحيث لا يتم تخفيف خسائر الائتمان من خلال إجراءات الإدارة.

الشطب

يتم شطب القروض والأوراق المالية المدينة (جزئيا او كليا) عندما لا تكون هناك امكانية واقعية لاستردادها. وهذا عموما ما تكون عليه الحال عندما تستنفذ جميع الجهود التصحيحية لاسترداد الدين من العملاء. غير ان الموجودات المالية المشطوبة تخضع لانشطة الإنفاذ بغية الامتثال لاجراءات المجموعة في استرداد المبالغ المستحقة.

(٤) الضمانات المالية والتزامات القروض

الضمانات المالية هى العقود التى تتطلب من المجموعة أداء دفعات محددة لتعويض حاملي السندات عن الخسارة المتكبدة نتيجة تخلف أحد المدينين عن السداد في موعد الاستحقاق وفقا لشروط أداة الدين. يتم إدراج مطلوبات الضمان المالي بالتكلفة المطفأة عندما يصبح من المحتمل أداء الدفعة بموجب العقد.

تكون «التزامات القروض» بمثابة التزامات مؤكدة ولا رجعة فيها لتوفير الائتمان بموجب الاحكام والشروط المحددة.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة او الالتزامات غير القابلة للإلغاء في البداية بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة الأولية لها خلال فترة الضمان او الالتزام. وبعد ذلك. يتم قياسها استناداً إلى القيمة الأعلى للمبلغ المطفأ ومبلغ مخصص الخسارة.

(٥) العملات الأجنبية

يتم الاعتراف بفروق العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل بشكل عام في الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك، فإن فروق العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل استثمارات الأسهم. والتي جرى بشأنها تصويت لإدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بند الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بها في بند الدخل الشامل الآخر.

(٦) القروض والسلف

`تشمل تسميات «القروض والسلف» في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ما يلي:

- القروض والسلف التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملات المباشرة المتزايدة. وبالتالي تكلفتها المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم تقديمها صافي من خسائر الائتمان المتوقعة. و
- القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر: يتم قياسها بالقيمة العادلة مع إدراج التغييرات المثبتة فوراً في الأرباح أو الخسائر. في حال كان مطبقاً.

عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وتبرم في آن واحد اتفاقية لإعادة بيع الأصل (أو أصل مماثل جوهريًا) بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي (إعادة الشراء العكسي أو اقتراض الأسهم). يتم احتساب هذا الترتيب كقرض أو سلفة أو مستحق من البنوك ولا يتم الاعتراف بالموجودات الأصلية في البيانات المالية للمجموعة.

(٧) الأوراق المالية الاستثمارية

يشمل مسمى «الأوراق المالية الاستثمارية» في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ما يلي:

- أوراق مالية للاستثمار في سندات الدين مقاسة بالتكلفة المطفأة: يتم قياسها مبدئيًا بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المباشرة المتزايدة. ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.
- أوراق مالية للاستثمار في سندات الدين والأسهم مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم إدراجها بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات مباشرة في الربح أو الخسارة.
- سندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. و
- سندات الأسهم الاستثمارية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تثبيت الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر. باستثناء ما يلي. والتي يتم إثباتها في الربح أو الخسارة بنفس الطريقة كما في الموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة والقيود العكسية. و
- أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما يتم عدم تحقق قيمة سندات الديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في بنود الدخل الشامل الآخرى من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة أن تدرج في الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية غير محتفظ بها للمتاجرة. يتم إجراء الاختيار على أساس كل أداة على حدة عند الاعتراف الأولي وهو غير قابل للإلغاء.

لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أدوات حقوق الملكية تلك إلى بند الأرباح والخسائر ولا يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في الأرباح أو الخسائر. يتم تثبيت توزيعات الأرباح في الأرباح أو الخسائر ما لم تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح والخسائر التراكمية لأدوات حقوق الملكية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة عند التخلص من الاستثمار.

(٨) إلغاء الاعتراف

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للمجموعة في الحصول على تدفقات نقدية من الموجودات أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق لاستلام التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية أو في حال لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والامتيازات الخاصة بملكية الموجودات المالية ولا تحتفظ بحصة مسيطرة في الأصل المالي.

عند إلغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الأصل المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد تم استلامه بعد خصم أي التزام جديد مفترض) و(٢) أي ربح أو خسارة متراكمة تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

لا يتم الاعتراف بأي ربح / خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حساب الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية.

يتم الاعتراف بأي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للاستبعاد والتي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام مستقل.

تبرم المجموعة معاملات تقوم بموجبها بتحويل موجودات معترف بها في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة ولكن تحتفظ بكل أو معظم المخاطر والامتيازات الخاصة بالموجودات المحولة أو جزء منها. إذا تم الاحتفاظ بكل أو معظم المخاطر عندئذ لا يتم ايقاف الاعتراف بالموجودات المحولة. إن تحويلات الموجودات مع الاحتفاظ بجميع أو معظم المخاطر والمكاسب تشمل - على سبيل المثال - إقراض أوراق مالية ومعاملات إعادة شراء وأوراق مالية مدعمة بموجودات.

في المعاملات التي لا تحتفظ بها المجموعة أو لا تقوم بتحويل جميع المخاطر والامتيازات الجوهرية الخاصة بملكية أحد الموجودات المالية وتحتفظ بحصة مسيطرة على الأصل. تواصل المجموعة الاعتراف بالأصل إلى حد استمرار مشاركتها به. ويتم تحديد ذلك إلى الحد الذي يطرأ هناك أي تغير على قيمة الموجودات المحولة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي عندما يتم إعفاؤها من التزاماتها التعاقدية أو عندما يتم إلغاؤها أو إنهاؤها.

(٩) تعديل الموجودات المالية والمطلوبات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك اختلاف جوهري في التدفقات النقدية للأصل المعدل. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة إلى حد كبير. فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منتهية الصلاحية. في هذه الحالة. يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بالأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل جوهري. فإن التعديل لن يؤدي إلى استبعاد الموجودات المالية. في هذه الحالة. تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية الإجمالية كأرباح أو خسارة معدلة في بند الأرباح والخسائر. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل نتيجة الصعوبات المالية للمقترض. فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. في حالات أخرى. يتم إدراجها كدخل فائدة.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وفي حال كان هناك اختلاف جوهري في المطلوبات المعدلة. في هذه الحالة يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية الجديدة بناءً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. يتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية المطفأة والمطلوبات المالية الجديدة مع الشروط المعدلة في بند الأرباح والخسائر.

(١٠) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات و المطلوبات المالية و يتم الاعتراف بصافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما يكون هناك حق قانوني قابل التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها و تكون هناك رغبة في التسوية على أساس المبلغ الصافي أو تحقيق الأصل و تسوية المطلوبات في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بالدخل والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما يسمح بها بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو للأرباح والخسائر الناشئة من مجموعة من المعاملات المماثلة مثل أنشطة التداول في المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦ السياسات المحاسبية الهامة تتمة

(ي) الموجودات المالية والمطلوبات المالية تتمة

(١١) قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو تم دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في سوق رئيسي في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في سوق رئيسي للأصل أو الالتزام؛ أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي. في السوق الذي به أكبر قدر من المميزات للأصل أو الالتزامات.

إذا كان لأصل أو التزام تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض وسعر طلب. تقيس المجموعة الموجودات والمراكز الطويلة بسعر العرض والمطلوبات والمراكز القصيرة بسعر الطلب.

تعترف المجموعة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية فترة كتابة التقارير التي حدث خلالها التغيير.

تطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

(١٢) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

عند الاعتراف المبدئي. تقوم المجموعة بتصنيف موجودات مالية معينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة. وذلك لأن هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من التباين المحاسبي والذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

تقوم المجموعة بتصنيف بعض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة في أي من الحالات التالية:
(أ) عندما تتم إدارة أو تقييم المطلوبات أو إعداد تقارير بشأنها داخلياً على أساس القيمة العادلة؛ أو
(ب) عندما يلغي التصنيف أو يقلل بشكل كبير التباين المحاسبي والذي قد يظهر بخلاف ذلك.

يتوفر وصف حول أساس كل تصنيف في الإيضاحات ذات الصلة بشأن أي من فئات الموجودات أو المطلوبات.

(١٣) اتفاقيات البيع و إعادة الشراء

يتم الافصاح عن الأوراق المالية المباعة التي تخضع لاتفاقيات إعادة الشراء في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون للمحول إليه الحق بموجب العقد أو العرف لبيع أو إعادة رهن الضمانات. ويتم إضافة المطلوبات المقابلة كوديعة مستقلة. و يتم الاعتراف بالأوراق المالية التي تم شراؤها بموجب اتفاقيات إعادة بيع (اتفاقيات إعادة شراء عكسي) كقروض وذمم مدينة لبنوك أو عملاء آخرين، حيثما يكون مناسباً. يعامل الفرق بين سعر البيع و سعر إعادة الشراء كفائدة ويتم استحقاقه على مدى مدة الاتفاقيات باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

(ك) النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على الأوراق النقدية والعملات المعدنية المتوفرة والأرصدة غير المقيدة لدى البنوك المركزية والموجودات المالية ذات السيولة العالية مع فترات استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الحيازة والتي تكون عرضة لمخاطر ضئيلة للتغيرات في قيمتها العادلة. ويتم استخدامها من قبل المجموعة في إدارة التزاماتها قصيرة الأجل.

يتم قيد النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة.

(ل) الموجودات والمطلوبات المتداولة

إن الموجودات المتداولة هي تلك الموجودات والمطلوبات التي تستحوذ عليها المجموعة أو تنشأ بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. أو يتم الاحتفاظ بها كجزء من محفظة يتم إدارتها معاً لتحقيق ربح قصير الأجل أو تكوين مركز.

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المتداولة بشكل أولي ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة مع إدراج تكاليف المعاملات في الربح أو الخسارة. يتم إدراج جميع التغيرات في القيمة العادلة كجزء من صافي دخل المتاجرة في الربح أو الخسارة.

(م) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتبع المجموعة نموذج محاسبة التحوط الذي يربط محاسبة التحوط بشكل وثيق مع إدارة المخاطر. يقيس النموذج فعالية التحوط من خلال اختبار قائم على الأهداف يركز على العلاقة الاقتصادية بين العنصر المحوط وأداة التحوط. وتأثير مخاطر الائتمان على تلك العلاقة الاقتصادية.

تقوم المجموعة أيضًا بإعادة التوازن في علاقات التحوط، بحيث أنه في حال توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ولكن يقي هدف إدارة المخاطر

لعلاقة التحوط المحددة هذه على حاله. تقوم المجموعة بتعديل نسبة التحوط في علاقة التحوط بحيث تلبي معايير التأهل مجددا.

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي ليست أداة تحوط في التحوط المؤهل عند نشوئها في الربح أو الخسارة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر في صافي الربح/(الخسارة) في أوراق مالية للمتاجرة. باستثناء الأرباح والخسائر في تلك المشتقات التي تدار جنبا إلى جنب مع الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة ؛ يتم إدراج هذه الأرباح والخسائر في بند «دخل تشغيلي آخر».

تشمل الأدوات المالية للتغطية العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضة بأسعار الفائدة وأسواق صرف العملات الأجنبية. تستخدم المجموعة هذه الأدوات للوفاء بمتطلبات عملائها وتعاملاتها التجارية بالنقد الأجنبي ولتغطية تعرضها لمخاطر أسعار الفوائد والعملة الأجنبية.

في حالة وجود علاقة تغطية بين أداة مشتقة والبند ذي صلة الخاضع للتغطية، يتم قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة مع احتساب أية أرباح وخسائر ناتجة كما هو موضح أدناه.

تحتسب القيمة العادلة لأدوات التغطية المشتقة بنفس الطريقة التي تحتسب بها القيمة العادلة للأدوات المالية.

أن طريقة الاعتراف بأرباح أو خسائر القيمة العادلة الناتجة يعتمد على ما إذا كانت تلك الأداة المشتقة محددة كأداة تغطية. و إن كان كذلك ما هي طبيعة البند الذي تتم تغطيته. و تخصص المجموعة عدة مشتقات معينة كما يلي إما:

- مشتقات تغطية التعرض للتغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الارتباطات الثابتة (تغطية القيمة العادلة)؛ أو
- مشتقات تغطية لتدفقات نقدية مستقبلية محتملة بدرجة كبيرة عائدة إلى أصل معترف به أو مطالبة أو لمعاملة متوقعة (تغطية تدفق نقدي). أو
- تغطية صافي الاستثمار في عمليات خارجية.

يشكل المشتق الضمني أحد مكونات الأداة المختلطة التي تتضمن أيضاً عقد مضيف غير مشتق بتأثير يختلف عن بعض التدفقات النقدية للأداة المدمجة بطريقة مشابهة للمشتقات المستقلة. يؤدي المشتق الضمني إلى تعديل بعض أو كل التدفقات النقدية التي قد يتطلبها العقد بخلاف ذلك وفقًا لسعر الفائدة المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو المؤشر السعري أو الأسعار أو التصنيف الائتماني أو مؤشر الائتمان أو أي متغير آخر. بشرط ألا يكون ذلك في حالة وجود متغير غير مالي محدد لطرف ما في العقد. إن المشتق المرتبط بأداة مالية. ولكنه قابل للتحويل تعاقديًا بشكل مستقل عن تلك الأداة. أو لديه طرف مقابل مختلف عن تلك الأداة. ليس مشتقًا ضمنيا. لكنه أداة مالية مستقلة.

تستخدم محاسبة التحوط للمشتقات المقاسة بهذه الطريقة على أن يتم استيفاء بعد المعايير المحددة.

(١) تغطية القيمة العادلة

يتم تصنيف أداة مشتقة على أنها أداة تحوط في علاقة تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو التزام المؤسسة الذي قد يؤثر على الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف مباشرة بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة في الربح أو الخسارة مع أية تغيرات في القيمة العادلة للبنود المحوطة التي تكون منسوبة إلى المخاطر المحوطة.

عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنتهاؤها أو ممارستها أو عندما لا يعد التحوط يفي بمعايير محاسبة التحوط للقيمة العادلة. أو عندما يتم إلغاء تصنيف التحوط. يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. فيما يتعلق بأية تسويات إلى هذه النقطة بشأن البند المحوط. الذي تم تطبيق طريقة الفائدة الفعلية عليه. يتم إطفاؤها ضمن الأرباح أو الخسائر كجزء من معدل الفائدة الفعلي المُعاد احتسابه للبند على مدى عمره المتبقي.

(٢) تغطية التدفق النقدي

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية لتغطية التقلب في تدفقات نقدية تعزى إلى مخاطر معينة مرتبطة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة محتملة الحدوث من الممكن أن تؤثر في الربح أو الخسارة. فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الأخرى «تحوطات التدفق النقدي: الحصة الفعلية في التغيرات في القيمة العادلة». يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء غير المؤثر مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

يتم إعادة تدوير الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في «بنود الدخل الشامل الأخرى» في بيان الدخل الموحد للمجموعة في الفترات التي يؤثر فيها البند الخاضع للتغطية على الأرباح والخسائر. ومع ذلك. عندما تؤدي الصفقة المتوقعة الخاضعة للتغطية إلى الاعتراف بالموجودات غير المالية أو المطلوبات غير المالية. تتم إزالة الأرباح أو الخسائر المعترف بها سابقا في «الدخل الشامل الأخرى» من حقوق المساهمين ويتم تضمينها في القياس الأولي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات.

عند انتهاء فترة أداة تغطية أو بيعها. أو عندما تكون التغطية لا تتوافق مع شروط محاسبة التغطية أو يتم رفضها. فإن محاسبة التغطية تتوقف تبعاً لذلك. وإن أي مكاسب أو خسائر يتم تحقيقها في بنود الدخل الشامل الأخرى في ذلك الوقت تبقى في حقوق المساهمين ويتم الاعتراف بها عند الاعتراف النهائي بالمعاملة المتوقعة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. في حال أن المعاملة المتوقعة أصبحت غير محتملة الحدوث. يتم على الفور تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المبينة في حقوق المساهمين إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة.

(٣) تحوطات صافي الاستثمار

عندما يتم تخصيص أداة مالية مشتقة أو مطالبة مالية غير مشتقة كأداة تغطية لصافي الاستثمار في عملية خارجية. يتم تحقيق الجزء الفعلي من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية في الدخل الشامل الآخر وتتراكم في احتياطي تحويل العملة. ويتم تحقيق أي جزء غير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للأداة المشتقة فوراً في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الأخرى إلى بيان الدخل الموحد للمجموعة كتسوية إعادة تصنيف عند التخلص من العمليات الأجنبية.

(٤) المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

إن بعض الأدوات المشتقة غير مؤهلة لمحاسبة التغطية. يتم على الفور الاعتراف بأية تغييرات في القيمة العادلة لأي أداة مشتقة غير مؤهلة للتغطية المحاسبية ضمن بيان الدخل الموحد للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦ السياسات المحاسبية الهامة تتمة

(م) المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط تتمة

(٥) المشتقات الضمنية

هناك بعض الأدوات المشتقة المدمجة ضمن موجودات ومطلوبات مالية وعقود أساسية غير مالية حيث يتم التعامل معها على أنها مشتقات مستقلة ومسجلة بالقيمة العادلة إذا كانت تلبي تعريف الأداة المشتقة وعندما تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لا ترتبط بصورة وثيقة مع نظيرتها في العقد الأساسي ولا يعتبر العقد الأساسي على أنه محتفظ به للمتاجرة أو مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة. يتم قياس الأدوات المشتقة الضمنية المستقلة عن العقد الأساسي بالقيمة العادلة في محفظة المتاجرة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

(ن) الذمم المدينة للتمويل الإسلامي

الذمم المدينة للتمويل الإسلامي هي موجودات مالية غير مشتقة بدفعات ثابتة أو متفق عليها وليست مدرجة في أي سوق نشطة. يتم تنفيذ هذه المنتجات بتكلفة الاستهلاك ناقصاً انخفاض القيمة.

(ا) التعريفات

تستخدم العبارات التالية في التمويل الإسلامي:

المرابحة

المرابحة هي اتفاقية تتعهد بموجبها المجموعة بأن تبيع للعميل السلعة التي اشترتها المجموعة وامتلكتها. استنادا على وعد من العميل بشراء السلعة المشتراة بموجب بنود وشروط معينة. يشمل سعر البيع تكلفة السلعة وهامش ربح متفق عليه.

الإستصناع

الإستصناع هو اتفاقية بين المجموعة والعميل تبيع المجموعة بموجبها إلى العميل عقاراً مطوراً بمواصفات متفق عليها. تقوم المجموعة بتطوير العقار بنفسها أو عن طريق مقاول من الباطن وتقوم بعد ذلك بتسليمه إلى العميل في تاريخ محدد وسعر متفق عليه.

الإجارة

الإجارة هي عقد تقوم المجموعة (المؤجر) بموجبه بتأجير أصل ما للعميل (المستأجر) لمدة محددة ومقابل أقساط إيجار معينة. ينتهي عقد الإجارة بتحويل ملكية العقار إلى المستأجر في نهاية عقد الإجارة أو بموجب تعهد البيع الممنوح من قبل المجموعة.

المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال و يسمى «رب المال» و الأخر يقدم الجهد و الخبرة و يسمى «مضارب» و الذي يعتبر مسئولاً عن استثمار هذه الأموال في مشروع أو نشاط محدد مقابل نسبة من دخل المضاربة المتفق عليها مسبقا. وفي حالة الخسارة العادية يتحمل رب المال خسارة الأموال بينما يتحمل المضارب ضياع جهوده. ومع ذلك، في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي شروط و أحكام عقد المضاربة. يتحمل المضارب وحده الخسائر. تقوم المجموعة بدور المضارب عندما تقبل أموال المودعين و بدور رب المال عند تشغيل هذه الأموال على أساس المضاربة.

الوكالة

الوكالة هي عقد تتعهد فيه المجموعة بتقديم مبلغ معين من المال لوكيل معين والذي يستثمره حسب شروط معينة مقابل رسوم محددة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة من الأموال المستثمرة) يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

(٢) الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات من المنتجات الإسلامية المذكورة أعلاه كما يلي:

المرابحة

يمكن احتساب الربح وتحديده تعاقديا عند بداية العقد، و يتم الاعتراف بالربح على على أساس النسبة الزمنية خلال مدة العقد بطريقة معدل الربح الفعلي على الرصيد المستحق.

الإستصناع

يتم احتساب إيراد الإستصناع وهامش الربح المرتبط به (الفرق بين السعر النقدي للعميل وتكلفة إستصناع المصرف الإجمالية) على أساس التناسب الزمني.

الإجارة

يتم الاعتراف بدخل الإجارة على أساس الاستحقاق على مدى فترة العقد.

المضاربة

يتم الاعتراف بدخل تمويل المضاربة عند توزيعها من قبل المضارب. بينما يتم تحميل الخسائر على الدخل عند إعلانها من قبل المضارب.

الوكالة

يتم الاعتراف بالدخل المتوقع من الوكالة على أساس النسبة الزمنية خلال الفترة. و يتم تعديلها بالدخل الفعلي عند استلامه. ويتم احتساب الخسائر في تاريخ إعلانها من قبل الوكيل.

معادلة الربح الاحتياطي

معادلة الربح الاحتياطي هي المبالغ المخصصة من وعاء دخل المضاربة المشترك قبل تخصيص حصة المضارب من أجل الحفاظ على مستوى معين من عائد الاستثمارات لجميع أصحاب حسابات الاستثمار وغيرهم من المستثمرين المشتركين في وعاء المضاربة. تتم الموافقة على التخصيص والتوزيع على المودعين من قبل معادلة الأرباح ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية وشركة تابعة للصيرفة الإسلامية على التوالي.

احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين

يمثل احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين جزءًا من حصة المودعين في الأرباح المخصصة كاحتياطي. يتم دفع هذا الاحتياطي للمودعين بناءً على موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للبنك. يتم تضمين الزكاة على احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين ضمن الزكاة المستحقة ويتم خصمها من رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار للمودعين.

(س) المخزون

يتم الاحتفاظ بالممتلكات المكتسبة عند تسوية الديون كمخزون ويتم تقديرها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقيق. أيهما أقل. يتم إدراج التكاليف المباشرة التي تم تكبدها في مرحلة الاستحواذ كجزء من تكلفة المخزون.

إن صافي القيمة القابلة للتحقيق هي سعر البيع المقدر في ظروف الأعمال الاعتيادية واعتماداً على أسعار السوق في تاريخ هذا التقرير.

(ع) الممتلكات والمعدات. والاستهلاك

يتم بيان الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة التراكمية إن وجدت. وتشمل التكلفة التاريخية التكاليف التي تنسب مباشرة إلى حيازة الموجودات.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم الاعتراف بها كأصل مستقل كما يكون مناسباً. فقط عندما يكون من المتوقع تدفق مزايا اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند إلى المجموعة ويكون من الممكن قياس تكلفة البند بصورة يمكن الاعتماد عليها. ويتم تحميل تكلفة أعمال الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد للمجموعة خلال الفترة المالية التي تم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك أراضي الملكية الحرة والموجودات الثابتة التي ليست قيد الاستعمال. العمر الانتاجي الافتراضي للموجودات الثابتة الخاصة بالمجموعة هو كما يلي:

مباني ملكية حرة	٢٥ - ٦٠ سنة
تحسينات ملكية حرة	١٠ سنوات
تحسينات على ممتلكات مؤجرة	٧ سنوات
أثاث وتركيبات ومعدات مكتبية	٥ سنوات
أجهزة وبرامج كمبيوتر	٤ - ٥ سنوات
برامج الخدمات المصرفية الأساسية	٥ - ٧ سنوات
مركبات	٣ - ٥ سنوات

يتم استهلاك الموجودات الأخرى على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية كما هو مذكور أعلاه.

يتم بيان الموجودات الثابتة غير المستخدمة بسعر التكلفة. وإذا ما تم استخدامها يتم تحويلها إلى فئة العقارات والمعدات الملائمة ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد من خلال مقارنة العائدات مع القيمة الدفترية. ويتم بيانها ضمن الدخل الموحد للمجموعة.

(ف) عقارات استثمارية

تحتفظ المجموعة بعقارات معينة كاستثمارات لكسب دخل إيجاري أو لزيادة رأس المال أو لكلا الغرضين. يتم قياس العقارات الاستثمارية بشكل مبدئي بسعر التكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تشتمل القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أحد أجزاء عقار استثماري قائم في وقت تكبد التكلفة في حالة الوفاء بمعايير الاعتراف باستثناء تكاليف الصيانة اليومية للعقار الاستثماري. بعد الاعتراف الأولي. يتم بيان العقارات الاستثمارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكمة وانخفاض القيمة التراكمية (إن وجدت).

يتم ايقاف الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما يتم استبعادها أو عندما يتم سحب العقار من الاستخدام بالكامل ولا يتوقع تحصيل أي منافع اقتصادية مستقبليه من التصرف فيه. كما يتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر عند التخلي أو التصرف بالعقار الاستثماري في بيان الدخل الموحد للمجموعة تحت بند «دخل تشغيلي آخر» في سنة التخلي أو الاستبعاد.

يتم إجراء التحويلات من وإلى العقارات الاستثمارية عندما وفقط عندما يكون هناك تغيير في الاستخدام اعتماداً على نموذج الأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦ السياسات المحاسبية الهامة تتمة

(ص) الموجودات غير الملموسة

(١) الشهرة

تظهر الشهرة عند حيازة الشركات التابعة.

تمثل الشهرة عند الاستحواذ على شركة أخرى الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد و المطلوبات والالتزامات الطارئة الخاصة بالشركة التي يتم الاستحواذ عليها. عندما تكون هذه القيمة الزائدة سالبة (ربح على شراء صفقة بيع) يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد للمجموعة مباشرة.

القياس

يتم قياس الشهرة بشكل أولي بالتكلفة. بعد الاعتراف الأولي. يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض المتراكم في القيمة. إن وجدت.
لغرض اختبار الانخفاض في القيمة. فإن الشهرة المستحوذة في مجموعة أعمال من تاريخ الحيازة. والمخصصة لكل من الوحدات التي تنتج النقد أو مجموعات الوحدات التي تنتج النقد. التي من المتوقع أن تستفيد من تعاون المجموعة. بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها تم التنازل عنها لتلك الوحدات.

تخضع الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها لاختبار انخفاض القيمة على أساس سنوي وكلما كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المنتجة للنقد. يحدد انخفاض القيمة للشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد لكل وحدة منتجة للنقد (أو مجموعة وحدات منتجة للنقد) ذات الصلة بالشهرة. حيثما يكون المبلغ القابل للاسترداد لكل وحدة منتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. لا يتم إجراء قيد عكسي لخسائر انخفاض القيمة للشهرة في الفترات التالية.

عندما تشكل الشهرة جزءاً من الوحدة التي تنتج النقد وجزءاً من العملية ضمن تلك الوحدة المستبعدة. فإن الشهرة المرتبطة بالعملية المستبعدة تدرج في المبلغ المدرج للعملية عند تحديد الربح أو الخسارة عند استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة استناداً إلى القيمة المتعلقة بالعملية المستبعدة والجزء من الوحدة التي تنتج النقد المحتفظ بها.

(٢) برامج الحاسوب المرسملة

يتم بيان برامج الحاسوب التي اشترتها المجموعة بسعر التكلفة ناقصاً الإطفاء التراكمي و خسائر انخفاض القيمة التراكمية إن وجد.

تتم رسملة المصروفات التالية على أصول برامج الحاسوب فقط عندما تزيد من قيمة المزايا الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في أصل معين ترتبط به و يتم احتساب جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يتم الاعتراف بالاطفاء فى بيان الدخل الموحد للمجموعة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للبرامج من التاريخ الذي أصبح فيه البرنامج متاحاً للاستخدام.

(٣) أصول غير ملموسة أخرى

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها بشكل منفصل في اعتراف مبدئي بسعر التكلفة. إن سعر تكلفة الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال دمج الأعمال مع شركة ما هو القيمة العادلة كما هي بتاريخ الاستحواذ. بعد الاعتراف الأولي. يتم نقل الموجودات غير الملموسة بسعر التكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر انخفاض قيمة متراكمة. يتم تقييم العمر الإنتاجي للأصول غير الملموسة على أنها إما محددة أو غير محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد خلال عمرها الإنتاجي الاقتصادي ويتم تقييمها لانخفاض القيمة عندما يكون هناك مؤشر بأن قيمة الأصل غير الملموس قد تنخفض. تتم مراجعة فترة الإطفاء وأسلوب الإطفاء للأصل غير الملموس ذي العمر الإنتاجي المحدد في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تحتسب التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النموذج المتوقع للاستهلاك لمزايا اقتصادية مستقبلية مدمجة في الأصل بتغيير فترة أو أسلوب الإطفاء (كما يكون مناسبا) وتعتبر على أنها تغيير في التقدير المحاسبي. يتم الاعتراف بمصاريف الإطفاء على الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الموحد للمجموعة بفئة المصاريف التي تتفق مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

(ق) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة المبالغ المرحلة للأصول الغير المالية للمجموعة بشكل دوري وذلك لتحديد إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من الأصل.

يتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة إذا تجاوز المبلغ المرحل لأصل أو للوحدة المولدة للنقد له المبلغ القابل للاسترداد الخاص به. تعتبر الوحدة المولدة للنقد أقل أصل للمجموعة يمكن تحديده والذي يولد تدفقات نقدية والتي تعتبر مستقلة عن الموجودات الأخرى والمجموعات بشكل كبير. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد للمجموعة. يتم تخصيص خسائر انخفاض القيمة الخاصة بالوحدات المولدة للنقد أولاً لتقليل المبلغ المرحل لأي شهرة تخصص للوحدة ومن ثم لتقليل المبلغ المرحل للأصول الأخرى في الوحدة (المجموعة أو الوحدات) على أساس النسبة والتناسب.

إن المبلغ المسترد لأصل أو وحدة مولدة للنقد هو القيمة الأكبر لقيمته المستخدمة أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف بيعه. عند تقييم القيمة المستخدمة يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل.

(ر) الودائع والديون والصكوك المصدرة

تشكل الودائع والديون والصكوك المصدرة المصادر الرئيسية للتمويل في المجموعة.

يتم قياس الودائع والديون والصكوك التي يتم إصدارها مبدئيا بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية. ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(ش) المخصصات

يتم إدراج المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام قائم (قانوني أو استدلالي) نتيجة لأحداث سابقة. وأنه من المحتمل (على الأرجح) أن يكون تدفق الموارد التي تجسد الفوائد الاقتصادية مطلوباً لتسوية الالتزام. ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

(ت) امتيازات الموظفين

(١) التزامات معاش التقاعد

تعمل المجموعة بموجب نظام المعاشات الخاص بمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المؤهلين لذلك بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة الخاص بالمعاشات والتأمينات الاجتماعية. ويتم إجراء الترتيبات المتعلقة بالتعويضات الخاصة بالعاملين خارج الدولة طبقا للأنظمة والأعراف المحلية. هذا ويتم تكوين مخصص كامل لكافة الامتيازات المستحقة.

تدفع المجموعة كذلك مساهمات للصناديق التي يديرها الأمناء على أساس تعاقدي أو تطوعي. ولا يترتب على المجموعة أي التزامات دفع بمجرد دفع تلك المساهمات. يتم الاعتراف بالمساهمات كمصاريف مكافأة الموظفين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالمساهمات المدفوعة مقدماً كأحد الموجودات إلى الحد الذي يتوافر عنده استرداد نقدي أو خصم في المدفوعات المستقبلية. عادة ما يكون استحقاق هذه المكافآت مشروطاً بأن يبقي الموظف في الخدمة حتى سن التقاعد أو أن يكمل الحد الأدنى لمدة الخدمة.

(٢) برنامج مكافأة نهاية الخدمة

بموجب قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة. تعمل المجموعة بموجب نظام مكافأة نهاية الخدمة الذي يشمل كافة الموظفين الوافدين الذين عملوا لدى المجموعة لأكثر من عام. يسجل مخصص نظام مكافأة نهاية الخدمة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

تعتمد القيمة الحالية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة على عدد من العوامل التي تحدد على أساس افتراضي باستخدام عدد من السيناريوهات التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر. معدل الخصم. سيكون لأي تغييرات في هذه السيناريوهات أثر على القيمة الدفترية لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة. تستند قيمة التزامات مكافأة نهاية الخدمة إلى التقرير المقدم من قبل إحدى الشركات الإكتوارية المستقلة.

(ث) توزيعات الأرباح على الأسهم

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على الأسهم العادية المصنفة كحقوق ملكية ضمن حقوق الملكية في السنة التي يتم إعلانها فيها. يتم تسجيل توزيعات الأرباح على أسهم حقوق الملكية العادية في السنة التي تم الإعلان عنها. وفيما يتعلق بتوزيعات الأرباح النهائية. فقد تمت الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يلزم الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من أجل دفع الأرباح.

يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار عدداً من العوامل مثل ربحية المجموعة وطموحات النمو وفرص الاستثمار المستقبلي والرغبة في الحفاظ على نسب رأس مال سليمة تتجاوز الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية. يتم استخدام الأرباح المحتجزة التي لا يتم دفعها كأرباح داخل الشركة لدعم نمو الأرباح في المستقبل ودفع نمو الأرباح المستدام.

(خ) رأس المال والاحتياطيات

(١) السندات الدائمة

تقوم المجموعة بتصنيف ادوات رأس المال كمطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات. السندات الدائمة للمجموعة غير قابلة للاسترداد من قبل حامليها وهي مؤهلة لاستلام توزيعات أرباح غير تراكمية وحسب تقدير مجلس الإدارة. وفقًا لذلك. يتم تقديمها كعنصر من عناصر رأس المال المصدر ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في حقوق الملكية. يتم احتساب ضريبة الدخل ذات الصلة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ - ضريبة الدخل.

(٢) تكاليف إصدار الأسهم

يتم خصم التكاليف الإضافية العائدة مباشرة إلى إصدار أداة حقوق الملكية من القياس الأولي لأدوات حقوق الملكية.

(ذ) ربحية السهم

تقدم المجموعة البيانات الخاصة بربحية السهم الأساسي والمخفف لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة العائدة لمساهمي المجموعة العاديين (يتم إجراء تعديل إضافي على تكلفة الفائدة على سندات الشق الأول من راس المال) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. يتم تحديد الربح المخفف للسهم عن طريق تعديل الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات كافة الأسهم العادية المحتمل تخفيضها إن وجدت.

(ض) قطاعات التشغيل

لأغراض الإدارة. تم تقسيم المجموعة إلى قطاعات تشغيلية على أساس منتجاتها وخدماتها وشركات تابعة محددة التي تدار بشكل مستقل من قبل مدراء القطاعات المسؤولين عن أداء القطاعات المعنية الموضوعة في عهدتهم.

يتبع مدراء القطاعات مباشرة إلى إدارة المجموعة التي تجري مراجعة منتظمة لنتائج كل قطاع على حده بهدف تخصيص الموارد اللازمة له وتقييم أدائه. تم إدراج إفصاحات إضافية عن كل من هذه القطاعات في الإيضاح رقم ٣٦.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٦ السياسات المحاسبية الهامة تتمة

(أ.أ.) أطراف ذات علاقة

يعتبر الطرف ذو علاقة بالمجموعة إذا كان:

(أ) الطرف يتمتع بالحقوق التالية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن خلال وسيط واحد أو أكثر.
- يسيطر أو مسيطر عليه من قبل، أو يخضع لسيطرة مشتركة مع المجموعة؛
- لديه حصة في المجموعة تمنحه نفوذاً كبيراً على المجموعة؛ أو
- لديه سيطرة مشتركة على المجموعة.

(ب) الطرف شركة زميلة؛

(ج) الطرف ائتلافاً خاضع لسيطرة مشتركة؛

(د) الطرف عضواً في إدارة المجموعة الرئيسية؛

(هـ) الطرف عضوا مقربا من عائلة أي فرد مشار إليه في الفقرة (أ) أو (د)؛

(و) الطرف كيان خاضعاً لسيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو نفوذ مؤثر من قبل، أو لمن تؤول إليه صلاحية التصويت في الائتلاف بشكل مباشر أو غير مباشر من الأفراد المشار إليهم في الفقرة (د) أو (هـ) ؛ أو

(ز) الطرف خطة من مستحقات ما بعد التوظيف مخصصة لمصلحة موظفي المجموعة، أو لأي كيان هو طرف ذو علاقة بالمجموعة.

(أ.ب.) الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات عندما يكون لدى العميل سيطرة على سلعة او خدمة. يكتسب العميل السيطرة عندما يكون لديه القدرة على توجيه الاستخدام والحصول على مزايا من هذه السلعة او الخدمة بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات.

تعتمد المجموعة أيضاً تشغيل برنامج المكافآت الذي يتيح للعملاء الحصول على نقاط عند قيامهم بشراء منتجات باستخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن المجموعة. يمكن بعد ذلك استبدال النقاط بقسائم تسوق أو مبالغ نقدية أو أميال السفر. مع مراعاة تحقيق الحد الأدنى لعدد النقاط التي يتم كسبها.

(أ.ج.) ضريبة الشركات في الإمارات العربية المتحدة

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ ، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ في شأن الضريبة على الشركات والمؤسسات، قانون الضريبة على الشركات («قانون الضريبة على الشركات») لسن نظام جديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسيدخل النظام الجديد للضريبة على الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيز التنفيذ للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣.

باعتبار أن السنة المحاسبية للمجموعة تنتهي في ٣١ ديسمبر، فإن سريان مفعول هذا النظام للمجموعة وفقًا لذلك سيبدأ من ١ يناير ٢٠٢٤ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، مع تقديم الإقرار الأول في أو قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٥.

سيخضع الدخل الخاضع للضريبة للكيانات التي تدخل في نطاق أغراض التحويلات النقدية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى معدل ضريبة الشركات بنسبة ٩%. من غير المتوقع حالياً أن تخضع المجموعة لتطبيق الحد الأدنى العالمي لمعدل الضريبة بنسبة ١٥% في السنة المالية ٢٠٢٤. يعتمد هذا على تطبيق مبدأ تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح - الركيزة الثانية من قبل الدول التي تعمل فيها المجموعة وتطبيق نظام ضريبي إضافي من قبل وزارة المالية الإماراتية.

وفقًا لتقييم المجموعة، لا يوجد أي تأثير ضريبي مؤجل جوهري على خلفية قانون مكافحة الإرهاب في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تتعلق الضريبة المؤجلة المعترف بها في البيانات المالية الموحدة بالشركات التابعة الخارجية.

٧ معايير صادرة ولكن لم يتم تفعيلها بعد

إن بعض المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير والتفسيرات ليست سارية بعد للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ولم ترغب المجموعة بتفعيلها في وقت مبكر.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ عرض البيانات المالية المتعلقة بتصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة	١ يناير ٢٠٢٤
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ عرض البيانات المالية المتعلقة بالمطلوبات غير المتداولة مع التعهدات	١ يناير ٢٠٢٤
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ٧ بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بترتيبات تمويل الموردين	١ يناير ٢٠٢٤

تتوقع المجموعة أن يتم تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة متى وعندما تكون قابلة للتطبيق. كما أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون له تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة في فترة التطبيق الأولي.

٨ التضخم المفرط

منذ الربع الثاني لعام ٢٠٢٢، تم تصنيف تركيا من الاقتصادات ذات التضخم المفرط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ (إعداد التقارير المالية في اقتصادات التضخم) في معدلات التضخم التراكمية على مدى ثلاث سنوات سابقة متخطية نسبة ١٠٠ في المائة. يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ إعادة تقييم الأصول والمطلوبات غير النقدية لكل من دينيزبنك ايه. إس (دينيزبنك)، الشركة التابعة للمجموعة في تركيا، بحيث تعكس الأسعار الحالية باستخدام مؤشر أسعار المستهلك بالعملة المحلية لدينيزبنك قبل التحويل إلى العملة الفعلية للمجموعة.

اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كان المؤشر التراكمي لمدة ثلاث سنوات ٢٦٨% استنادًا إلى مؤشر أسعار المستهلك التركي. كما كان مؤشر أسعار المستهلك في بداية الفترة المشمولة بالتقرير ١،١٢٨ وأغلق عند ١،٨٥٩ ، ونتج عنه زيادة بنسبة ٦٥%.

- اعترفت المجموعة في الدخل الشامل الآخر بمبلغ ٠.٦ مليار درهم والذي يمثل تأثير تصنيف البنود غير النقدية من تاريخ الحصول عليها من خلال التغير في مؤشر أسعار المستهلكين من تاريخ الاستحواذ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ إلى الحد المقرر الذي تكون خلاله قابلة للاسترداد.
- تم تصنيف صافي المركز غير النقدي (باستثناء حقوق الملكية) من خلال تطبيق الفرق في مؤشر أسعار المستهلك من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مما أدى إلى تحقيق ربح قدره ٢.٣ مليار درهم في بيان الدخل إلى الحد الذي تقرر أنه قابل للاسترداد.
- تم مسبقاً تسجيل الموجودات والمطلوبات النقدية بوحدة القياس الحالية ولم يتم تعديلها لغرض التضخم. ومع ذلك، يتم تطبيق مؤشر أسعار المستهلك لقياس خسارة القوة الشرائية. وفيما يتعلق بصافي المركز النقدي، يتم إجراء تسوية التضخم في بيان الدخل والذي يصل إلى ٥.٦ مليار مع رصيد ائتمان مماثل للدخل الشامل الآخر.
- تم تصنيف بيان الدخل الموحد للمجموعة باستخدام حركة مؤشر الفترة ذات الصلة. بالنسبة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، كان تأثير المؤشر على بيان الدخل الموحد للمجموعة كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	تأثير التضخم المفرط مليار درهم
إجمالي الدخل التشغيلي	١.٨
المصروفات الإدارية والعمومية	(٠.٧)
صافي خسارة إنخفاض القيمة على الموجودات المالية	(٠.١)
رسوم ضريبية	(٠.١)

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ، بلغت الخسارة الناتجة عن محاسبة التضخم المفرط لدينيز بنك ٤.٢ مليار درهم وتم إدراجها في بيان الدخل المرحلي الموجز الموحد كتسوية تضخم على صافي المركز النقدي. بشكل عام ، ينتج عن تسويات التضخم المفرط رصيد بقيمة ٠.٧ مليار درهم في الدخل الشامل الآخر.

تسويات التضخم المفرط غير خاضعة للضريبة أو قابلة للخصم الضريبي في أي من تركيا أو دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يؤدي إلى فرق ضريبي دائم.

إن التأثير الإيجابي البالغ ٢٦ نقطة أساس، والناشئ عن تسوية لبنود ائتمان غير نقدية بقيمة ٢ مليار درهم على حقوق المساهمين والتي قابلها جزئياً تأثير إدراج في بند الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بمبلغ ٣،٦ مليار درهم، قد تم استبعاده من حسابات كفاية رأس المال.

٩ نقد وودائع لدى المصارف المركزية

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
نقد	**٥،٩٥٠**	٥،٩٨١
ودائع إلزامية وودائع أخرى لدى المصرف المركزي	**٧٢،٣٢٠**	٥١،٥٧٠
استثمارات لدى المصرف المركزي يترتب عليها فوائد	**٤٨٧**	٢٢٠
مرابحات وشهادات ودائع لدى المصرف المركزي يترتب عليها فوائد	**١٧،٢٨٥**	١٦،٨٤٩
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(١١)**	(٢)
	٩٦،٠٣١	٧٤،٦١٨

إن متطلبات الاحتياطي المحتفظ بها لدى المصارف المركزية للدول التي تزاول المجموعة أعمالها فيها ليست متاحة لاستخدام المجموعة في عملياتها اليومية ولا يمكن سحبها دون موافقة المصرف المركزي المعني. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب على أساس دوري طبقا لتوجيهات المصارف المركزية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٠ مستحق من البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	محلية مليون درهم	أجنبية مليون درهم	إجمالي مليون درهم
قروض لأجل	**١٤,٣٦٠**	**٦٢,٥٨٣**	**٧٦,٨٤٣**
ليلة واحدة، تحت الطلب وبإشعار قصير الأجل	**٥٦١**	**١٥,٠٥٢**	**١٥,٦١٣**
إجمالي المستحق من البنوك	**١٤,٨٢١**	**٧٧,٦٣٥**	**٩٢,٤٥٦**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			**(١٥٤)**
			٩٢,٣٠٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	محلية مليون درهم	أجنبية مليون درهم	إجمالي مليون درهم
قروض لأجل	١٠,٦٤٢	٤٩,٦٢٥	٦٠,٢٦٧
ليلة واحدة، تحت الطلب وبإشعار قصير الأجل	٢٣٢	١٣,٠٥٠	١٣,٢٨٢
إجمالي المستحق من البنوك	١٠,٨٧٤	٦٢,٦٧٥	٧٣,٥٤٩
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة			(٨٢)
			٧٣,٤٦٧

كان متوسط العائد على هذه الإيداعات ٦,١٦% سنوياً (٢٠٢٢: ١,٨٧% سنويا).

١١ أوراق مالية استثمارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	محلية* مليون درهم	إقليمية** مليون درهم	دولية*** مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	**٣,٤٣٤**	**٢,٤٩٥**	**١,١٣٨**	**٧,٠٦٧**
سندات شركات	**١,٠٥١**	**٧٦٥**	**٤٤٣**	**٢,٢٥٩**
أسهم	**-**	**-**	**١١٢**	**١١٢**
أخرى	**-**	**-**	**٤٩١**	**٤٩١**
	٤,٤٨٥	**٣,٢٦٠**	**٢,١٨٤**	**٩,٩٢٩**
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أسهم	**-**	**٧٤**	**٢**	**٧٦**
أخرى	**-**	**٣**	**٥**	**٨**
	-	**٧٧**	**٧**	**٨٤**
مصنفة بالتكلفة المطفأة				
سندات حكومية	**٧٥,٤٠٧**	**١٩,٨٠٩**	**٣٢,٢٩٠**	**١٢٧,٥٠٦**
سندات شركات	**٥,١٢٤**	**٢,٨٥٧**	**٣,٦٢٥**	**١١,٦٠٦**
	٨٠,٥٣١	**٢٢,٦٦٦**	**٣٥,٩١٥**	**١٣٩,١١٢**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				**(٧١)**
				١٣٩,٠٤١
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين				
سندات حكومية	**-**	**٨٢٣**	**١٤,٧١٩**	**١٥,٥٤٢**
سندات شركات	**٤,٣٨٨**	**١,٥٨٩**	**٢,٠١٥**	**٧,٩٩٢**
	٤,٣٨٨	**٢,٤١٢**	**١٦,٧٣٤**	**٢٣,٥٣٤**
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				**(٤٠)**
				٢٣,٤٩٤
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية				
أسهم	**٩٧**	**٦٠**	**٥٤١**	**٦٩٨**
	٩٧	**٦٠**	**٥٤١**	**٦٩٨**
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	**٨٩,٥٠١**	**٢٨,٤٧٥**	**٥٥,٣٨١**	**١٧٣,٣٥٧**
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				**١٧٣,٢٤٦**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالتكلفة المطفأة ١٣٥,٤٦٨ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٩١,٨٠٢ مليون درهم).

* محلية: تعد هذه أوراق مالية صادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة
** إقليمية: تعد هذه أوراق مالية صادرة ضمن منطقة الشرق الأوسط، باستثناء الإمارات العربية المتحدة.
*** دولية: تعد هذه أوراق مالية صادرة خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط.

مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	محلية* مليون درهم	إقليمية** مليون درهم	دولية*** مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٢,٨٢١	٨٢٠	٥٠٨	٤,١٤٩
سندات شركات	١,٠٥٢	٦٢٧	١٠٦	١,٧٨٥
أسهم	-	-	٩٠	٩٠
أخرى	-	-	٢٣٣	٢٣٣
	٣,٨٧٣	١,٤٤٧	٩٣٧	٦,٢٥٧
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
أسهم	١٠٧	٧٤	٢	١٨٣
أخرى	-	٣	٧٨	٨١
	١٠٧	٧٧	٨٠	٢٦٤
مصنفة بالتكلفة المطفأة				
سندات حكومية	٥٩,١٨٢	١٤,٩٦٤	١٣,٤١٧	٨٧,٥٦٣
سندات شركات	٣,١٢٢	١,٨٨٧	٢,١٨١	٧,١٩٠
	٦٢,٣٠٤	١٦,٨٥١	١٥,٥٩٨	٩٤,٧٥٣
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٢٣)
				٩٤,٧٣٠
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين				
سندات حكومية	-	١,٣٧٤	١٦,٠١٥	١٧,٣٨٩
سندات شركات	٤,٠١٠	٩٧٠	١,٦٨٨	٦,٦٦٨
	٤,٠١٠	٢,٣٤٤	١٧,٧٠٣	٢٤,٠٥٧
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة				(٤٥)
				٢٤,٠١٢
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات حقوق الملكية				
أسهم	٩٧	٦٩	٣٧٨	٥٤٤
	٩٧	٦٩	٣٧٨	٥٤٤
إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية	٧٠,٣٩١	٢٠,٧٨٨	٣٤,٦٩٦	١٢٥,٨٧٥
صافي الأوراق المالية الاستثمارية				١٢٥,٨٠٧

* محلية: تعد هذه أوراق مالية صادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة
** إقليمية: تعد هذه أوراق مالية صادرة ضمن منطقة الشرق الأوسط، باستثناء الإمارات العربية المتحدة.
*** دولية: تعد هذه أوراق مالية صادرة خارج نطاق منطقة الشرق الأوسط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٢ القروض والذمم المدينة

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
أ) حسب النوع		
إجمالي القروض و الذمم المدينة	**٤٨٠,٨٨٥**	٤٥٦,٠٠٩
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	**(٣٥,٧٨٠)**	(٣٩,٤٠٥)
صافي القروض والذمم المدينة	**٤٤٥,١٠٥**	٤١٦,٦٠٤
بالتكلفة المطفأة		
سحوبات على المكشوف	**٢٢,٩٢٦**	١٠٣,٦٠٢
قروض لآجل	**٣٢٦,٣٠٥**	٢٣٣,٢٥٠
قروض مقابل سندات أمانة	**٨,٢١٦**	٩,٣٨٩
كمبيالات مخصومة	**٨,٠٠١**	٥,١٢٥
ذمم مدينة لبطاقات الائتمان	**٢٤,٤٧٢**	١٨,٦٧٩
إجمالي القروض - التقليدية	**٣٨٩,٩٢٠**	٣٧٠,٠٤٥
مرابحة	**٦٣,٥٠٠**	٥٩,٦٦٧
إجارة	**٢٤,٦٢١**	٢٤,٠٤٦
وكالة	**٩٣٥**	١,٠٦٩
استصناع	**١,٦٨٨**	١,٣٠٧
ذمم مدينة لبطاقات الائتمان	**٢,٨٧٧**	٢,٢٨٧
أخرى	**٥٣٧**	٢٧١
ناقصاً: الدخل المؤجل	**(٣,١٩٣)**	(٢,٦٨٣)
إجمالي ذمم الأنشطة المدينة للتمويل الإسلامي	**٩٠,٩٦٥**	٨٥,٩٦٤
إجمالي القروض والذمم المدينة	**٤٨٠,٨٨٥**	٤٥٦,٠٠٩
إجمالي القروض والذمم المدينة المتعثرة	**٢٢,٠٢٢**	٢٧,٢٥٤

ب) حسب وحدات الأعمال:		
الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات	**٣٠٣,٣٩٣**	٢٩٢,٦٣٦
الخدمات المصرفية للأفراد	**١٤١,٧١٢**	١٢٣,٩٦٨
	٤٤٥,١٠٥	٤١٦,٦٠٤

تم توريق أصول إجارة للشركات بمبلغ ٢,٩ مليار درهم (٢٠٢٢: ٢,٣ مليار درهم) لغرض إصدار التزامات صكوك (راجع إيضاح ١٣و١٩).

تم الإفصاح عن خسائر الائتمان المتوقعة والقروض و الذمم المدينة التي تعرضت لانخفاض في القيمة بمزيد من التفاصيل في الإيضاح رقم ٤٦ (ط).

١٣ توريق القروض

توريق الذمم المدينة للتمويل الإسلامي

قامت المجموعة بتحويل بعض أصول الإجارة المحددة بقيمة إجمالية بلغت ٢,٩ مليار درهم («الموجودات ذات الملكية المشتركة») من شركتها التابعة، مصرف الإمارات الإسلامي إلى شركة مصرف الإمارات الإسلامي للصكوك المحدودة («جهة الإصدار»)، وهي شركة ذات أغراض خاصة تأسست لإصدار هذه الصكوك.

تبقى الموجودات ذات الملكية المشتركة، من حيث الموضوع، تحت سيطرة المجموعة. وتبعاً لذلك، يستمر الاعتراف بهذه الموجودات من قبل المجموعة. في حال حدوث أي تعثر، قدمت المجموعة تعهداً بتعويض جميع الخسائر المتكبدة من قبل حاملي الصكوك، والموجودات هي تحت سيطرة المجموعة وسوف تواصل صيانتها من قبل المجموعة.

١٤ الشهرة والموجودات غير الملموسة

	الشهرة	موجودات غير ملموسة عند الاستحواذ			الإجمالي
		تراخيص مصرفية	علاقات عملاء	ودائع أساسية غير ملموسة	علامات تجارية
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم	مليون درهم
التكلفة					
الرصيد كما ١ يناير ٢٠٢٣	**٥,٥٤٠**	**١٠٥**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**١١١**
صرف العملات وتسويات أخرى*	**(٨)**	**(٢٠)**	**-**	**-**	**(٤٠)**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٥,٥٣٢**	**٨٥**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**٧١**
ناقصاً: الإطفاء وانخفاض القيمة					
الرصيد كما ١ يناير ٢٠٢٣	**٥**	**-**	**٤٧٩**	**٩٠١**	**-**
الإطفاء وخسارة القيمة للسنة	**-**	**-**	**١٦**	**١٢**	**-**
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٥**	**-**	**٤٩٥**	**٩١٣**	**-**
صافي الشهرة والموجودات غير الملموسة	**٥,٥٢٧**	**٨٥**	**-**	**-**	**٧١**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
التكلفة	٥,٥٤٠	١٠٥	٤٩٥	٩١٣	١١١
ناقصاً: الإطفاء وانخفاض القيمة	٥	-	٤٧٩	٩٠١	-
صافي الشهرة والموجودات غير الملموسة	٥,٥٣٥	١٠٥	١٦	١٢	١١١

	٧,١٦٤
	١,٣٨٥
	٥,٧٧٩

	٧,١٦٤
	(٦٨)
	٧,٠٩٦
	١,٣٨٥
	٢٨
	١,٤١٣
	٥,٦٨٣

* يتعلق الصرف الأجنبي والتسويات الأخرى بجوانب الشهرة والموجودات غير الملموسة المرتبطة ببنك الإمارات دبي الوطني مصر وديزيرنك باستخدام سعر الصرف لنهاية الفترة.

تم اكتساب الشهرة والموجودات غير الملموسة من خلال مجموعات الأعمال والعلامات التجارية التي لها عمر غير محدد ويتم تقييمها سنوياً لتحديد انخفاض القيمة.

اختبار انخفاض القيمة للشهرة التجارية

تتم سنوياً مراجعة الشهرة التجارية التي تم الاستحواذ عليها من خلال دمج الأعمال ذات الأعمار غير المحددة لتحديد انخفاض القيمة عن طريق مقارنة القيمة القابلة للاسترداد بناء على حسابات القيمة قيد الاستخدام للوحدات المنتجة للنقد التي تم تحميل الشهرة التجارية إلى قيمتها الدفترية.

تم تخصيص الشهرة التجارية إلى أربعة وحدات منتجة للنقد:

- الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية
- الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
- الأسواق العالمية والخزينة
- بنك الإمارات دبي الوطني مصر

الافتراضات الرئيسية المستخدمة في اختبار انخفاض القيمة للشهرة التجارية

تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد بناءاً على احتساب القيمة المستخدمة من خلال توقعات التدفق النقدي على مدى خمس سنوات، وبتطبيق معدل النمو المرحلي فيما بعد.

إن احتساب القيمة المستخدمة في الوحدات المنتجة للنقد بالغ الحساسية للافتراضات التالية:

- هوامش الفائدة؛
- معدلات الخصم؛
- حصة السوق خلال مدة الميزانية؛
- معدلات النمو المتوقع المستخدمة لاستنتاج التدفقات النقدية فيما بعد فترة الميزانية؛
- إجمالي الناتج المحلي الحالي؛ و
- معدلات التضخم المحلي.

هوامش الفائدة

تعتمد هوامش الفائدة على المعدلات السائدة في السوق لبداية فترة الميزانية. وتتغير خلال مدة الميزانية بسبب ظروف السوق المتوقعة.

معدلات الخصم

تعكس معدلات الخصم تقدير الإدارة للعائد على رأس المال المستخدم المطلوب في كل شركة. هذا هو المرجع القياسي المستخدم من قبل الإدارة لتقدير الأداء التشغيلي ولتقييم الاقتراحات الاستثمارية المستقبلية. يتم احتساب معدلات الخصم باستخدام متوسط التكلفة المرجحة لرأس المال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٤ الشهرة والموجودات غير الملموسة تتمة

معدل النمو المتوقع وإجمالي الناتج المحلي والتضخم المحلي

تعتمد الافتراضات على بحوث منشورة حول هذا القطاع.

تم تحديد المبلغ القابل للاسترداد من وحدات الأعمال المدرة للنقد. بناءً على القيمة المستخدمة بتوقعات للتدفق النقدي لمدة خمس سنوات يليها نسبة نمو نهائية مناسبة يتم تطبيقها لاحقاً. تم تقليص توقعات التدفقات النقدية باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (٧,٤٧% لدولة الإمارات العربية المتحدة ٣٥,٢٣% لمصر) في المناطق التي تعمل بها وحدات الأعمال المدرة للنقد. سيؤدي حدوث انخفاض بنسبة واحد في المائة في سعر الخصم أو معدل النمو النهائي إلى تقليص المبلغ القابل للاسترداد لوحدات الأعمال المدرة للنقد على النحو المشار إليه في الجدول أدناه:

وحدات الأعمال المدرة للنقد	الشهرة المخصصة لوحدات الأعمال المدرة للنقد (مليون درهم)	المبلغ القابل للاسترداد (مليون درهم)	تغير بنسبة واحد في المائة في سعر الخصم (مليون درهم)	تغير بنسبة واحد في المائة في معدل النمو النهائي (مليون درهم)
الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية	٣,٥٨٩	١١٩,٩٨٦	١٨,٥١٩	١٥,٨٨٢
الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات	١,٧٠٠	١٣٧,٥٣٤	٢١,٢٢٨	١٨,٢٠٥
الأسواق العالمية والخزينة	٢٠٦	١٠٢,٩٠٩	١٧,٢٥١	١٤,٣٠٦
بنك الإمارات دبي الوطني مصر ش.م.ع.	٣٢	٢,٣٠٩	٨٢	٣٠

استناداً إلى تقييم انخفاض القيمة الحالي. لم يطرأ انخفاض على قيمة الشهرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

الموجودات غير الملموسة

تم الاعتراف بالموجودات غير الملموسة المكتسبة «بقيمتها العادلة» عند الاعتراف المبدأي.

إن المعيار الذي يجب استيفاؤه للاعتراف بأصل غير ملموس بصورة منفصلة عن الشهرة في أي استحواذ هو المقدرة على تحديد الأصل غير الملموس بوضوح والذي يجب أن يكون إما:

- يمكن فصله أي المقدرة على فصله أو تقسيمه من المنشأة وبيعه أو تحويله أو ترخيصه أو تأجيره أو استبداله بصورة فردية أو سويا مع العقد ذي الصلة أو الأصل أو الالتزام؛ أو
- أن ينشأ من حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى بغض النظر عما إذا كانت تلك الحقوق يمكن تحويلها أو فصلها من الكيان أو الحقوق الأخرى والالتزامات.

تم إطفاء الموجودات غير الملموسة. باستثناء رخصة مزاولة الأنشطة المصرفية والعلامة التجارية. باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الافتراضي للموجودات والذي يقدر ما بين ٣ سنوات إلى ١١ سنة. إذا كان هناك مؤشر على حدوث انخفاض في القيمة. يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية.

إن الترخيص البنكي والعلامات التجارية ليس لها فترة صلاحية محددة ويتم اختبارها استناداً إلى انخفاض القيمة السنوية. لأغراض اختبار انخفاض القيمة. يتم تخصيص الترخيص البنكي والعلامات التجارية وفقاً لوحدة تحقيق النقد ذات الصلة. بناءً على التقييم الحالي ، لم تنخفض قيمة الترخيص المصرفي والعلامات التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١٥ الموجودات الأخرى

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
فوائد مستحقة مدينة	**٦,٣٥٨**	٤,٢٤٦
التمويل الإسلامي - أرباح مستحقة مدينة	**٣٢٠**	٢٢٧
مدفوعات مقدما وسلفيات أخرى	**٢,٦٩٣**	١,٢٩٢
مدينون مختلفون وذمم مدينة أخرى	**٣,٣٢٢**	٢,١٤
مخزون	**٣,٧٤٦**	٣,٢٦٤
أصول ضريبية مؤجلة	**٤٩٣**	١,٥٢
عقارات استثمارية	**٣٥٩**	٤٥٤
أخرى	**٤,٠٩٩**	٢,٧٩٧
	٢١,٣٩٠	١٥,٣٤٦

١٦ مستحق للبنوك

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
ودائع تحت الطلب	**٣,٢٩٧**	١,٧٧٧
الأرصدة لدى البنوك المقابلة	**٢,٧٠٢**	٢,١٥٤
اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك*	**٧,٢٩٤**	٢,٨٨٨
ودائع لأجل وودائع أخرى	**٢٧,٠٢٨**	٣٠,٤٦٠
	٤٠,٣٢١	٣٧,٢٧٩

يبلغ متوسط أسعار الفائدة المتكبدة على ما ذكر أعلاه ٤,٢٩% سنوياً (٢٠٢٢: ١,٩٤% سنوياً)

١٧ ودائع العملاء

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
أ) أبحسب النوع		
ودائع تحت الطلب واشعارات قصيرة الأجل	**٢٤٥,٥٢٣**	٢٣٥,٤٣٩
ودائع لأجل	**٢٣٦,٠٨٥**	١٨٠,٠٥١
ودائع ادخار	**٦٧,١٨١**	٦٨,٣٧٦
أخرى (بما في ذلك حساب الضمان العقاري)	**٣٥,٧٧٢**	١٩,٠٨٧
	٥٨٤,٥٦١	٥٠٢,٩٥٣
ب) بحسب وحدات الأعمال		
الخدمات المصرفية للشركات والخزينة	**٢٤٨,٦٤٩**	٢٠٢,٢٢٥
الخدمات المصرفية للأفراد	**٣٣٥,٩١٢**	٣٠٠,٧٢٨
	٥٨٤,٥٦١	٥٠٢,٩٥٣

تشتمل ودائع العملاء أعلاه على ودائع إسلامية يبلغ مجموعها ٨٤,٥٣١ مليون درهم (٢٠٢٢: ٧٢,٧٤٨ مليون).

بلغ متوسط معدلات الفائدة المتكبدة وتوزيعات الأرباح المستحقة على الودائع المذكورة أعلاه ٤,١٠% سنوياً (٢٠٢٢: ١,٦١% سنوياً).

١٨ الديون المصدرة وأموال مقترضة أخرى

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
برنامج السندات متوسطة الأجل	**٥١,٢٣٣**	٤٥,٧٣٩
قروض آجلة من بنوك	**١١,٩٠٩**	٦,٤١٥
قروض ناجمة عن توريق القروض	**٢,٩٧٤**	١,٣٣٣
	٦٦,١١٦	٥٣,٤٨٧

تمت تغطية بعض الديون المصدرة وغيرها من الأموال المقترضة للتدفقات النقدية ومخاطر القيمة العادلة وتبلغ قيمتها ٢٨,١٨٠ مليون (٢٠٢٢: ٢٥,٢٤٦ مليون درهم). للحصول على تفاصيل حول أدوات التحوط. يرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣٥.

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير	**٥٣,٤٨٧**	٦٣,٣٨٧
إصدارات جديدة	**٢٢,٣٨٦**	٦,٩٩٤
دفعات مسددة	**(٨,٠٥٠)**	(١٢,٩٦٣)
حركات أخرى*	**(١,٧٠٧)**	(٣,٩٣١)
الرصيد كما في نهاية العام	**٦٦,١١٦**	٥٣,٤٨٧

* تمثل سعر الصرف وحركات القيمة العادلة على الديون الصادرة بالعملة الأجنبية. تحوط المجموعة من مخاطر العملات الأجنبية في الإصدارات العامة من خلال الأدوات المالية المشتقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

١٨ الديون المصدرة وأموال مقترضة أخرى تتمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، لدى المجموعة سلفيات متوسطة الأجل قائمة بإجمالي ٦٦,١١٦ مليون درهم (٢٠٢٢: ٥٣,٤٨٧ مليون درهم) سوف تستحق كما يلي:

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
٢٠٢٣	-	٨,٦٠١
٢٠٢٤	**١٩,٢٧٨**	١٠,٨٩٣
٢٠٢٥	**١١,٠٦٣**	٧,٦٩١
٢٠٢٦	**٧,٦٣٩**	٥,٩٤٠
٢٠٢٧	**٤,٦٦٠**	٣,٩٧٢
ما بعد ٢٠٢٧	**٢٣,٤٧٦**	١٦,٣٩٠
	٦٦,١١٦	٥٣,٤٨٧

بلغ سعر الفائدة المدفوعة على المتوسط أعلاه ٥,٦% سنوياً في العام ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٤,٠٣% سنوياً).

١٩ صكوك مستحقة الدفع

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير	**٣,٦٧٣**	٣,٦٧٣
إصدارات جديدة*	**١,٠٠٠**	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	**٤,٦٧٣**	٣,٦٧٣

* خلال العام، أصدرت المجموعة صكوكاً بقيمة تصل لغاية ١ مليار درهم بموجب ترتيب تمويل صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المنتهية في فبراير ٢٠٢٦.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تكون الصكوك مستحقة الدفع على النحو التالي:

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
٢٠٢٥	**١,٨٣٦**	١,٨٣٦
٢٠٢٦	**٢,٨٣٧**	١,٨٣٧
	٤,٦٧٣	٣,٦٧٣

بلغ متوسط معدل الفائدة المدفوع أعلاه ٢,٦٠% سنوياً في العام ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٢,٠١% سنوياً)

٢٠ المطلوبات الأخرى

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
فوائد دائنة مستحقة الدفع	**٦,١١٤**	٢,٨٤٤
أرباح مستحقة الدفع لمودعي المصرف الإسلامي	**٥٣٣**	١٣٩
شيكات مصرفية	**٢,٦٩٠**	٢,٤٠٩
ذمم دائنة تجارية وأخرى	**٨,٠١٤**	٥,٨٠٩
مطلوبات متعلقة بالموظفين	**١,٨٠٥**	١,٥٧٣
مخصص الضريبة (راجع إيضاح رقم ٣٣)	**٤٨٩**	٨٦٦
أخرى	**١١,٦٢٨**	٨,٣٩٠
	٣١,٢٧٣	٢٢,٠٣٠

٢١ رأس المال المصدر واحتياطي علاوة الأسهم

رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل: ٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣ سهما عاديا بقيمة درهما واحدا لكل سهم (٢٠٢٢: ٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣ سهما عاديا).

في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل، تقترح المجموعة توزيعات أرباح نقدية قدرها ١,٢٠ درهم للسهم الواحد عن العام (٢٠٢٢: ٠,٦٠ درهم للسهم الواحد) تبلغ ٧,٥٨٠ مليون درهم (٢٠٢٢: ٣,٧٩٠ مليون درهم).

٢٢ سندات رأس المال الشق الأول

أصدرت المجموعة عدداً من سندات رأس المال الشق الأول والمبينة تفاصيلها في الجدول أدناه. تعتبر السندات ثابتة وثانوية وغير مضمونة. يمكن للمجموعة اختيار عدم دفع فائدة على السند حسب تقديرها الخاص. لن يحق لحاملي السندات المطالبة بفائدة ولا يعتبر الحدث على أنه عجز. لا تحمل السندات تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية.

شهر/عام الإصدار	مبلغ الإصدار	سعر الفائدة
مايو ٢٠٢١	٧٥٠ مليون دولار أمريكي (٢,٧٥ مليار درهم)	سعر فائدة ثابت مع إعادة تقييم كل ست سنوات
يوليو ٢٠٢٠	٧٥٠ مليون دولار أمريكي (٢,٧٥ مليار درهم)	سعر فائدة ثابت مع إعادة تقييم كل ست سنوات
مارس ٢٠١٩	١ مليار دولار أمريكي (٣,٦٧ مليار درهم)	سعر فائدة ثابت مع إعادة تقييم كل ست سنوات

٢٣ الاحتياطيات

لاحتياطي القانوني والنظامي

بموجب النظام الأساسي للبنك وطبقا للقانون الاتحادي رقم ١٤ لعام ٢٠١٨ يجب تحويل ما لا يقل عن ١٠% من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني والنظامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠% من رأسمال المصدر للبنك. باعتبار أن الاحتياطي القانوني والنظامي يساوي ٥٠% من رأس مال البنك المصدر، لم يتم تخصيص الأرباح للاحتياطي القانوني والنظامي خلال السنة.

الاحتياطي الآخر

هنالك أيضا نسبة ١٠% من الربح قابلة للتحويل للاحتياطي النظامي غير القابل للتوزيع حتى يبلغ إجمالي هذا الاحتياطي ١٠% من رأسمال البنك المصدر وفقاً للنظام الأساسي للبنك. باعتبار أن الاحتياطي النظامي يساوي ١٠% من رأس مال البنك المصدر، لم يتم تخصيص الأرباح للاحتياطي النظامي خلال السنة.

	احتياطي قانوني ونظامي مليون درهم	الاحتياطي الاعتيادي مليون درهم	احتياطيات أخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
في ١ يناير ٢٠٢٣	**٣,١٥٨**	**٦٣١**	**٢,٣١٤**	**٦,١٠٣**
المحول من الأرباح المحتجزة*	**-**	**-**	**-**	**-**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	**٣,١٥٨**	**٦٣١**	**٢,٣١٤**	**٦,١٠٣**

* إن أرقام المقارنة الخاصة بالعام الماضي مبينة في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد للمجموعة.

احتياطي القيمة العادلة

يتضمن احتياطي القيمة العادلة صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وصافي الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية.

احتياطي تحويل العملة

يمثل احتياطي تحويل العملة فروق التحويل الناجمة عن إعادة تحويل صافي الاستثمار الأفتتاحي في عمليات أجنبية.

٢٤ صافي دخل الفوائد

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
دخل الفوائد والدخل المماثل		
القروض والذمم المدينة للعملاء	**٣٥,٥٦٨**	٢٤,١٨٥
القروض والذمم المدينة للبنوك	**٦,٤٣١**	١,٣٣٧
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٢,٩٩٠**	٢,٩٥٢
أوراق مالية استثمارية مصنفة بالتكلفة المطفأة	**٣,٤٨٧**	١,٥٧٧
أوراق مالية للمتاجرة وأوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٢٠٩**	١٣٦
أخرى	**١,٣٤٦**	٥٩٢
إجمالي دخل الفوائد	**٥٠,٠٣١**	٣٠,٧٧٩
مصروفات الفوائد والمصروفات المماثلة		
ودائع من العملاء	**(١٩,٢٦٥)**	(٧,٠٨٥)
قروض من بنوك ومؤسسات مالية	**(١,٦٢٢)**	(٩٧٤)
الديون الصادرة وتمويلات مقترضة أخرى	**(٤,١٤٠)**	(٢,٦٥٦)
أخرى	**(٢١٢)**	(١٦٣)
إجمالي مصروفات الفوائد	**(٢٥,٢٣٩)**	(١٠,٨٧٨)
صافي دخل الفوائد	**٢٤,٧٩٢**	١٩,٩٠١

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٢٥ الدخل من المنتجات التمويلية والاستثمارية الإسلامية

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
المرابحة	**٣,٥٥٩**	١,٩٤٦
إجارة	**١,٤٥٩**	٨٥٣
أخرى	**٢,٢٧٠**	١,٢٦٠
	٧,٢٨٨	٤,٠٥٩

٢٦ توزيعات أرباح للمودعين والأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
التوزيعات المستحقة للمودعين	**١,٨٨٥**	٦٦٤
الأرباح المدفوعة إلى حاملي الصكوك	**١١٥**	٧٤
	٢,٠٠٠	٧٣٨

تمثل التوزيعات على الودائع الإسلامية الحصة من الإيرادات الموزعة بين المودعين والمساهمين. تمت الموافقة على التخصيص والتوزيع للمودعين من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة وشركات الخدمات المصرفية الإسلامية التابعة.

تمثل الأرباح المدفوعة لحملة الصكوك توزيع العائدات المستلمة فيما يتعلق بالموجودات المؤجرة المحولة إلى شركة الإمارات الإسلامية للصكوك المحدودة التي تم إنشاؤها خصيصاً لهذه المعاملة.

٢٧ صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
دخل الرسوم*	**٧,٥٨١**	٥,٨٧٨
دخل العمولات من منتجات وخدمات التمويل التجاري	**١,٠٧٤**	٨٧٨
رسوم الوساطة	**٦٩**	٥٤
أتعاب المحفظة والرسوم الإدارية الأخرى	**٢٣٥**	١٩٤
إجمالي دخل الرسوم والعمولات	**٨,٩٥٩**	٧,٠٠٤
مصروفات الرسوم والعمولات	**(٤,٠٨٦)**	(٢,٩٢٣)
	٤,٨٧٣	٤,٠٨١

* تتعلق رسوم إدارة الموجودات بالرسوم التي تحصل عليها المجموعة على أنشطة الائتمانات والترتيبات الائتمانية التي يمتلك أو يستثمر البنك فيها الموجودات نيابة عن عملائه.

٢٨ صافي الأرباح من أوراق مالية للمتاجرة

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
الأرباح/(الخسائر) المحققة من أوراق مالية للمتاجرة	**٤٦٨**	٢٧
الأرباح/(الخسائر) غير محققة من أوراق مالية للمتاجرة	**١٢**	٢٥
	٤٨٠	٥٢

٢٩ الإيرادات التشغيلية الأخرى

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
دخل توزيعات الأرباح على استثمارات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**-**	١
دخل توزيعات الأرباح على استثمارات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٧**	١٤
أرباح من بيع سندات دين استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٣٨٠**	١.٤
الربح/(الخسارة) من الأوراق المالية الاستثمارية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	**٣٣**	١٠
دخل الإيجارات	**٦٢**	٤٨
الربح من بيع عقارات استثمارية/مخزون	**٣٨٩**	٢٥
دخل / (خسارة) صرف العملات الأجنبية ومشتقات*	**٥,٩٤٦**	٤,٢١٨
دخل آخر (صافي)	**٧٧٨**	٧٣٢
	٧,٥٩٥	٥,١٥٢

* تشمل دخل / (خسارة) صرف العملات الأجنبية أرباح / (خسارة) المتاجرة والتحويلات وأرباح / (خسارة) معاملات مع العملاء.

٣٠ المصروفات العمومية والإدارية

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
تكلفة الموظفين	**٦,٧٧٢**	٥,٣٥٠
تكلفة إشغال	**٣١٤**	٢٩٣
معدات وتوريدات	**٢٤٤**	٢٤٠
تكلفة تقنية المعلومات	**٦٢٧**	٤٣٠
تكلفة اتصالات	**٣٧٩**	٢٩٩
أتعاب خدمة وقانونية وخبرة مهنية	**٣٦٦**	٢٧٥
تكلفة ذات صلة بالتسويق	**٣١٧**	١٩٤
استهلاك	**٨٢٥**	٧٨٤
إطفاء موجودة غير ملموسة	**٢٨**	١٦٣
أخرى	**١,٨٢٤**	١,٢٢٦
	١١,٦٩٦	٩,٢٥٤

٣١ صافي خسائر انخفاض القيمة

يتكون رسم بيان الدخل الموحد للمجموعة لصافي خسائر انخفاض القيمة من ما يلي:

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
صافي انخفاض القيمة للنقد وودائع لدى المصارف المركزية	**٩**	١
صافي انخفاض القيمة للمستحقات من البنوك	**٨٦**	٦٠
صافي انخفاض القيمة للأوراق المالية الاستثمارية	**٤٢**	٢٩
صافي انخفاض القيمة للقروض والذمم المدينة (أنظر الإيضاح رقم ٤٦ (ع))	**٤,٤٦٦**	٥,٣١٩
صافي انخفاض القيمة لقروض غير ممولة	**٩٢٢**	١٥٤
الديون المعدومة المشطوبة/ (المستردة) - الصافي	**(٢,١٧٣)**	(٣٧٩)
صافي انخفاض القيمة لأصول مالية	**٣,٣٥٢**	٥,١٨٤
صافي انخفاض القيمة لأصول غير مالية	**٩٦**	-
	٣,٤٤٨	٥,١٨٤

٣٢ أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

وهي تتضمن الأتعاب مستحقة الدفع إلى أعضاء مجلس إدارة المجموعة البالغة ٣١ مليون درهم (٢٠٢٢: ٣١ مليون درهم).

٣٣ الضريبة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بلغت مخصصات ضريبة الدخل ذات الصلة بعمليات الفروع والشركات التابعة الخارجية ٤٨٩ مليون درهم (٢٠٢٢: ٨٦٦ مليون درهم) (الإيضاح رقم ٢٠).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٤ ربحية السهم

تعرض المجموعة بيانات ربحية السهم الأساسية والمخفضة لأسهمها العادية. يتم حساب ربحية السهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين العاديين (التي يتم إدخال مزيد من التعديل عليها فيما يتعلق بمصروفات الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول) في البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام. يتم تحديد ربحية السهم المخفضة عن طريق ضبط الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين العاديين والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة لتغطية تأثيرات كافة الأسهم العادية المحتمل تخفيضها. إن وجدت.

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
أرباح للعام متعلقة بالمساهمين	**٢١,٤٨٠**	١٣,٠٠٣
خصم: الفائدة على سندات رأس المال الشق الأول	**(٥١١)**	(٥١١)
صافي أرباح متعلقة بالمساهمين	**٢٠,٩٦٩**	١٢,٤٩٢
المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية في الإصدار (بالألف)	**٦,٣١١**	٦,٣١١
الأرباح لكل سهم* (درهم)	**٣,٣٢**	١,٩٨
الأرباح المعدلة لكل سهم** (درهم)	**٣,٩٩**	٢,٤٧

* كانت ربحية السهم المخفضة والأساسية للسهم الواحد هي ذاتها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

** تمثل ربحية السهم المعدلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ صافي ربح الفترة العائد إلى المساهمين باستثناء التأثير غير النقدي لتعديل التضخم المرتفع على صافي المركز النقدي مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدر

٣٥ الأدوات المشتقة

أ. الأدوات المشتقة المحتفظ بها لأدارة المخاطر

يوضح الجدول أدناه القيم الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة، بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها حسب مدة استحقاقها. تتمثل القيمة الاسمية بقيمة الموجودات المشتقة ذات الصلة أو المعدل أو المؤشر المرجعي والتي يتم بناءاً عليها قياس التغيرات في قيمة الأدوات المشتقة. توضح المبالغ الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تدل على مخاطر السوق ولا مخاطر الائتمان.

القيم الاسمية بموجب مدة استحقاقها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	قيمة عادلة موجبة مليون درهم	قيمة عادلة سالبة مليون درهم	مبلغ اسمي مليون درهم	في خلال ٣ أشهر مليون درهم	من ٣ أشهر إلى سنة مليون درهم	من سنة إلى ٣ سنوات مليون درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
أدوات مشتقة محتفظ بها للمتاجرة:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	١,٢٥٠	(٩٣٦)	٢٢٧,٠٣٢	١٥٨,٨٤٠	٥٣,٢٠٢	١١,٢٨٩	٣,١٣٣	٥٦٨
خيارات صرف العملات الأجنبية	٤٠	(٢٤)	٦,٦٣٢	٣,٤٦٦	٢,٣٥١	٢١٠	٢٥٧	٣٤٨
عقود مقايضة أسعار الفائدة/رأس المال	١٣,٢٦٨	(١١,٧٩٤)	٦٣٤,٠٦٣	٦١,٢٧٣	١٤٣,٢٣٣	٢١٥,٣٩٦	١١٣,٦٩٥	١٠٠,٤٦٦
عقود السلع	٣٦	(٣٦)	٢,٤٥٤	٩٥	٨٢١	١,٣٣٢	٢٠٦	-
	١٤,٥٩٤	(١٢,٧٩٠)	٨٧٠,١٨١	٢٢٣,٦٧٤	١٩٩,٦٠٧	٢٢٨,٢٢٧	١١٧,٢٩١	١٠١,٣٨٢
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	٣٥٠	(٧٨٦)	٣١,٨١٥	٤,١٥٢	٢,٣١٥	٢٤,١٧٠	٣٤٩	٨٢٩
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية القيمة العادلة:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	٣٤٠	(٣,٨٠٨)	٣٠,١٧٠	٣,١٤٣	٤٠	٦,١٨٠	٧,٦٦٣	١٣,١٤٤
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	-	(٥)	٦٢٣	٣٣٠	٢٩٣	-	-	-
الإجمالي	١٥,٢٨٤	(١٧,٣٨٩)	٩٣٢,٧٨٩	٢٣١,٢٩٩	٢٠٢,٢٥٥	٢٥٨,٥٧٧	١٢٥,٣٠٣	١١٥,٣٥٥

يتم إصدار أدوات التحوط للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية المتعلقة بالبنود المتحوط بشأنها. تتضمن البنود المتحوط بشأنها بعض القروض والذمم المدينة بقيمة درهم ٢٤,٥٢٧ مليون درهم (إيضاح ١٢) والأوراق المالية الاستثمارية التي تبلغ ٩,٢٧٨ مليون درهم (إيضاح ١١)، وودائع العملاء التي تبلغ صفر درهم (إيضاح ١٧) والديون المصدرة والمقترضة البالغة ٢٨,١٨٠ مليون درهم (إيضاح ١٨). تم تحديد جميع التحوطات لتكون فعالة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

التدفقات النقدية المتوقعة المحوطة والمتوقعة على مدى السنوات المقبلة والتي من المتوقع أن تؤثر على الربح أو الخسارة غير مهمة.

القيم الاسمية بموجب مدة استحقاقها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	قيمة عادلة موجبة مليون درهم	قيمة عادلة سالبة مليون درهم	مبلغ اسمي مليون درهم	في خلال ٣ أشهر مليون درهم	من ٣ أشهر إلى سنة مليون درهم	من سنة إلى ٣ سنوات مليون درهم	من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
أدوات مشتقة محتفظ بها للمتاجرة:								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	٨٤٤	(٨٩٢)	٢٧٧,٦٤٧	١٨٩,٧٦٢	٦٨,٤٤٩	١٥,٠٤٤	٣,٧٥٠	٦٤٢
خيارات صرف العملات الأجنبية	٢٣٩	(١٩٠)	٢٦,٠٩٢	٢٢,٣٠٠	٣,٣٦٣	١٣٠	-	٢٩٩
عقود مقايضة أسعار الفائدة/رأس المال	١٥,٦٥٣	(١٤,٢٣٣)	٦١٨,٩٦٧	٦٤,٩٦٠	٩٦,٦١٧	٢٤١,٢١٧	١٢٠,٦٥٢	٩٥,٥٢١
عقود خيارات السلع	١٩	(١٩)	١,٣٢٩	٣٣٢	٨٥٧	١٤٠	-	-
	١٦,٧٥٥	(١٥,٣٣٤)	٩٢٤,٠٣٥	٢٧٧,٣٥٤	١٦٩,٨٦	٢٥٦,٥٣١	١٢٤,٤٠٢	٩٦,٤٦٢
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية التدفقات النقدية:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	١٣٧	(٩٤٧)	٢٠,٧٦٢	١,٨٦٠	٣,١٢١	٨,٨٢٧	٦,٣١٩	٦٣٥
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية القيمة العادلة:								
عقود مقايضة أسعار الفائدة	٢٧٧	(٣,٩٢٥)	٢٨,٠٩٥	١,٩٢٩	١١٨	٤,٥٨٥	٧,٥٥٣	١٣,٩١٠
أدوات مشتقة محتفظ بها لتغطية صافي الاستثمارات في العمليات الخارجية								
عقود صرف العملات الأجنبية الآجلة	٣٧	-	٧٣٤	٣٥٥	٣٧٩	-	-	-
الإجمالي	١٧,٢٠٦	(٢٠,٢٠٦)	٩٧٣,٦٢٦	٢٨١,٤٩٨	١٧٢,٩٠٤	٢٦٩,٩٤٣	١٣٨,٢٧٤	١١١,٠٠٧

يتم إصدار أدوات التحوط للتحوط ضد مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية المتعلقة بالبنود المتحوط بشأنها. تتضمن البنود المتحوط بشأنها بعض القروض والذمم المدينة بقيمة درهم ١٢,٧٦٩ مليون درهم (إيضاح ١٢) والأوراق المالية الاستثمارية التي تبلغ ٦,٩٣٤ مليون درهم (إيضاح ١١)، وبلغت ودائع العملاء ٣,٩٠٩ مليون درهم (إيضاح ١٧) والديون المصدرة والمقترضة البالغة ٢٥,٢٤٦ مليون درهم (إيضاح ١٨). تم تحديد جميع التحوطات لتكون فعالة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

أنواع منتجات المشتقات

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم التعاقد بها خارج البورصة.

عقود مقايضة أسعار الفائدة هي اتفاقيات بين طرفين لتبادل الفوائد أو فروقات النقد الأجنبي استنادا على مبلغ اسمي معين. بالنسبة إلى عقود مقايضة أسعار الفائدة فإن الطرفين المقابلين عادة يتبادلون دفعات فوائد بسعر ثابت ومتغير استنادا على القيمة الاسمية في العملة الواحدة. بالنسبة لعقود مقايضة أسعار الفائدة فإن المبالغ المحددة يتم مبادلتها بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تثبت الحقوق وليس الالتزامات. لشراء أو لبيع كمية معينة من السلع أو الأدوات المالية بسعر محدد. سواء كان في تاريخ مستقبلي معين أو أي وقت خلال فترة محددة.

مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة

تنشأ مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المالية المشتقة من احتمال إخلال الطرف المقابل بالالتزامات التعاقدية والمقتصرة على القيمة العادلة الإيجابية للأداة المفضلة للمجموعة والتقلبات المستقبلية المحتملة. نظراً لأن المجموعة لديها ضمانات نقدية من الطرف المقابل إلى حدود القيمة العادلة، إن معظم العقود المفضلة ذات القيمة العادلة (وكذلك مخاطر الائتمان) هي مخاطرة للمؤسسات المالية. تتم إدارة المخاطر الائتمانية وفقا للتسهيلات الموافق عليها. وفي حالات عديدة تخضع لضمانات إضافية بموجب «ملحق دعم الائتمان». وتقوم المجموعة بتطبيق تعديل قيمة الائتمان على صفقات الأدوات المشتقة القائمة. وتستند منهجية احتساب تعديل قيمة الإئتمان إلى ثلاثة عناصر: احتمال تعثر الطرف المقابل عن السداد والإنكشاف الإيجابي المتوقع ومعدل الاسترداد. ويتم احتساب تعديل قيمة الإئتمان على جميع فئات الموجودات بما في ذلك العملات الأجنبية، وأسعار الفائدة والسلع الأساسية.

الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم الأنشطة التجارية لمشتقات المجموعة بالبيع وتغطية المركز. تشمل أنشطة البيع تقديم منتجات للعملاء بأسعار تشجيعية حتى يتمكنوا من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة.

تتم إدارة المتاجرة بمشتقات أسعار الفائدة وفقا للحدود التي يوافق عليها مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٥ الأدوات المشتقة تتمة

أ. الأدوات المشتقة المحتفظ بها لأدارة المخاطر تتمة

الأدوات المشتقة المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التغطية

تستخدم المجموعة المشتقات كجزء من إدارة مجوداتها ومطلوباتها لأغراض التغطية لتقليل مخاطر العملة وأسعار الفائدة. ويتم تحقيق ذلك بتغطية أدوات مالية معينة والمعاملات المتوقعة وإستراتيجية التغطية مقابل تعرضات الميزانية العمومية.

تقوم المجموعة بتحديد مشتقاتها المحتفظ بها أو الصادرة لأغراض التحوط على النحو التالي:

- تحوطات القيمة العادلة: تحوطات القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو الالتزامات الثابتة.
- تحوطات التدفقات النقدية: تحوطات التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة والمتعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو معاملة متوقعة مرجحة إلى حد كلبير. و
- صافي تحوط الاستثمارات: تحوط صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بمعاملات التحوط التي تقوم بها المجموعة، تقوم المجموعة بتوثيق ما يلي:

- عند بدء المعاملة، العلاقة بين أدوات التحوط والبنود المتحوط لها، والمخاطر التي تتم تغطيتها، وهدف المجموعة واستراتيجية إدارة المخاطر في إجراء معاملة التحوط.
- الطريقة التي يتم بها قياس الفعالية طوال فترة علاقة التحوط.
- تقييم المجموعة، عند التحوط وعلى أساس مستمر، فيما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التحوط فعالة للغاية في تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبنود المتحوط لها.

يتم قياس فعالية التحوط من قبل المجموعة على أساس مستقبلي عند التأسيس، وكذلك بأثر رجعي (عند الاقتضاء) في المستقبل على مدى فترة علاقة التحوط. تشمل مصادر عدم الفعالية في محاسبة التحوط تأثير مخاطر الائتمان ذات الصلة بالأدوات المشتقة على تقييم البند المشترق والبند المتحوط، لتخفيف مخاطر الائتمان هذه، تقوم المجموعة بتنفيذ مشتقات التحوط مع نظراء ذوي جودة عالية وتكون غالبية مشتقات التحوط للمجموعة مضمونة.

تحوطات القيمة العادلة

كذلك تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة للتغطية مقابل التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية الناتجة عن تقلبات أسعار الفائدة. يتم تحديد هذه العقود من قبل المجموعة كتحوطات للقيمة العادلة. وبالتالي يتم تطبيق محاسبة التحوط بالقيمة العادلة بغرض التحوط ضد التغيرات في قيمة الموجودات الثابتة والمطلوبات الخاضعة لمخاطر سعر الفائدة، وكذلك الموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر صرف العملات الأجنبية.

بعد التحديد الأولي، يتم إحتساب التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتغطيات القيمة العادلة في بند «دخل تشغيلي آخر» إلى جانب أي تغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو التحوط المتعلق بها والمتعلقة بالمخاطر المغطاة.

تحوطات التدفق النقدي

تستخدم المجموعة عقود مقايضة أسعار الفائدة والعقود الآجلة لتغطية التعرض إلى مخاطر التدفق النقدي الناتجة من بعض ودائع العملاء والقروض متوسطة الأجل. تستخدم مقايضات أسعار الفائدة أيضاً للتحوط ضد مخاطر التدفقات النقدية الناتجة عن بعض القروض والذمم المدينة ذات المعدلات المتغيرة. يتم تحديد هذه من قبل المجموعة كتحوطات للتدفق النقدي، وبالتالي، تقوم المجموعة بتطبيق محاسبة التحوط للتدفقات النقدية للتحوط من التغير في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة على نحو كبير تابعة إلى مخاطر سعر الفائدة على الموجودات والمطلوبات ذات المعدلات المتغيرة والموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر الصرف الأجنبي.

يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة تتعلق بالجزء غير الفعال مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

صافي تحوط الاستثمار:

تتكون أدوات التحوط الاستثمارية الصافية في الغالب من المشتقات مثل السعر الآجل والتي يتم احتسابها بنفس طريقة تحوطات التدفقات النقدية.

يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال من التحوط في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية. يتم إثبات الربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة في بيان الدخل الموحد للمجموعة.

٣٦ القطاعات التشغيلية

تنقسم المجموعة إلى قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

أ) الأعمال المصرفية للشركات والخدمات المصرفية المؤسسية تمثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير وودائع العملاء والسحب على المكشوف والتمويل التجاري والقروض الآجلة للحكومة والشركات والعملاء والخدمات المصرفية الاستثمارية والمنتجات الإسلامية (بما فيها مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.) والتمويل الهيكلي المرتكز بشكل رئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية؛

ب) الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات تمثل القروض والودائع للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروة والمنتجات الإسلامية (بما فيها مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.) وخدمات وساطة حقوق الملكية وإدارة الموجودات والتمويل الاستهلاكي المرتكز بشكل رئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية؛

ج) أنشطة الأسواق العالمية والخزينة تمثل إدارة محفظة استثمارات المجموعة وإدارة الصناديق والمنتجات الإسلامية (بما فيها مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع.) وعمليات الخزينة بين البنوك المرتكزة بشكل رئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية؛

د) تتم إدارة دينيز بنك كقطاع تشغيلي مستقل؛ و

هـ) تشمل العمليات الأخرى تنفيذ وإدارة العقارات وخدمات وساطة الأسهم ومهام العمليات والدعم.

تكون المعاملات بين قطاعات التشغيل على أساس تجاري بحت وطريقة مماثلة للمعاملات مع أطراف ثالثة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مدققة	الأعمال المصرفية للشركات مليون درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات مليون درهم	الأسواق العالمية والخزينة مليون درهم	دينيزبنك ايه. اس. مليون درهم	أخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
صافي دخل الفوائد والدخل من المنتجات الإسلامية بعد خصم التوزيعات للمودعين	٥,٥٤٥	١١,٥١٢	٣,٢٧٦	٥,٩٧١	٣,٧٧٦	٣٠,٠٨٠
صافي الرسوم والعمولات والدخل الآخر	٢,١٦٠	٤,٦٩٩	٤٦٢	٥,٣١٢	٣١٥	١٢,٩٤٨
إجمالي الدخل التشغيلي	٧,٧٠٥	١٦,٢١١	٣,٧٣٨	١١,٢٨٣	٤,٠٩١	٤٣,٠٢٨
مصروفات عمومية وإدارية	(٧٥٤)	(٤,٣١٩)	(٢١٧)	(٣,٦٦٣)	(٢,٧٤٣)	(١١,٦٩٦)
صافي خسارة انخفاض القيمة	٢٤٩	(٣,٨٦٦)	(٤٩)	٣٠	١٨٨	(٣,٤٤٨)
تسويات التضخم على صافي المركز النقدي	-	-	-	(٤,٢٢٩)	-	(٤,٢٢٩)
الأرباح للعام قبل الضريبة	٧,٢٠٠	٨,٠٢٦	٣,٤٧٢	٣,٤٢١	٤,٢٣٥	٢٣,٦٥٥
رسوم ضريبة	(٥٢)	(١٦)	(١٠٦)	(١,٨٥٢)	(١٠٨)	(٢,١٣٤)
الأرباح/(الخسارة) للعام	٧,١٤٨	٨,٠١٠	٣,٣٦٦	١,٥٦٩	١,٤٢٨	٢١,٥٢١
موجودات القطاع	٣٤٦,٤٠٩	١٤٣,٥١٣	٢٢٢,٧٢٣	١٤٧,٤٤١	٢,٦٨٧	٨٦٢,٧٧٣
مطلوبات القطاع وحقوق المساهمين	٢٣٣,٠٥٠	٣٠٠,٨٩١	٣٢,٤١٣	١٣٣,٩٠٢	١٦٢,٥١٧	٨٦٢,٧٧٣

اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٣، تمت إعادة تنظيم الأنشطة التجارية لمصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. والتي تم الإفصاح عنها سابقًا بشكل منفصل، مع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والأسواق العالمية والخزينة لتعكس رؤية موحدة للقطاعات المعنية وعرضاً أفضل.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مدققة	الأعمال المصرفية للشركات مليون درهم	الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات مليون درهم	الأسواق العالمية والخزينة مليون درهم	دينيزبنك ايه. اس. مليون درهم	أخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
صافي دخل الفوائد والدخل من المنتجات الإسلامية بعد خصم التوزيعات للمودعين	٤,٢٨٨	٨,٣٦٨	١,٦١٦	٧,٥٥١	١,٣٩٩	٢٣,٢٢٢
صافي الرسوم والعمولات والدخل الآخر	١,٩٢٥	٤,٠٣٣	٣٤٥	٣,٠١١	(٢٩)	٩,٢٨٥
إجمالي الدخل التشغيلي	٦,٢١٣	١٢,٤٠١	١,٩٦١	١٠,٥٦٢	١,٣٧٠	٣٢,٥٠٧
مصروفات عمومية وإدارية	(٦٧٤)	(٣,٤٩٨)	(١٨٥)	(٢,٤٤٨)	(٢,٤٤٩)	(٩,٢٥٤)
صافي خسارة انخفاض القيمة	(١,٧١٣)	(١,٣٧٤)	(٢١)	(١,٧٠٩)	(٣٦٧)	(٥,١٨٤)
تسويات التضخم على صافي المركز النقدي	-	-	-	(٣,٠٩٥)	-	(٣,٠٩٥)
الأرباح للعام قبل الضريبة	٣,٨٢٦	٧,٥٢٩	١,٧٥٥	٣,٣١٠	(١,٤٤٦)	١٤,٩٧٤
رسوم ضريبة	(٧٣)	(٣٦)	(٧٩)	(١,٧٢٤)	(٥٢)	(١,٩٦٤)
الأرباح/(الخسارة) للعام	٣,٧٥٣	٧,٤٩٣	١,٦٧٦	١,٥٨٦	(١,٤٩٨)	١٣,٠١٠
موجودات القطاع	٣١٨,٩٨٦	١١٧,٣٤٦	١٨٠,٩١٢	١٢٤,٠٢١	٦٩٧	٧٤١,٩٦٢
مطلوبات القطاع وحقوق المساهمين	١٩١,٢١١	٢٦٣,٧١٢	٣٣,١١٢	١١١,٢٢٨	١٤٢,٦٩٩	٧٤١,٩٦٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٧ الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة

إن الشركات التابعة للمجموعة هي كما يلي:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

	الشركات التابعة	النسبة المئوية للمساهمة	طبيعة الأعمال	بلد التأسيس
١	بز كونتاكت سنتر سوليوشنز ذ.م.م.	١٠٠	خدمات إدارة مركز الاتصال	دبي إ.ع.م.
٢	دينيزبنك أنونيم سركيتي	١٠٠	خدمات مصرفية	تركيا
٣	محافظ الإمارات ذ.م.م.	١٠٠	خدمات إدارة الأصول	دبي إ.ع.م.
٤	مدراء محافظ الإمارات (جيرسي) المحدودة	١٠٠	إدارة أصول	جيرسي. (إنجلترا)
٥	مصرف الإمارات الإسلامي (ش.م.ع)	٩٩.٩	خدمات مصرفية إسلامية	دبي إ.ع.م.
٦	الإمارات المالية للتمويل الاستهلاكي ذ.م.م.	١٠٠	تمويل استهلاكي	دبي إ.ع.م.
٧	الإمارات دبي الوطني لإدارة الاصول المحدودة	١٠٠	إدارة الموجودات	دبي إ.ع.م.
٨	الإمارات دبي الوطني كابيتال (السعودية) المحدودة	١٠٠	خدمات استثمارية	المملكة العربية السعودية
٩	الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ.	١٠٠	خدمات استثمارية	دبي إ.ع.م.
١٠	بنك الإمارات دبي الوطني مصر	١٠٠	خدمات مصرفية	مصر
١١	الإمارات دبي الوطني الدولية للتمويل المحدودة	١٠٠	معاملات الإقراض متوسطة الأجل وسوق المال	جزر الكايمان
١٢	الإمارات دبي الوطني العقارية ذ.م.م.	١٠٠	إدارة العقارات	دبي إ.ع.م.
١٣	الإمارات دبي الوطني للأوراق المالية	١٠٠	خدمات وساطة	دبي إ.ع.م.
١٤	شركة ائتمان بنك دبي الوطني (جيرسي) المحدودة	١٠٠	خدمات إدارة صناديق الائتمان	جيرسي. انجلترا
١٥	الإمارات دبي الوطني فرع لندن. شركة مختارة	١٠٠	إدارة الموجودات	المملكة المتحدة
١٦	شركة تنفيذ ذ.م.م	١٠٠	تنظيم الخدمات المشتركة	دبي إ.ع.م.
١٧	شركة الإمارات دبي الوطني للعقارات ذ.م.م.(١)	١٠٠	شركة مرشحة لأعمال الرهن العقاري	المملكة العربية السعودية

فيما يلي شركات أخرى تم دمجها من قبل المجموعة بناءاً على تقييم السيطرة:

	الأسماء	طبيعة الأعمال
١	إيميرتس إن بي دي جلوبال ماركتس ليمتد	شركة ذات أغراض خاصة - تمويل
٢	شركة مصرف الإمارات الإسلامي للصكوك المحدودة	شركة ذات أغراض خاصة لتوريق الموجودات
٣	شركة مصرف الإمارات الإسلامي للتمويل المحدودة	شركة ذات أغراض خاصة لتوريق الموجودات

(١) تحت التصفية

خلال عام ٢٠٢٣، تمت تصفية شركة الإمارات دبي الوطني لتمويل الأصول رقم ١ «دي إيه سي» وشركة الإمارات دبي الوطني لتمويل الأصول رقم ٢ المحدودة.

٣٨ الالتزامات والمطلوبات الطارئة

(أ) كانت الالتزامات والارتباطات الطارئة للمجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ كالآتي:

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
خطابات اعتماد	**١٦,١٨٠**	١٨,٩٨١
الضمانات	**٦٥,٤٢٨**	٥٥,٢٦٦
المطلوبات على المشاركة في المخاطر	**٣٧٩**	١٨٨
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء*	**٦٦,٠١٨**	٥٩,٨٢٤
	١٤٨,٠٠٥	١٣٤,٢٥٩

* تمثل التزامات القروض غير القابلة للإلغاء التزاماً تعاقدياً للسماح بإجراء سحوبات على التسهيلات خلال فترة محددة تخضع لشروط سابقة وشروط الإنهاء. باعتبار أن هذه الالتزامات قد تنتهي دون إجراء أي معاملة سحب. وكشرط مسبق لسحب المبلغ يتعين الالتزام به. فإن إجمالي المبالغ التعاقدية لا تمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية على وجه التحديد.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت خسائر الائتمان المتوقعة على التركزات غير الممولة:

	٢٠٢٣			٢٠٢٢	
مليون درهم	**لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة**	**خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقعة غير المنخفضة قيمة الائتمان**	**خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان**	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي -منخفضة قيمة الائتمان
التركزات	**١٥٠,٥٩٠**	**٤,٠١٣**	**١,٨٧٠**	١٣٥,١٨٢	٦,٨٤٠	١,٢٦٦
خسائر الائتمان المتوقعة	**(٩٧٢)**	**(٥٧٢)**	**(٦٢٧)**	(٥١٦)	(١٨١)	(٥٠٩)
	١٤٩,٦١٨	**٣,٤٤١**	**١,٢٤٣**	١٣٤,٦٦٦	٦,٦٥٩	٧٥٧

تتضمن التركزات غير الممولة الضمانات وخطابات الاعتماد الاحتياطية والتزامات القروض غير القابلة للإلغاء.

(ب) القبولات

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم الاعتراف بالقبولات ضمن بيان المركز المالي للمجموعة مع المطلوبات المماثلة. ولهذا لا توجد التزامات خارج بنود بيان المركز المالي على القبولات.

(ج) التزامات رأسمالية

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، بلغت التزامات المجموعة فيما يتعلق بالتحسينات الخاصة بالفروع ومشاريع التحكم الآلي بالفروع ٩٢٨ مليون درهم (٢٠٢٢: ٥٦٠ مليون درهم).

٣٩ معاملات الأطراف ذات العلاقة

مجموعة الإمارات دبي الوطني مملوكة جزئيا من قبل مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (٤٠.٩٢%، ٢٠٢٢: ٥٥.٧٥%)، الشركة التي تملك حكومة دبي فيها حصة الأغلبية.

وصلت نسبة الودائع المقدمة من والقروض الممنوحة إلى كيانات ذات صلة بحكومة دبي. بخلاف تلك التي تم الافصاح عنها بشكل فردي إلى ٥% (٢٠٢٢: ٤%) و ١٠% (٢٠٢٢: ٩%) على التوالي من إجمالي الودائع والقروض للمجموعة. تقوم هذه الكيانات بإدارة أعمالها التجارية على نحو مستقل. وتجرى جميع التعاملات المالية مع المجموعة على أساس تعاملات بين طرفين لا تربطهما مصلحة مشتركة.

تجري المجموعة أيضا معاملات مصرفية مع أطراف معينين ذوي علاقة. التي هي كيانات غير حكومية ذات صلة. وتتم هذه المعاملات بصورة أساسية بنفس الشروط. بما في ذلك أسعار الفائدة والضمان السائدة في نفس الوقت للمعاملات المقارنة مع أطراف ليس لها علاقة ولا تنطوي على ما يزيد عن نسبة المخاطر الاعتيادية.

يتم ترحيل أرصدة ومعاملات أطراف ذات علاقة وفق الشروط التجارية الاعتيادية وهي على النحو التالي:

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
قروض وذمم مدينة:		
لمساهم الأغلبية التابع للشركة الأم	**٧٦,٠٢٨**	١٠٥,٩٨٤
للشركة الأم	**٢,٢٧٨**	١,٢٧٥
لأعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات العلاقة	**١,٦٥٨**	١,٥٠٦
	٧٩,٩٦٤	١٠٨,٧٦٥

	٢٠٢٣ AED million	٢٠٢٢ AED million
ودائع العملاء والودائع الإسلامية:		
من مساهم الأغلبية التابع للشركة الأم	**٨,٢٩٧**	٥,٧٧٧
من الشركة الأم	**٥٥٣**	١,٣٩٩
	٨,٨٥٠	٧,١٧٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٣٩ معاملات الأطراف ذات العلاقة تتمة

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
استثمار في سندات حكومة دبي	٦,٣٧٧	٦,٣٥٤
دفعات مسددة إلى أطراف أخرى ذات العلاقة	١٧	١٧
الرسوم المستلمة بخصوص الصناديق التي تديرها المجموعة	٢٣	٣٥
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الجلسات	١٨	١٧
تعويضات كبار المسؤولين الإداريين		
مزايا الموظفين قصيرة الأجل	١٠٤	٩٩
المزايا الوظيفية بعد الخدمة	٢	٥
	١٠٦	١٠٤

إن كبار المسؤولين الإداريين هم هؤلاء الأشخاص الذين لديهم السلطة والمسئولية للتخطيط وإدارة ومراقبة نشاطات المجموعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٤٠ التوزيع الجغرافي للموجودات والمطلوبات

فيما يلي بيان تحليل المركز المالي للمجموعة وفقاً للأقاليم الجغرافية التالية ودون احتساب أي ضمانات إضافية أو أي ضمانات ائتمانية مساعدة.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	الإمارات العربية المتحدة مليون درهم	دول مجلس التعاون الخليجي مليون درهم	دولية مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الموجودات				
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٦٢,٣٧٥	١,٧٩٧	٣١,٨٥٩	٩٦,٠٣١
مستحق من البنوك	١٤,٨٢١	١٤,٦٨٣	٦٢,٧٩٨	٩٢,٣٠٢
أوراق مالية استثمارية	٨٩,٥٠١	٢٣,٢٢٠	٦٠,٥٢٥	١٧٣,٢٤٦
القروض والذمم المدينة	٣٣٣,٤٦٥	١٨,٤١١	٩٣,٢٢٩	٤٤٥,١٠٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	١,٧٨٣	٣٨٩	١٣,١١٢	١٥,٢٨٤
قبولات العملاء	٧,٥٦١	٩٤	٨١٣	٨,٤٦٨
ممتلكات ومعدات	٢,٩٣٣	١٥٥	٢,١٧٦	٥,٢٦٤
الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة	٥,٤٩٦	-	١٨٧	٥,٦٨٣
موجودات أخرى	١٠,٣٨٤	٤٩٢	١٠,٥١٤	٢١,٣٩٠
إجمالي الموجودات	٥٢٨,٣١٩	٥٩,٢٤١	٢٧٥,٢١٣	٨٦٢,٧٧٣
المطلوبات				
مستحق للبنوك	٦,٤٠١	٤,٩٣٦	٢٨,٩٨٤	٤٠,٣٢١
ودائع العملاء	٤٢٣,٠٠٣	٢٣,٠٦٧	١٣٨,٤٩١	٥٨٤,٥٦١
ديون مصدرة و أموال مقترضة أخرى	-	-	٦٦,١١٦	٦٦,١١٦
صكوك مستحقة الدفع	٤,٦٧٣	-	-	٤,٦٧٣
القيمة العادله السالبة للمشتقات	١,٨٨٧	٥٥٠	١٤,٩٥٢	١٧,٣٨٩
قبولات العملاء	٧,٥٦١	٩٤	٨١٣	٨,٤٦٨
مطلوبات أخرى	١٩,١٣٥	٥٤٠	١١,٥٩٨	٣١,٢٧٣
إجمالي حقوق المساهمين	١٠٩,٩٧٢	-	-	١٠٩,٩٧٢
إجمالي المطلوبات و حقوق المساهمين	٥٧٢,٦٣٢	٢٩,١٨٧	٢٦٠,٩٥٤	٨٦٢,٧٧٣
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	٥٠,٨٨٦	٧,٢٥١	٢٣,٤٧١	٨١,٦٠٨
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:				
التوزيع الجغرافي للموجودات	٤٦٦,٩٦٠	٤٦,٤٠٢	٢٢٨,٦٠٠	٧٤١,٩٦٢
التوزيع الجغرافي للمطلوبات وحقوق المساهمين	٤٨٢,٧٢١	٣٠,٤٠٥	٢٢٨,٨٣٦	٧٤١,٩٦٢
التوزيع الجغرافي لخطابات الاعتماد والضمانات	٤٦,٠٩٣	٥,٢٨٥	٢٢,٨٦٩	٧٤,٢٤٧

٤١ الموجودات والمطلوبات المالية

أ) تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول التالي تصنيف المجموعة لجميع فئات الموجودات و المطلوبات المالية و القيم الدفترية لها.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣:	أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	التكلفة المطفأة مليون درهم	أدوات التغطية مليون درهم	إجمالي القيمة الدفترية* مليون درهم
الموجودات المالية							
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	-	-	-	-	٩٦,٠٣١	-	٩٦,٠٣١
مستحق من البنوك	-	-	-	-	٩٢,٣٠٢	-	٩٢,٣٠٢
أوراق مالية استثمارية	٩,٩٢٩	٨٤	٢٣,٤٩٤	٦٩٨	١٣٩,٠٤١	-	١٧٣,٢٤٦
القروض والذمم المدينة	-	-	-	-	٤٤٥,١٠٥	-	٤٤٥,١٠٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	١٤,٥٩٤	-	-	-	-	٦٩٠	١٥,٢٨٤
أخرى	-	-	-	-	٢٢,٥٦٧	-	٢٢,٥٦٧
	٢٤,٥٢٣	٨٤	٢٣,٤٩٤	٦٩٨	٧٩٥,٠٤٦	٦٩٠	٨٤٤,٥٣٥
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	-	-	-	-	٤٠,٣٢١	-	٤٠,٣٢١
ودائع العملاء	-	-	-	-	٥٨٤,٥٦١	-	٥٨٤,٥٦١
ديون مصدرة وأموال مقترضة أخرى	-	-	-	-	٦٦,١١٦	-	٦٦,١١٦
صكوك مستحقة الدفع	-	-	-	-	٤,٦٧٣	-	٤,٦٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٢,٧٩٠	-	-	-	-	٤,٥٩٩	١٧,٣٨٩
أخرى	-	-	-	-	٣٩,٧٤١	-	٣٩,٧٤١
	١٢,٧٩٠	-	-	-	٧٣٥,٤١٢	٤,٥٩٩	٧٥٢,٨٠١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:	أوراق مالية استثمارية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	التكلفة المطفأة مليون درهم	أدوات التغطية مليون درهم	إجمالي القيمة الدفترية* مليون درهم
الموجودات المالية							
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	-	-	-	-	٧٤,٦١٨	-	٧٤,٦١٨
مستحق من البنوك	-	-	-	-	٧٣,٤٦٧	-	٧٣,٤٦٧
أوراق مالية استثمارية	٦,٢٥٧	٢٦٤	٢٤,٠١٢	٥٤٤	٩٤,٧٣٠	-	١٢٥,٨٠٧
القروض والذمم المدينة	-	-	-	-	٤١٦,٦٠٤	-	٤١٦,٦٠٤
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	١٦,٧٥٥	-	-	-	-	٤٥١	١٧,٢٠٦
أخرى	-	-	-	-	١٨,٣١٣	-	١٨,٣١٣
	٢٣,٠١٢	٢٦٤	٢٤,٠١٢	٥٤٤	٦٧٧,٧٣٢	٤٥١	٧٢٦,٠١٥
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	-	-	-	-	٣٧,٢٧٩	-	٣٧,٢٧٩
ودائع العملاء	-	-	-	-	٥٠٢,٩٥٣	-	٥٠٢,٩٥٣
ديون مصدرة وأموال مقترضة أخرى	-	-	-	-	٥٣,٤٨٧	-	٥٣,٤٨٧
صكوك مستحقة الدفع	-	-	-	-	٣,٦٧٣	-	٣,٦٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٥,٣٣٤	-	-	-	-	٤,٨٧٢	٢٠,٢٠٦
أخرى	-	-	-	-	٣١,٠٥٩	-	٣١,٠٥٩
	١٥,٣٣٤	-	-	-	٦٢٨,٤٥١	٤,٨٧٢	٦٤٨,٦٥٧

* القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية (غير المدرجة بالقيمة العادلة) لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها العادلة، باستثناء الأوراق المالية الاستثمارية بالتكلفة المطفأة، المفصح عنها في إيضاح ١١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤١ الموجودات والمطلوبات المالية تتمة

ب) القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية المرحلة بالقيمة العادلة وفقاً لطريقة التقييم. تم تحديد المستويات في التراتب الهرمي للقيمة العادلة على النحو التالي:

- المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير معدلة) في الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات المحددة.
- المستوى ٢: التقييم باستخدام المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المتضمنة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للموجودات والمطلوبات سواء بطريقة مباشرة (مثل الأسعار) أو بطريقة غير مباشرة مثل (تستنتج من الأسعار).
- المستوى ٣: التقييم باستخدام مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تعتمد على بيانات السوق (مدخلات غير ملحوظة).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	المستوى ١ مليون درهم	المستوى ٢ مليون درهم	المستوى ٣ مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية استثمارية				
أوراق مالية استثمارية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٧,٠٦٧	-	-	٧,٠٦٧
سندات الشركات	٢,٢٥٩	-	-	٢,٢٥٩
حقوق ملكية	١١٢	-	-	١١٢
أخرى	٤٩١	-	-	٤٩١
	٩,٩٢٩	-	-	٩,٩٢٩
أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
سندات حكومية	١٥,٥٢١	٢١	-	١٥,٥٤٢
سندات الشركات	٧,٩٩٢	-	-	٧,٩٩٢
	٢٣,٥١٣	٢١	-	٢٣,٥٣٤
أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٥٨٢	١	١١٥	٦٩٨
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
حقوق ملكية	١٠	-	٦٦	٧٦
أخرى	٨	-	-	٨
	١٨	-	٦٦	٨٤
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	١٤,٥٩٤	-	١٤,٥٩٤
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٣٥٠	-	٣٥٠
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٣٤٠	-	٣٤٠
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية:				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	-	-	-
	-	١٥,٢٨٤	-	١٥,٢٨٤
القيمة العادلة السالبة للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	(١٢,٧٩٠)	-	(١٢,٧٩٠)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٧٨٦)	-	(٧٨٦)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٣,٨٠٨)	-	(٣,٨٠٨)
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية:				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	(٥)	-	(٥)
	-	(١٧,٣٨٩)	-	(١٧,٣٨٩)
	٣٤,٠٤٢	(٢,٠٨٣)	١٨١	٣٢,١٤٠

يوضح الجدول التالي تسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من التراتب الهرمي للقيمة العادلة.

	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٣	-	٦٦	-	١٠٢	١٦٨
إجمالي الأرباح أو الخسائر:					
في الأرباح أو الخسائر	-	٧	-	-	٧
في بنود الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	١	١
صفقات شراء	-	-	-	١٢	١٢
إصدارات	-	-	-	-	-
تسويات وتعديلات أخرى	-	(٧)	-	-	(٧)
تحويلات إلى المستوى ٣	-	-	-	-	-
تحويلات من المستوى ٣	-	-	-	-	-
الرصيد ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	-	٦٦	-	١١٥	١٨١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المستوى ١ مليون درهم	المستوى ٢ مليون درهم	المستوى ٣ مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أوراق مالية استثمارية				
اوراق مالية استثمارية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة				
سندات حكومية	٤,١٤٩	-	-	٤,١٤٩
سندات الشركات	١,٧٨٥	-	-	١,٧٨٥
حقوق ملكية	٩٠	-	-	٩٠
أخرى	٣٣٣	-	-	٣٣٣
	٦,٢٥٧	-	-	٦,٢٥٧
أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٧,٣٦٩	٢٠	-	١٧,٣٨٩
سندات حكومية	٦,٦٦٨	-	-	٦,٦٦٨
سندات الشركات	٢٤,٠٣٧	٢٠	-	٢٤,٠٥٧
	٤٤١	١	١٠٢	٥٤٤
أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:				
حقوق ملكية	١٠	١٠٧	٦٦	١٨٣
أخرى	٨١	-	-	٨١
	٩١	١٠٧	٦٦	٢٦٤
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	١٦,٧٥٥	-	١٦,٧٥٥
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	١٣٧	-	١٣٧
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة				
مبادلات أسعار الفائدة	-	٢٧٧	-	٢٧٧
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية:				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	٣٧	-	٣٧
	-	١٧,٢٠٦	-	١٧,٢٠٦
القيمة العادلة السالبة للمشتقات				
مشتقات محتفظ بها للمتاجرة	-	(١٥,٣٣٤)	-	(١٥,٣٣٤)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للتدفق النقدي:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٩٤٧)	-	(٩٤٧)
مشتقات محتفظ بها كتغطيات للقيمة العادلة:				
مبادلات أسعار الفائدة	-	(٣,٩٢٥)	-	(٣,٩٢٥)
مشتقات محتفظ بها كتغطية لصافي الاستثمار في العمليات الخارجية				
عقود آجلة للصرف الأجنبي	-	-	-	-
	-	(٢٠,٢٠٦)	-	(٢٠,٢٠٦)
	٣٠,٨٢٦	(٢,٨٧٢)	١٦٨	٢٨,١٢٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤١ الموجودات والمطلوبات المالية تتمة

ب) القيمة العادلة للأدوات المالية تتمة

يوضح الجدول التالي تسوية من الأرصدة الافتتاحية إلى الأرصدة الختامية فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣ من هذا النظام المتدرج للقيمة العادلة.

	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	محددة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٢٢	-	١٥٢	-	١.١	٢٥٣
إجمالي الأرباح أو الخسائر:					
في الأرباح أو الخسائر	-	(٥.)	-	-	(٥.)
في الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-
صفقات شراء	-	-	-	١	١
تسويات وتعديلات أخرى	-	-	-	-	-
تحويلات من المستوى ٣	-	(٣٦)	-	-	(٣٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	-	٦٦	-	١.٢	١٦٨

في ظروف معينة، تقاس القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة في المستوى ٣ باستخدام أساليب التقييم التي تتضمن الافتراضات غير المثبتة من خلال أسعار معاملات السوق الحالية الممكن ملاحظتها لنفس الأداة وغير المرتكزة على بيانات السوق الملحوظة. تستخدم المجموعة تقنيات التقييم اعتماداً على نوع الأداة والبيانات المتاحة في السوق. على سبيل المثال. في حال غياب بيانات السوق النشطة. يتم تقييم القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل المركز المالي والنتائج والقدرة على تحمل المخاطر وغيرها من العوامل ذات الصلة بمتلقي الاستثمارات. ويتم تحديد التغيرات المناسبة وغير المناسبة في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة لاختلاف مستويات المعايير غير الخاضعة للرقابة والتي يتم قياسها على أساس تقديري.

خلال السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢.

٤٢ إيضاحات حول بيان التدفقات النقدية الموحد للمجموعة

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
(أ) تحليل التغيرات في النقد وما يعادله خلال العام		
الرصيد في بداية العام	**٣٦,٣٦٦**	٢٨,٧٣٣
صافي التدفق النقدي الداخل / (الخارج)	**(١٦,٨٦١)**	٧,٦٣٤
الرصيد في نهاية العام	**١٩,٥٠٥**	٣٦,٣٦٦
(ب) (ب)تحليل النقد وما يعادله		
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	**٩٦,٠٣١**	٧٤,٦١٨
المستحق من البنوك	**٩٢,٣٠٢**	٧٣,٤٦٧
المستحق للبنوك	**(٤٠,٣٢١)**	(٣٧,٢٧٩)
	١٤٨,٠١٢	١١٠,٨٠٦
ناقصاً: ودائع لدى المصارف المركزية لأغراض نظامية	**(٧٢,٣٢٠)**	(٥١,٥٧٠)
ناقصاً: شهادات ودائع / تخصيصات لدى المصارف المركزية بعد ٣ أشهر	**-**	(١,...)
ناقصاً: المبالغ المستحقة من البنوك بعد ٣ أشهر	**(٦٤,٢١٥)**	(٤٢,٤٣٢)
زائداً: المبالغ المستحقة للبنوك بعد ٣ أشهر	**٨,٠٢٨**	٢,٠٥٦
	١٩,٥٠٥	٣٦,٣٦٦
(ج) تسويات لبنود غير نقدية		
خسارة انخفاض القيمة / (إعادة قيد) على النقد والودائع لدى المصارف المركزية	**٩**	١
خسائر انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة	**٤,٤٦٦**	٥,٣١٩
خسائر انخفاض قيمة (إعادة قيد) الأوراق المالية الاستثمارية	**٤٢**	٢٩
خسائر انخفاض قيمة قروض غير ممولة	**٩٢٢**	١٥٤
خسائر انخفاض القيمة / (إعادة قيد) على المستحق من البنوك/ موجودات أخرى	**٨٦**	٦٠
إطفاء القيمة العادلة	**١٠٨**	١١٧
علاوة / (خصم) على الأوراق المالية الاستثمارية	**(٢,٤٣٣)**	(٦٧٨)
خسارة / (ربح) غير محققة عن الصرف الأجنبي	**٥٠**	١,١٦٤
استهلاك وانخفاض قيمة الممتلكات والمعدات/عقارات استثمارية	**٩٣٣**	٨٠٢
(الأرباح)/الخسائر غير المحققة من الاستثمارات	**٣٨**	(١٢٢)
دخل الأرباح الموزعة على استثمارات في حقوق الملكية	**(٧)**	(١٥)
(الأرباح)/الخسائر غير المحققة من القيمة العادلة للبند المحوط	**١٣٢**	(٣,٤٤٧)
خسارة / (أرباح) الناتجة عن بيع (عقارات استثمارية / مخزون)	**(٣٨٩)**	(٢٥)
إطفاء أصول غير ملموسة	**٢٨**	١٦٣
تسوية التضخم المفرط على المركز النقدي	**٤,٢٢٩**	٣,٠٩٥
	٨,٢١٤	٦,٦١٧

٤٣ إدارة وتخصيص رأس المال

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالإشراف على المجموعة على أساس موحد ولذلك يتلقى معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. اعتبارا من عام ٢٠١٧. يتم احتساب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ للجنة بازل للرقابة المصرفية («لجنة بازل»). بعد تطبيق التعديلات التي يقدمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع مراعاة المصلحة الوطنية. يتألف إطار بازل ٣، شأنه شأن بازل ٢، من ثلاث «ركائز»: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. وعملية المراجعة الرقابية وانضباط السوق.

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنظمة ولوائح رأس مال بازل ٣. والتي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧. حيث تم تطبيق متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات. وهي الشق ١ من الأسهم العادية والشق ١ ورأس المال الإجمالي.

يتم تكوين احتياطي رأس المال التحوطي (احتياطي رأس المال التحوطي) واحتياطي التقلبات الدورية لرأس المال. بحد أقصى يصل إلى ٢,٥% لكل احتياطي) بحيث يكون أعلى من قيمة أسهم رأس المال العادية بواقع ٧%.

بالإضافة إلى احتياطي رأس المال الإضافي. تم تصنيف المجموعة على أنها من البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي «SIB-D». ومن أجل الحفاظ على مركزها كواحدة من البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي ينبغي على المجموعة الحفاظ على قاعدة رأس المال عند نسبة ١,٥%.

رأس المال النظامي

ينقسم رأس المال النظامي للمجموعة إلى ثلاث فئات رئيسية وهي الشق الأول للأسهم العادية والشق الأول والشق الثاني الإضافي اعتماداً على خصائصها.

- يشمل الشق الأول للأسهم العادية. ويمثل الفئة الأعلى جودة من رأس المال. رأسمال الأسهم وعلاوة الأسهم والاحتياطي القانوني والنظامي والاحتياطيات الأخرى والأرباح المحتجزة والحصة غير المسيطرة بعد خصم الشهرة التجارية والموجودات غير الملموسة والتعديلات النظامية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق المساهمين و لكن يتم التعامل معها بصورة مختلفة لأغراض خاصة بكفاية رأس المال حسب التوجيهات المقترحة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يشتمل الشق ١ من رأس المال على أدوات رأس المال للأسهم غير العادية.
- يشتمل الشق ٢ من رأس المال على الديون الثانوية المؤهلة والاحتياطي غير المفصح عنه.

تستبعد نسب رأس المال التنظيمية تأثير محاسبة التضخم على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

مدرج أدناه لمحة عامة حول رأس المال وفقًا لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
رأس المال المتاح		
الشق الأول من حقوق الملكية العادية	**٨٧,١٥٠**	٧٦,٥٨٢
الشق الأول من رأس المال	**٩٦,٢٧٩**	٨٥,٧١١
إجمالي رأس المال المؤهل	**١٠٢,٦٥٣**	٩١,١٨٠
الأصول المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	**٥٠٩,٩٤٧**	٤٣٧,٥٧٦
مخاطر السوق	**١٤,٤٧٧**	١٢,٩٧٠
المخاطر التشغيلية	**٥٩,٣٥٦**	٤٨,٣٢٤
إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	**٥٨٣,٧٨٠**	٤٩٨,٨٧٠
نسبة رأس المال	**٢٠٢٣**	٢٠٢٢
أ. الإجمالي الموحد للمجموعة	**%١٧,٥٨**	%١٨,٢٨
ب. نسبة الشق الأول للإجمالي الموحد	**%١٦,٤٩**	%١٧,١٨
ج. نسبة الشق الأول للأسهم العادية للإجمالي الموحد	**%١٤,٩٣**	%١٥,٣٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤٣ إدارة وتخصيص رأس المال تتمة

مدرج أدناه لمحة عامة حول رأس المال وفقًا لإطار بازل ٣:

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
الشق ١ من أسهم رأس المال العادية		
رأس المال	**٦,٣١٧**	٦,٣١٧
أسهم رأس المال الممتازة	**١٧,٩٥٤**	١٧,٩٥٤
احتياطيات مؤهلة	**(١١,٠٥٢)**	(٦,٤٥٢)
ترتيبات التحول: إعادة قيد جزئية لتأثير خسائر الائتمان المتوقعة على أسهم رأس المال الشق الأول العادية في إطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	**٢,٧٧٧**	٣,٢٢٣
أرباح محتجزة / (-) خسارة	**٨٥,٣٩٩**	٦٥,٢٤٧
الأرباح المتوقعة / المقترحة	**(٧,٥٨٠)**	(٣,٧٩٠)
مبلغ مؤهل من حصة غير مسيطرة	**-**	-
الشق ١ من أسهم رأس المال العادية قبل التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى	**٩٣,٨١٥**	٨٢,٤٩٩
ناقصاً: الخصومات التنظيمية	**(٦,٦٦٥)**	(٥,٩١٧)
إجمالي الشق ١ من أسهم رأس المال العادية بعد التعديلات التنظيمية واستقطاع الحد الأدنى	**٨٧,١٥٠**	٧٦,٥٨٢
إجمالي الشق ١ من أسهم رأس المال العادية بعد الترتيبات الانتقالية لاستقطاعات الشق ١ من أسهم رأس المال العادية الانتقالية من الفئة (أ)	**٨٧,١٥٠**	٧٦,٥٨٢
رأس مال إضافي من الفئة ١		
رأس مال مؤهل - الشق ١	**٩,١٢٩**	٩,١٢٩
رأس مال - الشق ١ آخر على سبيل المثال (أسهم علاوة. حصة غير مسيطرة)	**-**	-
إجمالي رأس المال الإضافي - الشق ١	**٩,١٢٩**	٩,١٢٩
إجمالي رأس المال - الشق ١ بعد الترتيبات الانتقالية الفئة (ب)	**٩,١٢٩**	٩,١٢٩
الشق ٢ من رأس المال		
أدوات الشق ٢ على سبيل المثال قرض ثانوي	**-**	-
الشق ٢ من رأس المال الآخر (بما في ذلك المخصصات العامة وغير ذلك)	**٦,٣٧٤**	٥,٤٦٩
إجمالي رأس المال الشق ٢	**٦,٣٧٤**	٥,٤٦٩
إجمال رأس المال الشق ٢ بعد الترتيبات الانتقالية. الفئة (ج)	**٦,٣٧٤**	٥,٤٦٩
إجمالي رأس المال التنظيمي (أ + ب + ج)	**١٠٢,٦٥٣**	٩١,١٨٠

٤٤ إدارة الصناديق

تقوم المجموعة بإدارة عدد من محافظ الأسهم والتي لم يتم توحيدها في البيانات المالية. لا ترتبط المحافظ بالموجودات العامة للمجموعة وأن المجموعة لا ترتبط بموجودات المحافظ. لقد بلغت محافظ الأطراف الأخرى التي تقوم المجموعة بإدارتها ٣٩,٧٥٦ مليون درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ (٢٠٢٢: ٢٩,٤٠٩ مليون درهم).

٤٥ الموجودات المحتفظ بها بصفة مستأمن

تحتفظ المجموعة بموجودات بصفة مستأمن لعملائها وتقدم المجموعة خدمات الحافظ الأمين لبعض من عملائها. الموجودات الرئيسية التي تحتفظ بها المجموعة بصفة مستأمن أو الحافظ الأمين غير مدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٤٦ إدارة المخاطر

إن المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المجموعة ناشئة عن توفير الائتمان للعملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات. كما تتعرض المجموعة أيضاً لعدد من أنواع أخرى من المخاطر: مثل مخاطر السوق والسيولة والتشغيل والبلد وأداء السوق والشهرة والأمور القانونية التي تحفز إدارة المخاطر ذات الصلة بها ومجموعة المنتجات واستراتيجيات تنوع المخاطر.

إطار عمل إدارة المخاطر:

يتيح إطار عمل إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بهدف تحقيق أقصى قدر من الإيرادات مع الالتزام بقدرتنا على تحمل المخاطر.

تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لدعم نهجها في إدارة المخاطر من خلال توضيح المسؤولية وتشجيع التعاون وتمكين التنسيق الفعال لأنشطة المخاطر والرقابة. وفيما يلي نبذة مختصرة عن الخطوط الدفاعية الثلاثة:

- وحدات الأعمال: ويتمثل دورها في ضمان الإدارة الفعالة للمخاطر ضمن نطاق مسؤولياتها التنظيمية المباشرة. جميع الموظفين داخل وحدات الأعمال مدربين تدريبا كافيا ولديهم إمكانية استخدام الأدوات المناسبة لضمان الرقابة على المخاطر. وتتحمل كل وحدة تداعيات المخاطر التي تتعرض إليها وهي كذلك مسؤولة عن وضع وتطبيق الضوابط الرقابية اللازمة لتخفيف المخاطر الناشئة عن الأنشطة.
- وحدات الرقابة على المخاطر: وهي مسؤولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات ومراقبة المخاطر المحتملة للتأكد من أن جميع المخاطر تقع ضمن نطاق قدرة المجموعة على تحمل المخاطر. وقد تم وضع الضوابط المناسبة وتنفيذها مع إعداد تقارير كافية للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية وتحسين مستوى الجاهزية لدى الإدارة بمختلف مستوياتها.
- إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة: وتقدم ضماناً مستقلاً وتستعرض نتائج تقاريرها على كافة هيئات الإدارة والحوكمة ذات الصلة والمدراء التنفيذيين الخاضعين للمساءلة وغيرها من الوحدات واللجان الرقابية ولجان مجلس الإدارة.

أ) حوكمة المخاطر

يضمن هيكل حوكمة المخاطر للمجموعة إجراء رقابة وسيطرة مركزية مع تحمل المسؤولية التامة عن المخاطر.

إن لدى مجلس ادارة («المجلس») المسؤولية الكاملة عن تحديد القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة وتأسيس والإشراف على إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة. ويدار ذلك من خلال عدد من اللجان. بما فيها: لجنة المخاطر للمجلس ولجنة الائتمان والاستثمار للمجلس ولجنة التدقيق للمجلس.

تقوم اللجان على مستوى الإدارة أيضا بالإدارة النشطة للمخاطر. من ضمن اللجان الرئيسية. لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة إدارة المخاطر النموذجية. ولجنة إدارة الائتمان ولجنة إدارة الاستثمار ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة.

تضم لجنة المخاطر للمجلس أعضاء من مجلس الإدارة وهي مسؤولة عن رقابة المخاطر للمجلس فيما يتعلق بحوكمة المخاطر وقابلية تحمل المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر. تستلم لجنة المخاطر للمجلس تقارير حول إدارة المخاطر بما في ذلك اتجاهات المحفظة والسياسات والمعايير واختبار التحمل والسيولة وكفاية رأس المال. وتفوض اللجنة بالتحقيق أو البحث عن أي معلومات تتعلق بأي نشاط في إطار دور ومهام وصلاحيات اللجنة.

تقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بدعم المجلس لإدارة محفظة الائتمان والاستثمار للمجموعة وتولى لجنة الائتمان والاستثمار للمجلس المسؤولية عن الموافقة على قرارات الائتمان والاستثمار بمستوى أعلى من صلاحية لجنة الإدارة للائتمان والاستثمار. وهي تشرف على تنفيذ مهام إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة وتراجع الملف الائتماني للمحافظ الأساسية لضمان الامتثال مع إستراتيجية الأعمال والقدرة على تحمل المخاطر.

الدور الرئيسي للجنة التدقيق للمجلس هو الإشراف على ومراجعة الشؤون المالية والتدقيق والرقابة الداخلية. وكذلك الرقابة على استقلالية وأداء مدققي المجموعة الداخليين والخارجيين.

تعد لجنة الإدارة للائتمان بمثابة لجنة مشكّلة على مستوى المجموعة وتتركز مهامها في اتخاذ قرارات الائتمان بما في ذلك دون حصر. الموافقة على وتجديد التسهيلات الائتمانية ومراجعة ومراقبة أداء المحفظة تماشياً مع استراتيجية مخاطر الائتمان. والقرارات الصادرة بشأن تسوية الديون وشطب المخصصات وتعديلات التسعير والتصنيفات والإعفاءات.

يتمثل دور لجنة الإدارة للاستثمار في تقديم الدعم لمجلس الإدارة من حيث إدارة المحافظ الاستثمارية للمجموعة للتأكد من أنها تتوافق مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وكذلك تقديم الدعم لمجلس الإدارة من حيث الرقابة على وإصدار تقارير حول أداء هذه المحافظ.

تتولى لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة المسؤولية عن إدارة الميزانية العمومية وجودة خطة التمويل فضلا عن إدارة رأس المال وإعداد والامتثال بالسياسات المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية. بما في ذلك إدارة السيولة وكفاية رأس المال والنقد الأجنبي الهيكلي ومخاطر أسعار الفائدة. تراجع اللجنة أيضاً على خطة التمويل الطارئة وفضلا عن تسعير تحويل الأموال وغير ذلك.

تتولى لجنة المخاطر للمجموعة المسؤولية عن إدارة جميع المخاطر الأخرى بخلاف الصلاحيات الممنوحة إلى لجنة الائتمان والاستثمار للإدارة ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة وتضمن اللجنة الإدارة الفاعلة للمخاطر في المجموعة لدعم استراتيجية عمل المجموعة وقدرتها على تحمل المخاطر. تراجع اللجنة على سياسات المخاطر لضمان الإدارة الفعالة للائتمان والسوق والتشغيل. واستمرارية الأعمال والشهرة والامتثال والأمور القانونية وسلوك السوق وغيرها من المخاطر التي تواجه المجموعة.

لجنة إدارة المخاطر النموذجية هي لجنة فرعية تابعة للجنة المخاطر للمجموعة ومسؤولة عن الإشراف على نموذج المخاطر داخل المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على كافة مراحل دورة الحياة النموذجية للتحديد الفعال وقياس ومراقبة وضبط وتخفيف وإعداد التقارير حول مخاطر النموذج بطريقة متسقة وبما يتوافق مع المعايير الداخلية والتنظيمية المعمول بها.

ب) وحدة المخاطر

تُعد وحدة المخاطر مستقلة (من حيث مهام الإنشاء والتداول والمبيعات) لضمان عدم الإخلال بالتوازن في قرارات المخاطر/العائد نتيجة ما قد تتعرض له من ضغوطات بهدف تحقيق إيرادات أفضل. وكذلك لضمان الشفافية في اتخاذ القرارات وفقا لمعايير وسياسات المجموعة.

تساعد وحدة المخاطر في التحكم بالمخاطر الكلية للمجموعة وإدارتها بفاعلية. يتمثل دور الوحدة في ما يلي:

- التأكد من تعميم إطار إدارة المخاطر وتطبيقه بفاعلية في سائر أنحاء المجموعة بما يضمن جعله ملائماً لأنشطة المجموعة.
- الاهتمام بشكل مباشر بمعالجة مختلف أنواع المخاطر بما في ذلك ودون حصر الائتمان والسوق والدولة والعمليات التشغيلية ومخاطر الشهرة.
- ضمان أن تكون استراتيجيات الأعمال وسياسات وإجراءات ومنهجيات المخاطر للمجموعة متماشية مع قابلية تحمل المخاطر في المجموعة.
- تعزيز النزاهة في قرارات مخاطر/عائدات المجموعة بما يضمن شفافيتها.
- ضمان تطوير وتطبيق هيكل وأنظمة إدارة المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤٦ إدارة المخاطر تتمة

ج) القدرة على تحمل المخاطر:

إن بيان القدرة على تحمل المخاطر هو توضيح للمخاطر التي قد تكون المجموعة مستعدة لقبولها و / أو ضمانها و / أو التعرض لها في السياق الطبيعي لسلوك أعمالها.

يشكل بيان القدرة على تحمل المخاطر مكوناً مهماً وامتداداً لإطار القدرة على تحمل المخاطر. وهو يستخدم من قبل المجموعة لتحديد وضع المخاطر في المجموعة لاحقاً. وذلك من خلال استخدام مجموعة من مقاييس المخاطر الأساسية المحددة مسبقًا والحدود الخاصة بها.

د) مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي التعرض لخسارة مالية. في حال فشل أي من عملاء المجموعة أو المتعاملين أو الأطراف المقابلة في السوق على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من القروض بين البنوك والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات المصرفية للأفراد والقروض والسلف النقدية والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض. ولكن من الممكن أن تنشأ أيضاً عن تحسينات التسهيلات الائتمانية المتاحة. مثل المشتقات الائتمانية (مبادلات التسهيلات الائتمانية المتعثرة) والضمانات المالية وخطاب الاعتماد والموافقة والقبول.

تتعرض المجموعة أيضاً لمخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن استثمارات في سندات الدين والتركزات الأخرى الناشئة عن أنشطة التداول الخاصة بها («التركزات التجارية») بما في ذلك موجودات محفظة المتاجرة في غير حقوق الملكية ومشتقاتها وكذلك أرصدة التسوية مع الأطراف المقابلة في السوق واتفاقيات إعادة الشراء العكسية.

إدارة مخاطر الائتمان:

يرتكز نهج المجموعة تجاه إدارة مخاطر الائتمان على أساس الاستقلالية والنزاهة في إدارة المخاطر. يتم ضمان ذلك من خلال هيكل تنظيمي محدد ويحظى بدعم جيد من قبل مختلف لجان المخاطر والمجالس والنظم والسياسات والإجراءات والعمليات التي توفر بنية تحتية قوية للمخاطر وإطار الإدارة.

تركز سياسة الائتمان للمجموعة على السياسات الائتمانية الأساسية وتفاصيلها والإرشادات الخاصة بالسياسات ومعايير الإقراض ومتطلبات الرقابة والمتابعة وتحديد القروض المشكوك فيها وإدارة العملاء ذوي المخاطر المرتفعة وتكوين المخصصات. تم وضع إجراءات قياسية خاصة بالأعمال لغرض معالجة وإدارة المخاطر المتنوعة عبر مختلف قطاعات الأعمال والمنتجات والمحافظ.

يتم قياس أداء المحفظة بشكل دوري مقابل معايير بيان القدرة على تحمل المخاطر وإخلالاتها في حال اتخاذ أي إجراء من قبل اللجنة التنفيذية للمجموعة.

إدارة مخاطر ائتمان الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة مخاطر الائتمان

يتم منح التسهيلات الائتمانية على أساس التقييم المفصل لمخاطر الائتمان للطرف المقابل. ويتناول التقييم من بين أمور أخرى. الغرض من التمويل ومصادر السداد والعوامل الاقتصادية الكلية السائدة والمحتملة واتجاهات القطاع والقدرات الائتمانية للعميل ومركز العميل في القطاع.

يتم تنفيذ عملية إدارة التسهيلات الائتمانية عن طريق وحدة منفصلة لضمان التنفيذ السليم لجميع الموافقات الائتمانية والتأكد من المستندات والضوابط التحوطية لمواعيد الاستحقاق وانتهاء صلاحيات الحدود الائتمانية والضمانات الإضافية.

تتم إدارة العمليات عن طريق وحدات مستقلة مسؤولة عن إنجاز المعاملات بما يتماشى مع موافقات الائتمان والتوجيهات الأساسية للعمليات.

إدارة مؤشرات الإنذار المبكر للقروض والقروض الخاضعة للرقابة والقروض منخفضة القيمة - لدى المجموعة معالجة محددة بشكل جيد لتحديد مؤشرات الإنذار المبكر للقروض والقروض الخاضعة للرقابة والقروض المتعثرة ويتم التعامل معها على نحو فعال. هنالك سياسات تحكم التصنيف الائتماني لمؤشرات الإنذار المبكر للقروض والقروض الخاضعة للرقابة والقروض المتعثرة. يكون تعليق الفائدة والاحتياطات وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية وتوجيهات الجهات الرقابية.

إدارة مخاطر ائتمان عملاء الخدمات المصرفية للأفراد:

إن لدى المجموعة إطار عمل إداري منظم لإدارة مخاطر الخدمات المصرفية للأفراد. يتيح إطار العمل للمجموعة تحديد وتقييم أهمية جميع مخاطر الائتمان التي تواجهها المجموعة. والتي قد يكون لها تأثير سلبي كبير على مركزها المالي الموحد.

في محفظة الخدمات المصرفية للأفراد. تكون الخسائر ناتجة عن العجز التام بسبب عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بمعاملات الإقراض.

إن سياسة تكوين المخصصات للمجموعة. التي تتماشى مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية وتعليمات الجهات الرقابية تسمح للمجموعة الاعتراف بانخفاض قيمة محافظ الأفراد لديها.

تفويضات قبول معاملات الائتمان

قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بمنح تفويض لأعضاء لجنة الإدارة للائتمان ولجنة إدارة الاستثمار ولجنة الائتمان للأفراد وأعضاء من الإدارة العليا لتسهيل وإدارة الأعمال بفاعلية. ومع ذلك تحتفظ لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بمطلق الصلاحية للموافقة على معاملات الائتمان بمبالغ كبيرة خارج نطاق صلاحيات لجنة الإدارة للائتمان.

قياس مخاطر الائتمان

يعتبر تقدير مخاطر الائتمان لغرض إدارة المخاطر عملية معقدة وتتطلب استخدام النماذج نظراً لأن التركزات تتنوع تماشياً مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات تتطلب مزيداً من التقييمات فيما يتعلق بالتعثرات المحتمل حدوثها ونسب الخسارة ذات الصلة. تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مدخلات احتمال التعثر ومستوى التعرض عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر. وهذا مشابه للنهج المستخدم لغرض قياس خسارة الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

تصنيف مخاطر الائتمان

تستخدم المجموعة تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لاحتمال التعثر من جانب الأطراف المقابلة. تستخدم المجموعة نماذج تقييم داخلية مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة. يتم جمع معلومات محددة حول المقترض والقروض في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل المتاح ومستوى الضمانات الإضافية لقروض الأفراد. واعتبارات الإيرادات وحركة القطاع التي قد لا يتم تسجيلها كجزء من مدخلات البيانات الأخرى في النموذج.

تتم معايرة التصنيفات الائتمانية. بحيث تزيد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال. يكون الفرق في احتمالات التعثر بين درجة التصنيف ايه ١ وايه ٢ أقل من الفرق في احتمال التعثر بين درجة التقييم ايه ٣ وايه ٤.

فيما يلي الاعتبارات الإضافية لكل نوع من أنواع المحافظ التي لدى المجموعة:

الأفراد:

بعد تاريخ الاعتراف الأولي. تتم مراقبة سلوك الدفع للمقترض على أساس دوري لوضع سجل تتبع حول النشاط السلوكي. إن أي معلومات أخرى معروفة عن المقترض بحيث تؤثر على جدارة الائتمان مثل: البطالة وتاريخ التعثر السابق. يتم تضمينها أيضا في سجل تتبع النشاط السلوكي. يتم ربط هذه النتيجة بمدخلات التعثر المحتمل.

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:

بالنسبة للشركات. يتم تحديد التصنيف على مستوى المقترض لهذه القطاعات. سوف يقوم مدير العلاقات بدمج أي مستجدات ذات صلة بالمعلومات الجديدة / تقييم الائتمان في نظام الائتمان على أساس مستمر. بالإضافة إلى ذلك. سيقوم مدير العلاقات أيضاً بتحديث المعلومات حول مدى الجدارة الائتمانية للمقترض في كل عام من خلال مصادر تشمل على سبيل المثال البيانات المالية العامة. وهذا سيحدد مستجدات التصنيف الائتماني الداخلي والتعثر المحتمل.

الخزينة:

بالنسبة لسندات الدين في محفظة الخزينة. يتم استخدام فئات التصنيف الائتماني الخارجية. تتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المعلنة باستمرار. يتم تحديد التعثر المحتمل المرتبط بكل فئة تصنيف على أساس معدلات التعثر المحققة خلال ١٢ شهراً السابقة. كما يتم نشرها من قبل وكالة التصنيف.

تشتمل طريقة التقييم للمجموعة على ٢٤ مستوى تصنيف للأدوات غير المعرضة للتعثر (من ١ إلى ٢٤) و ٤ فئات افتراضية (٢٥ إلى ٢٨). يتم تعيين مقياس التقييم الداخلي للمجموعة باستخدام التقييمات الخارجية. يحدد المقياس الرئيسي لكل فئة تصنيف نطاقاً محدداً من احتمالات التعثر. والتي تكون مستقرة بمرور الوقت. تتم مراجعة نماذج التقييم لإعادة قياسها بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع حالات التعثر الملاحظة بشكل فعلي.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج «من ثلاث مراحل» لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الأدوات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر ائتمانها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. يتم نقل الأداة المالية إلى «المرحلة ٢». ولكن لا يتم اعتبارها على أنها منخفضة القيمة الائتمانية.
- إذا كانت الأداة المالية منخفضة قيمة الائتمان. يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثالثة.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ١ بمبلغ يساوي حصة من خسائر الائتمان المتوقعة لمرة واحدة التي تنتج عن حالات التعثر المحتملة خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة. فيما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية في المرحلة ٢ و٣ استناداً إلى العمر الافتراضي لها.
- يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بعد خصم المعلومات ذات النظرة المستقبلية.
- تم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على المشتريات أو الموجودات المالية منخفضة قيمة الائتمان الأصلية استناداً إلى العمر الافتراضي لها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤٦ إدارة المخاطر تتمة

د) مخاطر الائتمان تتمة

قياس مخاطر الائتمان تتمة

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

تأخذ المجموعة في الحسبان بأن الأداة المالية قد خضعت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان عند استيفاء واحد أو أكثر من المعايير الكمية أو النوعية أو المصد التالية:

المعايير الكمية:

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة:

يتم قياس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بمقارنة مخاطر التعثر المقدرة عند المنح مع مخاطر التعثر كما في تاريخ إعداد التقرير.

الأفراد:

يتم تحديد الحد الأدنى لكل محفظة بناءً على معدلات التعثر التاريخية. يتم أخذ التسهيلات التي تتجاوز الحد الأدنى على أساس الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

المعايير النوعية:

تضع المجموعة أيضاً في الاعتبار تقييمها للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان العديد من العوامل النوعية المختلفة مثل التغيرات العكسية الهامة في الأعمال وتمديد فترة التسهيلات الممنوحة لأجل والتحمل الفعلي أو المتوقع أو إعادة الهيكلة. والمؤشرات المبكرة للتدفقات النقدية ومشاكل السيولة.

المصد:

يتم تطبيق المصد وتعتبر الأداة المالية على أنها تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان إذا تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.

تعريف التعثر والموجودات منخفضة قيمة الائتمان

تحدد المجموعة أداة مالية ما على أنها في حالة تعثر، بحيث تتماشى كلياً مع تعريف مفهوم الائتمان منخفضة قيمة الائتمان. عندما تستوفي واحداً أو أكثر من المعايير التالية:

الكمية:

تخلف المقترض عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً بسبب دفعاته التعاقدية.

النوعية:

يستوفي المقترض حالة عدم احتمال السداد. مما يدل على أن المقترض يواجه صعوبة مالية كبيرة. وهذه حالات تكون على غرار القدرة على التحمل طويل الأمد وتعثر المقترض ودخول المقترض في حالة إفلاس وغير ذلك.

المعالجة

تواصل المجموعة مراقبة هذه الأدوات المالية لمدة ١٢ شهراً كحد أدنى للتأكد من تراجع مخاطر التعثر بصورة كافية قبل رفع تصنيف هذا التركز من مرحلة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر المتوقع (المرحلة ٢) إلى خسائر الائتمان المتوقعة لفترة ١٢ شهراً (المرحلة ١).

تلتزم المجموعة بفترة اختبار لمدة ٣ دفعات كحد أدنى (لسداد الدفعات على أساس ربع سنوي أو لمدة أقل) ولمدة ١٢ شهراً (في الحالات التي يتكرر فيها دفع الأقساط على نحو يزيد عن ربع سنة) بعد إعادة الهيكلة. قبل رفع تصنيف تلك التركزات من المرحلة ٣ إلى ٢.

إدراج معلومات استشرافية في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة

يتم إدراج ودمج المعلومات الاستشرافية من خلال معايير مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والتي بالتالي تؤثر بالمرحلة وخسائر الائتمان المتوقعة. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة.

تختلف هذه المتغيرات الاقتصادية والأثر المرتبط بها على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر باختلاف الأدوات المالية. كما تم تطبيق تقييم الخبير في هذه العملية. يتم توفير توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي من الأعلى للأسفل ومن الأسفل للأعلى والسناريو المرجح بالمخاطر») على أساس ربع سنوي عن طريق مصدر خارجي.

يتم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على مدخلات احتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر والخسارة باحتمال التعثر من خلال إجراء تحليل إحصائي لفهم أثر التبدلات في هذه المتغيرات التي كانت مدرجة تاريخياً وفق معدلات التعثر ومكونات الخسارة باحتمال التعثر ومستوى التركز عند التعثر.

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين الضمني. وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة.

مراقبة مخاطر الائتمان

الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات والخدمات المصرفية للأعمال والخدمات المصرفية الخاصة: تتم مراقبة عمليات الإقراض للمجموعة بشكل مستمر من خلال نظام يشمل علامات الإنذار المبكر. ويتلو ذلك متابعة العمليات بالحساب وتقدير الضمانات الإضافية واستطلاع السوق ومؤشرات الإنذار المبكر.

يتم تحديد الحسابات ذات مؤشرات الإنذار المبكر استناداً إلى الرقابة والتتبع وعلامات الإنذار المبكر. تتم مراقبة إستراتيجية الحسابات وخطط العمل الخاصة بهما بشكل منتظم وكذلك مناقشتها في اجتماعات لجنة الإنذار المبكر.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بمدخلات توقعات خسائر الائتمان بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تتم مراقبة مخاطر الائتمان والإبلاغ عنها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. تتم مراجعة والموافقة على عمليات ترحيل المرحلة وأي استثناءات لمعايير الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وغيرها من المسائل المتعلقة بالائتمان وانخفاض القيمة من قبل منتدى الحوكمة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

الخدمات المصرفية للأفراد: يتم تقييم مخاطر محفظة القروض للمجموعة بشكل مستمر ومراقبتها على أساس الاستثناءات وتقارير المعلومات الإدارية والعائدات الناتجة عن وحدات الأعمال والائتمان. كما تتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر مع إعداد تقارير شهرية وربع سنوية رسمية لضمان إطلاع الإدارة العليا على آخر التطورات المستجدة بشأن جودة ائتمان المحفظة فضلاً عن العوامل الخارجية المتغيرة.

إستراتيجية تقليل المخاطر الائتمانية للمجموعة

تزاول المجموعة عملياتها ضمن حدود إقراض حصيفة يحددها مجلس الإدارة بما يتماشى مع إرشادات مصرف الإمارات المركزي. هناك إجراءات فاعلة تم وضعها من أجل إدارة الاستثناءات والإحالة إلى الإدارة العليا.

قامت المجموعة بتبني إجراءات لتنويع التركزات في مختلف القطاعات. ويتم تحقيق التنويع من خلال وضع حدود للعملاء والقطاع و حدود جغرافية.

إن تحويل المخاطر في صورة قروض مشتركة واتفاقيات المشاركة في المخاطر مع البنوك الأخرى. وعمليات تبادل المعلومات حول حالات التعثر في السداد الائتماني وبيع القروض تعتبر جميعها ممارسات مقبولة دولياً وتتبعها المجموعة لتقليل مخاطرها.

إدارة الضمانات الإضافية

تستخدم الضمانات الإضافية والضمانات على نحو فعال كأدوات مخففة من قبل المجموعة. ويتم إجراء رصد دوري لجودة الضمانات الإضافية وتقييمها. تشمل فئات الضمانات الإضافية الرئيسية كل من الضمانات النقدية / الودائع الثابتة والمخزون والأسهم وضمانات أخرى (للشركات والبنوك والضمانات الشخصية) والممتلكات غير المنقولة والذمم المدينة والذهب والسيارات.

يتم إعادة تقييم الضمانات الإضافية بشكل منتظم وفقا لسياسة الائتمان في المجموعة. كما تجرى تقييمات استثنائية بحسب طبيعة الضمانات الإضافية والظروف الاقتصادية العامة. وهذا يتيح للمجموعة تقدير القيمة السوقية العادلة للضمانات الإضافية وضمان إدارة المخاطر بشكل مناسب. تخضع هياكل الضمان والتعهدات القانونية أيضا إلى مراجعة منتظمة.

يرجى مراجعة الركيزة ٣ للحصول على معلومات إضافية حول إدارة الضمانات الإضافية.

الشطب

يتم شطب القروض والأوراق المالية المدينة (جزئيا او كليا) في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات عندما لا تكون هناك امكانية واقعية لاستردادها. وهذا عموما ما تكون عليه الحال عندما تستنفذ جميع الجهود التصحيحية لاسترداد الدين من العملاء. غير ان الموجودات المالية المشطوبة تخضع لانشطة الإنفاذ بغية الامتثال لاجراءات المجموعة في استرداد المبالغ المستحقة.

تصنف القروض الاستهلاكية المتعثرة على أنها قروض مشطوبة بعد مضي ١٨١ يوماً على تاريخ سدادها. تبقى جميع الذمم المدينة مفعلة على نظام إدارة القروض للتحصيل وتنفيذ أي استراتيجية قانونية قد تراها المجموعة ملائمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤٦ إدارة المخاطر تتمة

هـ. تحليل الموجودات حسب الأنشطة الاقتصادية:

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر تركزات الائتمان حسب النشاط الاقتصادي للقطاع. فيما يلي تحليل النشاط الاقتصادي:

	٢٠٢٣			٢٠٢٢	
	القروض والذمم المدينة مليون درهم	أخرى* مليون درهم	القروض والذمم المدينة مليون درهم	أخرى* مليون درهم
الصناعة	٢٨,٣٠٥	١,٦١٤	٢٣,٩٦٢	١,١٧٨
الإنشاءات	١١,٥٣٥	٣٣٨	١٢,٤٩٨	٣١٥
التجارة	٣٢,٣٩٧	١٤٢	٣٠,٦٤٤	١٤٢
المواصلات والاتصالات	٣٢,٧٩٨	١,٥٠١	١٧,٠٠٦	١,٢١٥
الخدمات الاستهلاكية والخدمات الأخرى	٢٧,٧١١	٢,٠٤١	٣٢,٣٠٧	١,٣٦٥
حكومي	٨١,٤٣٢	١٥٠,١١٥	١١٢,٦٩٦	١٠٩,١٠١
الشخصية	١٣٢,٧٢٧	-	١١٤,٧٠٢	-
العقارية	٤٥,٦٠٥	-	٤٨,٤٨٥	-
المطاعم والفنادق	٩,٤٧٦	-	٩,٤٣١	-
إدارة الشركات والمشاريع التجارية	٣٧,٦٩٤	-	١٥,٥٥٤	-
مؤسسات مالية وشركات استثمارية	٢٣,٢٢٠	١٠٨,٨٦٥	٢٣,٠٨٨	٨٥,٢٢٧
الزراعة	٤,٣٥٩	-	٥,٠٥٤	-
أخرى	١٦,٨١٩	١,١٩٧	١٣,٢٦٥	٨٨١
إجمالي الموجودات	٤٨٤,٠٧٨	٢٦٥,٨١٣	٤٥٨,٦٩٢	١٩٩,٤٢٤
ناقصاً الدخل المؤجل	(٣,١٩٣)	-	(٢,٦٨٣)	-
ناقصاً خسائر الائتمان المتوقعة	(٣٥,٧٨٠)	(٢٦٥)	(٣٩,٤٠٥)	(١٥٠)
	٤٤٥,١٠٥	٢٦٥,٥٤٨	٤١٦,٦٠٤	١٩٩,٢٧٤

* أخرى تشمل المستحق من البنوك والأوراق المالية الاستثمارية.

و. تصنيف الأوراق المالية الاستثمارية حسب تصنيفها الخارجي كما يلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

التصنيف	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أأأ	-	٢	٤٠	-	٢,٧١٣	٢,٧٥٥
أأ- إلى أأ+	٣,٧٧٣	-	٢,٨٤٥	-	٩٥,٣٠٤	١٠١,٩٢٢
أ- إلى أ+	١,٠٧١	-	٤,٣٦٢	-	١٩,٦٤٨	٢٥,٠٨١
أقل من أ-	٤,٢٥٧	٣	١٥,٨٠٢	١	١٣,٨٨٦	٣٣,٩٤٩
غير مصنفة	٨٢٨	٧٩	٤٨٥	٦٩٧	٧,٥٦١	٩,٦٥٠
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٤٠)	-	(٧١)	(١١١)
	٩,٩٢٩	٨٤	٢٣,٤٩٤	٦٩٨	١٣٩,٠٤١	١٧٣,٢٤٦

والتي أصدر منها بواسطة:

التصنيف	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
حكومات	٧,٠٦٧	-	١٥,٥٤٢	-	١٢٧,٥٠٦	١٥٠,١١٥
مشاريع قطاع عام	٢,٠٥٣	-	٦,٩٥٤	١	١٠,٩٨٩	١٩,٩٩٧
قطاع خاص وأخرى	٨٠٩	٨٤	١,٠٣٨	٦٩٧	٦١٧	٣,٢٤٥
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٤٠)	-	(٧١)	(١١١)
	٩,٩٢٩	٨٤	٢٣,٤٩٤	٦٩٨	١٣٩,٠٤١	١٧٣,٢٤٦

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

التصنيف	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
أأأ	٢	٢	-	-	٥,٦٧٧	٥,٦٢١
أأ- إلى أأ+	٢,٢٨٩	-	٨٤٨	-	٥٨,٦٠٩	٦١,٧٤٦
أ- إلى أ+	٨٥١	-	٣,٣٦٨	-	١١,٩٠٩	١٦,١٢٨
أقل من أ-	١,٥٧٨	٣	١٩,٣٣٣	١	٧,٠٩٧	٢٨,٠١٢
غير مصنفة	١,٥٣٧	٢٥٩	٥٠٨	٥٤٣	١١,٥٢١	١٤,٣٦٨
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٤٥)	-	(٢٣)	(٦٨)
	٦,٢٥٧	٢٦٤	٢٤,٠١٢	٥٤٤	٩٤,٧٣٠	١٢٥,٨٠٧

والتي أصدر منها بواسطة:

التصنيف	أوراق مالية للمتاجرة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مليون درهم	أدوات دين مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون درهم	مصنفة بالقيمة المطفأة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
حكومات	٤,١٤٩	-	١٧,٣٨٩	-	٨٧,٥٦٣	١٠٩,١٠١
مشاريع قطاع عام	١,٥٧٢	-	٥,٤٢٠	١	٦,٤٩٢	١٣,٤٨٥
قطاع خاص وأخرى	٥٣٦	٢٦٤	١,٢٤٨	٥٤٣	٦٩٨	٣,٢٨٩
ناقصاً: خسائر الائتمان المتوقعة	-	-	(٤٥)	-	(٢٣)	(٦٨)
	٦,٢٥٧	٢٦٤	٢٤,٠١٢	٥٤٤	٩٤,٧٣٠	١٢٥,٨٠٧

ز) أقصى تعرض إجمالي للمخاطر:

The table below shows the gross maximum exposure to credit risk for the components of the Group consolidated statement of financial position, including derivatives. The maximum exposure is shown gross, before the effect of use of master netting and collateral agreements.

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
ودائع لدى المصارف المركزية	٩٠,٠٨١	٦٨,٦٣٧
مستحق من البنوك	٩٢,٣٠٢	٧٣,٤٦٧
أوراق مالية استثمارية	١٧١,٨٦١	١٢٤,٦٧٦
القروض والذمم المدينة	٤٤٥,١٠٥	٤١٦,٦٠٤
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	١٥,٢٨٤	١٧,٢٠٦
قبولات العملاء	٨,٤٦٨	٩,٠٢٩
إجمالي (أ)	٨٢٣,١٠١	٧٠٩,٦١٩
مطلوبات محتملة	٨١,٩٨٧	٧٤,٤٣٥
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء	٦٦,٠١٨	٥٩,٨٢٤
إجمالي (ب)	١٤٨,٠٠٥	١٣٤,٢٥٩
إجمالي المخاطر الائتمانية (أ + ب)	٩٧١,١٠٦	٨٤٣,٨٧٨

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤٦ إدارة المخاطر تتمة

ج) تحليل جودة الائتمان:

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ما لم يتم تحديده بشكل محدد بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية.

مليون درهم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	٣٩٩,٦٩٨	٢٩,٠٥٧	٢٧,٢٥٤	٤٥٦,٠٠٩
التحويلات من المرحلة ١	(١٠,٠٥٦)	٨,٠٤٠	٢,٠١٦	-
التحويلات من المرحلة ٢	٣,٩٩٤	(١٠,٢٣٠)	٦,٢٣٦	-
التحويلات من المرحلة ٣	٣٣	٨١	(١١٤)	-
أصول مالية جديدة، صافي الدفعات المسددة	٤٣,٩٣٣	(١,٩٢٣)	(٦,٨١٠)	٣٥,٢٠٠
المبالغ المشطوبة خلال العام	-	-	(٨,٠٥٩)	(٨,٠٥٩)
مبادلات وتسويات أخرى	(٤,٣٨٣)	٦١٩	١,٤٩٩	(٢,٢٦٥)
إجمالي القروض والذمم المدينة*	٤٣٣,٢١٩	٢٥,٦٤٤	٢٢,٠٢٢	٤٨٠,٨٨٥
خسائر الائتمان المتوقعة	(٦,٢٦٦)	(٧,٥٩٦)	(٢١,٩١٨)	(٣٥,٧٨٠)
القيمة الدفترية	٤٢٦,٩٥٣	١٨,٠٤٨	١٠٤	٤٤٥,١٠٥
حسب وحدات الأعمال				
الخدمات المصرفية للشركات	٢٩٥,٩١٨	١٨,١٤٤	١٨,٣٣٦	٣٣٢,٣٩٨
الخدمات المصرفية للأفراد	١٣٧,٣٠١	٧,٥٠٠	٣,٦٨٦	١٤٨,٤٨٧
إجمالي القروض والذمم المدينة	٤٣٣,٢١٩	٢٥,٦٤٤	٢٢,٠٢٢	٤٨٠,٨٨٥

مليون درهم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي -منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	٣٩٩,٠٢١	٣١,٢٧٧	٢٩,١٦٠	٤٥٩,٤٥٨
التحويلات من المرحلة ١	(٧,٣١٣)	٦,٧٦٣	٥٥٠	-
التحويلات من المرحلة ٢	٣,٣٤٨	(٦,٠٤٨)	٢,٧٠٠	-
التحويلات من المرحلة ٣	-	٦٢٧	(٦٢٧)	-
أصول مالية جديدة، صافي الدفعات المسددة	٨,٩٠٦	(١,٦١٣)	(١,٢٥٢)	٦,٠٤١
المبالغ المشطوبة خلال العام	-	-	(١,٩٠٢)	(١,٩٠٢)
مبادلات وتسويات أخرى	(٤,٢٦٤)	(١,٩٤٩)	(١,٣٧٥)	(٧,٥٨٨)
إجمالي القروض والذمم المدينة*	٣٩٩,٦٩٨	٢٩,٠٥٧	٢٧,٢٥٤	٤٥٦,٠٠٩
خسائر الائتمان المتوقعة	(٤,٨١٩)	(٧,٧٨٦)	(٢٦,٨٠٠)	(٣٩,٤٠٥)
القيمة الدفترية	٣٩٤,٨٧٩	٢١,٢٧١	٤٥٤	٤١٦,٦٠٤
حسب وحدات الأعمال				
الخدمات المصرفية للشركات	٢٨٠,٧٤٢	٢٢,٤٠٥	٢٣,٧٣١	٣٢٦,٨٧٨
الخدمات المصرفية للأفراد	١١٨,٩٥٦	٦,٦٥٢	٣,٥٢٣	١٢٩,١٣١
إجمالي القروض والذمم المدينة*	٣٩٩,٦٩٨	٢٩,٠٥٧	٢٧,٢٥٤	٤٥٦,٠٠٩

المرحلتان ١ و ٢ تقدمان قروضًا مصنفة ضمن الفئات من ١ أ إلى ٤ و. في حين أن المرحلة ٣ و الموجودات التي شهدت انخفاضاً في قيمتها الائتمانية القائمة أو المشتراة هي عبارة عن قروض غير عاملة مصنفة ضمن الفئات ٥ أ إلى ٥ د.

الخدمات المصرفية للشركات - تشمل القروض المنتجة ٢,٢٠٠ مليون درهم (٢٠٢٢: ٢,٤٦٧ مليون درهم) لقروض مقابل قائمة مراقبة العملاء.

(ط) المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة

القروض والذمم المدينة

ألف درهم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	٤,٨١٩	٧,٧٨٦	٢٦,٨٠٠	٣٩,٤٠٥
التحويلات من المرحلة ١	(٤٥٢)	٣٦١	٩١	-
التحويلات من المرحلة ٢	٣٩٠	(٢,٣٦٠)	١,٩٧٠	-
التحويلات من المرحلة ٣	١٦	٧١	(٨٧)	-
مخصصات انخفاض القيمة المكونة خلال السنة	١,٥٤٩	٨٨١	٧,٣٣٧	٩,٧٦٧
إعادة قيد / تحصيلات تم إجراؤها خلال السنة	-	-	(٥,٣٠١)	(٥,٣٠١)
المبالغ المشطوبة خلال السنة	-	-	(٨,٠٥٩)	(٨,٠٥٩)
مبادلات وتسويات أخرى*	(٥٦)	٨٥٧	(٨٣٣)	(٣٢)
الرصيد الختامي	٦,٢٦٦	٧,٥٩٦	٢١,٩١٨	٣٥,٧٨٠

ألف درهم ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	لمدة ١٢ شهرا خسائر الائتمان المتوقعة مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي - غير منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الافتراضي -منخفضة قيمة الائتمان مليون درهم	المجموع مليون درهم
الرصيد في ١ يناير	٣,٨٤٧	٦,٩٢٩	٢٦,٤٠٩	٣٧,١٨٥
التحويلات من المرحلة ١	(٢٩٠)	٢٣٣	٥٧	-
التحويلات من المرحلة ٢	٢٧٨	(١,٥٨٢)	١,٣٠٤	-
التحويلات من المرحلة ٣	-	٢٢٨	(٢٢٨)	-
مخصصات انخفاض القيمة المكونة خلال السنة	٩٧٥	١,٩٧٣	٤,٦٦٠	٧,٦٠٨
إعادة قيد / تحصيلات تم إجراؤها خلال السنة	-	-	(٢,٢٨٩)	(٢,٢٨٩)
المبالغ المشطوبة خلال السنة	-	-	(١,٩٠٢)	(١,٩٠٢)
*Exchange and other adjustments	٩	٥	(١,٢١١)	(١,١٩٧)
الرصيد الختامي	٤,٨١٩	٧,٧٨٦	٢٦,٨٠٠	٣٩,٤٠٥

بلغ المبلغ التعاقدي القائم على القروض والذمم المدينة التي تم شطبها خلال العام، والتي لا تزال خاضعة لنشاط الإنفاذ، ٨,٠٥٩ مليون درهم (٢٠٢٢: ١,٩٠٢ مليون درهم).

* يتضمن ذلك مخصصاً مقابل التركزات الائتمانية غير الممولة المحولة إلى مطلوبات أخرى بقيمة ٦٢٧ مليون درهم.

(ي) احتياطي انخفاض القيمة بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي توجيهاته الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١٨ من خلال الإشعار رقم: CBUAE/BSD/٢٠١٨/٤٥٨ بشأن تناول تطبيقاته المختلفة وآثاره العملية المترتبة على البنوك التي تعتمد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في دولة الإمارات العربية المتحدة («التعليمات»).

عملاً بالفقرة ٦٤ من التعليمات. تكون التسوية بين المخصص العام والخاص بموجب التعميم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما يلي:

	٢٠٢٣ مليون درهم	٢٠٢٢ مليون درهم
احتياطي انخفاض القيمة: عام		
أحكام عامة بموجب التعميم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٧,٦٤٩**	٦,٥٦٤
ناقصاً: مخصصات المرحلة الأولى والمرحلة الثانية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩	**(١٣,٨٦٢)**	(١٢,٦٠٥)
تم تحويل المخصص العام إلى احتياطي انخفاض القيمة*	**-**	-
احتياطي انخفاض القيمة: محدد		
مخصصات محددة بموجب التعميم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٢١,٦٠٥**	٢٦,٤٢١
ناقصاً: أحكام المرحلة ٣ بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية ٩	**(٢١,٩١٨)**	(٢٦,٨٠٠)
مخصص محدد تم تحويله إلى احتياطي انخفاض القيمة *	**-**	-
إجمالي المخصص المحول إلى احتياطي انخفاض القيمة	**-**	-

* في حالة ما إذا كانت المخصصات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ تتجاوز المخصصات بموجب تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. فلن يتم تحويل أي مبالغ إلى احتياطي انخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤٦ إدارة المخاطر تتمة

(ك) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في احتمال الخسارة الناشئة عن قيمة الأدوات المالية في سجلات المجموعة - مع تضمين بعض الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى - كنتيجة لتغيرات في ظروف السوق المستقبلية.

تأخذ المجموعة على عاتقها الخوض في جملة من مخاطر السوق سعياً منها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتلك الخاصة بالأعمال. وتسعى المجموعة بشكل رئيسي للحصول على الفرص المتاحة بالسوق. مما يعرضها إلى الفئات التالية من مخاطر السوق والتي تراقبها وتديرها على النحو الأمثل:

١. مخاطر سعر الفائدة: خسائر في القيمة نتيجة للتغيرات في مستوى ومنحدر ومنحنى العائد. وتقلب أسعار الفائدة والتغيرات في هوامش الائتمان.
٢. مخاطر الصرف الأجنبي: خسائر في القيمة نتيجة التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية. وأسعار العقود الآجلة والتقلبات في أسعار العملات.
٣. مخاطر هوامش الائتمان: خسائر في القيمة بسبب التغير في هوامش الائتمان الناتج عن مخاطر الائتمان المرتبطة بمصدر الورقة المالية/المصدر الأساسي؛
٤. مخاطر سعر السلع: خسائر في القيمة نتيجة التعرض للتغيرات في الأسعار الفورية. وأسعار العقود الآجلة والتقلبات في أسعار السلع مثل البتروكيماويات والمعادن الأساسية والثمينة والسلع الغذائية.

إن مدراء المحافظ المعنية على قدر عال من الكفاءة التي تعزز من إمكانية الاعتماد عليهم في تولي مسؤولية مخاطر السوق ضمن الحدود المسموح بها. وهؤلاء المدراء لديهم معرفة واسعة في الأسواق والمنتجات ومخاطر تركزاتهم والأدوات المالية المتوفرة لديهم لتغطية تركزاتهم.

تقوم المجموعة بفصل مخاطر تركزاتها الائتمانية من حيث التعرض لمخاطر السوق إلى سجلات للمتاجرة والخدمات المصرفية. يشمل سجل المتاجرة تلك المراكز المحتفظ بها لغرض المتاجرة الناجمة عن المراكز المصنفة على أنها مراكز الأدوات المالية بالقيمة العادلة. ويشمل سجل الخدمات المصرفية الأدوات المالية من غير تلك المخصصة للمتاجرة والناشئة عن إدارة سعر الفائدة لموجودات ومطلوبات الخدمات المصرفية للمستهلكين والخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في المجموعة وغيرها من الاستثمارات المالية المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخرى أو بالتكلفة المطفأة.

عملية رقابة وإدارة مخاطر السوق

كجزء من نهج عمل إدارة المخاطر على النطاق الواسع في المجموعة. يتم تطبيق إجراءات مكثفة للحوكمة والإدارة في إطار أنشطة إدارة مخاطر السوق. يشمل إطار الحوكمة هذا:

- موافقة من قبل لجنة المجلس للمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة على مجموعة من حدود المخاطر مع إجراء رقابة فاعلة وإعداد تقارير واتباع إجراءات حدود الفائض التصاعدي.
- تقييم مستقل للأدوات المالية في سجل المتاجرة وقياس مخاطر السوق؛
- مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات والحدود؛
- إجراء الرقابة على مجموعة واسعة من مقاييس المخاطر المناسبة لأنشطة التداول مثل حساسيات المخاطر وإجمالي وصافي المراكز المفتوحة والقيمة المعرضة للمخاطر وحدود إيقاف الخسارة؛

تستخدم المجموعة نماذج السوق القياسية المناسبة والمعتمدة بشكل مستقل لإعادة تقييم وقياس مخاطر منتجاتها المالية الخطية وغير الخطية وتتلقى معلومات السوق المنتظمة من مزودي بيانات السوق المستقلين من أجل قياس ومراقبة مخاطر السوق.

تفاصيل توزيع الموجودات والمطلوبات الخاضعة لمخاطر السوق بين محافظ قابلة للتداول ومحافظ غير قابلة للتداول هي على النحو التالي:

	ديسمبر ٢٠٢٣		
	مقياس مخاطر السوق		
	الإجمالي مليون درهم	محفظة قابلة للتداول مليون درهم	محفظة غير قابلة للتداول مليون درهم
الموجودات الخاضعة لمخاطر السوق			
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٩٦,٠٣١	-	٩٦,٠٣١
مستحق من البنوك	٩٢,٣٠٢	-	٩٢,٣٠٢
القروض والذمم المدينة	٤٤٥,١٠٥	-	٤٤٥,١٠٥
أوراق مالية استثمارية	١٧٣,٢٤٦	٩,٩٢٩	١٦٣,٣١٧
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	١٥,٢٨٤	١٤,٥٩٤	٦٩٠
المطلوبات الخاضعة لمخاطر السوق			
مستحق للبنوك	٤٠,٣٢١	-	٤٠,٣٢١
ودائع العملاء	٥٨٤,٥٦١	-	٥٨٤,٥٦١
دين صادر وأموال مقترضة أخرى	٦٦,١١٦	-	٦٦,١١٦
صكوك مستحقة الدفع	٤,٦٧٣	-	٤,٦٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١٧,٣٨٩	١٢,٧٩٠	٤,٥٩٩

	ديسمبر ٢٠٢٢		
	مقياس مخاطر السوق		
	الإجمالي مليون درهم	محفظة قابلة للتداول مليون درهم	محفظة غير قابلة للتداول مليون درهم
الموجودات الخاضعة لمخاطر السوق			
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٧٤,٦١٨	-	٧٤,٦١٨
مستحق من البنوك	٧٣,٤٦٧	-	٧٣,٤٦٧
القروض والذمم المدينة	٤١٦,٦٠٤	-	٤١٦,٦٠٤
أوراق مالية استثمارية	١٢٥,٨٠٧	٦,٢٥٧	١١٩,٥٥٠
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	١٧,٢٠٦	١٦,٧٥٥	٤٥١
المطلوبات الخاضعة لمخاطر السوق			
مستحق للبنوك	٣٧,٢٧٩	-	٣٧,٢٧٩
ودائع العملاء	٥٠٢,٩٥٣	-	٥٠٢,٩٥٣
دين صادر وأموال مقترضة أخرى	٥٣,٤٨٧	-	٥٣,٤٨٧
صكوك مستحقة الدفع	٣,٦٧٣	-	٣,٦٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	٢٠,٢٠٦	١٥,٣٣٤	٤,٨٧٢

إن أثر حساسية تحليل المخاطر وسعر الأسهم على مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر سعر الأسهم على بيان الدخل والدخل الشامل الآخر ليس جوهرياً.

تستخدم المجموعة المقاييس التالية لقياس مخاطر السوق على أساس مستمر:

١- معايير غير إحصائية: حساسية سعر الفائدة (PV١/DV١) وحساسية سعر الصرف الأجنبي (FX١) وإجراءات صافي/إجمالي المراكز المفتوحة القائمة والتدابير الافتراضية ومقاييس فترات السداد وحساسيات المشتقات اليونانية (دلتا. غاما وفيجا) وحدود التوقف عن الخسارة.

٢- معايير إحصائية: القيمة المعرضة للمخاطر. بحسب الفئة بالإضافة إلى إجمالي سجل المتاجرة. القيمة المعرضة للمخاطر الخاضعة للإجهاد لسجل المتاجرة واستثمارات سجل الخدمات المصرفية.

لا تتعرض المجموعة بشكل كبير إلى مخاطر الصرف الأجنبي الهيكلية التي هي من إحدى مكونات مخاطر السوق. لأن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة مقيمة على الأغلب إما بدرهم الإمارات أو بغيرها عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى المرتبطة بالدولار الأمريكي.

القيمة المعرضة للمخاطر

للإحاطة بالجوانب متعددة الأبعاد لمخاطر السوق بشكل أفضل. فإن معيار مخاطر السوق الرئيسي للمجموعة هو احصائي: «القيمة المعرضة للمخاطر». الذي يستخدم لفترات قصيرة من حالة تحمل المخاطر. يتم حساب معايير القيمة المعرضة على أساس يومي بالنسبة لفئات أصول محددة. مثل القيمة المعرضة للمخاطر لسعر الفائدة والقيمة المعرضة للمخاطر لصرافة العملات الأجنبية والقيمة المعرضة للمخاطر لكامل سجل المتاجرة.

توصلت المجموعة إلى أرقام القيمة المعرضة للمخاطر المدرجة أدناه كما في نهاية العام باستخدام الضوابط التالية:

- مستوى الثقة: ٩٩%
- فترة الاحتفاظ: ١ يوم عمل
- المنهجية: محاكاة تاريخية باستخدام عامين من البيانات التاريخية.

	٢٠٢٣ مليون درهم			٢٠٢٢ مليون درهم		
	متوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الفعلي*	متوسط	الحد الأقصى	الحد الأدنى	الفعلي*
بحسب فئة الأصل للمتاجرة								
مخاطر سعر الفائدة	١٤	٢٨	٥	١٤	٩	١٨	٢	١٠
مخاطر صرافة العملات الأجنبية	٢	١٢	-	١	٢	٧	-	١
مخاطر متاجرة الائتمان	٥	٨	٢	٤	٤	٨	١	٦
الإجمالي	١٤	٢٦	٧	١٤	١٠	٢٣	٣	١٢

* ملاحظة: يرجى العلم بأن إجمالي معايير القيمة لفئات الموجودات المعرضة للمخاطر لا يضاف إلى معيار القيمة المعرضة للمخاطر بسبب التنوع والتأثير متعددة الأوجه.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤٦ إدارة المخاطر تتمة

(ك) مخاطر السوق تتمة

القيمة المعرضة للمخاطر تتمة

المراكز المفتوحة للمجموعة بالعملات المختلفة هي على النحو التالي:

	٢٠٢٣ طويل/(قصير) مليون درهم	٢٠٢٢ طويل/ (قصير) مليون درهم
دولار أمريكي	**١١,٤٨٢**	(١,١٧٨)
ريال عماني	**٢١**	(١٩٢)
يورو	**(٤٩٦)**	(٢٣٦)
ريال سعودي	**(١,٠٩٥)**	(٤٧٣)
ليرة تركية	**(٨)**	(٨)
جنيه مصري	**(٢١٨)**	(٤٨)
دينار بحريني	**(٤٤)**	(١٩)
الروبية الهندية	**١١١**	٩٢

ل. المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو نتيجة لحدث خارجي. يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية (الموصوفة بأنها التعرض للغرامات والعقوبات والأضرار العقابية الناتجة عن الإجراءات الرقابية. وكذلك التسويات الخاصة) والمخاطر التنظيمية والمخاطر الناشئة عن مبادرات التغيير.

إطار حوكمة المخاطر التشغيلية

تستخدم المجموعة ثلاثة أنماط من نماذج الدفاع لإدارة المخاطر التشغيلية. تشكل وحدات الأعمال والدعم خط الدفاع الأول. وهي المسؤول الرئيسي عن تحديد المخاطر التشغيلية في مجالاتها والتخفيف من وطأة تلك المخاطر وحلها بشكل فوري.

وتقدم وحدة العمليات باعتبارها خط الدفاع الثاني أساليب وأدوات متسقة وموحدة لوحدات الأعمال. وتوفر كذلك الدعم لإدارة المخاطر التشغيلية. تراقب الوحدة عملية إدارة المخاطر والامتثال لسياسات وإجراءات المخاطر التشغيلية. يجري تحليلاً مستقلاً للتعرض للمخاطر التشغيلية واستراتيجيات المجموعة للتخفيف من وطأة المخاطر.

تقدم إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة باعتبارها الخط الثالث للدفاع. ضمانًا مستقلًا لمجلس الإدارة.

آلية إدارة المخاطر التشغيلية

أنشأت المجموعة وحدة مخاطر العمليات ضمن وحدة إدارة المخاطر بهدف وضع إطار وهيكلية الإدارة المنصوص عليها في سياسة المخاطر التشغيلية. تشتمل عملية إدارة المخاطر بشكل أساسي على العناصر التالية.

- تقييم وتحديد المخاطر
- مراقبة ومراجعة المخاطر
- معالجة المخاطر
- الإبلاغ عن المخاطر

تعمل وحدة الأعمال هذه على تطوير وتنفيذ طرق تحديد وتقييم وقياس ومراقبة مخاطر العمليات في جميع أنحاء المجموعة وتوفر تقارير منتظمة وشاملة عن المخاطر التشغيلية للإدارة العليا. كما تدعم إدارة المخاطر التشغيلية وحدات الأعمال وغيرها من وحدات الدعم الأخرى لمراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية الفردية.

إدارة التأمين

تمتلك المجموعة تغطية تأمينية مصممة خصيصًا لحماية المجموعة من الخسائر غير المتوقعة. يتم الحصول على غطاء التأمين من شركات التأمين ذات التصنيف العالي في سوق إعادة التأمين الدولي. تتم مراجعة متطلبات التأمين بشكل دوري وتتماشى التغطية التأمينية مع التغيرات في تعرض المجموعة للمخاطر.

إدارة مكافحة الاحتيال

تشمل مهام مجلس الإدارة والإدارة العمل على بناء خط دفاعي موثوق والحفاظ عليه للحماية من التهديدات الناتجة عن الاحتيال.

تماشياً مع التقنيات المصرفية المتطورة والمشهد الرقمي ، أدركت الإدارة الحاجة إلى زيادة التركيز على قدرات مكافحة الاحتيال للمجموعة. وعلى هذا النحو. يستثمر البنك في الأنظمة والضوابط المتقدمة لمنع عمليات الاحتيال التي تُرتكب ضد البنك وعملائه. وقد قامت المجموعة برفع مستوى الرقابة وتعزيز الضوابط الاستقصائية لإدارة مخاطر الاحتيال ، والتي تنشأ من التقنيات الجديدة والأساليب المصرفية الجديدة.

لدى المجموعة فريق متخصص يركز على التحقيق في محاولات الاحتيال ضد البنك ونشر الوعي بالاحتيال بين أصحاب المصلحة وتحديد مخاطر الاحتيال والتخفيف من تداعياتها.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات معمول بها لضمان الامتثال للتشريعات السائدة والتخفيف من المخاطر ، بما في ذلك مخاطر الاحتيال.

الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة

تلتزم المجموعة بأعلى معايير الانفتاح والنزاهة والمساءلة في تقديم خدماتها. في حين أن المجموعة قد وضعت مجموعة واسعة من الأنظمة واللوائح والإجراءات وقواعد السلوك والتصرف لبلورة التزاماتها. ومع ذلك، قد تظهر هناك ولسوء الحظ عمليات احتيال و/او سوء تصرف و/أو سوء معاملة.

وتبعاً لذلك، تقدم سياسة الإبلاغ عن الاحتيال والممارسات المشبوهة للمجموعة منصة مواتية للإبلاغ عن الممارسات المشبوهة. تم وضع هذه السياسة لتشجيع الموظفين على الشعور بالثقة والإبلاغ عن الاحتيال الداخلي والتصرفات المريبة وغيرها من حالات الإخلال عن طريق قنوات محددة في حين أنها تحمي الموظفين من أي تداعيات ذات صلة.

إدارة الأمن السيبراني

يعتبر بنك الإمارات دبي الوطني المعلومات والعمليات والأنظمة والشبكات ذات الصلة من الأصول الهامة والقيمة. يجب حماية هذه الأصول لضمان سريتها وتوافرها وسلامتها في جميع الأوقات.

إن لدى المجموعة إطارًا شاملاً للأمن السيبراني يستند إلى ثلاثة أنواع من النماذج الدفاعية.

يضمن إطار العمل بأن بنك الإمارات دبي الوطني يتمتع بالمرونة في تحمل تهديدات الأمن السيبراني في بيئة رقمية متطورة ومعقدة بشكل متزايد.

إدارة استمرارية الأعمال

وتعرف إدارة استمرارية الأعمال بأنها «عملية إدارة تحدد التهديدات المحتملة للمؤسسة والآثار التي قد تحدثها هذه التهديدات، في حال حدوثها، على عمليات الأعمال التشغيلية. تقدم إدارة استمرارية الأعمال إطار عمل لبناء مؤسسات مرنة وتمتلك القدرة على الاستجابة الفعالة بما يضمن مصالح مساهميها الرئيسيين وسمعتها وعلامتها التجارية وأنشطتها التي تعود عليها بمنافع قيمة.

ترتكز عملية استمرارية الأعمال في جميع أنحاء المجموعة إلى المعيار الدولي «آيزو٢٢٣٠١» للعام ٢٠١٢ (ئي). تتولى لجنة المخاطر للمجلس مسؤولية الرقابة ووضع استراتيجية إدارة استمرارية الأعمال. تتولى الإدارة ووحدات الدعم مسؤولية التأكد من تطبيق واختبار خطط استمرارية الأعمال المناسبة لمجالات عملها المعنية. يتم مراقبة فعالية خطط استمرارية الأعمال بشكل مستقل عن طريق فرق المخاطر المعنية.

(م) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المجموعة لتمويل زيادة في الموجودات أو لسداد الالتزامات حين يستحق موعدها (والتي تعرف بمخاطر التمويل المنتظم) أو بسبب عدم القدرة على تحويل الموجودات إلى نقد بأسعار معقولة (والتي تعرف بمخاطر سيولة السوق) بأسعار معقولة. تنشأ المخاطر عن عدم التطابق في مبالغ وأوقات التدفقات النقدية.

الأهداف وهيكل الحوكمة

يكمن الهدف من إطار إدارة السيولة والتمويل لدى المجموعة في ضمان الوفاء بجميع التزامات التمويل المنظورة (في ظل كل من الظروف المعتادة و المشددة) عند استحقاقها وبأن الانخراط في أسواق التمويل الكبيرة يتم وفق عملية فعالة ومنسقة ومنخفضة التكلفة. تحقيقا لهذه الغاية تحافظ المجموعة على قاعدة تمويل متنوعة تشمل الودائع الرئيسية للمستهلكين والشركات والمؤسسات. ويتعزز ذلك عن طريق توفير تمويل وفرص استثمارية للأسواق الكبيرة تتسم بقدر عال من الموجودات السائلة وتنوع العملات ومواعيد الاستحقاق لتمكين المجموعة من الاستجابة بسرعة وسلاسة لمتطلبات السيولة غير المتوقعة.

السياسات والإجراءات

تشمل إدارة عمليات السيولة والتمويل على وجه التحديد ما يلي:

- توقع التدفقات النقدية من العملات الرئيسية في مختلف الظروف الصعبة والنظر في مستوى الموجودات السائلة الضرورية فيما يتعلق بذلك؛
- تحليل عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات لفترات مختلفة مع التركيز على أقصر أطر زمنية. تستند هذه التقارير حول الفجوات على التدفقات النقدية التعاقدية والإبقاء على الافتراضات الضعيفة للأصول والمطلوبات التي لم يحلّ أجل استحقاقها والطلب المحتمل على السيولة عن طريق الالتزامات غير المسحوبة؛
- مراقبة سيولة الميزانية العمومية ونسبة السلف إلى الودائع بموجب المتطلبات الداخلية والتنظيمية؛
- الحفاظ على نطاق متنوع من مصادر التمويل مع تسهيلات تمويل احتياطية؛
- إدارة تركزات وسمات استحقاقات الديون؛
- الحفاظ على خطط تمويل الديون؛
- رصد تركزات المودعين لتفادي الاعتماد الزائد على شريحة كبيرة من المودعين الأفراد وضمان توفير قدرات تمويل مرضية؛ و
- الحفاظ على خطط السيولة والتمويل في الحالات الطارئة. تساهم هذه الخطط في تحديد المؤشرات المبكرة للأوضاع الصعبة وتصف الإجراءات التي يتعين اتخاذها في الحالات المعقدة الناجمة الأزمات الطارئة أو غيرها. مع التقليل من الآثار السلبية طويلة المدى التي قد تترتب على الأعمال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤٦ إدارة المخاطر تتمة

(ن) تحليل الاستحقاق للموجودات و المطلوبات:

يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	خلال ٣ شهور مليون درهم	أكثر من ٣ شهور وحتى سنة مليون درهم	أكثر من سنة وحتى ٣ سنوات مليون درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات و غير محدد مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الموجودات						
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	٨٨,٨٠٢	٧,٢٢٩	-	-	-	٩٦,٠٣١
مستحق من البنوك	٥٦,٥٥٨	٢٩,٩٤٨	٥,٧٩٦	-	-	٩٢,٣٠٢
أوراق مالية استثمارية	٢٤,٣٥١	٤٩,٦٢٤	٣٤,٩٢٠	٢٣,٧٩٩	٤٠,٥٥٢	١٧٣,٢٤٦
القروض و الذمم المدينة	١٤٧,٢١٥	٦٠,٧٦٣	٨٧,٦٠٨	٥٥,٦٥١	٩٣,٨٦٨	٤٤٥,١٠٥
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات	١,٨٦٠	٢,١١٨	٤,٩٠٢	٢,٩٩٤	٣,٤١٠	١٥,٢٨٤
قبولات العملاء	٨,٤٦٨	-	-	-	-	٨,٤٦٨
الممتلكات والمعدات	-	-	-	-	٥,٢٦٤	٥,٢٦٤
الشهرة والموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	٥,٦٨٣	٥,٦٨٣
الموجودات الأخرى	١٢,٦٧٥	-	-	-	٨,٧١٥	٢١,٣٩٠
إجمالي الموجودات	٣٣٩,٩٢٩	١٤٩,٦٨٢	١٣٣,٢٢٦	٨٢,٤٤٤	١٥٧,٤٩٢	٨٦٢,٧٧٣
المطلوبات						
مستحق للبنوك	١٧,٩٦٠	١٨,٦١٣	١,٤٨٦	١٥٥	٢,١٠٧	٤٠,٣٢١
ودائع العملاء	٤٥٨,٩٥٦	١٠٠,١٨٢	١٧,٥٢٤	٢,٨٩٦	٥,٠٠٣	٥٨٤,٥٦١
دين صادر وأموال مقترضة أخرى	٨,٣٣٣	١٠,٩٤٥	١٨,٧٠٢	١١,٦٧٢	١٦,٤٦٤	٦٦,١١٦
صكوك مستحقة الدفع	-	-	٤,٦٧٣	-	-	٤,٦٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	١,٧٨٧	١,٦٧٥	٤,٧٨١	٣,٠٦٦	٦,٠٨٠	١٧,٣٨٩
قبولات العملاء	٨,٤٦٨	-	-	-	-	٨,٤٦٨
المطلوبات الأخرى	٨,٩٤١	١٠,٧٠٤	-	-	١١,٦٢٨	٣١,٢٧٣
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	١٠٩,٩٧٢	١٠٩,٩٧٢
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمينه	٥٠٤,٤٤٥	١٤٢,١١٩	٤٧,١٦٦	١٧,٧٨٩	١٥١,٢٥٤	٨٦٢,٧٧٣
خارج الميزانية						
خطابات الاعتماد والضمان	٢٩,٢٨٥	٢٨,٩١٩	١١,٠٣٧	٣,٥٠٢	٨,٨٦٥	٨١,٦٠٨

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢					
الموجودات	٣٤٨,٩٦١	٩٥,١٢٦	١٢٥,٣٥٧	٧٣,٠٩٤	٩٩,٤٢٤	٧٤١,٩٦٢
المطلوبات وحقوق المساهمين	٤٦,٩٤٨	٩٨,٠٤٠	٣٧,٢٠٦	١٩,٣٦٧	١٢٦,٤٠١	٧٤١,٩٦٢
بنود خارج الميزانية	٢٩,٦٨١	٢٤,٨٨٢	٩,٦٨٩	٢,٤٩٧	٧,٤٩٨	٧٤,٢٤٧

(س) تحليل المطلوبات المالية من خلال المستحقات التعاقدية المتبقية

يوضح الجدول التالي ملخصاً لخصائص الاستحقاق للمطلوبات المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ اعتماداً على التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. و يتم التعامل مع عمليات السداد والتي تخضع للإشعارات أعطيت على الفور إلا أن. المجموعة تتوقع بان لا يقوم الكثير من العملاء بطلب السداد في أول تاريخ للسداد الذي يتطلب من المجموعة السداد فيه ولا يظهر الجدول التالي التدفقات المالية المتوقعة الموضحة من قبل المجموعة في سجل الاحتفاظ بودائع المجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	القيمة الدفترية مليون درهم	الإجمالي الاسمي للتدفقات الخارجة مليون درهم	خلال ٣ شهور مليون درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة مليون درهم	أكثر من سنة وحتى ثلث سنوات مليون درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	٤٠,٣٢١	(٤٢,٢٦٢)	(١٨,٩٩٤)	(١٩,٣٥٣)	(١,٦٣٠)	(١٧٥)	(٢,١١٠)
ودائع العملاء	٥٨٤,٥٦١	(٥٩٣,٩٩٧)	(٤٦٢,٥٠٠)	(١٠٤,٦٥١)	(١٨,٣٢٧)	(٣,٤٨٤)	(٥,٠٣٥)
الديون المصدرة والأموال المقترضة الأخرى	٦٦,١١٦	(٧٨,١٥١)	(٩,٢١٠)	(١٢,٩٣٦)	(٢٢,٩٧٠)	(١٤,٦٨١)	(١٨,٣٥٤)
صكوك مستحقة الدفع	٤,٦٧٣	(٤,٩٥٠)	(٣١)	(٩٣)	(٤,٨٢٦)	-	-
	٦٩٥,٦٧١	(٧١٩,٣٦٠)	(٤٩٠,٧٣٥)	(١٣٧,٠٣٣)	(٤٧,٧٥٣)	(١٨,٣٤٠)	(٢٥,٤٩٩)
خطابات الاعتماد والضمان	٨١,٦٠٨	(٨١,٦٠٨)	(٢٩,٢٨٥)	(٢٨,٩١٩)	(١١,٠٣٧)	(٣,٥٠٢)	(٨,٨٦٥)
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء	٦٦,٠١٨	(٦٦,٠١٨)	(٢٣,٧١٢)	(٣٠,٤٠١)	(١١,٨٨٨)	-	(١٧)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القيمة الدفترية مليون درهم	الإجمالي الاسمي للتدفقات الخارجة مليون درهم	خلال ٣ شهور مليون درهم	أكثر من ٣ شهور حتى سنة واحدة مليون درهم	أكثر من سنة وحتى ثلاث سنوات مليون درهم	أكثر من ٣ سنوات وحتى ٥ سنوات مليون درهم	أكثر من ٥ سنوات مليون درهم
المطلوبات المالية							
مستحق للبنوك	٣٧,٢٧٩	(٣٩,٠٩٢)	(١٨,٣٦٩)	(١٤,٧٢٩)	(٤,٧٦١)	(٢٤٧)	(٩٨٦)
ودائع العملاء	٥٠٢,٩٥٣	(٥٠٦,٧٠٠)	(٤٢٥,٤٨٣)	(٧٠,٥٣٠)	(٧,٥٢٤)	(٢,٥٠٤)	(٦٥٩)
الديون المصدرة والأموال المقترضة الأخرى	٥٣,٤٨٧	(٦٣,٦٥٣)	(٤,٠٩٩)	(٦,٧١٨)	(٢٢,٣٣٣)	(١١,٧٤٩)	(١٨,٧٥٤)
صكوك مستحقة الدفع	٣,٦٧٣	(٣,٩١٥)	(١٨)	(٥٥)	(١,٩٧٣)	(١,٨٦٩)	-
	٥٩٧,٣٩٢	(٦١٣,٣٦٠)	(٤٤٧,٩٦٩)	(٩٢,٠٣٢)	(٣٦,٥٩١)	(١٦,٣٦٩)	(٢٠,٠٣٩)
خطابات الاعتماد والضمان	٧٤,٢٤٧	(٧٤,٢٤٧)	(٢٩,٦٨١)	(٢٤,٨٨٢)	(٩,٦٨٩)	(٢,٤٩٧)	(٧,٤٩٨)
التزامات قروض غير قابلة للإلغاء	٥٩,٨٢٤	(٥٩,٨٢٤)	(٢٤,٠٤٣)	(٢٢,٦٣١)	(١٣,١٣٨)	-	(١٢)

(ع) مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية

يتم تعريف مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية على أنه تعرض المنتجات لغير المتاجرة المقدمة من قبل المجموعة إلى معدلات الفائدة. تشمل المنتجات لغير المتاجرة كافة مراكز السجلات المصرفية الناتجة عن معدلات الفائدة للموجودات والمطلوبات المصرفية للمستهلكين والموجودات والمطلوبات للخدمات المصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات للمجموعة والاستثمارات المالية التي يتم تخصيصها على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة. تنشأ مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية أساسا من عدم التطابق بين الإيرادات وتكاليف تمويلها. وذلك نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة.

من أجل إدارة هذه المخاطر على نحو فعال. يتم تحويل مخاطر سعر الفائدة في السجلات المصرفية المتعلقة بالمنتجات لغير المتاجرة إلى الخزينة تحت إشراف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة بموجب نظام تسعير تحويل الأموال. يكون مطلوباً من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات للمجموعة إجراء رصد منتظم لمراكز مخاطر سعر الفائدة هذه لضمان توافقها مع حدود مخاطر أسعار الفائدة.

لقياس مخاطر أسعار الفائدة الإجمالية في السجلات المصرفية. تطبق المجموعة اختبارات الضغط من خلال محاكاة التحركات الموازية لنطاق من ٥٠ نقطة أساس إلى ٢٠٠ نقطة أساس إلى منحنى/منحنيات العائد والتناظر وتأثيرها على صافي الدخل من الفائدة.

	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
	التأثير مليون درهم	التأثير مليون درهم
المعدلات أعلى بـ ٢٠٠ نقطة أساس	٢,٤٤١	٣,٠١٢
المعدلات أقل بـ ٢٠٠ نقطة أساس	(٤,١١٣)	(٤,٥٣٢)

تستند حساسيات سعر الفائدة المبينة في الجدول أعلاه إلى سيناريوهات مبسطة. أي أن التوقعات أعلاه تفترض أن أسعار الفائدة لجميع الاستحقاقات تتغير بنفس المقدار. وبالتالي لا تعكس التأثير المحتمل على صافي الدخل من الفائدة نتيجة لتغير بعض الأسعار. بينما تبقى أسعار أخرى دون تغيير. تستند التوقعات على سيناريو الميزانية الثابت وتأخذ في الاعتبار الافتراضات السلوكية على المنتجات غير المستحقة وتفترض كذلك إدارة جميع تلك المراكز حتى موعد الاستحقاق. وهذا التأثير لا يشمل الإجراءات التي سيتم اتخاذها في الخزينة أو في وحدات الأعمال لتقليل آثار مخاطر أسعار الفائدة. وعملياً. تسعى الخزينة وعلى نحو استباقي إلى تغيير خصائص مخاطر أسعار الفائدة للحد من الخسائر وتحقيق أقصى استفادة من صافي الإيرادات.

(ف) تحليل إعادة تسعير سعر الفائدة*:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	أقل من شهر مليون درهم	أكثر من شهر وحتى ٣ أشهر مليون درهم	أكثر من ٣ أشهر و حتى ٦ أشهر مليون درهم	أكثر من ٦ أشهر وحتى سنة مليون درهم	أكثر من سنة مليون درهم	لا يحمل فائدة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
الموجودات							
نقد وودائع لدى المصارف المركزية	١٠,٠٤٥	٧,٧١٦	-	-	-	٧٨,٢٧٠	٩٦,٠٣١
مستحق من البنوك	٣٧,٥٨٠	٢٣,٨٦٤	١٣,٤٣٧	١٠,٦٥٨	٨٢٠	٥,٩٤٣	٩٢,٣٠٢
أوراق مالية استثمارية	١٢,٦٩١	١٧,٨٧٣	٢٧,٦٨٨	٢٣,٩٩١	٨٩,٦١٨	١,٣٨٥	١٧٣,٢٤٦
القروض والذمم المدينة	١٨٧,٥٢٦	١٣٣,٨٧٣	٥٣,٥٦٧	٢٢,١٥١	٤٧,٩٨٨	-	٤٤٥,١٠٥
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	-	-	-	-	-	١٥,٢٨٤	١٥,٢٨٤
قبولات العملاء	-	-	-	-	-	٨,٤٦٨	٨,٤٦٨
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	٥,٢٦٤	٥,٢٦٤
الشهرة والموجودات غير الملموسة	-	-	-	-	-	٥,٦٨٣	٥,٦٨٣
الموجودات الأخرى	-	-	-	-	-	٢١,٣٩٠	٢١,٣٩٠
إجمالي الموجودات	٢٤٧,٨٤٢	١٨٣,٣٢٦	٩٤,٦٩٢	٥٦,٨٠٠	١٣٨,٤٢٦	١٤١,٦٨٧	٨٦٢,٧٧٣

* يمثل الحالة عندما يتم إعادة تسعير سعر الفائدة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة تتمة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣

٤٦ إدارة المخاطر تتمة

(ف) تحليل إعادة تسعير سعر الفائدة*:

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	أقل من شهر مليون درهم	أكثر من شهر وحتى ٣ أشهر مليون درهم	أكثر من ٣ أشهر و حتى ٦ أشهر مليون درهم	أكثر من ٦ أشهر وحتى سنة مليون درهم	أكثر من سنة مليون درهم	لا يحمل فائدة مليون درهم	الإجمالي مليون درهم
المطلوبات وحقوق الملكية							
مستحق للبنوك	١٣,٢٨٣	٦,٤٦٧	٤,٩٦٣	٩,٠٩٢	١,٢٢٢	٥,٢٩٤	٤٠,٣٢١
ودائع العملاء	٢٠٩,٩٥٣	٥٠,٥٦٣	٤٥,٢٩١	٤٨,٤٧٥	١٢,٣٠٣	٢١٧,٩٧٦	٥٨٤,٥٦١
دين صادر وأموال مقترضة أخرى	١,٩٢٣	٢٤,٣١٧	٨٨٤	٢,٨٧٢	٣٦,١٢٠	-	٦٦,١١٦
صكوك مستحقة الدفع	-	-	-	-	٤,٦٧٣	-	٤,٦٧٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	-	-	-	-	-	١٧,٣٨٩	١٧,٣٨٩
قبولات العملاء	-	-	-	-	-	٨,٤٦٨	٨,٤٦٨
المطلوبات الأخرى	-	-	-	-	-	٣١,٢٧٣	٣١,٢٧٣
إجمالي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	١٠٩,٩٧٢	١٠٩,٩٧٢
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	٢٢٥,١٥٩	٨١,٣٤٧	٥١,١٣٨	٦٠,٤٣٩	٥٤,٣١٨	٣٩٠,٣٧٢	٨٦٢,٧٧٣
الفجوة داخل بنود الميزانية	٢٢,٦٨٣	١٠١,٩٧٩	٤٣,٥٥٤	(٣,٦٣٩)	٨٤,١٠٨	(٢٤٨,٦٨٥)	-
الفجوة خارج بنود الميزانية	(٢٠,٨٧٩)	(١٥,٥١٥)	٢٠٣	٣٧٣	٣٥,٨١٨	-	-
فجوة حساسية سعر الفائدة - ٢٠٢٣	١,٨٠٤	٨٦,٤٦٤	٤٣,٧٥٧	(٣,٢٦٦)	١١٩,٩٢٦	(٢٤٨,٦٨٥)	-
فجوة حساسية سعر الفائدة التراكمية - ٢٠٢٣	١,٨٠٤	٨٨,٢٦٨	١٣٢,٠٢٥	١٢٨,٧٥٩	٢٤٨,٦٨٥	-	-
فجوة حساسية سعر الفائدة التراكمية - ٢٠٢٢	٥٦,٠٩٢	١١٩,١٧٥	١٣٨,٥٨٩	١٣٤,٤٨٣	٢٣٧,٤٥٧	-	-

* يمثل الحالة عندما يتم إعادة تسعير سعر الفائدة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات.

(ص) مخاطر السمعة

مخاطر السمعة هي مخاطر الخسارة المحتملة للدخل والعائد المستقبلي والخسارة في القيمة السوقية أو عدم توفر السيولة بسبب تدهور السمعة. تشمل أيضا التهديد الذي قد تتعرض له قيمة العلامة التجارية لمؤسسة مالية.

يمكن أن تنشأ مخاطر السمعة نتيجة للفشل مع نظرة سلبية قوية من العملاء أو المساهمين أو الدائنين أو الجمهور. وضعت المجموعة إجراءات وضوابط لضمان النظرة الإيجابية للمجموعة وبما يضمن أن تكون الإدارة الكلية للمخاطر قادرة على توفر الإدارة الملائمة لمخاطر السمعة.

(ق) عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الإجهاد

تعد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الإجهاد جزءًا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر للمجموعة. يتم توثيق كل اختبار إجهاد ومناقشة النتائج على مستوى اللجنة التنفيذية والموافقة عليها من قبل لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة المجلس للمجموعة.

(ر) المخاطر التنظيمية والرقابية

المخاطر التنظيمية والرقابية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن تدهور السمعة و/أو الخسائر المالية نتيجة لعدم التقيد بالقوانين المطبقة أو الأنظمة أو العقوبات المفروضة.

إن لدى المجموعة إدارة امتثال مستقلة مدعومة بالصلاحيات والتفويضات اللازمة لفرض القيود ومراقبتها على نطاق المجموعة. وهذا يشمل الامتثال للقوانين والأنظمة السارية في مختلف السلطات القضائية التي تعمل المجموعة فيها بالإضافة إلى تلك الصادرة عن مراكز المقاصة بالدولار الأمريكي/اليورو.

تشمل سياسات الامتثال مجالات رئيسية من ضمنها العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية ومعايير إعداد التقارير المعتمدة والمطبقة على مستوى المجموعة. كما يتم إضافة المزيد من المجالات إليها بحسب الضرورة. وذلك لمعالجة أي متطلبات محلية فريدة أخرى. تحظى السياسات بدعم أنظمة التفتيش والرقابة المؤتمتة وفريق تحقيقات متخصص للمساعدة في الامتثال لمتطلبات العقوبات ومكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية. كما يتم إجراء الرقابة على الامتثال على نحو مستقل للتأكد من فاعلية وجدوى الضوابط. ويتم توفير التدريب الإلزامي لكافة الموظفين الجدد وعلى نحو مستمر لاحقاً وذلك لضمان تحقيق الامتثال الكلي بجميع المتطلبات الرئيسية.

(ش) مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

إن المشهد العالمي سريع التغير والذي يتسم بتحديات مثل تغير المناخ، والتوقعات دائمة التغير لأصحاب المصلحة لدينا، فضلاً عن التطور المستمر للمعايير الدولية، لا سيما في مجالات المحاسبة المستدامة والتدقيق والأخلاقيات، يتطلب اتباع نهج استباقي تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تواصل المجموعة تطوير نهجها تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بما يتماشى مع المعايير المتطورة على المستويين الإقليمي والعالمي.

المخاطر المتعلقة بالمناخ

تتعلق المخاطر المناخية بالآثار المالية وغير المالية التي قد تنشأ نتيجة لتغير المناخ. هناك فئتان من المخاطر المناخية: المخاطر المادية، التي يمكن أن تنشأ عن التغيرات في الطقس والمناخ، والمخاطر الانتقالية التي يمكن أن تنشأ عن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

تعتبر المجموعة المخاطر المناخية جزءاً من المخاطر البيئية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. كما يتم دمج استراتيجيتنا بشأن مخاطر المناخ في إطار إدارة المخاطر للمجموعة وتسترشد طريقها من نهج خطوط الدفاع الثلاثة.

يتحمل مجلس إدارة المجموعة المسؤولية النهائية عن جميع الجوانب ذات الصلة بالمخاطر المتعلقة بالمناخ. يشارك مجلس الإدارة بنشاط في تشكيل إستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الخاصة بنا ويتم إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في هذه الإستراتيجية من قبل اللجنة التنفيذية.

تأثير مخاطر المناخ على الأحكام والتقديرات المحاسبية

في الوقت الحالي، تعتقد المجموعة بأن تأثيرات المخاطر المتعلقة بالمناخ والتي يمكن أن تنشأ على المدى القصير والمتوسط سيكون لها تأثير محدود على الأحكام والتقديرات المحاسبية.

(ت) دور وحدة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر الكلية

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة بمثابة وحدة التقييم المستقلة المنشأة من قبل مجلس الإدارة لغرض دراسة وتقييم أنشطة المجموعة بما في ذلك كافة جوانب إدارة مخاطر المجموعة. تعتبر الإدارة مستقلة من الناحية التنظيمية عن جميع الإدارات الأخرى في البنك. يرأس الإدارة رئيس التدقيق للمجموعة، وهو مسؤول أمام مجلس الإدارة من خلال لجنة المجلس للتدقيق.

تكمن الأهداف الرئيسية لإدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في تقديم ضمانات موثوقة حول المخاطر التي تتعرض لها وحدات الأعمال في المجموعة وتقييم مدى كفاءة وفعالية الضوابط المالية / التشغيلية وبيئة حوكمة الشركات وتقييم مدى حساب الموجودات وحمايتها من الخسائر وإجراء متابعة للأنشطة بهدف تقييم والإبلاغ عن الطريقة التي اتبعتها الإدارة لمعالجة المخاطر والامتثال لخطط العمل المتفق عليها سابقاً.

تتحقق مهمة الإدارة من خلال خطة تدقيق سنوية قائمة على المخاطر وموافق عليها من قبل لجنة المجلس للتدقيق. يتم إعداد تقرير رسمي في نهاية كل ربع سنوي بحيث يتضمن ملخصاً حول نشاط التدقيق الذي تم استكماله خلال الفترة بالإضافة إلى معلومات حول مستجدات حالة المسائل المذكورة مسبقاً في التقرير المرفوع إلى لجنة المجلس للتدقيق.

تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة واعتماد خطط وموارد التدقيق الداخلي للمجموعة وتقييم فعالية إدارة التدقيق الداخلي. يقوم المستشارون الخارجيون أيضاً بإجراء تقييم دوري للإدارة.

(ث) إطار إدارة وإجراءات المخاطر في كيانات المجموعة

عند وضع سياسات وإجراءات إدارة المخاطر على مستوى كيانات المجموعة يتم الأخذ في الاعتبار التوافق مع بيئة الأنظمة والتشريعات المحددة للكيانات.

(خ) إدارة المخاطر في دينيزبنك

إن لدى دينيزبنك عملية منظمة لإدارة المخاطر لتحديد وقياس وإدارة ومراقبة وإعداد تقارير (المخاطر) للمساعدة في اتخاذ القرارات على أساس المخاطر والرقابة عبر جميع عمليات دينيزبنك.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن إنشاء نظام إدارة المخاطر في دينيزبنك وفقًا للوائح وأفضل الممارسات. تشمل المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر ما يلي:

- مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر والإشراف على تنفيذها.
- الموافقة على مستوى القدرة على تحمل المخاطر المناسبة لاستراتيجية أعمالها والتي تتوافق مع قوتها المالية.
- متابعة فعالية نظام إدارة المخاطر في دينيزبنك.
- التأكد من إنشاء وتنفيذ عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية.

يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على عمليات إدارة المخاطر على مستوى البنك من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة. ويتم نقل هذه الأدوار إلى اللجان على مستوى الإدارة ووحدات الأعمال ومراقبة المخاطر المعنية.

تشرف مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني على عمليات إنشاء إطار إدارة المخاطر وسياسات المخاطر في دينيزبنك، ومراقبة الحدود والأرقام المحققة وانتهاكات المخاطر الخاضعة لبيان القدرة على تحمل المخاطر. وجميعها تنظم مجالات المخاطر التالية.

٤٦ إدارة المخاطر تتمة

(خ) إدارة المخاطر في دينيزبنك تتمة

مخاطر الائتمان

أضافت المجموعة طبقة إضافية من الإشراف على سياسات مخاطر الائتمان المعمول بها في دينيزبنك وهذه الطبقة الإشرافية مشروطة بالموافقات الاستثنائية للتركزات الكبيرة. ومن منظور نتائج التقارير يتم الإبلاغ عن جميع التركزات (بغض النظر عن أهميتها الجوهرية) للمجموعة بشكل دوري من قبل دينيزبنك حتى تتماشى مع السياسة الداخلية للمجموعة.

يمتثل دينيزبنك مع معايير هيئة الرقابة والإشراف البنكي وبازل ٣/٢ في تحديد مخاطر الائتمان التنظيمية. ضمن خطة تقييم كفاية رأس المال الداخلية للبنك، تخضع مخاطر الائتمان لاختبارات الاجهاد وتحليل السيناريو على الأقل سنويًا.

تتوافق إفصاحات إدارة المخاطر الكمية مع المعايير التركية لإعداد التقارير المالية والتي تتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بما في ذلك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ المطبق من قبل المجموعة.

- يتم الأخذ في الحسبان كل من أدوات الميزانية العمومية داخل وخارج الميزانية التي تعد جوهرية لحساب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعايير التركية لإعداد التقارير المالية / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
- توجد أنماط لكل من احتمالات التعثر والخسارة باحتمال التعثر وتقديرات التعرضات عند التعثر التي لها معايرات طويلة الأجل وسيناريوهات مستقبلية لضبط الافتراضات الاقتصادية
- تعد العمليات الجديدة أو المعاد هيكلتها للمعايير التركية لإعداد التقارير المالية / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ متطورة ومعقدة بطبيعتها من أجل ضمان آلية تنفيذ عالية الجودة
- التقديرات والافتراضات والسيناريوهات المستخدمة في خسائر الائتمان المتوقعة شاملة إلى حد ما
- يتم نشر الإفصاحات الشاملة والتفصيلية تماشياً مع متطلباتا المعايير التركية لإعداد التقارير المالية / المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩

إدارة مخاطر المؤسسة

يحدد دينيزبنك الإعداد المحدود وعملية المراقبة وإعداد التقارير في بيان القدرة على تحمل المخاطر. ويتضمن أيضًا عملية قوائم الحدود المرحلية ويصف إجراءات الإصلاح في حالات تجاوز التركزات المقررة في كل مرحلة. تتم مراجعة المستندات التي تتضمن هذه السياسات كل عام، ويتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة.

مخاطر السوق

جميع أنشطة المتاجرة المتعلقة بأسواق المال ورأس المال تتوافق مع طريقة القيمة المعرضة للمخاطر المعتمدة داخلياً. والتي تستخدمها المجموعة أيضًا لقياس ظروف السوق المتغيرة. ويتم دعم تحليل القيمة المعرضة للمخاطر هذه على النحو الأمثل من خلال تحليل السيناريو واختبارات الإجهاد. يتم الاحتفاظ بدفتر التداول لغرض دعم الأنشطة القائمة على العملاء. تدار مخاطر السوق وفقًا للحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.

مخاطر أسعار الفائدة الهيكلية ومخاطر الصرف الأجنبي

تتم مراقبة مخاطر أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية عن كثب باستخدام المقاييس المحددة في إطار حدود المخاطر وتتم إدارتها وفقًا للقواعد التي حددها مجلس الإدارة. يستخدم دينيزبنك معاملات التحوط لتخفيف المخاطر عند الضرورة.

مخاطر السيولة

تتم مراقبة كفاية السيولة بشكل نشط وفقًا للقواعد المحددة من قبل مجلس الإدارة. يتم اختبار كفاية السيولة وفرص الاحتياطي بشكل دوري مقابل سيناريوهات الحالة الأسوأ والسيناريوهات الأخرى. ويتم توثيق جميع هذه الافتراضات ليتم رصدها وتتبعها باستمرار.

المخاطر التشغيلية

يتم تسجيل الأحداث التي ينجم عنها مخاطر تشغيلية جنبًا إلى جنب مع الأسباب والتأثيرات على وحدات أعمال محددة ويتم اتخاذ تدابير التخفيف لمنع تكرار هذه الأحداث في المستقبل. كما تتم مناقشة الأحداث التي تكون متكررة أو مهمة داخل اللجان ذات الصلة التي تشمل التدقيق الداخلي والإدارات المتأثرة.

تعمل فرق المخاطر المعنية لضمان التوافق الشامل في مجالات مختلفة من المخاطر مع الأخذ في الحسبان المتطلبات التنظيمية المحلية والأوروبية. كجزء من هذه العملية. وفي إطار هذه العملية، تتم مراجعة السياسات والإجراءات لضمان التوافق اللازم مع المجموعة.

٤٧ إجراءات قانونية

التقاضي هو إجراء شائع في مجال الخدمات المصرفية بسبب طبيعة الأعمال التي تتم ممارستها. ولدى المجموعة ضوابط وسياسات صحيحة لإدارة المطالبات القانونية. والمجموعة طرف في الإجراءات القانونية والأمور التنظيمية الناشئة عن عملياتها التجارية العادية. إن لدى المجموعة ضوابط وسياسات مناسبة لإدارة المطالبات القانونية. يتم تحديد الاعتراف بالمخصصات وفقًا للسياسات المحاسبية المبيّنة في الإيضاح ٦. في حين أن نتائج الإجراءات القانونية والمسائل التنظيمية غير مؤكدة بطبيعتها ، تعتقد الإدارة أنه بناءً على المعلومات المتاحة لها ، تم وضع المخصصات المناسبة فيما يتعلق بهذه الأمور كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. لا يشكل أي مخصص معترف به إقرارًا بارتكاب مخالفة أو مسؤولية قانونية. بناءً على المعلومات المتاحة، لا يتوقع أن ينشأ أي تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة من المطالبات القانونية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بخلاف الحد المذكور سابقاً.

٤٨ المساهمات الاجتماعية

بلغت المساهمات الاجتماعية (بما في ذلك التبرعات والأعمال الخيرية) المقدمة خلال العام ٥٨ مليون درهماً (٢٠٢٢: ١١٥ مليون درهماً).

٤٩ الأرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة حيثما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية.

تصميم وإنتاج إمبرور
emperor.works